جامعـــــــة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قســـم علـــوم التســـيير

انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص: مـــالية ومحاسبـــة

إعـــداد الطالـــبة: إشـــراف الدكتور:
غالمي زهـــيرة محمد زيـــدان

هيـــئة المناقشـــة

- أ.د. راتول محـــمد أستاذ التعليم العالي رئيسا
- د. زيدان محـــمد أستاذ محاضـــــر مقررا
- أ.د.زبيري رابـــح أستاذ التعليم العالي ممتحنا
- د.بلعزوز بن علي أستاذ محاضـــــر ممتحنا
- أ.موسوس مـــغنية أستاذة م.م بالدروس ممتحنا

السنة الجامعية 2007 – 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شـــــــكر

بادئ ذي بدء، نشكر الله تعالى على نعمه الجليلة، أن تبارك و تعالى أمدنا بالصحة و القوة و كان لنا عونا و دعما. نحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق و السداد و منحنا الرشد و الثبات لإعداد هذا البحث و نرجو أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة.

أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، إلى الأستاذ المشرف محمد زيدان، لما بذله معي من وقت وجهد خلال إشرافه ولتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد كان حاضرا معـــــي، في كل مراحل إنجـاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

وأشكر، كل من أعانني في إنجاز هذا العمل العلمي سواء من قريب أومن بعيد، وأخص بالذكر الأستاذ بريش عبد القادر والأستاذة موسوس مغنية على توجيهاتهما القيمة والتي كان لها أثر طيب في إنهاء مسيرة هذه الدراسة.

كما أقدم شكري إلى الأساتذة والأصدقاء، الذين لم يبخلوا عني بآرائهم ومساعداتهم.

وأخيرا أتوجه بتشكراتي إلى كل عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعمال مركز الانترنيت بالكلية.

الطالبة غالمي زهيرة.

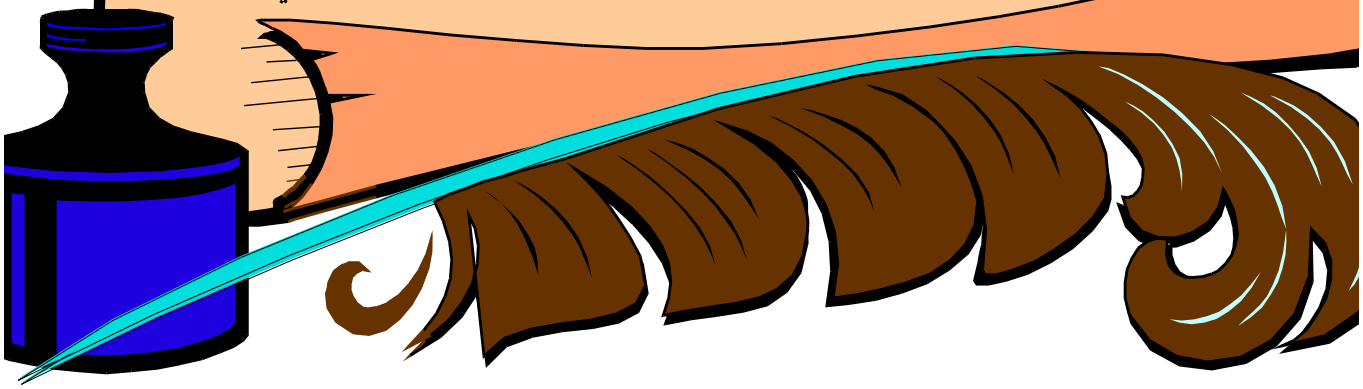

إهداء

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها إلى مصدر الحنان
والعطف، إلى من حملتني تسعة أشهر ولم يغمض لها جفن
طيلة حولين، إلى أمي الحنونة أدامها
الله -عز وجل -

إلى من كان السند القوي في السراء والضراء، إلى من
كان رمز الصمود والعطاء إلى من كان رمز القوي والنقاء،
إلى من كان قدوة في التربية والأخلاق، إلى أبي العزيز
حفظه الله.

إلى جميع إخوتي " زينب" ، "ابوبكر "، " صارة ".
إلى زميلتي ورفيقتي دربي، " هدى "و" ليلى"

إلى كل صديقاتي: ،مريم، راضية، سامية، شهرزاد، فوزية،
نوال ، غنية، حسيبة..

إلى جميع طلاب العلم والأساتذة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وحصاد عنائي

" زهيرة"

فهـــرس المحتويـــات

فهـــرس المحتويـــات

كلمة شكر

الإهداء

فهرس المحتويات..... I

قائمة الجداول والأشكال..... VI

قائمة الملاحق..... VIII

المقدمـــــة..... .أ- و

الفصل الأول: أثـــر المديونية الخـــارجية على أداء الاقتصـــاد الجـــزائري

تمهيد..... .02

المبحث الأول: تطور المديونية الخارجية الجزائرية وأسبابها.....03

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر..... 03

1 -التجربة التنموية.....03

2 -التمويل الخارجي للتنمية.....07

3 -تراجع السياسة الصناعية ونمو الديون.....08

المطلب الثاني: نشأة المديونية الخارجية وتطورها (المبررات والأسباب).....10

1 -الأسباب الداخلية للمديونية الخارجية.....10

2 -الأسباب الخارجية للمديونية الخارجية.....15

المطلب الثالث: تحليل حجم المديونية الخارجية الجزائرية واهم مؤشراتها 1985-1993.....20

1 - تطور مخزون الدين الخارجي.....20

2 - تطور هيكل حجم الدين المتوسط والطويل الأجل (حسب صنف القرض الممنوح).....21

3 - هيكل الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل حسب الدائنين.....22

4 - تطور مؤشرات المديونية.....23

المبحث الثاني: آثار المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري.....27

المطلب الأول: أثر المديونية الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية.....27

1 -الأثر على القدرة الذاتية للاستيراد.....27

2 -الأثر على الاحتياطات الدولية و التدفق الصافي للموارد.....29

3 -الأثر على التجارة الخارجية.....30

4 -الأثر على ميزان المدفوعات.....30

المطلب الثاني: أثر المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية.....31

1 -الأثر على الإنتاج و الاستثمار.....31

2 -الأثر على الادخار المحلي و معدل النمو الاقتصادي.....34

3 -الأثر على المستوى العام للأسعار.....35
المطلب الثالث:أثر المديونية الخارجية على قيمة العملة الوطنية..... 36
المبحث الثالث: إستراتيجية الحلول المعتمدة للتخفيض من حدة المديونية قبل اللجوء إلى إعادة الجدولة.....38
المطلب الأول: الإصلاحات المطبقة قبل إعادة الجدولة.....38
1 -تعميق الأزمة وأول إعادة هيكلة اقتصادية(1980-1986).....38
2 -التصحيح الاقتصادي خلال الفترة 1989-1991.....40
المطلب الثاني: الانتقال إلى اقتصاد السوق وبرنامجي صندوق النقد الدولي 41
1 -الانتقال إلى اقتصاد السوق.....42
2 -اتفاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.....42
المطلب الثالث: رفض إعادة الجدولة والخيارات المتبعة.....46
1 -عملية إعادة تمويل الديون.....46
2 -الخيار البترولي.....49
3 -سياسة التقشف.....49
خاتمة الفصل الأول..... 51

الفصل الثاني: إدارة المديونية الخارجية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

تمهيد.....53
المبحث الأول: إعادة الجدولة والنتائج المترتبة عنها في مجال إدارة الديون..... 54
المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر غداة عقد اتفاق الاستعداد الائتماني.....54
1 -عناصر هشاشة الاقتصاد الجزائري.....54
2 -القيد على الموارد المالية الخارجية.....55
3 -القيد على الموارد الداخلية.....55
4 -خيار إعادة الجدولة اختيار أو اضطرار.....56
المطلب الثاني: إجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية.....57
1 -مفهوم إعادة الجدولة وشروطها.....57
2 -إجراءات إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية.....62
المطلب الثالث: النتائج المحققة في مجال تسيير الديون بعد إعادة الجدولة.....69
1 -تطور حجم الديون الخارجية وخدماتها خلال الفترة 1994-2000.....69
2 -تطور مخزون الدين الخارجي خلال الفترة 1994-2000.....70
3 -تطور هيكل حجم الدين المتوسط والطويل الأجل حسب صنف القرض الممنوح.....71
4 - تطور هيكل الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل حسب الدائنين.....72
5 -تطور مؤشرات المديونية خلال الفترة 1994-2000.....73

المبحث الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم باتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي.....75
المطلب الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي (افريل 1994- 31 مارس 1995).....75
1 -الأهداف العامة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي.....77
2 -محتوى برنامج الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.....78
المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (مارس 1995- مارس 1998).....82
1 -السياسات الاقتصادية المتبعة.....83
2 -خوصصة المؤسسات العمومية.....85
المطلب الثالث: انعكاسات برامج التصحيح على الاقتصاد الجزائري.....85
1 -الانعكاسات الاقتصادية.....85
2 -الانعكاسات الاجتماعية.....91
المبحث الثالث: الحلول الممكنة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية قبل اللجوء إلى الدفع المسبق للديون الخارجية.....96
المطلب الأول: إستراتيجية تخفيف الديون.....96
1 - تخفيف الديون المجمعة.....97
2 -الإجراءات الخاصة بالعناصر الهيكلية لإعادة تشكل المديونية.....97
المطلب الثاني: الإدارة السليمة للمديونية الخارجية.....98
1 -المعالجة على مستوى هيكل الديون.....98
2 -مصادر الأموال الأخرى.....99
المطلب الثالث: التخلص من التبعية الخارجية.....101
1 -التبعية الغذائية.....101
2 -التبعية الصناعية.....102
خاتمة الفصل الثاني.....103

الفصل الثالث: آليات الدفع المسبق للديون الخارجية

تمهيد.....105
المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر قبل عملية الدفع المسبق للديون.....106
المطلب الأول: الإطار الاقتصادي الكلي والوضعية المالية للفترة 2000-2005.....106
1 -مؤشرات الاقتصاد الكلي.....107
2 -الاستقرار المالي.....107
3 -ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف لسنة 2005.....108
المطلب الثاني: تطور قطاع المحروقات ومساهمته في زيادة المداخيل.....110
1 -جهود شركة سوناطراك في رفع سقف الإنتاج.....111
2 -عرض وتحليل مداخيل النفط خلال الفترة 2000-2007.....115
المطلب الثالث: تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.....118

1 -التأثيرات الإيجابية..... 118
2 -التأثيرات السلبية..... 124
المبحث الثاني: سياسة تحويل الدين الخارجي..... 127
المطلب الأول: فكرة تحويل الدين الخارجي وأشكاله..... 127
1 -فكرة تحويل الدين الخارجي..... 128
2 -أشكال أخرى لتحويل الدين الخارجي..... 129
المطلب الثاني: ايجابيات وسلبيات سياسة تحويل الدين الخارجي..... 131
1 -الإيجابيات..... 131.
2 -السلبيات..... 132.
المطلب الثالث: تجربة الجزائر في تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات..... 133
المبحث الثالث: إجراءات الدفع المسبق للديون الخارجية الجزائرية..... 135
المطلب الأول: الاتفاقيات المبرمة في إطار الدفع المسبق للديون الخارجية..... 135
1 -توقيع اتفاق مع نادي باريس حول التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية..... 136
2 -اعفاء ديون الجزائر من قبل روسيا..... 140
3 -اتفاقات أخرى حول الدفع المسبق للديون الخارجية..... 141
4 -الاتفاق مع نادي لندن للدفع المسبق للديون التجارية..... 142
5 -الوضع الحالي للديون الخارجية الجزائرية..... 143
المطلب الثاني: مواقف بعض الخبراء الاقتصاديين من عملية التسديد المسبق للديون الخارجية..... 144
المطلب الثالث: آفاق الاقتصاد الجزائري بعد تسديد الديون الخارجية..... 147
1 -النتائج المحققة خلال سنة 2007 بعد التسديد المسبق للديون..... 149
2 -العوائق التي تواجه الاقتصاد الجزائري نتيجة تبعيته لعائدات المحروقات رغم مخططات الإنعاش..... 153
3 -محاولات للخروج من الأزمة..... 154
خاتمة الفصل الثالث..... 156

الفصل الرابع : القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري بعد إجراءات الدفع المسبق للديون الخارجية

تمهيد..... 159
المبحث الأول: التنافسية ومؤشرات قياسها..... 160
المطلب الأول: مفاهيم التنافسية، أنواعها وأهميتها..... 160
1 -مفاهيم التنافسية..... 161
2 -أنواع التنافسية..... 163
3 -أهمية التنافسية..... 164
المطلب الثاني: القدرة التنافسية الدولية ومؤشراتها..... 166
1 -مفهوم القدرة التنافسية الدولية..... 166

2 -مؤشرات القدرة التنافسية الدولية..... 167
المطلب الثالث: دور الدولة لدعم التنافسية..... 171
1 -الإطار النظري لدور الدولة الداعم للتنافسية..... 171
2 -القواعد الأساسية للتنافسية الدولية..... 173
المبحث الثاني: قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري..... 174
المطلب الأول: توصيف الوضع العام لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني..... 174
المطلب الثاني: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري..... 178
1 -ترتيب تنافسية الجزائر وفق المؤشرات الدولية المعروفة..... 180
2 -عوامل أخرى ذات تأثير على تنافسية الاقتصاد الجزائري..... 188
المطلب الثالث: الإجراءات العملية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني..... 190
1 -أهم التحولات المعاصرة للاقتصاد العالمي..... 190
2 -تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي..... 193.
3 -سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري..... 197
المبحث الثالث: الاستراتيجيات المتبعة للرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني..... 199
المطلب الأول: دور الشراكة في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري..... 199
1 -مفهوم الشراكة..... 200
2 -أهداف الشراكة الأجنبية..... 201
3 -أسباب ودوافع اللجوء إلى الشراكة..... 202
4 -برنامج التعاون ثنائي الجانب للاتحاد الأوربي(MEDA) 204
5 -التعاون الثنائي بعد برنامج ميدا..... 211
6 -دور الشراكة الأوروبية في تدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري..... 211
المطلب الثاني: دور المنظمة العالمية للتجارة في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني..... 213
1 -دوافع الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة..... 213.
2 -الالتزامات والحقوق التي تستوجب انضمام الجزائر إلى ألـ OMC..... 214
3 -أسباب تأخر الانضمام..... 215
المطلب الثالث: توصيات البنك وصندوق النقد الدولين للرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري..... 216
1 -توصيات البنك الدولي..... 216
2 -توصيات صندوق النقد الدولي لتطوير تنافسية الاقتصاد الجزائري..... 218
خاتمة الفصل الرابع..... 219
الخاتمـــــة العـــامـــة..... 221
الملاحق..... 227
قائمة المراجع..... 233

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أولا– قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور الاستثمارات في القطاع البترولي: 1967-1977.	6
2-1	تطور حجم الاقتراض الخارجي (1974-1979).	8
3-1	تطور الديون الخارجية الجزائرية (1980-1984).	9
4-1	صادرات السلع والخدمات (1980-1991).	9
5-1	دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري.	11
6-1	تطور إنتاجية العمل خلال الفترة 1967-1984 .	12
7-1	التغير في شروط التبادل الدولي للجزائر خلال الفترة 1973-1993.	17
8-1	مقدار تضخم المديونية بسبب تغيرات سعر الدولار.	19
9-1	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1985-1993.	20
10-1	تطور هيكل الدين المتوسط والطويل الأجل.	21
11-1	حصة كل نوع من القروض من إجمالي القرض المتوسط والطويل الأجل.	21
12-1	توزيع الدين حسب العملات.	22
13-1	تطور مؤشرات المديونية"1988-1993".	23
14-1	تطور خدمات الدين خلال الفترة 1988-1993.	25
15-1	تطور القدرة الذاتية للاستيراد في الجزائر خلال الفترة 1970-.1994	28
16-1	تطور الاحتياطات الدولية والتدفق الصافي للموارد للفترة 1970-1994	29
17-1	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1985-.1991	31
18-1	تطور الإنتاج الصناعي والطاقة الإنتاجية خلال الفترة 1984-.1991	32
19-1	تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1973-1993	33
20-1	العلاقة بين معدل الادخار ومعدل خدمة الدين الخارجي خلال الفترة 1973-.1993	34
21-1	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 1977-1993.	35
22-1	تطور المستوى العام لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1986-1993.	35
1-2	تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993-2004	86
2-2	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنتي 93 و 2000	91
1-3	تطور حصص إنتاج البترول في الجزائر	115
2-3	تطور أسعار برميل البترول الخام (صحاري بلند)	117
3-3	وضعية صندوق ضبط الإيرادات ديسمبر 2002	119
1-4	ترتيب تنافسية الجزائر في التقرير تبعا لمؤشر تنافسية النمو ومؤشراته الفرعية	180
2-4	مؤشر تنافسية النمو وتنافسية الأعمال	182

3-4	ترتيب الجزائر وفق مؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	183
4-4	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2007 من ضمن 128 دولة	185
5-4	القدرات التنافسية العالمية لسنتي 2007 / 2008	186
6-4	أهم برامج الشراكة في إطار التعاون المالي (برنامج ميدا 1-2).	206
7-4	تعهدات ومدفوعات ميدا 1 للشركاء المتوسطين للفترة1995-1999	207
8-4	التعهدات والمدفوعات لبرنامج ميدا خلال الفترة 1995 -2003	209

ثانيا- قائمة التمثيلات البيانية:

رقم التمثيل	عنوان التمثيل	الصفحة
1-1	تطور المديونية الخارجية الجزائرية.	26
2-1	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار بين 1985و 2002.	37
1-2	تطور الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة 1994-2000.	70
2-2	تطور حجم مخزون الدين الخارجي خلال الفترة 1994-2000.	71
3-2	تطور هيكل الديون الخارجية خلال الفترة 1994-2000.	72
4-2	هيكل الدين الخارجي المتوسط و الطويل المدى حسب العملات بتاريخ 13 ديسمبر 2001	73
1-3	إنتاج البترول الخام لسونا طراك و شركاتها بملايين الأطنان	114
2-3	تطور حجم الديون الخارجية خلال الفترة 2002-2007	152

ثالثا: قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-4	هيكل التنافسية	169
2-4	هيكل مؤشر التنافسية العربية الإجمالي	170
3-4	محددات الميزة التنافسية لبورتر	172
4-4	المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي	179
5-4	المؤسسات والمرتكزات التي يعتمد عليها الوطن العربي للاندماج في الاقتصاد العالمي	192
6-4	التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري	193

المقدمة

مقـــدمـــــة

تعد أزمة المديونية الخارجية من أبرز التحديات التي تواجهها الدول النامية في مسيرتها الإنمائية، خاصة في مجال تمويل التنمية وتشجيع الاستثمار. و لم يقتصر وصفها كمشكلة اقتصادية ومالية فحسب، وإنما مست الجوانب الاجتماعية والسياسية على حد سواء، ذلك لأن هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانيات هذه الدول بالنهوض باقتصادياتها. وفي نفس الوقت تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة.

فالجزائر منذ استقلالها، سعت إلى بناء قاعدة صناعية ضخمة بتبنيها لبرنامج "الصناعات المصنعة" وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة، فأمام عجز المدخرات المحلية عن تلبية ما تحتاج إليه عملية التنمية من أموال لجأت الجزائر إلى الاستدانة ، مما أدى بشكل أساسي في تفجير هذه الأزمة، وجعل الديون خطرا حقيقيا على جهود التنمية و آفاقها في المستقبل.

غير أن الاقتصاد الجزائري بدأ يعرف مشاكل حقيقية للمديونية الخارجية ابتداء من سنة 1986 عند انهيار أسعار النفط،وانخفاض قيمة الدولار عن باقي العملات، الأمر الذي وضع الدولة أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول مخففة, لهذه المعضلة، حيث وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. واستهدفت هذه البرامج في ظاهرها إلى المساعدة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وبالتالي خضعت الجزائر لوصايا المؤسسات المالية الدولية، وذلك نتيجة للشروط المرتبطة بجدولة الديون.

ونتيجة لتحقيق بعض التوازنات المالية الداخلية والخارجية بفضل هذه الإصلاحات المتبعة، واستمرار ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، استفادت الجزائر من هذا الوضع الاقتصادي المتميز, ،فقررت وضع أولوية لتسديد الديون التي كانت عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني. بحيث تتلخص مزايا هذه الآلية – التسديد المسبق للديون- في تقليص النفقات الخارجية إلى فوائد على الديون و تعمل على تحسين النظرة الخارجية للاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن المالي والغذائي.

ولقد استطاعت الجزائر في بداية الألفية الثالثة من مواجهة مشكل المديونية والانسداد المالي، فقد تمكنت من استعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية وذلك م ن خلال السياسة التي تضمنها برنامج الدفع المسبق للديون،إلا أن الرهان الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري يتمثل أساسا في تأهيل الاقتصاد الوطني حتى يصبح أكثر تنافسية ويضمن الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي مواجهة التغيرات العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة وميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

وأمام هذه الأحداث المتوالية يمكننا طرح الإشكال الآتي:

ماهي انعكاسات سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية على تنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري لمواكبة التغيرات العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي؟.

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة يمكن طرحها على النحو الآتي:

- ماهي أسباب أزمة المديونية الخارجية الجزائرية وآثارها على سيرورة الاقتصاد الوطني ؟
- ماهي النتائج المترتبة على إعادة جدولة الديون الخارجية وهل سمحت الإصلاحات المتبعة عقب الاتفاق مع الهيئات المالية الدولية بتقليص حجم المديونية الخارجية ورفع معدل النمو الاقتصادي؟
- هل ساهمت عودة التوازنات الداخلية والخارجية في إتباع عملية الدفع المسبق للديون الخارجية وبالتالي اكتساب الاقتصاد الجزائري لقدرات تنافسية؟
- كيف يمكن جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسيا؟ وماهي أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث

على ضوء ما تقدم وأملا في تحقيق أهداف البحث وضعنا مجموعة من الفرضيات نوردها فيما يلي:

- من الأسباب الأساسية لمديونية الجزائر الإفراط في الاقتراض الخارجي رغم التكلفة المرتفعة، في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على مصدر وحيد يخضع لتقلبات السوق الدولية مما أثر على أداء الاقتصاد الوطني.

- لا يعتبر برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر بغية تجاوز مشكلة المديونية الخارجية، هدفا في حد ذاته، ولكن الغرض الأساسي منه هو إعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة، من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل يسمح بامتصاص الصدمات الخارجية من خلال تنويع مصادر الدخل ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد مع توفير مناخ استثماري ملائم يسمح بتوفير أشكال أخرى للتمويل.

-ساهمت التوازنات الداخلية والخارجية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بشكل كبير في إتباع سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية وإعادة بعث النمو في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي تهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدراته التنافسية.

- لتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى الاهتمام بعنصر البحث والتطوير،وبالتالي يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عامل مدعم لتنافسية الاقتصاد الجزائري إذا تمت الاستفادة من المكاسب وتفادي المخاطر.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي لا تزال تحتلها مشكلة الديون الخارجية على الساحة الدولية خصوصا في ظل المعالم الجديدة للاقتصاد العالمي – ظاهرة العولمة- والتي ألزمت الجزائر القيام بتعديلات في مختلف المجالات، أبرزها التخلص النهائي من أزمة المديونية الخارجية م ن خلال سياسات الدفع المسبق للديون الخارجية التي انتهجتها الجزائر بغية الاستفادة من فرص النمو التي يطرحها هذا النظام الجديد، ولهذا تسعى الجزائر للتركيز على تأهيل اقتصادها لاكتساب قدرات تنافسية تسمح له بالاندماج في الاقتصاد العالمي بأكبر المكاسب وأقل الأضرار.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- محاولة إبراز أهم تطورات المديونية الخارجية الجزائرية قبل وبعد إمضاء اتفاق إعادة الجدولة وأهم الإصلاحات المطبقة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى غاية نهاية مدة البرنامج المدعم (1998).
- محاولة تقييم الوضع الاقتصادي أثناء وعقب عقد الاتفاقيات مع الهيئات المالية الدولية وآثارها على الديون الخارجية، و الخروج بمجموعة الإجراءات والتدابير الواجب تتبعها بغية تفادي الوقوع في الأزمة مرة أخرى.
- معرفة مدى أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومساهمته الكبيرة في إحداث الأزمة كما كان له الفضل في الخروج منها، وتحسين الوضع المالي للجزائر.
- معرفة مدى فعالية آلية الدفع المسبق للديون الخارجية في دفع عجلة الاقتصاد نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدراته التنافسية .

حدود الدراسة:

إن الإطار الزمني لدراستنا يبدأ مع شروع الجزائر في الدفع المسبق للديون الخارجية إلى غاية سنة 2007، التي قررت فيها الجزائر التخلص النهائي من المديونية الخارجية ، وكذا حاولنا تتبع آثار برامج إعادة الجدولة من خلال الإصلاحات التي تبنتها في مرحلة التسعينات من القرن الماضي.

أسباب اختيار الموضوع:

أما عن أسباب اهتمامنا بالموضوع فيمكن اختصارها في النقاط الموالية:

- لازالت المديونية الخارجية تحظى باهتمام كبير من طرف المجتمع الدولي، رغم تراجعها النسبي.
- الطبيعة المعقدة للمديونية الخارجية والجدل الواسع حول مدى فعالية برامج التصحيح الهيكلي في الحد منها.
- ميولنا للخوض في المواضيع العلمية الحديثة وكل ما جد في المجال الاقتصادي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة.

– أملنا أن تعطي هذه الدراسة شيئا جديدا ولو بسيط، لإلقاء المزيد من الضوء على هذه الأزمة على مستوى الاقتصاد الوطني، مع التركيز على نهاية الألفية السابقة وبداية الألفية الجديدة، قصد بعث النقاش، أو على الأقل إثراءه في ظل الظروف الراهنة.

بعض الدراسات السابقة :

لقد تمت معالجة إشكالية المديونية الخارجية على مستوى الجامعات الأخرى في بحوث سابقة بالنسبة للدول النامية والجزائر،إلا أن آلية الدفع المسبق للديون الخارجية التي انتهجتها الجزائر للتخلص من هذه المشكلة العويصة ومدى تأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني ،حسب علمنا لم تكن محل الدراسة في جامعتنا، أو جامعات أخرى، ولكن هذا لم يمنعنا من الاعتماد على بعض الدراسات التي كانت تقترب من موضوع الدراسة. وسيتم ترتيبها زمنيا من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

–الدراسة الأولى هي أطروحة دكتوراه للطالب روابح عبد الباقي من جامعة باتنة سنة 2006/2005 بعنوان " **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر– دراسة تحليلية مقارنة–** " وقد تناول الباحث في هذه الدراسة، التطور التاريخي للمديونية الخارجية للبلدان المتخلفة والحلول المقترحة لمعالجة الأزمة، كما اهتم الباحث بدراسة الأسس النظرية والتدابير العملية لبرامج التصحيح الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي ، ومعرفة مدى فعالية هذه البرامج في معالجة الأزمات الاقتصادية في البلدان المتخلفة، إلى جانب ذلك تمت دراسة عينة من تجارب البلدان المتخلفة (مصر، تونس والمغرب) ، بالإضافة إلى حالة الجزائر ومقارنتها بمجموعة من البلدان المتخلفة ، وتوصل الباحث إلى أن مدى نجاعة أو فشل جزئي أو كلي لبرامج التصحيح الهيكلي مرتبط بطريقة تطبيق التدابير العملية لهذه البرامج، التي تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تحقيق هدف مزدوج ، الأول رفع قدرة البلد المدين على الدفع، أما الهدف الثاني فيتمثل في تحرير الاقتصاد في البلدان المتخلفة من كل القيود وإعادة النظر في دور الدولة بما يتلاءم والمرحلة الاقتصادية الحالية، التي تطغى عليها ظاهرة العولمة.

–أما الدراسة الثانية فهي مذكرة ماجستير للطالب بوزيقة موسى من جامعة الجزائر لعام 2004/2003، تحت عنوان " **المديونية الخارجية – دراسة حالة الجزائر–**" وتوصل من خلالها الباحث إلى أن الاعتماد على التمويل الخارجي أساسا لا يؤدي إلى التنمية الاقتصادية ولا إلى الاستقلال الاقتصادي، ولكنه بالعكس يؤدي إلى التبعية المطلقة في كل جوانبها. ومن أجل تفادي الوقوع في هذه الوضعية ، يجب أن يعتمد مجهود التنمية أساسا على الوسائل الوطنية في إطار سياسة اقتصادية صارمة، وتسيير سليم للمديونية، وعند الضرورة القصوى يجب أن لا يتعدى اللجوء إلى التمويل الخارجي حدود وسقف معين يمكن التحكم فيه بالإمكانيات الوطنية دون جهد كبير.

– أما عن دراسة مذكرة ماجستير للطالب حبارك سمير من جامعة الجزائر لسنة 2002/2001، تحت عنوان " **تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر" فقد** خلص الباحث الى أن أزمة المديونية الخارجية كان لها الأثر في تعميق الأزمة الاقتصادية في الجزائر، والتي زاد منها ما ترتب من آثار جراء تطبيق برنامج الإصلاح الموصوفة من قبل المؤسسات المالية الدولية. إلا أنه ما يلاحظ أن السلطة بادرت وبعد عامين من انتهاء العمل ببرنامج التعديل الهيكلي بإقرار برنامج اقتصادي قصد دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك بتشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتفتح أكثر نحو الخارج وذلك بإلغاء أو تخفيض القيود الجمركية حتى يسمح بضمان دخول رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الشراكة وإبرام اتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

منهج الدراسة:

بالنظر لطبيعة الموضوع، اتبعنا في إعداد هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك لتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها من الكتب والدوريات و التقارير ذات الصلة؛ وذلك من خلال استقراء النتائج وتحليلها والوقوف على أهم المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري.

كما تم الاعتماد على التقارير والإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يصدر تقرير التنافسية العالمية. كما تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضيع محددة، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بالديون الجزائرية.

خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، آثرنا تناول الموضوع في أربعة فصول أسبقناها بمقدمة تلتها خاتمة عامة ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

سنبرز في الفصل الأول المعنون بـــ" آثار المديونية الخارجية على أداء الاقتصاد الجزائري" والذي يتكون من ثلاثة مباحث إلى تطور المديونية الخارجية قبل إعادة الجدولة ومدى تأثيرها على أداء الاقتصاد الوطني، مستعرضين بذلك أهم المحاولات المطبقة من أجل التخفيف من ضغط الديون والإصلاحات المتبعة دون تدخل الهيئات المالية الدولية.

أما الفصل الثاني سنخصصه لـــ" إدارة المديونية الخارجية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، حيث سيتم التطرق إلى إعادة جدولة الديون الخارجية والآثار المترتبة عنها في مجال إدارة الديون، بالإضافة إلى عرض أهم جوانب برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم باتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي وانعكاساته على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، مع إعطاء في الأخير المعالجة الذاتية كحل أساسي للخروج من هذه الأزمة وذلك بعرض بعض الحلول الممكنة.

بينما يتضم ن الفصل الثالث " آليات الدفع المسبق للديون الخارجية" ،من خلاله نحاول التطرق إلى الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط ودور هذا الأخير في زيادة مداخيل الدولة، مما أسهم في إتباع سياسات تخفف من حدة الأزمة،منها تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، ثم تبعتها إجراءات الدفع المسبق للديون الخارجية للتخلص نهائيا من أزمة المديونية الخارجية التي أثقلت الاقتصاد الوطني لسنوات عديدة.

في حين الفصل الرابع والأخير سنبرز فيه" القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري بعد إجراءات الدفع المسبق للديون الخارجية" ، حيث اهتم بدراسة القدرة التنافسية من خلال التعريف بالتنافسية،قياسها ومؤشراتها،ثم حاولنا من خلاله تحديد مدى تنافسية الاقتصاد الجزائري. إلى جانب التطرق إلى الشراكة والتعاون المتبادل بين الاقتصاد الوطني واقتصاديات الدول، ودور الشراكة الأورو جزائرية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري.

مقـــدمـــــة

تعد أزمة المديونية الخارجية من أبرز التحديات التي تواجهها الدول النامية في مسيرتها الإنمائية، خاصة في مجال تمويل التنمية وتشجيع الاستثمار. و لم يقتصر وصفها كمشكلة اقتصادية ومالية فحسب، وإنما مست الجوانب الاجتماعية والسياسية على حد سواء، ذلك لأن هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانيات هذه الدول بالنهوض باقتصادياتها. وفي نفس الوقت تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة.

فالجزائر منذ استقلالها، سعت إلى بناء قاعدة صناعية ضخمة بتبنيها لبرنامج "الصناعات المصنعة" وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة، فأمام عجز المدخرات المحلية عن تلبية ما تحتاج إليه عملية التنمية من أموال لجأت الجزائر إلى الاستدانة ، مما أدى بشكل أساسي في تفجير هذه الأزمة، وجعل الديون خطرا حقيقيا على جهود التنمية و آفاقها في المستقبل.

غير أن الاقتصاد الجزائري بدأ يعرف مشاكل حقيقية للمديونية الخارجية ابتداء من سنة 1986 عند انهيار أسعار النفط،وانخفاض قيمة الدولار عن باقي العملات، الأمر الذي وضع الدولة أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول مخففة, لهذه المعضلة، حيث وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. واستهدفت هذه البرامج في ظاهرها إلى المساعدة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وبالتالي خضعت الجزائر لوصايا المؤسسات المالية الدولية، وذلك نتيجة للشروط المرتبطة بجدولة الديون.

ونتيجة لتحقيق بعض التوازنات المالية الداخلية والخارجية بفضل هذه الإصلاحات المتبعة، واستمرار ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، استفادت الجزائر من هذا الوضع الاقتصادي المتميز, ،فقررت وضع أولوية لتسديد الديون التي كانت عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني. بحيث تتلخص مزايا هذه الآلية – التسديد المسبق للديون- في تقليص النفقات الخارجية إلى فوائد على الديون و تعمل على تحسين النظرة الخارجية للاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن المالي والغذائي.

ولقد استطاعت الجزائر في بداية الألفية الثالثة من مواجهة مشكل المديونية والانسداد المالي، فقد تمكنت من استعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية وذلك م ن خلال السياسة التي تضمنها برنامج الدفع المسبق للديون،إلا أن الرهان الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري يتمثل أساسا في تأهيل الاقتصاد الوطني حتى يصبح أكثر تنافسية ويضمن الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي مواجهة التغيرات العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة وميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

وأمام هذه الأحداث المتوالية يمكننا طرح الإشكال الآتي:

ماهي انعكاسات سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية على تنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري لمواكبة التغيرات العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي؟.

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة يمكن طرحها على النحو الآتي:

- ماهي أسباب أزمة المديونية الخارجية الجزائرية وآثارها على سيرورة الاقتصاد الوطني ؟
- ماهي النتائج المترتبة على إعادة جدولة الديون الخارجية وهل سمحت الإصلاحات المتبعة عقب الاتفاق مع الهيئات المالية الدولية بتقليص حجم المديونية الخارجية ورفع معدل النمو الاقتصادي؟
- هل ساهمت عودة التوازنات الداخلية والخارجية في إتباع عملية الدفع المسبق للديون الخارجية وبالتالي اكتساب الاقتصاد الجزائري لقدرات تنافسية؟
- كيف يمكن جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسيا؟ وماهي أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث

على ضوء ما تقدم وأملا في تحقيق أهداف البحث وضعنا مجموعة من الفرضيات نوردها فيما يلي:

- من الأسباب الأساسية لمديونية الجزائر الإفراط في الاقتراض الخارجي رغم التكلفة المرتفعة، في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على مصدر وحيد يخضع لتقلبات السوق الدولية مما أثر على أداء الاقتصاد الوطني.

- لا يعتبر برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر بغية تجاوز مشكلة المديونية الخارجية، هدفا في حد ذاته، ولكن الغرض الأساسي منه هو إعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة، من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل يسمح بامتصاص الصدمات الخارجية من خلال تنويع مصادر الدخل ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد مع توفير مناخ استثماري ملائم يسمح بتوفير أشكال أخرى للتمويل.

-ساهمت التوازنات الداخلية والخارجية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بشكل كبير في إتباع سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية وإعادة بعث النمو في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي تهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدراته التنافسية.

- لتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى الاهتمام بعنصر البحث والتطوير،وبالتالي يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عامل مدعم لتنافسية الاقتصاد الجزائري إذا تمت الاستفادة من المكاسب وتفادي المخاطر.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي لا تزال تحتلها مشكلة الديون الخارجية على الساحة الدولية خصوصا في ظل المعالم الجديدة للاقتصاد العالمي – ظاهرة العولمة- والتي ألزمت الجزائر القيام بتعديلات في مختلف المجالات، أبرزها التخلص النهائي من أزمة المديونية الخارجية م ن خلال سياسات الدفع المسبق للديون الخارجية التي انتهجتها الجزائر بغية الاستفادة من فرص النمو التي يطرحها هذا النظام الجديد، ولهذا تسعى الجزائر للتركيز على تأهيل اقتصادها لاكتساب قدرات تنافسية تسمح له بالاندماج في الاقتصاد العالمي بأكبر المكاسب وأقل الأضرار.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- محاولة إبراز أهم تطورات المديونية الخارجية الجزائرية قبل وبعد إمضاء اتفاق إعادة الجدولة وأهم الإصلاحات المطبقة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى غاية نهاية مدة البرنامج المدعم (1998).
- محاولة تقييم الوضع الاقتصادي أثناء وعقب عقد الاتفاقيات مع الهيئات المالية الدولية وآثارها على الديون الخارجية، و الخروج بمجموعة الإجراءات والتدابير الواجب تتبعها بغية تفادي الوقوع في الأزمة مرة أخرى.
- معرفة مدى أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومساهمته الكبيرة في إحداث الأزمة كما كان له الفضل في الخروج منها، وتحسين الوضع المالي للجزائر.
- معرفة مدى فعالية آلية الدفع المسبق للديون الخارجية في دفع عجلة الاقتصاد نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدراته التنافسية .

حدود الدراسة:

إن الإطار الزمني لدراستنا يبدأ مع شروع الجزائر في الدفع المسبق للديون الخارجية إلى غاية سنة 2007، التي قررت فيها الجزائر التخلص النهائي من المديونية الخارجية ، وكذا حاولنا تتبع آثار برامج إعادة الجدولة من خلال الإصلاحات التي تبنتها في مرحلة التسعينات من القرن الماضي.

أسباب اختيار الموضوع:

أما عن أسباب اهتمامنا بالموضوع فيمكن اختصارها في النقاط الموالية:

- لازالت المديونية الخارجية تحظى باهتمام كبير من طرف المجتمع الدولي، رغم تراجعها النسبي.
- الطبيعة المعقدة للمديونية الخارجية والجدل الواسع حول مدى فعالية برامج التصحيح الهيكلي في الحد منها.
- ميولنا للخوض في المواضيع العلمية الحديثة وكل ما جد في المجال الاقتصادي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة.

– أملنا أن تعطي هذه الدراسة شيئا جديدا ولو بسيط، لإلقاء المزيد من الضوء على هذه الأزمة على مستوى الاقتصاد الوطني، مع التركيز على نهاية الألفية السابقة وبداية الألفية الجديدة، قصد بعث النقاش، أو على الأقل إثراءه في ظل الظروف الراهنة.

بعض الدراسات السابقة :

لقد تمت معالجة إشكالية المديونية الخارجية على مستوى الجامعات الأخرى في بحوث سابقة بالنسبة للدول النامية والجزائر،إلا أن آلية الدفع المسبق للديون الخارجية التي انتهجتها الجزائر للتخلص من هذه المشكلة العويصة ومدى تأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني ،حسب علمنا لم تكن محل الدراسة في جامعتنا، أو جامعات أخرى، ولكن هذا لم يمنعنا من الاعتماد على بعض الدراسات التي كانت تقترب من موضوع الدراسة. وسيتم ترتيبها زمنيا من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

–الدراسة الأولى هي أطروحة دكتوراه للطالب روابح عبد الباقي من جامعة باتنة سنة 2006/2005 بعنوان " **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر– دراسة تحليلية مقارنة–** " وقد تناول الباحث في هذه الدراسة، التطور التاريخي للمديونية الخارجية للبلدان المتخلفة والحلول المقترحة لمعالجة الأزمة، كما اهتم الباحث بدراسة الأسس النظرية والتدابير العملية لبرامج التصحيح الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي ، ومعرفة مدى فعالية هذه البرامج في معالجة الأزمات الاقتصادية في البلدان المتخلفة، إلى جانب ذلك تمت دراسة عينة من تجارب البلدان المتخلفة (مصر، تونس والمغرب) ، بالإضافة إلى حالة الجزائر ومقارنتها بمجموعة من البلدان المتخلفة ، وتوصل الباحث إلى أن مدى نجاعة أو فشل جزئي أو كلي لبرامج التصحيح الهيكلي مرتبط بطريقة تطبيق التدابير العملية لهذه البرامج، التي تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تحقيق هدف مزدوج ، الأول رفع قدرة البلد المدين على الدفع، أما الهدف الثاني فيتمثل في تحرير الاقتصاد في البلدان المتخلفة من كل القيود وإعادة النظر في دور الدولة بما يتلاءم والمرحلة الاقتصادية الحالية، التي تطغى عليها ظاهرة العولمة.

–أما الدراسة الثانية فهي مذكرة ماجستير للطالب بوزيقة موسى من جامعة الجزائر لعام 2004/2003، تحت عنوان " **المديونية الخارجية – دراسة حالة الجزائر–**" وتوصل من خلالها الباحث إلى أن الاعتماد على التمويل الخارجي أساسا لا يؤدي إلى التنمية الاقتصادية ولا إلى الاستقلال الاقتصادي، ولكنه بالعكس يؤدي إلى التبعية المطلقة في كل جوانبها. ومن أجل تفادي الوقوع في هذه الوضعية ، يجب أن يعتمد مجهود التنمية أساسا على الوسائل الوطنية في إطار سياسة اقتصادية صارمة، وتسيير سليم للمديونية، وعند الضرورة القصوى يجب أن لا يتعدى اللجوء إلى التمويل الخارجي حدود وسقف معين يمكن التحكم فيه بالإمكانيات الوطنية دون جهد كبير.

– أما عن دراسة مذكرة ماجستير للطالب حبارك سمير من جامعة الجزائر لسنة 2002/2001، تحت عنوان " **تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر" فقد** خلص الباحث الى أن أزمة المديونية الخارجية كان لها الأثر في تعميق الأزمة الاقتصادية في الجزائر، والتي زاد منها ما ترتب من آثار جراء تطبيق برنامج الإصلاح الموصوفة من قبل المؤسسات المالية الدولية. إلا أنه ما يلاحظ أن السلطة بادرت وبعد عامين من انتهاء العمل ببرنامج التعديل الهيكلي بإقرار برنامج اقتصادي قصد دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك بتشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتفتح أكثر نحو الخارج وذلك بإلغاء أو تخفيض القيود الجمركية حتى يسمح بضمان دخول رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الشراكة وإبرام اتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

منهج الدراسة:

بالنظر لطبيعة الموضوع، اتبعنا في إعداد هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك لتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها من الكتب والدوريات و التقارير ذات الصلة؛ وذلك من خلال استقراء النتائج وتحليلها والوقوف على أهم المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري.

كما تم الاعتماد على التقارير والإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يصدر تقرير التنافسية العالمية. كما تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضيع محددة، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بالديون الجزائرية.

خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، آثرنا تناول الموضوع في أربعة فصول أسبقناها بمقدمة تلتها خاتمة عامة ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

سنبرز في الفصل الأول المعنون بـــ" آثار المديونية الخارجية على أداء الاقتصاد الجزائري" والذي يتكون من ثلاثة مباحث إلى تطور المديونية الخارجية قبل إعادة الجدولة ومدى تأثيرها على أداء الاقتصاد الوطني، مستعرضين بذلك أهم المحاولات المطبقة من أجل التخفيف من ضغط الديون والإصلاحات المتبعة دون تدخل الهيئات المالية الدولية.

أما الفصل الثاني سنخصصه لـــ" إدارة المديونية الخارجية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، حيث سيتم التطرق إلى إعادة جدولة الديون الخارجية والآثار المترتبة عنها في مجال إدارة الديون، بالإضافة إلى عرض أهم جوانب برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم باتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي وانعكاساته على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، مع إعطاء في الأخير المعالجة الذاتية كحل أساسي للخروج من هذه الأزمة وذلك بعرض بعض الحلول الممكنة.

بينما يتضم ن الفصل الثالث " آليات الدفع المسبق للديون الخارجية" ،من خلاله نحاول التطرق إلى الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط ودور هذا الأخير في زيادة مداخيل الدولة، مما أسهم في إتباع سياسات تخفف من حدة الأزمة،منها تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، ثم تبعتها إجراءات الدفع المسبق للديون الخارجية للتخلص نهائيا من أزمة المديونية الخارجية التي أثقلت الاقتصاد الوطني لسنوات عديدة.

في حين الفصل الرابع والأخير سنبرز فيه" القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري بعد إجراءات الدفع المسبق للديون الخارجية" ، حيث اهتم بدراسة القدرة التنافسية من خلال التعريف بالتنافسية،قياسها ومؤشراتها،ثم حاولنا من خلاله تحديد مدى تنافسية الاقتصاد الجزائري. إلى جانب التطرق إلى الشراكة والتعاون المتبادل بين الاقتصاد الوطني واقتصاديات الدول، ودور الشراكة الأورو جزائرية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: أثـــر المديونية الخـــارجية على أداء الاقتصـــاد الجـــزائري

تمهيد:

يعود تاريخ المديونية الخارجية الجزائرية إلى عهد الاستقلال عندما خرجت الجزائر منهارة اقتصاديا كباقي الدول المستعمرة، من جراء ما خلفه المستعمر الفرنسي الذي حملها ديونه، إلى جانب تدمير معظم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وكان التوجه الاقتصادي آنذاك منصبا على استرجاع الأملاك الوطنية عن طريق التأميم.

كل هذا أدى إلى تبني مشروع تنموي، لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع الجزائري إذ أنه كان النتاج الفكري للخبير الاقتصادي الفرنسي جيرار دسيتان دي برنيس " G. Destanne Debernis " الذي شغل منصب مستشار للشؤون الاقتصادية لدى رئاسة الجمهورية آنذاك، و الذي اعتمد أساسا على "الصناعة المصنعة" كالصناعات الكيمياوية وصناعة الحديد والصلب...الخ، ومما نتج عن ذلك البرنامج التنموي نخص بالذكر التبعية المتعددة: التقنية منها لأن منطق الصناعات المصنعة يقتضي تكنولوجيا عالية لم تكن متوفرة لدى الجزائر آنذاك، وكذا تبعية مالية نتجت عن الاستثمارات الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لم تكن متوفرة أيضا. فأصبح بذلك من الضروري اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتلبية الحاجات المالية الضخمة لمشروع التنمية. فلعتمدت الجزائر منذ السبعينات من القرن الماضي على التمويل الخارجي بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ا لطموحة، حيث كانت تستمد الموارد الضرورية لتسديد هذه الديون من عائدات صادراتها من المحروقات. إلا أن هذه الديون الخارجية لم تكن تشكل في البداية أية أزمة إلى غاية منتصف الثمانينات وما انجر عن الصدمة النفطية لعام 1986 من أزمة المدفوعات وكشفت هذه الصدمة عن سوء نموذج التنمية الذي تبنته الجزائر وعن كل الاختلالات التي رافقت هذا النموذج المتبع، ومحاولة للتصدي لهذه الاضطرابات باشرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات دون اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من التدابير محاولة منها للتخفيف من حدة المديونية دون اللجوء إلى إعادة الجدولة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تتبع مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر " 1980-1994" من خلال:

- **المبحث الأول:** تطور المديونية الخارجية الجزائرية وأسبابها.
- **المبحث الثاني:** آثار المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثالث:** إستراتيجية الحلول المعتمدة للتخفيض من حدة المديونية قبل اللجوء إلى إعادة الجدولة.

المبحث الأول: تطور المديونية الخارجية الجزائرية وأسبابها.

لقد تأخر ظهور أزمة المديونية الخارجية للجزائر إلى غاية 1986، غير أن بوادرها بدأت تلوح منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي خاصة مع الانزلاق الخطير الذي عرفته أسواق النفط ابتداء من سنة 1983، الناتج عن الانخفاض المتتالي لأسعار النفط الذي تزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

هذان العاملان جعلا عائدات البلاد من العملة الصعبة والمتأتية من صادراتها النفطية تعرف انخفاضا كبيرا, الأمر الذي جعل الجزائر تعرف أزمة مدفوعات خانقة مردها اهتزاز طاقاتها على خدمة ديونها التي ارتفعت بدورها وأصبحت تحول منذ التسعينات أكثر من 75% من عائدات صادراتها لتسديد خدمات ديونها التي تجاوزت 80% سنة 1994[1]، وبذلك دخلت الجزائر في مفاوضات مع نوادي الدائنين لإعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث تحولت مشكلة الديون في الجزائر مع مرور الوقت إلى أزمة متعددة الأطراف وتجاوزت إطارها الإقتصادي لتهدد الإستقرار الإجتماعي والسياسي للجزائر.

وأصبحت بذلك أزمة المديونية هاجس كل الحكومات الجزائرية المتعاقبة التي حاولت كل منها تشخيص الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وسنتعرض من خلال هذا المبحث لـــ:

- **المطلب الأول:** إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر.
- **المطلب الثاني:** نشأة المديونية الخارجية وتطورها (المبررات والأسباب).
- **المطلب الثالث:** تحليل حجم المديونية الخارجية الجزائرية واهم مؤشراتها 1985-1993.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر.

لقد تم تسطير إستراتيجية للتنمية الإقتصادية قائمة على تسخير استثمارات ضخمة بغية إقامة هياكل إقتصادية وإجتماعية متطورة، وقد تطلب ذلك أموالا ضخمة لم تستطع عائدات النفط تغطيتها مما دفع بالسلطات إلى اللجوء للخارج لتمويل مخططات التنمية، خاصة البرامج الصناعية التي كانت تلتهم جزءا هاما من مداخيل البلاد.

1- التجربة التنموية:

إن الدارس لظاهرة المديونية الخارجية للجزائر، يجد أنها وثيقة الصلة بأسلوب التنمية المتبع ، حيث برامج الاستثمار الطموحة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة خارجية في غياب ادخار محلي كاف.

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق،دراسة خاصة لص.ن.د 1998، ص 14 .

1-1 نموذج التنمية المنتهج في الجزائر:

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي، اختارت من أجل تنميتها النموذج الشائع خلال سنوات 1960، والمعتمد على نموذج الصناعات المصنعة الذي يعود للاقتصادي الفرنسي جيرار دسيتان دي برنيس (G. Destanne Debernis).

تم تنفيذ هذه السياسة بإنشاء اكبر قطبين استثماريين صناعيين: الحديد والصلب، المحروقات والصناعات الطاقوية-البتروكيمياوية- والتي تشكل القاعدة الأساسية للصناعات الكيميائية والميكانيكية.

فالتبادل بين هاذين القطبين الصناعيين كان ضروريا، حيث ينتمي الحديد والصلب إلى الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كبير، في حين يستهلك قطاع الطاقة جزءا كبيرا من بعض منتجات الحديد والصلب. التبرير الذي قدمه دي برنيس (G. Destanne Debernis) لإستراتيجية التنمية هذه يرتكز على فرضيتين أساسيتين:

- لا يوجد هناك نمو في الزراعة دون أن يكون هناك تنوع في الصناعة.
- صناعة الميكانيك لها دور جوهري في عملية التصنيع.

تنفيذ هذه الإستراتيجية، يتم بداية بتنمية صناعة السلع التجهيزية على امتداد الصناعات المصنعة(الحديد، الميكانيك، الكيمياء، مواد البناء والبتروكمياء) وهذا يتطلب رؤوس أموال محلية وخارجية كبيرة.

ثانيا، وبفضل صناعة التجهيز المحلية يتم تشجيع النمو السريع للصناعات الخفيفة، وهو ما يمثل حلا لمشكل البطالة، من خلال مناصب الشغل التي يوفرها، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، مما يؤدي على الأمد الطويل إلى استقلالها الإقتصادي والتحرر من التبعية الخارجية.[1]

2-1 المخططات التنموية وتطور الاستثمارات العمومية:

إن النموذج يعتبر مشكل التمويل ثانوي، خاصة بالنسبة لبلد بترولي مثل الجزائر، إذ يعتمد على مصدرين: الأول قطاع المحروقات، حيث يعتبر قطاعا استراتيجيا من شأنه أن يوفر موارد هامة من العملة الصعبة تسمح بتمويل مختلف المشاريع التنموية لإنشاء قاعدة صناعية صلبة غير أن قطاع المحروقات كان تحت سيطرة الشركات الفرنسية بالأخص الشركات المتعددة الجنسيات بصورة عامة، الأمر الذي يحرم الإقتصاد الوطني من مورد هام للتمويل. إذ ً فعملية التمويل للنموذج الصناعي المقترح مرتبطة بسيطرة الدولة على هذا القطاع الهام وهو ما تم فعلا في فيفري 1971 بعد تأميم الشركات الأجنبية بصورة كلية والشركات الفرنسية بنسبة 51 % ، أما المصدر الثاني: يفترض تطبيق إصلاح زراعي يسمح بتكثيف

[1] H. Benissad, Restructuration et réformes économiques (1970-1993), OPU, Alger, 1994, p27

الزراعة وذلك بتعاون مع القطاع الصناعي الذي يقدم السلع الضرورية لمكننة القطاع وزيادة إنتاجية العمل مما يسمح بخلق فائض زراعي يتم تعبئته.[1]

النتيجة النهائية التي يهدف إليها النموذج هي تحقيق تنمية مرتكزة على ذاتها من خلال التكامل بين مختلف القطاعات عن طريق الحلقة الصناعية- زراعة, صناعة- لتلبية حاجات السوق الوطنية.

ولما كان النموذج يفترض ألا يترك نشر الآثار الايجابية للتصنيع لقوى السوق فقد سعت الجزائر في تجسيد ذلك عمليا من خلال تسطيرها للعديد من المخططات التنموية لتسريع عملية التراكم الإقتصادي والتخفيف التدريجي من التبعية الإقتصادية نحو الخارج، وصولا إلى تجسيد الإستقلال الإقتصادي في مرحلة لاحقة.

1-2-1 المخطط الثلاثي أو التمهيدي 1967-1969:

هو في الواقع مخطط أولي، الهدف منه تحضير الوسائل المادية لإنجاز المخططات المقبلة، وقد أعطى المخطط الأفضلية للهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات، مقارنة بالزراعة والمناجم، حيث انتقل الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات من 13 % سنة 1963 إلى 18.2 % سنة 1967، بينما تراجع في الزراعة من 17.5 % إلى 12.5 % لنفس الفترة.[2]

1-2-2 المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

جاء المخطط الرباعي لتعميق إختيارات الخطة الأولى ويتضح من خلال أهدافه الرئيسية التي يمكن أن نختصرها في النقاط الثلاث التالية:[3]

- تدعيم وتطوير القاعدة المادية للإقتصاد الوطني.
- تطوير الصناعات القائدة لعملية النمو الإقتصادي- كالصناعات الميكانيكية، الكهرباء...
- اعتماد مبدأ اللامركزية - لامركزية الاستثمارات ولامركزية التخطيط- لتحقيق التوازن الجهوي.

لقد صادف هذا المخطط الذي خصص له27.75 مليار دينار، منها 7.3 مليار دينار للقطاع الصناعي، عدة أحداث هامة نذكر منها:

- عمليات التأميم الكبرى للمنشآت الأجنبية، وبالأخص البترولية منها سنة 1971، الأمر الذي سمح للجزائر بالتحكم أكثر في مواردها الإقتصادية.

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط62-80،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982، ص41

(2) عبد الله بلوناس،أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 1996، ص 239.

(3) محمد بلقاسم حسن بهلول،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الجزائر،1999، ص 257.

- تطبيق التسيير الإشتراكي للمؤسسات.

1-2-3 المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

هو بالإجمال يعتبر استمرارا للمخطط السابق، ويتميز عنه بمبلغ الإستثمارات المخططة، والتي ازدادت بشكل كبير على أثر الإرتفاع في أسعار الصادرات من المحروقات.

وبإعتبار المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، مثل ما قال بلعيد عبد السلام "الغاز والبترول هي وسائل الحصول على النقود، وتراكم رؤوس الأموال لتنميتنا ..."[1] ، فقد تكثف إنتاج المحروقات بشكل كبير، إذ انتقل إنتاج البترول الخام من 22.8 مليون طن سنة 1962 إلى 63 مليون طن سنة 1979، فيما انتقل الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن لنفس الفترة.[2] وتطلب تكثيف إنتاج المحروقات إنفاق استثمارات ضخمة في القطاع البترولي من خلال المخططات التنموية، مثلما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): تطور الاستثمارات في القطاع البترولي 1967-1977

الوحدة: مليار دج

المخططات التنموية	بترول	إجمالي
1969-1967	2.3	5.1
1973-1970	9	20.1
1977-1974	23.9	48.7

المصدر: احمد هني، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية،الجزائر 1991، ص76

- إن الإستثمارات في القطاع البترولي بلغت ما بين سنتي 1967-1977 نصف ماكانت تستمده البلاد، أي تم توظيف 2.3 مليار دج في إنتاج البترول من بين 5.1 مليار دج مخططة للإستثمار الوطني كله.

- الإستثمار في القطاع البترولي ارتفع بعشر مرات خلال عشر سنوات والهدف هو الحصول على العملة الصعبة الضرورية للتصنيع.

- النسبة الكبيرة التي تم تخصيصها لقطاع المحروقات والهدف هو التمويل الذاتي أكثر مما هو يهدف إلى توليد موارد لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى. فالإستثمار في النشاط التصديري هو أحسن ضمان لإستمداد العملات الصعبة الضرورية لشراء الأجهزة الضرورية لعملية التنمية من جهة ومن جهة أخرى لإطمئنان الممولين الأجانب عن قدرة البلاد على تسديد التزاماتها الخارجية.

---

[1] H. Benissad., Restructuration et réformes économiques, Op.cit, p27.

[2] احمد هني، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص76.

فالتطور الكبير في القطاع البترولي، سمح للجزائر أن تتقدم بسهولة لسوق القروض الدولية، وأن اللجوء للإستدانة يمكن تفسيره أيضا بالشروط الجد ٌ مساعدة الموجودة على مستوى الأسواق الدولية للإقراض كأسعار فائدة مشجعة وفترة سداد مشجعة.

2- التمويل الخارجي للتنمية:

لقد كان مسطرا أن يتم اللجوء إلى الإقتراض الأجنبي لتغطية الإستثمارات في حدود الربع (25 %) ثم ارتفع إلى (30 %) في الإصلاح المالي لسنة1971 إلا أن الواقع يدل على أن هذه النسبة وصلت في بعض الأحيان إلى (41 %) بمتوسط أكثر من الثلث للفترة ما بين 1971و1979 (حوالي 37 %).[1]

طرأ أيضا متغير آخر بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التمويل الخارجي، يتعلق بمصدر الديون التي كانت في الستينات أغلبها حكومية، حيث رأت السلطات الجزائرية بأن هذه القروض لا تتطابق والإستقلال الإقتصادي للبلاد لأنها مشروطة وموجهة لتمويل مشاريع محددة، كما رفضت الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما قلص من إمكانية وصول الجزائر إلى مصادر التمويل الأجنبية التي تتميز نوعا ما بشيء من التسهيل، واتجهت نحو السوق المالية الدولية رغم الشروط القاسية لهذه السوق (المدة والفائدة)، وهو ما أدى إلى تغير كبير في هيكل الديون الخارجية، فكانت الإستثمارات الضخمة التي قامت بها هي مصدر أساسي لتكوين مديونيتها الخارجية.

ابتداء من 1974 تم وضع سياسة تخطيطية ثابتة ومنظمة للبحث عن التمويل الخارجي للمشاريع الجديدة، وقد قوبلت بالترحيب من طرف المقرضين الدوليين بالنظر إلى التدفقات المهمة للإحتياطات الدولية وكذلك للسمعة الطيبة للجزائر فيما يخص القدرة على التسديد المعترف بها دوليا وخاصة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي إطار هذه السياسة سمح للجهاز البنكي بالإقتراض لدى البنوك الأجنبية العمومية والخاصة، وسمح فيما بعد كذلك للمقاولات العمومية بالإقتراض مباشرة بعد موافقة البنك المركزي، وكل هذا ضاعف من مديونية الجزائر الخارجية.

بنت الجزائر إستراتيجية التمويل الخارجي على المحروقات التي مثلت دائما الضمان الذي يتم على أساسه إقراض الجزائر، وانعكس ذلك على خصائص الإستدانة التي يغلب على هيكلها المصادر الخاصة ذات الكلفة العالية والتي تعتبر بذلك أهم العوامل المضاعفة لأعباء الديون الخارجية.

والجدول التالي يبين التطور في حجم الإقتراض خلال عقد السبعينات:

)1(A.Lellou ,F.Hakiki et A.Saker, Endettement extérieur et contrainte d'accumulation, Cas de l'Algérie, dans les cahiers du Cread (Alger ,CREAD 1987), P395.

جدول رقم (1-2): تطور حجم الاقتراض الخارجي (1974-1979). الوحدة: (بملايين الدولارات)

السنة	مجموع الدين	خدمة الدين	فوائد الدين
1974	3305	710	219
1975	4477	457	210
1976	5934	774	341
1977	8316	1028	388
1978	13427	1489	594
1979	16128	2792	1234

المصدر: احمد هني، المديونية،مرجع سابق، ص 83.

نلاحظ إرتفاع بشكل محسوس القروض الخارجية التي تم تعبئتها في سنتي 1975-1976 من أجل سد حاجات المشاريع الإستثمارية المختلفة, بالرغم من أن مداخيل الصادرات ارتفعت من 1795 مليون دولار في عام 1974 إلى 5022 مليون دولار في عام 1975 , ثم إلى 5589 مليون دولار في عام 1976 . فبعد أن كان مخزون الديون يقل عن 4 ملايير دولار أمريكي في سنة 1974 ارتفع إلى 8 ملايير دولار في عام 1977.وارتفع اللجوء إلى التمويل الخارجي إلى أن وصل مخزون الدين إلى 16 مليار دولار أمريكي سنة 1979 . مع الإشارة أن الجزائر في هذه الفترة شرعت في إنجاز المخطط الخاص بتثمين المحروقات الذي يتضمن تكثيف الصادرات من المحروقات لا سيما الغاز الطبيعي.

3- تراجع السياسة الصناعية ونمو الديون:

ابتداء من سنة 1980، حدثت تغيرات عميقة في السياسة الإقتصادية الجزائرية ، فالنمو الكبير للقطاع الصناعي المبني على الصناعات الثقيلة الذي كان يميز عشرية السبعينات، تم العدول عنه بعد التراجع الكبير لمعدلات الإستثمار والشغل منذ بداية 1980، وفي نفس الوقت كانت المتطلبات الجديدة تقتضي بوضع سياسة صناعية جديدة، والتي يجب أن تستجيب إلى ما يلي:[1]

- أحسن تلبية لحاجيات الطلب الداخلي من السلع الاستهلاكية.
- تحسين تكامل النسيج الصناعي الذي انشأ سنة 1970.
- تنويع الإنتاج الموجه للتصدير من غير البترول والغاز.

وموازاة مع ذلك، فقد عرفت الفترة 1980-1984 انخفاضا في المديونية، بسبب أثر الارتفاع الذي شهده سوق المحروقات، حيث بلغت أسعار البترول ما بين (34-40) دولار للبرميل، الشيء الذي حفز السلطات العمومية على انتهاج سياسة تخفيض الدين، عن طريق التسديد المسبق للقروض الخارجية، التي باتت تهدد استقلال البلاد، وظهرت فعالية هذه الخطوة من خلال الجدول التالي:

(1) عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص249.

الجدول رقم (1-3): تطور الديون الخارجية الجزائرية (1980-1984)

الوحدة: مليون دولار.

السنـــوات	1980	1981	1982	1983	1984
- مخزون الدين	17858	16921	15778	15118	14979
- الدين طويل الأجل	16361	15307	13932	12945	12106
- الديون العمومية المضمونة	17052	16090	14977	14328	14185
- الديون الخاصة غير مضمونة	0	0	0	0	0
- الديون القصيرة الأجل	806	831	795	700	794

المصدر: سمير حبارك ،تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر(1990-2000)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائ 2002، ص 138.

وفي إطار سياسة تخفيض الديون خلال الفترة 1980-1984 أدى ذلك إلى انخفاض الإحتياطات الدولية للصرف من 7.069 مليار دولار سنة 1980 الى3.185 مليار دولار سنة 1984وانخفضت نسبة مخزون الدين إلى الناتج الداخلي الخام من 47.7% سنة1980 إلى 32.4 % سنة 1985[1] ، إلا أن هذه السياسات اتخذت في ظرف كانت فيه أسعار النفط ترتفع.

غير أن هذه المبادرة التي قامت بها السلطات العمومية في تخفيض الدين خلال الفترة 1980-1984 لم يكتب لها الإستمرار على أثر الإنخفاضين المتتاليين اللذين تعرض لهما الإقتصاد الجزائري: انخفاض سعر البترول، انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي.

وبإعتبار أن إيرادات المحروقات تشكل تقريبا 95 % من إيرادات الصادرات، وان تقييم المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، فقد انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة ب 40 % حيث وصلت إلى مستوى 8.5 مليار دولار سنة 1988، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (1-4):صادرات السلع والخدمات (1980-1991) **الوحدة: ملايير الدولارات**

البيان / السنوات	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
إيرادات الصادرات	14.9	14.0	9.1	10.1	8.5	10.4	12.7	11.7

Source: H. Benissad, Restructuration et réformes économiques, Op.cit, p217.

وتبعا لذلك، انفجرت أزمة المديونية، وعرفت تزايدا مستمرا وسريعا. ويعود هذا النمو في حجم الديون إلى النمو السالب للناتج الداخلي الخام خلال النصف الثاني من سنة 1980، مما أدى إلى التدهور السريع لمؤشر الملاءة للجزائر.

)1(The World Bank, World debt tables 1990-1991.

وخلاصة القول أن السياسة التنموية الجزائرية المعتمدة على التمويل الخارجي مع غياب تسيير فعال للمديونية, كانت محصلتها أن قفزت هذه المديونية, التي تكاد تكون غير موجودة في 1970, إلى مخزون قدره 17.8 مليار دولار سنة 1980.

المطلب الثاني: نشأة المديونية الخارجية الجزائرية وتطورها (المبررات والأسباب)

بدأت مشاكل الجزائر المالية تظهر في نهاية 1985، حيث شهدت أسواق النفط تقلبا خطيرا، وهذا الإنخفاض الحاد جعل صادرات الجزائر النفطية تعرف انكماشا كبيرا. وهذا إعلانا عن دخول الجزائر مرحلة جديدة وصعبة من حياتها، وهي نتيجة منطقية لبلد يعتمد في إيراداته الخارجية على النفط.

1- الأسباب الداخلية للمديونية الخارجية:

للأسباب الداخلية دور فعال وواضح في تزايد حجم المديونية, نظرا للإختلال في السياسة الإقتصادية. والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1-1 النموذج التنموي المتبع.

إن أهمية التجربة التنموية الجزائرية انعكست في حجم الإستثمارات الضخمة التي تضمنتها مختلف المخططات التنموية كما رأينا إلا أن هذه الإستثمارات لم تكن ذات فعالية كبيرة على الإنتاج، باستثناء قطاع المحروقات. وبالتالي لم تأت بالمردود المنتظر منها على الأقل لتغطية أعباء ديونها الخارجية للأسباب التالية:[1]

- ضعف استيعاب القروض الخارجية.
- توجيه القروض لتمويل مشروعات المنشآت القاعدية.
- استثمار القروض لتمويل مشاريع تفاخرية.
- الإستثمار في وحدات إنتاجية موجهة للسوق المحلية (لا تصدر).
- تميز أغلبية المشاريع بتأخر كبير في الانجاز وبالتالي تأخر الإنتاج.

كل هذه الأسباب أثرت سلبا على تسيير الأموال المقترضة لتمويل هذه المشاريع وبالتالي زادت من كلفتها وضخمت حجمها.

إن المجهود التنموي الكبير الذي بذلته الجزائر حصل بفضل الموارد المالية الكبيرة المتأتية من المحروقات، هذه الأخيرة كانت كذلك الضمان الذي على أساسه تحصلت الجزائر على قروض ضخمة، الجدول التالي يبين دور المحروقات في الإقتصاد الجزائري:

[1] موسى بوزيقة، المديونية الخارجية،دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 2004،ص113

جدول رقم (1-5): دور المحروقات في الإقتصاد الجزائري. **الوحدة: 10^9 دج**

البيان	1990	1992	1994	1996	1998	1999	2000	2001
الإيرادات الحكومية	152	312	477	825	774	950	1125	1422
الجباية البترولية	76	194	222	496	379	560	720	633
نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات	50	62	47	60	49	60	64	45
نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة	56	46	39	68	43	58	61	42

المصدر: موسى بوزيقة،المديونية الخارجية،دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص114.

يعتبر قطاع المحروقات المصدر الوحيد للموارد الخارجية بحيث يمثل نسبة تفوق 95% من إجمالي الصادرات منذ بداية السبعينات، لأن كل من قطاعي الصناعة والفلاحة ليست لهما مساهمة ذات أهمية في التصدير وفي المقابل فإنه يعتبر المستهلك الرئيسي للموارد المالية الأجنبية إذ يستحوذ على حوالي 60% من الموارد الخارجية الموجهة للصناعة وبذلك يهيمن على مجموع الجهاز الإنتاجي.[1]

إن خلو السياسة المالية الخارجية من المبادئ الثابتة فيما يخص التمويل الخارجي الذي تقرر في البداية أن تكون مساهمته في حدود 25% ثم انتقلت إلى 30% في الإصلاح المالي لسنة 1971، بعدها تم تجاوز هذه المقادير بكل بساطة و اعتمد في إطار برنامج تثمين المحروقات خلال السبعينات أن يتم تمويل الإستثمارات بنسبة 75% بقروض خارجية وهو ما جعل الإستثمارات الضخمة والمكلفة التي وقعت من جراء عقود الغاز مع الشركة الأمريكية البازو، تسبب مشكلة حقيقية فيما يخص تسديد الديون مع العلم أن العقود مع هذه الشركة ألغيت.[2]

1-2 التبعية الغذائية:

السبب الداخلي الثاني الذي أدى إلى زيادة مخزون المديونية وبالتالي الخدمات المترتبة عنها هو ما يسمى بالتبعية الغذاية، فالجزائر تصرف أموالا طائلة لتغطية وارداتها الغذائية بعد ما كانت فلاحتها في بداية الإستقلال تغطي الإحتياجات المحلية أي الإكتفاء الذاتي وتصدر الفائض، كانت الفلاحة تمثل 20.5% من المنتوج الداخلي الخام عام 1963ثم تقهقرت هذه النسبة إلى 14% في 1969[3] وزادت انخفاضا إلى أن وصلت إلى حوالي9 % سنة 1990.[4]

)1(A.Lellou et autres, Op-Cit, p385.

)2(M.Goumiri, Monnaie et Financement en Algérie, Thèse de doctorat d'état, Université d'Alger 1985, p 284.

)3(احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، دار الفنون المطبعية، الجزائر 1991، ص 36.

)4(M.Benachenhou: Inflation, Dévaluation, Marginalisation, Dar Echrifa, Alger 1993, p121

لقد أدى ركود القطاع الفلاحي بالجزائر، أن أصبحت تستورد ابتداء من 1970 ثلث احتياجاتها من الحبوب، وزادت تبعيتها الغذائية مع نهاية السبعينات إلى أن أصبحت تستورد 80% من احتياجاتها الغذائية خلال الثمانينات[1]. هذا العجز في إنتاج القطاع الفلاحي أدى بالجزائر إلى تخصيص جزء مهم و متزايد من مواردها المالية الخارجية لواردات المواد الغذائية الأساسية.

إن السبب وراء ذلك كان توجه السياسة الإقتصادية نحو التصنيع التي أدت إلى ركود القطاع الفلاحي الذي كان من المفروض أن يعطى الأهمية الكبرى، فهيكل الإستثمارات للمخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين يبين أن الزراعة لم تحظ بالإهتمام الكافي.

1-3 عدم فعالية الجهاز الإنتاجي:

إن المتابعة التاريخية لجهاز الإنتاج الوطني تبرز بشكل لافت الصعوبات الكبيرة التي يعاني منها والتي أثرت في نفس الوقت سلبا على فعاليته، فرغم أن معدلات الإستثمار كانت من أعلى المعدلات على المستوى العالمي في السبعينات. إلا أن مستوى إنتاجية العمل لم تتطور سوى بشكل متواضع جدا, كما يتضح من المعطيات الكمية أدناه, و ذلك لجملة من الأسباب الموضوعية (كانعدام الإطارات الكفاءة, و قلة مكاتب الدراسات المتخصصة, طبيعة اليد العاملة, المستوى التكنولوجي للصناعات المعتمدة...), مما أثر بشكل سلبي على المؤسسات العمومية التي أصبحت عبئا على خزينة الدولة بفعل العجز الذي أصبح الصفة الغالبة و الملازمة لهذه المؤسسات.

الجدول رقم (1-6): تطور إنتاجية العمل خلال الفترة 1967-1984

القطاعات / الفترة	1978-1967	1984-1979
مجموع القطاعات	0.90	1.00
القطاع الصناعي	0.84	1.25
قطاع البناء والأشغال العمومية.	0.49	0.85
تجارة، نقل وخدمات	1.40	0.98

Source: Ammar Belhimer, La Dette extérieur de l'Algérie, CASBAH édit, Alger, 1998, p76

إن ملاحظة البيانات الإحصائية تبرز التدني الكبير لإنتاجية العمل هو ما يترجم و إلى حد ما ارتفاع تكاليف الإستثمار في الجزائر. فإنتاج دينار واحد إضافي يستدعي استثمار حوالي 7.75 دينار جزائري في قطاع المحروقات و 3.6 دينار جزائري في القطاعات الأخرى. فالإنتاجية الحدية لرأس المال كانت منخفضة نظرا لعدم فعالية الإستثمارات المحلية من جهة و انخفاض طاقة استغلال مختلف الوحدات

)1(M.Benachenhou, Réforme économiques:Dette et Démocratie (Alger, Dar Echrifa 1992), p 11.

الإنتاجية من جهة أخرى)[1](مما أدى إلى تضاعف خسائر الوحدات الإنتاجية و ارتفاع ديونها التي بلغت سنة 1986 حوالي 179 مليار دينار)[2](،و بالتالي أصبحت هذه المؤسسات عبئا ثقيلا على خزينة الدولة بدلا من كونها خالقة للثروة, يفترض فيها أن تكون عنصرا مساعدا للتخفيف من وطأة المديونية الخارجية من خلال مساهماتها في عمليات الإستثمار و الإنتاج و العمالة, مما يولد زيادة في الصادرات و يخلق عائدا إضافيا بالعملة الصعبة يسمح بتسديد المستحقات الخارجية الناجمة عن عمليات الإقتراض, أو تخفيض عمليات الإستيراد من السلع و الخدمات التي تنتج محليا و توجيه مخصصاتها إلى مجالات أخرى... إلا أن ذلك لم يحدث في الكثير من الأحيان بفعل العوامل المذكورة آنفا.

1-4 الفساد الإداري و تهريب رؤوس الأموال:

يلعب الفساد الإداري دورا بارزا في عرقلة النشاط الإقتصادي للبلد, و تحويل الجزء الهام من الأموال عن مجراها الطبيعي, ألا و هي المصلحة العامة, فانتشار ظاهرة الرشوة التي تعبر عن قمة مظاهر الفساد بإعتبارها "بداية و أصل كل عمل غير شرعي و كل طغيان, و هي مصدر كل أنواع الفوضى و الفتن... فلا توجد وسيلة أقوى للظلم و القساوة مثل الرشوة لأنها تدمر الإيمان و الدولة في نفس الوقت..."[(3)].

فانتشار مظاهر الفساد بشكل كبير في الفترة الأخيرة سمح بتهريب واسع للأموال إلى الخارج, حيث تقدر الأموال التي تم تهريبها خلال الفترة 1986-1988 فقط, حسب المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولين) بـ9.7 مليار دولار, و هي الفترة التي عرفت فيما الجزائر أزمة اقتصادية حادة, و ذلك في أعقاب انخفاض أسعار المحروقات التي بلغت أدنى المستويات و انفجار أزمة المديونية. و قد ارتفع المبلغ السابق, دائما حسب نفس المصدر, في نهاية سنة 1990 إلى 16.3 مليار دولار, أي ما يعادل قيمة الإنتاج الوطني لكل القطاعات لسنة 1992[(4)] و يمثل في نفس الوقت حوالي 60% من مديونية الجزائر الخارجية للسنة ذاتها. كما أنه و في نفس الإطار, يجب الإشارة هنا أن البنك الدولي في تقريره عن التنمية البشرية لسنة 2005، قد أكد أن الأعباء الإضافية للمشاريع الإستثمارية والمؤسسات الناجمة عن العمولات والرشوة تعتبر عاملا منفرا للإستثمار بالجزائر، وأن إزالة هذا العائق

)1(Ammar Belhimer; La Dette extérieur de l'Algérie, CASBAH édit, 1998 ,p76.

)2(بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية،تشريح وضعية،مطبعة دحلب، الجزائر ،1993، ص113

(3) روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 2006، ص 115.

)4(. M.Benachenhou, Réforme économiques: Dette et Démocrate, Op-Cit, p83.

الذي بلغ في المتوسط 6% من رقم أعمال الشركات، من شأنه أن يرفع احتمالات استقطاب استثمارات جديدة بنسبة 30%على الأقل[1].

1-5 غياب سياسة رشيدة للإقتراض:

رغم القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970, والمتعلق بعملية الإقتراض الخارجي, "أن التمويل الخارجي يخضع لموافقة مسبقة من طرف وزارة المالية ومشروطة بعدم إمكانية التمويل الداخلي وأن تعاون البنوك ومجموع هيئات وزارة المالية تهدف أساسا للسيطرة على المعاملات مع الخارج وتنظيم عمليات الإقتراض والذي يمثل جانب سياسي خطير لا يتحمل أي ضعف في الممارسة"[2]، إلا أن ذلك لم يتجسد من الناحية الواقعية.

حيث اثبت الواقع الإقتصادي أن الحدود القصوى المحددة ب 30% من الإستثمارات المخططة لم تحترم، بل وبلغت مستوى 37% خلال الفترة 1971-1979[3].كما أن تعدد الأجهزة التي تقوم بالإقتراض ساهمت في صعوبة معرفة حجم القروض, وعدم الرقابة على القروض التي يتعاقد عليها القطاع الخاص, أدت إلى توسيع هذا القطاع في الإعتماد على قروض قصيرة الأجل عالية التكاليف, و لم تكن هناك رؤية واضحة حول حدود ومجالات الإستخدام الرشيد للقروض الخارجية. فقد كان سوء التخطيط, وتغير السياسات الإقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات وقد إقترنت عملية الإقتراض في العديد من الأحيان بزيادة في الإستهلاك القومي.

ومن أهم الأخطار الفادحة التي اتسمت بها سياسة الإقتراض الخارجي:

- استخدام القروض الخارجية قصيرة الأجل ذات التكلفة العالية في تمويل المشروعات طويلة الأجل في حين توجب القاعدة العامة استخدام مثل هذه القروض بشكل مؤقت, وفي حدود ضيقة.
- المغالاة في تقدير قيمة العائد من الإستثمارات الممولة من القروض الأجنبية والتقليل الواضح في حساب تكاليفها المتوقعة خاصة, إذا تطلب الأمر نقل أنواع معينة من التكنولوجية العالية.
- الإهمال شبه الكامل الذي حدث في قطاع الصادرات، فركزت على استيراد السلع الاستهلاكية و الرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة, و إعتمدت سياسة المنتوج المصدر الواحد. إذ تشكل نسبة عوائد النفط حوالي 95% من إجمالي الصادرات.

---

[1] البنك العالمي، تقرير البنك العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2005.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق ، ص 114.

[3] A.Henni: Monnaie, Crédit et financement en Algérie 1962-1987, Cread, p397.

1-6 انعدام الإستقرار السياسي:

لا شك أن وضعية أللاستقرار التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر خلال فترة التسعينات. و التي مست جميع المجالات دون استثناء, الأثر البالغ على حجم المديونية الخارجية, ذلك أن تعاقب حكومات مختلفة في فترة وجيزة أدى إلى تغير في الأفكار و المناهج الإقتصادية المتبعة, و عدم انسجامها و تكاملها, ناهيك عن التدهور الخطير الذي عرفته الحالة الأمنية, و الذي حمل الجزائر خسائر مادية, و بشرية كلفتها أموالا باهضة لتعويضها. كما نتج عنه من جهة أخرى, تخوف المستثمرين الأجانب خاصة, و عدم الإقبال الفعلي على توظيف رؤوس أموالهم بالجزائر.[1]

2- الأسباب الخارجية للمديونية الخارجية.

هناك عوامل مرتبطة بالبيئة الإقتصادية الدولية وهي العوامل الخارجية.

2-1 أثر تغير أسعار النفط على المديونية الخارجية:

يعتبر النفط عملة الجزائر الصعبة التي تعقد بها مجمل صفقاتها مع الخارج ولذلك فان تقلبات أسعاره على مستوى السوق الدولي هي تقلبات للإقتصاد الجزائري بكل مكوناته من المديونية إلى النمو. فقد شهدت السوق العالمية للنفط منذ السبعينات تصحيحين هامين لأسعار المحروقات نحو الارتفاع،الأول في 1973 والثاني في 1980، وكانت لهما آثار ايجابية عموما على الإقتصاد الوطني خاصة في الأمد المتوسط أما في الأمد الطويل فكانت لهما سلبيات ظهرت فيما بعد.

إن الإرتفاع الذي شهدته الأسعار في 1973 زاد من طموح المسؤولين على الإقتصاد،فبالغوا في المشاريع المراد انجازها إلى درجة أنها فاقت الوسائل المتاحة واعتقدوا أن أسعار النفط لن تنخفض بل تزيد، واعتمادا على رأي مكاتب الدراسات الأجنبية، عقدت الدولة الكثير من القروض بضمانة قطاع المحروقات. إن كثرة الأموال المترتبة عن هذه القروض وضعف طاقة الإستيعاب للإقتصاد الجزائري أديا إلى تسيب في تسيير هذه الأموال فانحرفت كثيرا من القروض عن وجهتها الأصلية المتمثلة في تمويل القطاع الصناعي والإنتاجي فوجه جزء إلى الاستهلاك وجزء هُرّب إلى المصارف الأجنبية، وعند وصول آجال تسديد هذه القروض بدأت تظهر الآثار السلبية.[2]

---

[1] بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية, مرجع سابق, ص 211.

[2] موسى بوزيقة، مرجع سابق، ص121.

أما الارتفاع الثاني الذي حصل في سنة 1980، حيث ارتفع سعر برميل النفط من 14 دولار في 1979 إلى 34دولار في 1980 أدى إلى زيادة إيرادات الصادرات بين 1979و1981 بأكثر من 50% وارتفع الإحتياطي من العملة الصعبة من 1.8 مليار دولار إلى 3.4مليار دولار[1]، على أثر هذا قامت السلطات كما رأينا بمحاولات لتخفيض حجم المديونية ولكن لم تدم طويلا بسبب تدهور معدلات التبادل وتدهور سوق النفط.

أما فيما يخص أثر انخفاض أسعار النفط، فق د كان الانهيار التام لأسعار النفط سنة 1986 عندما وقعت حرب الأسعار فهبط سعر برميل النفط الحقيقي إلى أقل من السعر الذي كان عليه قبل التصحيح الأول سنة 1973.

لقد بدأ انخفاض الأسعار ابتداء من سنة 1982، فانتقل سعر البرميل من 40دولار سنة 1981 إلى 34دولار سنة 1982 ثم 29دولار سنة 1983 وبالتوازي مع ذلك انخفضت إيرادات الصادرات فانتقلت من 14.5مليار دولار سنة 1981 إلى 12مليار دولار سنة 1984.[2]

لقد خسرت الجزائر من جراء هذا الانخفاض 4.8 مليار دولار في الفترة الممتدة من 1981الى 1984[3]، أما الهبوط الحاد في أسعار المحروقات سنة 1986 فقد أدى إلى ضغوط عالية على ميزان المدفوعات وانخفاض في احتياطات الصرف فخسرت الجزائر 5.6 مليار دولار من إيرادات الصادرات سنة 1986 وتقلصت احتياطات الصرف بمليار دولار في نفس السنة، إذن كان لذلك الأثر السلبي على المديونية لأن المبالغ التي فقدتها الجزائر كان بإمكانها أن تسدد جزء كبير من أعبائها.

زيادة على ذلك فإن الجزائر بعد أن غابت عن الأسواق المالية الدولية في بداية الثمانينات رغبة منها في تخفيض حجم المديونية، عادت مجددا بسبب هبوط إيراداتها وأخذت تعبئ أكثر فأكثر القروض قصيرة المدى (اقل من 3سنوات) مؤزمة بذلك وفي المدى القصير أعباء خدمات ديونها وبالتالي ارتفاع مؤشرات خدمات الديون.[4]

)1(H. Benissad, Restructuration et réformes économiques, Op.cit, pp: 11-12.

)2(A. Brahimi, L'économie Algérienne:Défis et Enjeux, 2édition, Dahlab, Alger 1991, p264.

(3) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الملتقى الدولي حول المديونية الخارجية لدول جنوب البحر المتوسط،1999،ص60.

)4(.H. Benissad, Restructuration et réformes économiques, Op.cit, p102.

2-2 تدهور معدلات التبادل الدولي:

إن تدهور معدلات التبادل التجاري يمكن تعريفه بتدهور أسعار الصادرات مقارنة مع أسعار الواردات التي يستوردها البلد، أي تدهور القدرة الشرائية نظرا لإنخفاض حصيلة صادراته من العملة الصعبة في الوقت الذي تزداد فيه فاتورة وارداته، بحيث ينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري مما يؤدي إلى ضعف القدرة الذاتية للإستيراد ويطرح بالتالي مشاكل جمة تتعلق بالوفاء بالإلتزامات الخارجية كخدمات الدين الخارجي. و الجزائر كونها استفادت بشكل نسبي من ارتفاع أسعار المحروقات، إلا أن ذلك لم يمنعها من اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويل برامجها التنموية على اعتبار أن هذه الفترة جاءت مرافقة لفترة الكساد التضخمي في البلدان الرأسمالية المتطورة، ولما كانت مختلف التجهيزات والمواد الأولية والنصف مصنعة الضرورية لعمليات الإنتاج متأتية وبنسبة 90% من السوق الرأسمالي فان أسعارها المرتفعة قد أبطلت والى حد كبير مزايا ارتفاع أسعار المحروقات، وبالتالي أبطلت جزء هام من التدفقات النقدية المتجهة نحو الجزائر[1]:

الجدول رقم (1-7): التغير في معدلات التبادل الدولي للجزائر خلال الفترة 1973-1992

الوحدة:1987=100% .

السنوات	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**
معدل التبادل	41.8	96.1	89.8	96.6	99.6	87.8	109.6	171.2	198.5	190.2
السنوات	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**
معدل التبادل	171.2	173.2	173.2	93.7	100	80.1	90.2	108.8	98.6	94.8

Source: World Bank, world tables 1995, pp: 98- 99

إن نظرة وجيزة عن البيانات الإحصائية تؤكد أن:

-معدلات التبادل التجاري لم تكن في صالح الجزائر عدا الفترة 1979-1985 وذلك بفعل ما يعرف بالصدمة البترولية الثانية والارتفاع الكبير لأسعار المحروقات وهو ما يتضح أيضا خلال سنة 1990.

- إن فترة ما بعد 1986، تعتبر مرحلة غير مساعدة من ناحية الظروف الخارجية بسبب الصدمة البترولية المعاكسة التي أدت إلى انخفاض حاد في أسعار المحروقات، حيث انخفض سعر البرميل على سبيل المثال إلى ما دون 10دولار سنة 1986.

- يتضح جليا أن معدلات التبادل التجاري خلال الفترتين 1974-1978 و1986-1992 بإستثناء سنة 1990 كانت أقل من سنة الأساس، الأمر الذي كان له الأثر السلبي على القدرة التمويلية للإقتصاد الوطني.

[1] روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص101.

2-3 معدلات الفائدة وسعر الدولار:

2-3-1 أثر معدلات الفائدة على المديونية:

إعتمد الترويج لصالح الإقتراض الذي شهدته السبعينات من القرن الماضي على معدل الفائدة الحقيقي الذي لم يتعد متوسطه في الفترة بين 1970-1979: 1 %، وهو ما أدى بالجزائر بالإضافة إلى مضاعفة اقتراضها من الخارج إلى التوجه نحو السوق المالية الدولية والعزوف عن القروض الحكومية. فمع نهاية السبعينات قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة سياسة نقدية انكماشية أدت إلى ارتفاع كبير في المعدلات الحقيقية للفائدة، وسيادة معدلات الفائدة المتغيرة.[1]

حيث تميزت الفترة بين 1979-1985 بارتفاع حاد في سعر الفائدة الاسمي والحقيقي نتيجة لسياسات الحد من التضخم وسياسة الإنعاش الإقتصادي التي اتبعتها الدول الصناعية مع بداية الثمانينات.

فارتفع معدل الفائدة "ليبور" الإسمي في 1981 إلى ما يقرب من 17 % وبلغ بذلك معدل الفائدة الحقيقي ما يزيد عن 8 % بعد أن كان متوسط معدل الفائدة الحقيقي في الفترة بين 1970و1979 كلها لا تتجاوز 1 %. ولقد نتج عن هذا الإرتفاع الحاد في معدلات الفائدة زيادة كبيرة في عبء المديونية الخارجية.[2]

لقد كان الأثر الكبير للإرتفاع الحاد لسعر الفائدة خاصة وأن نسبة معتبرة من الديون الخارجية الجزائرية كانت قد اقترضت بمعدلات فائدة متغيرة خلال نهاية السبعينات وهو ما أدى إلى تقلبات كبيرة في مؤشرات الدين الخارجي.

2-3-2 أثر تغيرات سعر الدولار على المديونية:

باعتبار الدولار عملة صفقات المحروقات فقد ساهمت عملية تخفيضه في إضعاف القدرة الشرائية للمحروقات وتحويل الفائض لصالح الدول الصناعية كأكبر مستهلك للنفط.

فتزامنا مع الأزمة النفطية في الثمانينات، تقلصت قيمة الدولار بما يعادل النصف ابتداء من سنة 1985 و أديا معا على ارتفاع حجم المديونية الخارجية الجزائرية بين 1984-1986 بسبعة ملايير دولار[3].

---

(1) مسعود مجيطنة، المديونية الخارجية لبلدان المغرب العربي بين التنمية وتكريس التنمية، صدر في كتاب المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للدول العربية والإفريقية لجامعة بنغازي(ليبيا)، دار الكتب الوطنية 1990، ص410.

(2) علي همال، الاقتراض الخارجي وأثره على اقتصاديات الدول المغاربية خلال الثمانينات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة، العدد1،سنة 1994، ص34.

(3) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الملتقى، ص 60.

يقول الخبير النفطي الأمريكي فيليب فارليجر (Philipe Farleguer) من معهد الإقتصاد الدولي: "خلال سنة واحدة بين أوت 1991 و أوت 1992، انخفضت القيمة الحقيقية لإيرادات صادرات المحروقات للجزائر بنسبة21% منها 14.2% بسبب تخفيض الدولار و 4.5% بسبب التضخم العالمي".[1] فبسبب التغيرات التي حدثت في سعر صرف الدولار تأثر مخزون المديونية، فعندما انخفض سعر صرف الدولار بين 1985و1991 زاد حجم المديونية بما يقارب الستة ملايير دولار أما في سنة 1992 عندما تحسن سعر صرف الدولار فقد انخفض حجم المديونية.

الجدول رقم (1-8): مقدار تضخم المديونية بسبب تغيرات سعر الدولار.

الرقم	التعريفات	المبالغ (**$ 10 9**)
01	التمويل الخارجي المعبأ منذ 1970	103.782
02	تسديد الدين إلى غاية 1997	79.324
03	تسديد الفوائد إلى غاية 1997	183.106
04	مجموع ما دفع (2+3)=2.5 مجموع القروض المعبأة.	262.430
05	الدين الباقي بدون تسديد	30.921
06	المجموع: (4+5)	293.351
07	الفرق بين الديون المعبأة والمسددة (1-2)	24.458
08	الفرق بين الباقي بدون تسديد وبين الفرق بين الديون المعبأة والمسددة(5-7)	* 6.463

* الفرق هذا تحملته الجزائر من جراء التغيرات الطارئة على سعر صرف الدولار هبوطا وصعودا بين 1970و1997

المصدر: تجميع المعلومات الواردة في تقرير الملتقى الدولي حول المديونية الخارجية لدول جنوب المتوسط ص75.

إن احتواء المديونية الجزائرية على جزء هام من العملات الصعبة من غير الدولار (57 % في 1989، ين- مارك، فرنك...) كانت له عواقب سلبية تمثلت في كثير من التغيرات في حجم الديون محسوبة بالدولار بسبب تأثير عامل التقييم مع العلم أن الدولار هو العملة الرئيسية لصادرات الجزائر. فالتغيرات التي شهدها الدولار بين 1986و1989 نحو التخفيض أدت إلى تضخم المديونية الخارجية الجزئية بالعملات الأخرى من غير الدولار بنسبة 35 % .[2]

)1(. M.Benachenhou, Inflation…, Op.cit, p143.

)2(Banque d'Algérie, "Direction des études", Financement extérieur de l'économie Algérienne, Situation et perspective (Polycopie, Sept 1990) pp: 7-9.

المطلب الثالث: تحليل حجم المديونية الخارجية الجزائرية واهم مؤشراتها1985-1993.

لتحليل تطور المديونية الخارجية للجزائر ، نرى من الضروري التعرض للتطور الإجمالي للمديونية ثم التطور لمجمل خدماتها.

1-تطور مخزون الدين الخارجي:

لقد تطور حجم الدين الخارجي الجزائري بحيث ارتفع إلى 24.7مليار دولار في 1993/12/31، ومنذ 1985 تطورت المديونية الجزائرية على النحو التالي:

الجدول رقم (1-9): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1985-1993:

الوحدة: مليون دولار.

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
دين طويل ومتوسط الأجل	1651	2072	2453	24218	25019	26460	26435	22423	24012
دين قصير الأجل	800	100	132	1621	1840	1791	1239	792	700
المجموع	17310	21720	25850	25839	26859	28257	27674	23215	24712

Source; Revue l'économie, n^0 16, Juillet/Août 1994, p6.

ومن الجدول نلاحظ انخفاض مستمر منذ 1990 لمخزون الديون حيث انتقل من 28.257مليار دولار سنة 1990 إلى 24.712 مليار دولار سنة 1993 وذلك بانخفاض قدره 3.539 مليار دولار، كذلك انخفاض محسوس في المديونية القصيرة حيث انخفضت من 1.791 مليار دولار سنة 1990 وبنسبة 6.33% من إجمالي الديون إلى 0.700 مليار دولار سنة 1993 وبنسبة 2.83 % أي بمقدار 1.091 مليار دولار

أما من حيث تركيب المديونية، نلاحظ أن الديون المتوسطة والطويلة الأجل تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الدين مع التزايد المستمر لها،إذ انتقلت من 16.51 مليار دولار سنة 1985 إلى 25.423 مليار دولار سنة 1992، أي بزيادة قدرها 53% في حين نسجل تراجع نسبة الديون القصيرة الأجل، وهو مايفسر المحاولات الرامية إلى الحد من استعمال القروض القصيرة الأجل، المعروفة بتكاليفها المرتفعة وامتصاصها لاحتياطات الصرف.

2- تطور هيكل حجم الدين المتوسط والطويل الأجل (حسب صنف القرض الممنوح).

هيكل حجم الدين الطويل والمتوسط الأجل للفترة 1988-1993 تطور حسب ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (1-10): تطور هيكل الدين المتوسط والطويل الأجل خلال الفترة (1988-1993)

الوحدة: مليون دولار.

	1988	1989	1990	1991	1992	1993
- قروض متعددة الأطراف	1192	2063	2281	3233	3184	2981
- قروض ثنائية الأطراف	12599	12927	14834	14987	14305	14502
- القروض المالية	6428	5659	5265	4865	5026	4709
- قروض تجارية غير مضمونة	2705	2936	2615	1896	1627	1176
- حصة السندات	1294	1434	1465	1454	1281	644
مجموع الدين الطويل والمتوسط الأجل	**25839**	**26859**	**28257**	**27674**	**26215**	**24712**

Source; Revue l'économie, n^0 16, Op.cit, p7.

وبنسب مئوية فالحالة تطورت كما يلي:

الجدول رقم (1-11): حصة كل نوع من القروض من إجمالي القرض المتوسط والطويل الأجل.(%)

	1988	1989	1990	1991	1992	1993
- قروض متعددة الأطراف	4.9	8.3	8.6	12.2	12.5	12.4
- قروض ثنائية الأطراف	5.3	5.7	5.5	5.5	5.0	2.7
- قروض مالية	52.0	51.7	56.1	56.7	56.2	60.4
- قروض تجارية	26.6	22.6	20.0	18.4	19.8	19.6
- حصة السندات	11.2	11.7	9.8	7.2	6.5	4.9

Source; Revue l'économie, n^0 16, Op.cit, p7.

وبمقارنة مع سنة 1985 فان أهم ما يمكن استخلاصه من الجدولين ما يلي:

- تطور حصة القروض المتعددة الأطراف، حيث تمثل هذه القروض 12.4% من إجمالي الدين في نهاية 1993 مقارنة بـــ3% سنة 1985 وهذه القروض غالبا ما تكون مصحوبة بشروط على مستوى الإقتصاد الكلي، وذلك بتطبيق برامج اقتصادية مدعومة ومراقبة من قبل صندوق النقد الدولي.

- انخفاض محسوس في حصة القروض المالية من إجمالي الدين الخارجي الجزائري حيث تمثل القروض المالية وقروض السندات 22.3% من إجمالي الدين في نهاية 1993، في حين كانت هذه النسبة 29% في نهاية 1985 وهذه الوضعية توضح ضعف التحام الجزائر في الأسواق المالية الدولية.

3- هيكل الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل حسب الدائنين:

تحليل الدين المتوسط والطويل الأجل الجزائري حتى نهاية 1993 تبعا للأصل الجغرافي حسب الدائنين يبين أن تقريبا 80% من إجمالي الدين يعود أصله إلى دول منظمة التعاون من اجل التنمية الإقتصادية (OCDE)، 50% من هذا المجموع يعود لدول المجموعة الإقتصادية الأوروبية (CEE)، وتقريبا 30 % لمنطقة أمريكا الشمالية وآسيا ويوضح الجدول التالي توزيع الدين حسب العملات.

الجدول رقم (1-12): توزيع الدين حسب العملات. **الوحدة: (%)**

	1990	1991	1992	1993
- الدولار الأمريكي	40.1	40.3	46.2	49.0
- الفرنك الفرنسي	17.7	16.3	13.1	11.8
- الين الياباني	15.8	16.2	15.6	15.7
- المارك الألماني	11.0	10.5	8.6	6.5
- عملات أخرى	15.4	16.7	16.5	17.0

Source; Revue l'économie, n^0 16, Op.cit, p7

ونلاحظ من الجدول أن المديونية الجزائرية تقريبا 50% منها محررة بالدولار.

وللعلم أن الحكومة الفرنسية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الدول الدائنة للجزائر بنسبة 17% سنة 1989، ثم اليابان 15.3%، الولايات المتحدة الأمـــريكية وكـــندا 11.6%، ألمـــانيا 7.5%، بريطانيا 6.7%، إيطاليا 6.1%[1]، إلا أن الفرنك الفرنسي لا يمثل إلا 17.7% سنة 1990 و11.8% سنة 1993 من إجمالي العملات المحررة بها المديونية الجزائرية، فالدولار يحتل المرتبة الأولى ب 41.1% سنة 1990 و49.0% سنة 1993، الين الياباني 15.7% سنة 1993، المارك الألماني 6.5%، بالإضافة إلى عملات أخرى بـــ 17% سنة 1993.

ويعتبر هذا التوزيع مهم جدا لتسيير العملات الصعبة المحررة بها المديونية الخارجية، وخطر الصرف يعد عاملا أساسيا في ارتفاع مديونية الدول خاصة في حالة سعر صرف معوم، فالجزائر معظم ديونها محررة بالدولار، فالخطر يزداد كلما اقترض البلد بعملة غير الدولار، وقد حدث وانخفضت قيمة الدولار الأمريكي في 1987 و1988 الذي أدى إلى ارتفاع حجم الديون بالعملات الأخرى بنسبة 30% وهو ما يعرف بعامل تثمين الديون.

[1] Fatiha Talahite, Cahier de Cread n^{0}52, Alger, 2000, p109.

4- تطور مؤشرات المديونية:

المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية هي على النحو التالي:

الجدول رقم (1-13): تطور مؤشرات المديونية"1988-1993" الوحدة: (%)

	1988	1989	1990	1991	1992	1993
مخزون الدين كنسبة من الناتج الداخلي الخام.	43.6	48.4	47.7	64.8	61.7	53.4
مخزون الدين على العوائد السنوية للصادرات	3.09	2.66	2.10	2.15	2.16	2.26
خدمة الدين كنسبة مئوية من السلع والخدمات.	78.4	69.5	66.4	73.9	76.5	86.0
خدمة الدين كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام	11.07	12.63	14.97	22.24	20.88	20.26

Source; Revue l'économie, Algérie, n^0 16, Juillet/Août 1994, p6.

يوضح الجدول أن مخزون الدين يمثل سنة 1990 أكثر من مرتين العائدات السنوية بالعملة الصعبة، والمتوسط منذ 1989 أكثر من نصف الناتج الداخلي الخام، وبالمقابل الجزائر تواجه منذ 1989 مشاكل سيولة إذ نلاحظ أن خدمات الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات ارتفعت في المتوسط منذ 1989 إلى 57% .

وبقراءتنا لمؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية، نلاحظ أن مشكل الديون يطرح كثيرا فيما يخص هيكل خدمات الدين أكثر من حجم الدين الإجمالي. فمنذ انخفاض أسعار النفط في 1985 والذي أدى إلى انخفاض عائدات الصادرات للبلد بـــ 40% تقريبا وبداية مشاكل ميزان المدفوعات، عرف هيكل الدين الخارجي الجزائري تغيرات بارزة والتي أدت إلى تعطيل مستحقات الدفع، فالمديونية الجزائرية هي مسألة سيولة، فمقارنة المديونية عن طريق حجمها لا يبين خطورتها مقارنة بمؤشرات دول أخرى، فمؤشر قدرة السداد (خدمة الدين/ الناتج الداخلي الخام) لا يعتبر مرتفعا جدا مقارنة بالدول المغاربة الأخرى أو المعدل المتوسط الإفريقي، ففي 1988 كان هذا المعدل تقريبا 44% في الجزائر، 128% في المغرب، 77% في تونس و 98% لإفريقيا.[1]

وفي نهاية 1991 بلغت المديونية الخارجية الجزائرية أكثر من مرتين العائدات السنوية من العملات الصعبة ونصف الناتج الداخلي الخام،ولكن بالعكس، فالمديونية تعتبر مفرطة عن طريق خدمات الدين التي تفرضها، فمؤشر السيولة (خدمة الدين / الصادرات) هو جد مرتفع مقارنة ببعض الدول الأخرى، ففي 1988، معدل خدمة الدين كان 78% في الجزائر، 60% في المغرب 29% في تونس، 26% في المتوسط العام في إفريقيا.[2]

)2( )1(Ahmed Dahmani,"L'Algérie a l'épreuve", Economie politique des reformes 1980-1997, CASBAH edition, Alger 1999, p179.

وفي 1993 بلغ مؤشر (خدمة الدين / الصادرات) 86% في الجزائر، 20.4% في تونس و 27.6% في المغرب[1] وبالتالي فقد واصلت خدمات الدين الخارجي في إمتصاص أكثر من 8مليار دولار سنويا وذلك مقابل عائدات الصادرات 12 مليار دولار، هذا يعني أن 3/2 من العوائد تخصص للمديونية ويعتبر هذا المعدل من أحد أكبر المعدلات المرتفعة في العالم، فالبرازيل مع مخزون الدين 116مليار دولار لا تدفع إلا 7.4 مليار دولار كخدمة الدين في 1990 وبالمقابل الجزائر دفعت 8.3 مليار دولار من أجل مخزون دين 26.8 مليار دولار، أو المغرب مع مخزون الدين تقريبا 23.5 مليار دولار لا يدفع إلا 1.9 مليار دولار كخدمة دين.

ومنه فالجدول يوضح مدى خطورة الحالة التي تفرضها خدمات الديون، فقيمة 12 مليار دولار من العائدات السنوية (في المتوسط)، الجزائر تخصص تقريبا 8 مليار دولار من أجل دفع ديونها ويبقى 4 مليار دولار لتمويل السوق المحلية (العائلات والمؤسسات) في حين أن الحاجيات لوحدها تتطلب من 10 إلى 12 مليار دولار سنويا.

أما بالنسبة لمؤشر خدمات الدين: فتمثل خدمات الديون أحد أهم العوامل المحددة للحالة الإقتصادية والمالية لبلد ما، فالقدرة على تسديد خدمات الديون في مواعيدها هي التي تحدد حالة الإقتصاد بغض النظر عن حجم المديونية.

تقتطع خدمات الديون سنويا جزءا من الإنتاج الوطني، وتعد نسبة هذا الجزء من الإنتاج الوطني ذات أهمية بالنظر إلى أن تسديد أعباء الديون يطرح من الإنتاج والإدخار وبالتالي يؤثر على مستوى الإستثمار والإستهلاك، تحول هذا النصيب من 9% سنة 1985 إلى 17% سنة 1989[2].إذا نظرنا قليلا إلى الموارد يتبين لنا أن المديونية المعبأة تضاعفت خمس مرات بين 1974 و1979 بينما تضاعفت خدمات الديون سبع مرات بسبب صعوبة شروط الإقتراض، وانتقلت خدمات الديون من 159 مليون دولار سنة 1972 إلى 4563 مليون دولار سنة 1982 بنسبة نمو متوسطة تساوي 45%[3] فبدأت مع بداية الثمانينات خدمة الديون تمثل عبئا ثقيلا على الإقتصاد وعقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية. من هنا وجب الإهتمام بالمؤشرات التقليدية التي تقيم مدى ثقل المديونية على الإقتصاد الوطني.

ولقد رأينا فيما سبق المبالغ التي كانت تمتصها خدمات الديون سنويا، حيث وصلت إلى أكثر من 85%، ويعني ذلك أن أكثر من ثلثي عائدات البلد تخصص لتسديد خدمات الدين.

ويوضح الجدول أدناه تطور خدمات الدين خلال الفترة 1988-1993:

)1(Hocine Benissad: "l'Ajustement structurel, l'expérience du Maghreb", O.P.U ,Alger 1999, pp:87-98

(2) M.Benachenhou, Réforme économiques, Op.cit, p58.

)3(M.Goumiri, Op.cit, p284.

الجدول رقم (1-14): تطور خدمات الدين خلال الفترة 1988-1993.

الوحدة: مليون دولار.

	قسط القرض	الفوائد	المجموع (خدمة الدين)	خدمات الدين (% من الصادرات من السلع والخدمات)
1988	4465	2085	6545	78.4
1989	5001	2004	7005	69.5
1990	6729	2162	8891	66.4
1991	7222	2286	9508	73.9
1992	7004	2274	9278	76.5
1993	7362	2070	9432	86.0

Source; Revue l'économie, n^0 16, Op.cit, p7

تطور مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات يبين ثقل هذا الأخير على الصادرات ويعتبر أهم مؤشر فهو يقيس السيولة التي تمثل المحرك لدواليب الإقتصاد، فهي تسهل الحركة الإقتصادية، هذه السيولة بدأت تنذر بالخطر مع وقوع أزمة 1986 أين أصبحت خدمات الديون تلتهم جزء مهم من إيرادات الصادرات بداية بنسبة 54.5% في هذه السنة ثم 70.7% في 1988 ثم 78.9% في 1989 مع العلم أن هذه الخدمات مولت جزئيا عن طريق الإستدانة [1]، أما في سنة 1990فقد بلغت خدمات الديون 66.4% وانتقلت إلى 86.0% سنة 1993 أي أنه تبقى نسبة 14% فقط من مداخيل الصادرات لتلبية احتياجات الإقتصاد من المواد التجهيزية والوسيطية وتلبية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية والأدوية. وعليه صعبت وضعية الجزائر المالية داخليا وخارجيا لأن معدل خدمات الديون كان أعلى من معدل نمو الصادرات.

مؤشر آخر يدل على ثقل المديونية هو نسبة الديون إلى الصادرات، هذا المؤشر مهم جدا ، إذ يبين مدى تغطية الصادرات الجزائرية لديونها، إن نسبة هذا المؤشر تزايدت سنة بعد سنة ؛ خاصة في 1986 حيث وصلت هذه النسبة إلى 249.3% ويعني هذا الارتفاع، تطور وازدياد حجم الديون إلى الصادرات.

)1(Hocine Benissad, Restructuration et réformes économiques, Op.cit, p105.

أما مؤشر مجموع الديون إلى الناتج الوطني الخام فتطور تطورا سلبيا، فهو يعبر عن قدرة البلاد على تسديد ديونها أو عدمها أي حالة الإفلاس. فعندما تكون نسبة الديون إلى الناتج الوطني الخام مرتفعة، وتتجاوز السقف المحدد من طرف صندوق النقد الدولي (50%)، تعني أن قدرة المدين على خدمة ديونه، انطلاقا من الناتج الوطني الخام ضعيفة، وهذا ما انطبق على الجزائر على الأقل سنة 1989 حيث وصلت النسبة إلى (52%).

وبصورة عامة، يمكن إعطاء فكرة واضحة عن تطور الديون الخارجية الجزائرية من خلال تمثيلها بيانيا كما يلي:

الرسم البياني رقم (1-1):

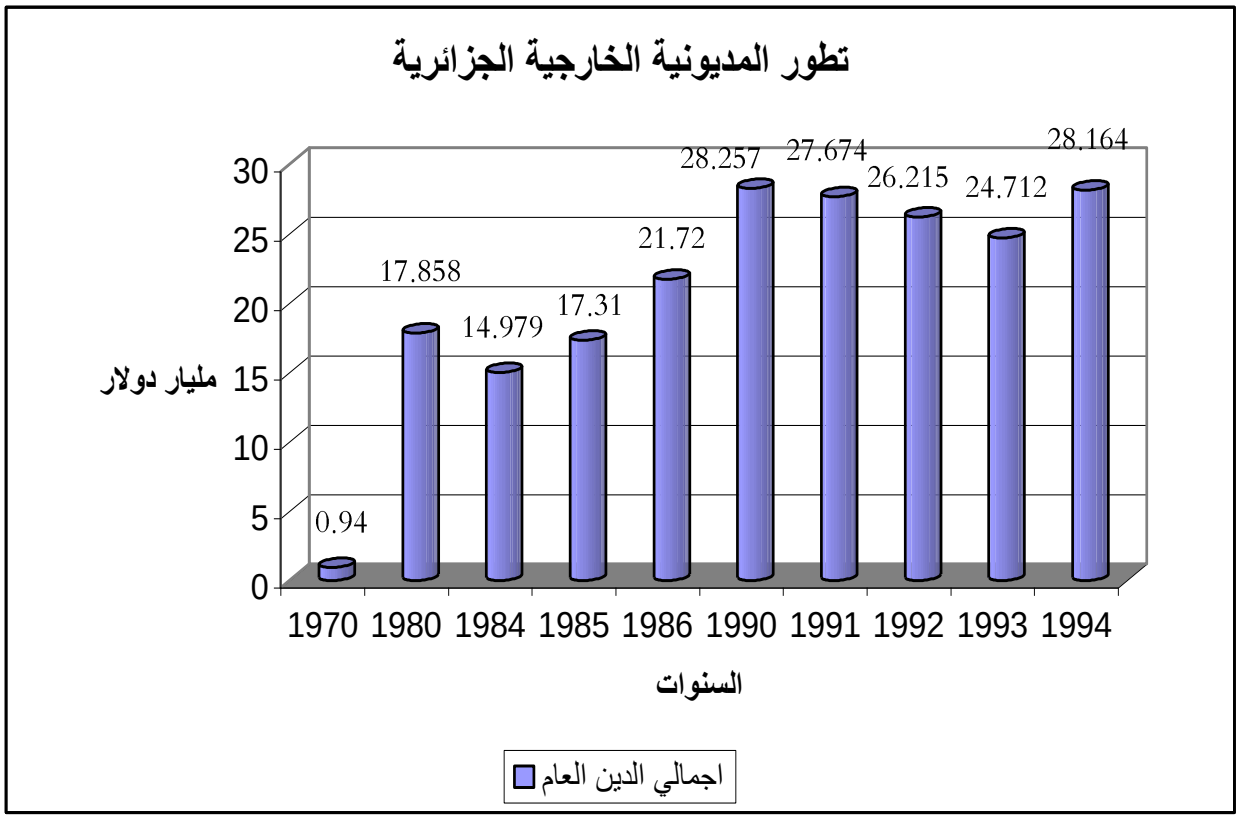

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات بنك الجزائر

حصول ارتفاع كبير في حجم المديونية الخارجية للجزائرية. فمن 0.94 مليار دولار عام 1970 قفزت إلى أكثر من 16 مليار دولار عند نهاية السبعينيات من القرن العشرين، ثم ارتفعت مرة ثانية إلى أكثر من 20 مليار دولار سنة 1986نتيجة الصدمة البترولية وزادت في الارتفاع في سنوات التسعينيات التي تعتبر المرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائر.

المبحث الثاني: آثار المديونية الخارجية على الإقتصاد الجزائري.

أظهرت أزمة المديونية الخارجية مدى الضعف الهيكلي للإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مادة أولية وحيدة كمصدر لإيراداتها الخارجية، فلقد رأينا عندما انهارت أسعار المحروقات في 1986 تقلصت إيرادات صادراتها إلى حوالي النصف فلم تستطع التوفيق بين تسديد أعباء الديون التي وصلت آجال تسديدها وبين استيراد المستلزمات الضرورية للإستهلاك العادي أو القطاعي،الإنتاج الصناعي والفلاحي. فالسياسة المتبعة في بداية الثمانينات المتعلقة بالإستدانة فضلت تسديد خدمات الديون في مواعيدها للتخلص تدريجيا من المديونية للحفاظ على سمعة الجزائر في الأسواق المالية إلا أن انهيار سوق المحروقات بالتوازي مع هذه السياسة أثر تأثيرا سلبيا على الإقتصاد الجزائري وساهما بقوة في تباطؤ النمو ونقص الإنتاج الإجمالي وذلك بالنظر للتبعية العالمية للبلد.

إن أزمة المديونية المترتبة عن الإرتفاع في المبالغ المحولة للدائنين الأجانب سنويا كما رأينا من مؤشر خدمات الديون، كانت لها آثار سلبية على الإقتصاد الجزائري عموما وعلى المديونية في حد ذاتها وسنحاول عرض أهم هذه الآثار كالآتي:

- **المطلب الأول:** أثر المديونية الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية.
- **المطلب الثاني:** أثر المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية.
- **المطلب الثالث:** أثر المديونية الخارجية على قيمة العملة الوطنية.

المطلب الأول: أثر المديونية الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية.

لقد بات من الطبيعي أن تشكل آثار المديونية عبئا ثقيلا على الإقتصاد الجزائري، حال دون تحقيق التنمية المنشودة, ماسا بكل المتغيرات الاقتصادية تقريبا و التي سنورد بعضها فيما يلي:

1- الأثر على القدرة الذاتية للإستيراد.

نقصد بالقدرة الذاتية للإستيراد، مقدرة البلد على تلبية حاجاته الذاتية من الواردات من مصادره الخاصة، دون اللجوء للمصادر الأجنبية، ويمكن قياس قدرة البلد على الإستيراد من خلال:

– **معامل الواردات:** ويعرف بالتغير في الدخل القومي الذي له علاقة بالتغير في الواردات من السلع والخدمات وذلك بالنظر للعلاقة الوثيقة بين هاذين المؤشرين، حيث أن كل انكماش أو توسع في الواردات سينعكس حتما على مستوى الدخل القومي بشكل ايجابي أو سلبي، ويعرف أيضا بالميل المتوسط للإستيراد.

– **خدمة الدين إلى الواردات:** حيث تبرز لنا هذه العلاقة قدرة الدولة على رفع مقدرتها الذاتية للإستيراد في حالة انخفاض خدمات الدين الخارجي أو انعدامها باعتبارها منافسا هاما للواردات.

هذا و تتحدد القدرة الإستيرادية للإقتصاد الوطني بعدد من المتغيرات نوجزها في العلاقة التالية:[1]

القدرة الذاتية للاستيراد = (إجمالي الصادرات– تغير الديون)/ قيمة إجمالي الصادرات

و عليه فإن القدرة على الاستيراد تتزايد إذا:

- ✓ زادت حصيلة الصادرات من السلع و الخدمات.
- ✓ زاد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الإقتصاد كالقروض.
- ✓ قلة عوائد الإستثمارات الأجنبية الخاصة.
- ✓ انخفض سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن تتبع التطور التاريخي للمؤشرين أعلاه من خلال البيانات الموجودة بالجدول أدناه.

الجدول رقم (1–15): تطور القدرة الذاتية للاستيراد في الجزائر خلال الفترة 1970-1993. (%).

البيان / السنوات	1970	1972	1976	1979	1980	1983	1986	1989	1990	1991	1992	1993
معامل الواردات	31.2	33.4	38.4	36.2	34.3	28.9	18.7	21.4	20.8	23.3	22.2	24.4
خدمة الدين/الواردات	03.6	10.4	17.5	26.6	26.9	33.0	43.7	60.1	71.5	75.2	73.6	74.7

المصدر: روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص119.

يتضح من المعطيات الكمية أن معامل الواردات قد شهد ارتفاعا مستمرا خلال فترة السبعينات، إلا أنه و خلال عشرية الثمانينات، وخاصة المنتصف الأول منها، قد عرف انخفاضا محسوسا قبل أن يعاود الإرتفاع مجددا في المنتصف الثاني من الثمانينات والأول من التسعينات. إن هذا التذبذب لا يمكن تفسيره بانخفاض خدمات الدين الخارجي، وإنما هو نتيجة لإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ الذروة خلال سنوات 1987-1989-1990.

أما بالنسبة لخدمة الدين إلى الواردات فقد عرفت هي الأخرى، ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 1973-1991، أين بلغت أعلى مستوى لها في السنة الأخيرة، أي سنة 1991 ب75% قبل أن تتراجع إلى مستوى 33% تقريبا سنة 1994 وذلك بفعل الآثار الإيجابية لإعادة الجدولة على خدمة الدين الخارجي الذي انخفض إلى النصف تقريبا.

(1) الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, العدد12, الجزائر, 1999, ص105.

يعني ارتفاع المؤشرين أعلاه، أن الجزائر كان بإمكانها رفع قدرتها الذاتية من الإستيراد إلى 4/3 من الواردات آنذاك تقريبا، خاصة خلال سنوات 1990،1991،1992و1993، لو أن خدمة الدين كانت أقل بكثير لما هي عليه أو كانت معدومة، بعبارة أخرى، أن خدمات الدين الخارجي أصبحت منافسا كبيرا للواردات الوطنية مما ينعكس سلبا على عمليات الإنتاج والإستثمار وغيرها.

2- الأثر على الاحتياطات الدولية و التدفق الصافي للموارد:

عرفت الإحتياطات الدولية للجزائر استقرارا نسبيا، خلال النصف الأول من الثمانينات، نظرا للظروف الخارجية المساعدة وفترة اليسر المالي التي مر بها الإقتصاد الوطني بعد الإرتفاع المزدوج لأسعار المحروقات، أين قارب سعر البرميل 40دولارا)1(وارتفاع سعر الدولار الأمريكي الذي قارب 10 فرنكات فرنسية. غير أن الصدمة البترولية المعاكسة سنة 1986، وانخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها في ظل شح مصادر الإقراض الخارجية بسبب أزمة المديونية الدولية، جعل الجزائر تضغط على وارداتها، من جهة واستخدام احتياطاتها الدولية بشكل مستمر من جهة ثانية، لمواجهة التزاماتها الخارجية، مما أدى إلى استنزاف الإحتياطات الدولية التي بلغت مستويات حرجة في بعض الأوقات. والجدول الموالي يظهر ذلك:

الجدول رقم (1-16): تطور الاحتياطات الدولية والتدفق الصافي للموارد للفترة 1970-1994

الوحدة: مليار دولار.

البيان / السنوات	1970	1975	1980	1983	1986	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الاحتياطات الدولية بالأشهر	2.8	3.3	5.8	3.5	3.8	3.1	2.6	3.4	1.75	1.81	2.9
التدفق الصافي لموارد الدين الخارجي	0.27	غ.م	(0.7)	(1.23)	(0.6)	(1.29)	(1.63)	(2.32)	(1.33)	(2.15)	(4.49)

المصدر: روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص127.

يتضح من بيانات الجدول أن الإحتياطات الدولية عرفت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة بسبب الأزمة الإقتصادية الناجمة عن أزمة المديونية الخارجية من جهة وانخفاض الإيرادات الوطنية من جهة ثانية، بسبب تدهور أسعار المحروقات مما انعكس سلبا على التدفق الصافي للموارد.

)1(محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص30.

إذ تؤكد تفسير البيانات أن الوضع ازداد حدة خلال سنوات الأزمة، حيث تجاوزت مبالغ التدفق الصافي 1.2 مليار دولار، بل تجاوزت 2 مليار دولار كتدفق عكسي خلال سنتي 1991و1993 على التوالي وبأكثر من 4 مليار دولار سنة 1994.

3- الأثر على التجارة الخارجية:

نظرا لما يمثله قطاع التجارة الخارجية من علاقات سلعية, وأخرى نقدية, فإنه يعتبر القطاع المتلقي للصدمات, لما يصيب صادرات البلد المدين من تقلبات تفرز بدورها تقلبات في القدرة الذاتية على الإستيراد. هذا وقد اقترن نمو الديون بزيادة التعامل مع الإقتصاديات الرأسمالية كون معظم الديون مصدرها من هذه الدول وهي ديون مقيدة, وأنه في الوقت الذي نمت فيه واردات الجزائر, عرفت صادراتها انخفاضا زاد من حجم العجز التجاري.[1]

ويمكننا حصر التغيرات التي شهدها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر, مع استفحال أزمة النقد الأجنبي في الثمانينات, وتحت ضغوط داخلية وخارجية, في جملة من الترتيبات الجوهرية في الأسس التنظيمية و النقدية و الجمركية التي تحكم هذا القطاع و هي:

- ✓ السماح للقطاع الخاص بدخول مجال الإستيراد خاصة المواد الغذائية و المواد الوسيطة.
- ✓ إفراد حق الأفراد من القطاع الخاص في تمثيل الشركات و الوكالات الأجنبية.
- ✓ تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الإستثمار محليا.
- ✓ تغيير سياسة سعر الصرف الأجنبي, و التخلي تدريجيا على نظام رقابة النقد الأجنبي, مع إحداث تخفيضات في القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
- ✓ الإلغاء شبه الكامل لإتفاقيات الدفع و التجارة الثنائية, والتحول إلى تجارة متعددة الأطراف.

و خلاصة القول أن التطورات التي عرفها قطاع التجارة الخارجية تحت تأثير تفاقم الديون قد خلفت بيئة غير مواتية لتخطيط هذا القطاع, و عرضة للمؤثرات الخارجية.

4- الأثر على ميزان المدفوعات:

رغم أن هناك جملة من العوامل المسؤولة عن عجز ميزان المدفوعات, إلا أن مشكل المديونية أثر بشكل كبير على هذه الظاهرة, و كان عاملا مسؤولا على استمرارها. و الجدول التالي يمثل رصيد ميزان المدفوعات:

---

[1] عماري عمار،الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، العدد2002/1،ص97.

الجدول رقم (1-17): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1985-1991.

الوحدة:مليار دينار

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
رصيد ميزان المـــدفوعـــات	5.17	15-	0.3	10.9-	11.8-	0.76-	8.44

المصدر: محمد بلقا سم حسن بهلول: مرجع سابق, ص 213.

من الجدول يتضح لنا أن ميزان المدفوعات في حاجة إلى أموال أجنبية, لكي يواجه العجز الذي يرجع إلى تدهور قيمة الدينار. و نلاحظ أن هذا الرصيد قد ارتفع إلى 8.44 مليار دولار في 1991, و هذا راجع إلى تعامل الجزائر مع FMI, و حصولها على قروض جديدة لتغطية العجز. و بالتالي نلاحظ أنه كلما ارتفع حجم المديونية, فإن وضعية ميزان المدفوعات تتدهور, و ترتفع حاجته إلى أموال أجنبية جديدة, و بالتالي زيادة العبء على المديونية الخارجية.

المطلب الثاني: أثر المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية.

إن دراسة الآثار التي تنجم عن الديون الخارجية على الإستثمار وعلى الخطط الإنمائية هي أمر هام وضروري عند وضع الخطط والبرامج التي تخدم مشاكل الديون الخارجية وعلاقتها بالتنمية وبسياسة الإقتراض الخارجي. ذلك أن هذا البحث يمكننا من التعرف على حجم الديون الخارجية ،وهيكل هذا الحجم الذي يمكن الإقتصاد الوطني من تحمل أعبائه. فمن خلال دراسة هذه الآثار الناجمة عن الديون الخارجية التي تعيق عملية التنمية الإقتصادية يمكن التنبؤ بأزمات الديون الخارجية المحتملة، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، الإستعداد في الوقت المناسب لتفاديها. و يمكن تشخيص آثار المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية من خلال تحليل آثارها على :

1- الأثر على الإنتاج و الاستثمار:

كان لتراجع القدرة الذاتية للإستيراد أثره البالغ على الإنتاج والاستثمار، حيث تؤكد البيانات الكمية أن الواردات الجزائرية انخفضت من 61 مليار دينار سنة 1984 إلى 50.8 مليار دينار ثم 39.9 مليار دينار سنتي 1986 و1987 على الترتيب، أي أنه وفي ظرف ثلاثة سنوات تقلصت الواردات الوطنية ب 21 مليار دينار وبنسبة تتجاوز 34% [1]وذلك نظرا لانخفاض الإيرادات الوطنية من العملة الصعبة بسبب ما يعرف بالصدمة البترولية المعاكسة،حيث بلغت أسعار المحروقات أدنى مستوى لها في الأسواق الدولية منذ 1986 وارتفاع خدمات الدين من جهة ثانية.

[1] Hocine Benissad, la réforme économique en Algerie, Op-Cit, p101.

إن تقليص الدولة للواردات الوطنية بهدف تلاقي كل الضغوطات الأجنبية التي تمس باختياراتها التنموية آنذاك، لإعتقاد الخبراء أن الأزمة طارئة وأن الأسعار ستعود للارتفاع على المدى القصير، قد ولد آثارا سلبية للغاية على الحياة اليومية للسكان، حيث أدى هذا الإجراء إلى ندرة واضحة في المواد الأساسية وارتفاع أسعارها المحلية، كما أدى إلى إغلاق أكثر من 600وحدة إنتاجية من القطاع الخاص، في حين أجبرت العديد من الوحدات الأخرى رغم أهمية الكثير منها من الناحية الإستراتيجية على تخفيض إنتاجها كما هو الشأن بالنسبة لوحدة ارزيو لإنتاج زيت محركات السيارات نظرا لعجز الدولة على استيراد المواد الأولية الضرورية لعمليات الإنتاج وهي الحقيقة التي يقرها برنامج الحكومة لسنة 1992. ويعود هذا الضعف الكبير لاستغلال الآلة الإنتاجية إلى مشكل التموين بوسائل الإنتاج من مواد أولية، قطع غيار والتجهيزات التي يعاني منها البلد، جعله في وضعية تبعية كبيرة للخارج وهو مشكل مرتبط جله في الأمد القصير بمشكل أعوص هو ندرة الموارد المالية الخارجية.[1]

محصلة ذلك هي تراجع محسوس في معدلات الإنتاج التي أصبحت سالبة في الكثير من الأحيان وانخفاض حاد في الطاقات الإنتاجية للمؤسسات العمومية بسبب عوامل تنظيمية وتشريعية موضوعية وأخرى أفرزتها أزمة المديونية الخارجية التي ازدادت تعقيدا مع المنتصف الأول من التسعينات للأسباب المذكورة سلفا كما يتضح من البيانات أدناه.

الجدول رقم(1-18): تطور الإنتاج الصناعي والطاقة الإنتاجية خلال الفترة 1984-1991.

سنة الأساس: 1984=100%.

البيان / السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
مؤشر الإنتاج الكلي.	100	102.8	107.7	107.1	107.4	102.9	103.8	99.8
مؤشر الإنتاج خارج قطاع المحروقات	100	103.2	107.3	105.8	107.7	67.9	97.7	93.0
معدل استعمال الطاقة الإنتاجية (إجمالي)	65.9	67.1	67.0	64.6	64.4	59.8	60.3	58.0
معدل استعمال الطاقة الإنتاجية (خارج.ق.المحروقات)	67.4	68.8	67.5	64.2	63.1	56.8	56.6	53.9

Souece: O.N.S –collection statistique n-40, Alger 1992

إن البيانات الإحصائية في الجدول تؤكد:

– أن كل من مؤشر الإنتاج الإجمالي ومؤشر الإنتاج خارج قطاع المحروقات قد عرفا مرحلتين متميزتين: الأولى 1984-1986، أين نلاحظ تحسنا واضحا في المؤشرين، حيث ارتفعا بأكثر من 7.4درجات، أما

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية،مرجع سابق، ص25.

خلال المرحلة الثانية 1987-1991، فنلاحظ تراجع هاما بالنسبة للمؤشر الثاني الذي تقلص ب 7 نقاط مقارنة بسنة الأساس وبتراجع طفيف بـــ0.2 درجة بالنسبة للمؤشر الأول، أي مؤشر الإنتاج الإجمالي.

– أن معدل استعمال الطاقة الإنتاجية قد شهد هو الآخر تذبذب نسبي مع تراجع كبير في نهاية الفترة.

إن الوضع ازداد صعوبة في الفترة اللاحقة التي اقترنت بتزايد حدة أزمة المديونية الخارجية للجزائر وذلك قبل اعتماد الجزائر لخيار إعادة الجدولة للتخفيف من حدة الأزمة، حيث أن البيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء، تبرز لنا أن المؤشر العام ومؤشر الإنتاج خارج المحروقات قد عرفا تدهورا مستمرا خلال الفترة 1991-1994، ونفس الملاحظة يمكن أن تنطبق على معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية التي انخفضت إلى اقل من 50% وازدادت الأوضاع سوءا خلال الفترة اللاحقة التي تضاعفت فيها متاعب المؤسسات العمومية بسبب التدابير التي اعتمدها الحكومة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، كما سنرى لاحقا.إن ما زاد الأوضاع تأزما هو اقتران هذه الوضعية بتراجع كبير في معدلات الإستثمار، حيث أنه وتحت ضغط المديونية الخارجية لجأت الحكومة الجزائرية [1] إلى إلغاء العديد من المشاريع الإستثمارية والإحتفاظ بالقليل منها التي تبدو ضرورية وذلك كمحصلة لشح الإيرادات الوطنية.

الجدول رقم (1–19): تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1973-1993. **الوحدة:%.**

السنـــــــــوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الاستثمار الكلي/الناتج المحلي الإجمالي	40.3	39.7	45.2	43.1	46.8	52.1	42.5	39.1	37.0	37.3
السنـــــــــوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الاستثمار الكلي /الناتج المحلي الإجمالي	35.1	33.2	33.5	30.0	27.2	24.0	28.1	31.8	30.8	29.2

المصدر: روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص122.

يتضح من المعطيات أعلاه أن معدلات الإستثمار خلال فترة السبعينات شهدت ارتفاعا مستمرا لتتراجع بشكل نسبي خلال الفترة 1980-1986، ليزداد بعدها هذا التراجع حدة خلال الفترة 1987-1990، وهي الفترة التي اتسمت باشتداد أزمة المديونية الخارجية والظروف الدولية غير ملائمة.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص27.

2- الأثر على الإدخار المحلي و معدل النمو الإقتصادي.

إن تدهور معدلات الإستثمار قد رافقها انخفاض واضح لمعدلات الإدخار، خاصة خلال سنوات 1988،1989،1990 كما يتضح من البيانات أدناه ، هذا مع الإشارة إلى أن معظم الدراسات ترى أن الأثر السلبي لظاهرة المديونية على الادخار المحلي مؤكد، ويمكن أن نلمسه من خلال:[1]

-انسياق البلدان المتخلفة وراء التمويل الأجنبي في ظل سهولة تجنيد القروض الأجنبية، خاصة في فترة السبعينات، حيث جعلته بديلا للادخار المحلي، ونظرا لذلك حدث ما يعرف عند البعض بعملية استرخاء في تعبئة الإدخار المحلي، في الوقت الذي نمت فيه القوى الإستهلاكية بشكل متسارع.

-إن زيادة عبء التمويل الخارجي، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر قد أدى إلى إضعاف قدراتها على تكوين المدخرات المحلية، ذلك أن الأعباء السالفة أصبحت تمتص نسبا هامة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل بالتالي نقصا في الموارد المتاحة التي كان من الممكن أن تؤدي إلى تدعيم القدرة الادخارية.

ويمكن قياس أثر المديونية الخارجية على الإدخار المحلي إذ نسبنا معدل خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى معدل الادخار المحلي كنسبة أيضا من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر كلما دل ذلك على أن معدل الادخار كان بالإمكان أن يكون اكبر من ذلك في حالة غياب أو انخفاض خدمات الدين الخارجي والعكس صحيح.

الجدول رقم(1-20): العلاقة بين معدل الادخار ومعدل خدمة الدين الخارجي خلال الفترة 1973-1993. الوحدة:%.

البيان / السنوات	1973	1975	1979	1980	1982	1984	1986	1988	1990	1991	1992	1993
معدل الادخار المحل ي/ الناتج.م .الإجمالي	34	36	37.5	43.1	39.2	37.4	29.7	27.0	26.6	37.4	32.3	28.3
معدل خدمة الدين / الناتج م. الإجمالي	3.47	5.53	7.70	9.5	9.7	9.4	8.16	10.7	15.12	20.8	19.38	18.2
معدل خدمة الدين / معدل الادخار المحلي	8.8	15.36	20.53	22.04	24.74	25.16	27.76	39.63	56.84	55.61	60.0	64.31

المصدر: روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص124.

إن البيانات الكمية في الجدول تسمح لنا بإبداء الملاحظات التالية:

(1) روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 123.

- أن معدل الادخار عرف مرحلتين متميزتين الأولى: 1973-1980 شهد فيها ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ سنة 1980، 43.1% ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة عكسية شهدت فيها معدلات الادخار انخفاض مستمر رغم الارتفاع النسبي خلال سنتي 1991-1992.

- الارتفاع الكبير لمعدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد نقطة انعطاف هامة خلال فترة التسعينات إذ بلغ الذروة سنة 1991.

- إن الملاحظة الثالثة تبرز لنا وبشكل جلي مساهمة الأعباء الناتجة عن الدين الخارجي في تدهور معدلات الادخار المحلي، حيث أصبحت خدمة الدين منافسا بارزا للادخار المحلي.

و بتدهور معدلات الاستثمار والإنتاج والادخار أدى إلى تدهور معدلات النمو، كما يتضح من البيانات في الجدول أدناه، بفعل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بهياكل الاقتصاد الوطني بسبب شح مصادر الإقراض الأجنبية من جهة وارتفاع خدمات الدين الخارجي التي بلغت مستويات بالغة الخطورة من جهة ثانية.

الجدول رقم (1-21): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 1977-1993.

الوحدة: %

السنوات	1977	1980	1982	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
معدل النمو الاقتصادي	5.3	0.9	6.4	5.9	5.8	-0.5	-0.1	1.5	5.4	-1.0	-1.1	1.4	-1.2

المصدر: روابح عبد الباقي- مرجع سابق، ص 125.

يتضح من البيانات الإحصائية السابقة أن معدلات النمو الاقتصادي قد تراجعت وبشكل لافت بالنظر للفترة 1986-1993 عدا سنتي 1989و1992 اللتين سجلتا معدلات ايجابية للنمو في حين أن السنوات الأخرى كانت معدلات النمو بها سالبة.

3- الأثر على المستوى العام للأسعار:

إن مستوى العام للأسعار قد شهد معدلات نمو متسارعة أثناء فترة أزمة المديونية الخارجية وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(I-22): تطور المستوى العام لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1986-1993.

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
متوسط الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	12.4	7.5	5.9	9.3	16.6	25.9	31.7	20.5

المصدر: كريم النشاشيبي وآخرون- الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق- ص.ن.د 1998، ص21.

يتضح من العمليات الإحصائية أن متوسط الرقم القياسي للأسعار شهد نقطة انعطاف هامة سنة 1990 وذلك بعد الانخفاض النسبي خلال الفترة 1987-1989، حيث ارتفع من 5.9 سنة 1988 إلى 25.9 و31.7 سنتي 1991و 1992، ورغم الانخفاض النسبي لاحقا إلا أنه بقي عند مستويات مرتفعة، مما أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للعمال وتوزيع الثروة لصالح أصحاب الدخول غير ثابتة، هذا فضلا عن انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا، الأمر الذي أثر بدوره سلبا على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: أثر المديونية الخارجية على قيمة العملة الوطنية.

بعدما تأزمت الوضعية الإقتصادية والمالية للجزائر ووصلت إلى طريق مسدود أرغمت على طرق أبواب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدتها على إيجاد الحلول قبل الذهاب إلى إعادة الجدولة.

لقد اشترط الصندوق الذي دخلت معه الجزائر في مفاوضات كانت سرية في البداية، القيام ببعض الإجراءات على رأسها تخفيض قيمة العملة الوطنية، الذي يعتبر شرطا مسبقا قبل بدء المفاوضات النهائية لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، فاستجابت السلطات الجزائرية وتمت عدة تخفيضات بعضها جرى في سرية تامة.

في خلال ثلاثة أشهر بين نهاية ديسمبر 1990 ومارس 1991، فقد الدينار 70% من قيمته منها 52% لم تعلن عنها السلطات النقدية بصفة رسمية، بالإضافة إلى هذه التخفيضات المباشرة تحملت الواردات 25% كزيادة في أسعارها وهو ما نقص من القدرة الشرائية للدينار.

وخلال شهري أوت وسبتمبر 1991 فقد الدينار 25% من قيمته حيث انتقل من 17.958 إلى 22.511د.ج مقابل الدولار، وتراكم هذا التخفيض مع التخفيضات التي حدثت منذ بداية السنة فأصبح التخفيض الإجمالي لمدة تسعة أشهر الأولى لسنة 1991 يقدر ب 115%. أما السعر في السوق الموازية فهو أسوأ من ذلك إذ انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 25دج في سبتمبر 1990 إلى 46دج في 1992، فقد انخفض بنسبة 84% خلال سنتين تقريبا. [1] تتبين هذه التخفيضات من خلال الرسم التالي:

)1(. M.Benachenhou, Inflation…, Op.cit, ppp:23-26-53.

الشكل البياني رقم (1-2):

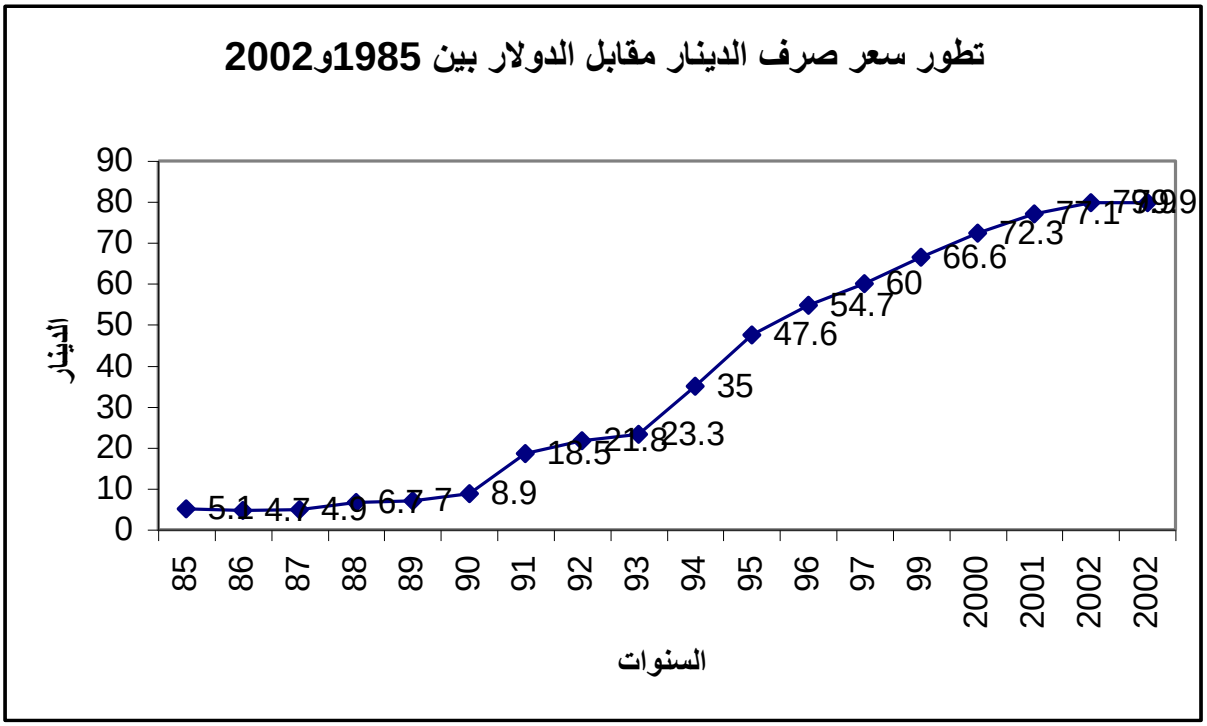

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بنك الجزائر.

أدى تخفيض قيمة الدينار إلى زيادة أسعار المواد المستوردة وبالتالي إلى رفع معدل التضخم وهو ما قلص من النشاط الاقتصادي وزيادة الانكماش أما على مستوى المقاولات العمومية فقد ضاعف من حجم ديونها وبالتالي أعباءها، ففي خلال سنة انتقلت من 250مليار دج الى400 مليار دج. (1)

)1(. M.Benachenhou, Inflation…, Op.cit, p53.

المبحث الثالث: إستراتيجية الحلول المعتمدة للتخفيض من حدة المديونية قبل اللجوء إلى إعادة الجدولة

أزمة المديونية التي تعود جذورها إلى سنوات السبعينات، والتي انفجرت بشكل لا يدع مجالا لتغطية حقيقة الإقتصاد الجزائري سنة 1986، بفعل أسباب داخلية وأخرى خارجية، كشفت عن حقيقة هامة مفادها أن السلطات العمومية لم تؤسس أي إستراتيجية على الأمد الطويل لتسيير المديونية الخارجية، سوى الرجوع إلى التسديد لخدماتها باستعمال مختلف التقنيات، معتبرة أن ذلك يشكل مفخرة للجزائر، وقدرتها على تسديد التزاماتها المالية تجاه دائنيها، بالإضافة إلى محاولة تخفيض الدين التي لم تكتمل بسب الصدمة البترولية لسنة 1986.

استمرت الجزائر في تسديد التزاماتها والإقتراض القصير الأجل بسبب انغلاق الأسواق المالية الدولية، بالإضافة إلى استعمال تقنية إعادة التمويل الديون، والرفض التام لإعادة الجدولة باعتبارها تم س بالسيادة الوطنية، وباعتبار أن الأزمة المالية هي أزمة ظرفية وليست هيكلية.كما تم اللجوء أيضا إلى مساعدات صندوق النقد الدولي سنتي 1989-1991.

ومن خلال هذا المبحث، سنتعرض إلى:

- **المطلب الأول**: الإصلاحات المطبقة قبل إعادة الجدولة.
- **المطلب الثاني**: الانتقال إلى اقتصاد السوق وبرنامجي صندوق النقد الدولي.
- **المطلب الثالث**: رفض إعادة الجدولة والخيارات المتبعة.

المطلب الأول: الإصلاحات المطبقة قبل إعادة الجدولة.

لقد تم تنفيذ العديد من التدابير والإصلاحات الهيكلية بدءا من إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثم بوضع سياسة الاستقرار (1986-1987)، وانطلاقا من 1988 تم اللجوء إلى سياسة التعديل الذاتي للهياكل الإنتاجية والتجارية والبنكية قبل أن يتم اللجوء إلى سياسة التصحيح الكلاسيكي منذ 1990 باتفاق مع صندوق النقد الدولي.

1- تعميق الأزمة وأول اعادة هيكلة اقتصادية(1980-1986):

خلال المنتصف الأول من الثمانينات، مقاييس إعادة تنظيم الاقتصاد التي اتخذتها السلطات العمومية زادت في تعميق الأزمة الاقتصادية، حيث أصبحت المعدلات التي تم تحقيقها خلال السبعينات صعبة الإدراك. وفي بداية سنوات الثمانينات خضعت المؤسسات العمومية الصناعية والخدمية لإعادة هيكلة عضوية- هي عملية تكييف شكل تنظيم المؤسسات العمومية لمتطلبات التنمية، بعبارة أخرى

تجزئة المؤسسات الوطنية إلى أخرى أقل حجم بهدف التحكم في الجهاز الإنتاجي- وبالفعل فقد تم تجزئة الـ150 مؤسسة وطنية إلى 480 مؤسسة وامتدت العملية للمؤسسات البلدية والولائية. حيث تم اعتبار كبر حجم هذه المؤسسات هو سبب النتائج الاقتصادية الضعيفة، وبالتالي تقسيمها إلى مؤسسات ذات حجم اقل وحسب الوظائف الأساسية، وتم اعادة هيكلتها وإعلان ميلاد مجموعة من المؤسسات ذات حجم اقل، تختص كل واحدة منها في وظيفة واحدة (إنتاجية،تجارية..)، ويمكن تلخيص أهم أسباب إعادة الهيكلة في النقاط التالية:[1]

- تضخم حجم الشركات الوطنية مما أدى إلى ضعف التحكم في التسيير وإلى تمركز نظام اتخاذ القرارات وصعوبة سيولة المعلومات ووصولها إلى الوحدات القاعدية.
- ضعف فعالية جهاز الإنتاج وتباطؤ وتيرة هذه الفعالية.
- عدم دقة التنظيم وعدم التحكم في التكنولوجيا وتقنية الإنتاج.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف المردودية.
- التراجع في معدلات النمو.
- كثرة الاستثمارات المتبقية للتنفيذ من المخططين الرباعيين وتمركز الاستثمارات في القطاع الصناعي وتزايد حجم المديونية الخارجية.

وتم اللجوء إلى اعادة الهيكلة العضوية والمالية- الهيكلة المالية فهي عبارة عن التطهير المالي للمؤسسات التي انبثقت عن اعادة الهيكلة العضوية- للسماح للمؤسسات العمومية بتحقيق توازنها المالي ولتحقيق أهداف أخرى إستراتيجية أهمها محاولة تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق فائض مالي وذلك للمساهمة في تمويل التنمية الإقتصادية وتلبية حاجيات المستهلكين بالإضافة إلى احترام تاريخ سداد المستحقات (القروض).[2]

إلا أن سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات الإقتصادية العمومية لم تعط ثمارها، إذ أن المقاييس التي تم اقتراحها ساهمت في تجريد المؤسسات الوطنية آنذاك من مزايا الوفرات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير مثل البحث والتكنولوجيا، تنمية الإبتكارات، توزيع الخسائر بين العديد من النشاطات وإضعاف المركز التفاوضي لها، كما تدهورت إمكانيات الإنتاج ومن جهة أخرى تجميد الإستثمارات الإنتاجية لفائدة الإستهلاك الشخصي، وكذلك إستهلاك الكماليات، وقد ساهمت كل

---

(1) محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي مع دراسة حالة الجزائر، دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2000/1999، ص163.

)2(Revue l'économie, n^0 37 ,Alger, octobre 1996, p23.

هذه المقاييس بالإضافة إلى عدم وجود الإطارات الكفأة في مناصب اتخاذ القرارات وعدم التكامل بين المؤسسات وصعوبة التموين والتسيير البيروقراطي والمركزي في تدهور المؤسسات العمومية.

ومن جهة أخرى، فقد أدت التشريعات التي وضعت من أجل استقطاب الإستثمار الأجنبي إلى ضعف هذا الأخير، أما فيما يخص الإستثمار الخاص الوطني، فقد أهمل النشاطات الإنتاجية الأكثر تعقيدا ذات المردودية على المدى الطويل، ووجهت الاستثمارات إلى فروع ذات تكنولوجيا ضعيفة ومردودية مرتفعة وسريعة وذات الطلب المرتفع (الكيمياء، البلاستيك، مواد البناء...)، كما أن خلق مناصب الشغل كانت محدودة.[1]

وما زاد الوضع تعقيدا انخفاض في وسائل المدفوعات الخارجية وتدهور أسعار النفط وارتفاع المديونية وانخفاض الإحتياطات الخارجية وعجز الميزانية الإقتصادية. وقد بينت هذه المرحلة عن عدم كفاءة المؤسسات وأيضا النظام الوطني المخطط والبيروقراطي، وخلال الثلاثي الثاني لسنة 1987 تم اللجوء إلى تعديلات اقتصادية أساسية والهدف منها ترسيخ ميكانيزمات السوق لتنظيم الإقتصاد.

2- التصحيح الاقتصادي خلال الفترة 1989-1991:

لقد تم اللجوء إلى التصحيحات الإقتصادية والمتمثلة في إصلاح القطاع الفلاحي والمؤسسات العمومية إلى جانب إصلاح نظام الأسعار ، نظرا لخطورة الأزمة وتدهور الأوضاع الإقتصادية فالنمو عرف معدلات سلبية (-1.4%) سنة 1987، (-2%) سنة 1988، البطالة مست ربع الكثافة السكانية القادرة عن العمل سنة 1989، التضخم ارتفع بسرعة إلى أكثر من 30 % سنة 1987، وقد تم اللجوء إلى اقتراضات جديدة من أجل الوفاء بمدفوعات خدمات الدين، وهذا ما دفع إلى ارتفاع مبلغ الدين، ميزانية الدولة انتقلت من حالة فائض إلى العجز حيث في سنة 1986 حققت عجزا قياسيا بلغ تقريبا 5% من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

قيمة العملة عرفت تخفيض مستمر سنة 1987 والتي فقدت 20% إلى 30% من قيمتها سنويا، وأمام عدم التوازن تم وضع سياسات ترمي إلى معالجة هذا الاختلال، وتتمثل هذه السياسات في مجموعة من التعديلات الإقتصادية، وهذه الأخيرة مست أولا القطاع الزراعي قبل التوجه إلى المؤسسات العمومية، البنوك وسياسة القرض، نظام الأسعار وتوزيع السلع وأجور العمال والسياسة النقدية...، إذ أن مبدأ التعديلات هو الفصل التدريجي للدولة في التسيير الاقتصادي وذلك ما أشار إليه وزير التخطيط في ديسمبر 1987.[2]

---

(1) سمير حبارك، مرجع سابق، ص151.

(2) نفس المرجع، ص152.

إن التصحيحات الإقتصادية التي أدخلت منذ 1988 والتي تهدف إلى إقامة اقتصاد منظم من قبل السوق لم ترق إلى النتائج التي كانت مرجوة، حيث جرت في سياق أزمة حادة أين أصبحت معدلات النمو سلبية، الاستثمار واصل في الانخفاض، عدد مناصب الشغل التي تم خلقها قليلة حيث تتراوح من 70000 إلى 80000 سنويا مقابل طلب جديد من 200 إلى 250 ألف منصب، كما واصلت معدلات التضخم والمديونية الخارجية والداخلية في التزايد الحاد، ونتيجة لذلك ازدادت حالات عدم التوازن في ميزان الحساب الجاري والموازنة لدرجة لم يمكن امتصاصها.

وتخفيض العجز تتطلب في المدى القصير إفقار الشعب وذلك من خلال تخفيض الواردات الغذائية وتجميد أدوات الإنتاج وذلك بسبب تراجع واردات تجهيزات الإنتاج، بالإضافة إلى تراجع الخدمات الصحية والتعليمية والسكن وذلك ما أضعف قدرات العمل للمنتجين، كما أثر العجز على إمكانيات تسديد الديون الخارجية للبلد ومن ثم يتبين لنا فشل محاولات الإصلاح الذاتي التي قامت بها الجزائر.

إن هذه الوضعية الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ 1986 ونتائجها على مختلف الأصعدة خاصة على البطالة ستؤدي إلى تعميق الأزمة الاجتماعية التي بدأت بوادرها تلوح مع مسار التنمية منذ بداية الثمانينات وستكون أحداث أكتوبر 1988 بمثابة المنبه عن خطورة الوضع والمنطلق لإصلاحات عميقة.

وأمام هذه الأوضاع المتدهورة، استوجب الأمر إصدار إجراءات جديدة، وتجسد ذلك من خلال التعديل الدستوري لسنة 1989 والقوانين المصاحبة له والتي عززت فكرة التوجه نحو اقتصاد السوق ومحاولة إرساء قواعده.

المطلب الثاني: الانتقال إلى اقتصاد السوق وبرنامجي صندوق النقد الدولي

حاولت السلطات معالجة الوضع الاقتصادي الخطير بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1989 ، تضم في محتواها النظري والتطبيقي من إيحاء نيولبيرالي و تحظى بدعم المؤسسات النقدية والمالية الدولية.

فقد انتهى الأمر بالجزائر عقب محاولة تصحيح ذاتي قامت به فيما بين 1986-1989 إلى الإقتراب من المؤسسات المالية الدولية، حيث عززت السلطات من جهودها في تصحيح الإقتصاد الكلي خلال الفترة 1989 إلى عام 1991، وتم تجسيد اقتراب أول بتوقيع اتفاقي تثبيت وتأكيد من نمط الإستقرار.

1- الانتقال إلى اقتصاد السوق:

بعد تجربة فاشلة في ظل النهج الاشتراكي بدأت تجربة أخرى مع نهاية الثمانينات تؤكد وتراهن على النهج الرأسمالي في علاج أزمات الاقتصاد الجزائري، وقد بدأت التحولات الإقتصادية الليبرالية في الجزائر تتجلى عند تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي الذي بدأ دوره يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينات خاصة بعد خطاب الولاء الذي أكدت فيه نية حكومة الجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي ترتكز على برنامج صندوق النقد الدولي.

ويعتبر إصدار قانون النقد والقرض كنقطة تحول نحو تحرير الاقتصاد إذ لم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي والمالي إلا بعد إصدار هذا القانون في 14 افريل 1990، ولقد أبعد هذا القانون كل تدخل إداري عن القطاع المصرفي [1]. كما يعتبر سياسة الإنفتاح على الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية منها أو الأجنبية من الإجراءات المعززة للتوجه نحو اقتصاد السوق، الذي يحدده المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 [2] المتضمن ترقية الاستثمار ومبادئ الانفتاح على الاستثمارات الخاصة. ولتكريس فكرة الانتقال إلى اقتصاد السوق، أبرمت الجزائر اتفاقين مع صندوق النقد الدولي، أولهما تم في 30ماي 1989 والثاني في 3 جوان 1991.

2- اتفاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في 26 سبتمبر 1963، بموجب قانون63-384 الذي حدد كيفية تسديد حصة الجزائر ضمن المؤسسات المالية الدولية, وبالتالي تقديم حصة 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة "DTS"، وأدى التعديل التاسع لأنظمة الصندوق إلى زيادة 50% في الحصص الإجمالية عام 1990 أي ما يقارب 146 مليار دولار وحدة سحب خاصة من إجمالي الحصص.وأصبحت الجزائر تتمتع بـــحصة قدرها: 128.600.000 وحدة "DTS"[3].

وقد وجدت السلطات الجزائرية التي حكمت البلاد بعد أحداث أكتوبر عجزا ماليا مقدرا بـــ: 800 مليون دولار، تم علاجه باللجوء إلى شريحة الاحتياطات الموجودة لدى الصندوق، وبهذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع هذه الهيئة المالية الدولية :

---

[1] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص57.

[2] بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر،مرجع سابق، ص9.

[3] الخالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر،1996،ص193.

2-1 اتفاق ستاند باي (stand by)30 ماي 1989:

نظرا لتدهور الأوضاع وتفاقمها وتزايد مشاكل التمويل وعدم إمكانية الإصلاحات المنتهجة منذ سنة 1988 في مواجهة الأزمة، دفع بالسلطات التي حكمت البلاد بعد أحداث أكتوبر 1988 إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وذلك بغية الحصول على مساعدات من هذه الهيئة وغير المشروطة. وعليه دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتم الإمضاء على أول اتفاق ساند باي في نهاية ماي 1989 مصحوبا بمبلغ 560 مليون دولار[1]، وقد تم الحصول على مبلغ 200 مليون دولار أمريكي دفعة واحدة إضافة إلى 360 مليون دولار أمريكي في إطار التسهيلات التعويضية نتيجة لانخفاض أسعار البترول في 1988 وزيادة أسعار الحبوب المستوردة.

مقابل ذلك قامت الجزائر بتطبيق البرنامج الاقتصادي الذي شرعت فيه ذاتيا والذي صادق عليه صندوق النقد الدولي والقائم على الشروط التالية:[2]

- انتهاج سياسة نقدية تقشفية.
- إزالة عجز الموازنة .
- تخفيض قيمة الدينار
- جعل الأسعار أكثر مرونة.

وتم تقليص العجز في ميزان الحساب الجاري والكتلة النقدية لم ترتفع إلا بـــ 7% في مدة سنة، وقد تم إلغاء عجز الميزانية وخفض في قيمة الدينار والتحرير الجزئي للأسعار المحلية وذلك في جويلية 1989.

وخلال السداسي الأول لسنة 1990، بدأت المفاوضات من أجل اتفاق تأكيد ثان إلا أن وتيرة المفاوضات انخفضت مع اندلاع حرب الخليج، خاصة مع تحسن الأوضاع نتيجة لارتفاع أسعار البترول مما نتج عنه تحسن في الأوضاع المالية دون مساعدة صندوق النقد الدولي.

غير أن الأمور لم تدم طويلا وبالتالي أجرت الجزائر مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من جديد في بداية 1991 وقيامها ببعض الإجراءات منها المرسوم المتعلق بتحرير التجارة الخارجية في فيفري 1991، والمواصلة في تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار وأسعار الفائدة...، وذلك ما مهد إلى عقد اتفاق ثان في 3 جوان 1991.

)1(Ahmed Ben Bitour, « l'Algerie en 3eme millénaire, défis et potentialities», Edition mariner, Alger 1998, P125.

)2(Hocine Benissad, « l'adjustement structurelle, L'expérience du magreb »,Op-Cit,p59

2-2 اتفاق 3 جوان 1991:

لم يدم التحسن في الأوضاع المالية التي عرفتها الجزائر خلال بداية حرب الخليج طويلا لتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل ذلك، واستمرت الأوضاع الاقتصادية في التدهور مما دفع بالسلطات إلى إرسال رسالة نية إلى مسيري الصندوق تتعهد فيها بالقيام بكافة الإجراءات للحصول على دعم هذه الأخيرة.

و قد تحصلت الجزائر على دعم بمبلغ 400 مليون دولار[1] مقسمة إلى 4 دفعات كل دفعة قيمتها 100 مليون دولار، حيث يمثل إجمالي المبلغ 48% من حصتها في صندوق النقد الدولي وهي أكثر من25 %، وبالتالي تصبح ملزمة بتطبيق برنامج مالي واقتصادي تحت رقابة الصندوق.

امتدت مدة البرنامج من جوان1991 إلى مارس 1992 مما يعني 10 أشهر وقد تم الحصول على 3 دفعات، في حين الدفعة الرابعة لم يتم الاستفادة منها نظرا لعدم احترام المبادئ المتفق عليها وبالخصوص الانزلاق في الأجور الذي وقع في الثلاثي الأول لسنة 1992 وبذلك استنكر صندوق النقد الدولي في تقريره مسعى السلطات و لم يتم سحب الشريحة الرابعة من القرض المقدم بمقتضى إحلال الاستقرار من 1991/06/03 إلى 1992/03/31، وخلال هذا الاتفاق اعتبرت مشروطية صندوق النقد الدولي أكثر قساوة ونص هذا البرنامج على:

- تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال تخفيض التعريفات الجمركية بشكل محسوس وإنشاء رسم حق المرور بالنسبة للمواد الكمالية وتخفيض الإعفاءات.
- تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير الأسعار ورفع الدعم عنها.
- إصلاح النظام الجمركي.

وفي نفس السياق التنظيمي والتشريعي الجديد المدعم باتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي تم اتخاذ العديد من القرارات الآتية:[2]

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20% .
- رفع سعر إعادة الخصم من 7% وهو مستوى سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1991 و 11.5% سنة 1992، ويتمم هذه الأسعار سقف كمي بالنسبة لكل بنك.
- إدخال سوق تعامل بين البنوك(سوق مشتركة بين البنوك) وذلك بغية تشجيع المنظومة المصرفية على جمع موارد وتقليص اللجوء إلى القروض.

---

[1] Ahmed Benbitour; Op-Cit, p126.

[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص21.

وفي 1991 وبعد إمضاء الاتفاق الثاني ستاندباي، تم تخصيص مبلغين[1]، الأول خصص لغرض المساعدة المالية للمؤسسات بهدف التحضير لمواجهة الشروط التي يمليها السوق وسمي بأموال التطهير "Fond d'assainissement"، أما الثاني فخصص من أجل مواجهة آثار تحرير الأسعار منذ 1989 وسمي بالشبكة الاجتماعية "filet social".

وفي إطار تخفيض قيمة العملة، تم في نهاية سبتمبر 1991 تخفيض قيمة الدينار الجزائري لوضع حد للتضخم الناجم عن انزلاق قيمة هذا الأخير، ورفع هذا الإجراء قيمة الدولار من 9دينار جزائري سنة 1990 إلى 18.5 دينار جزائري سنة 1991، كما أدى هذا التخفيض إلى تقليل الطلب الزائد على النقد الأجنبي.

وأدى التحرير الجزئي للأسعار المحلية وأسعار الفائدة إلى ارتفاع معدلات التضخم مقاسا برقم أسعار المستهلك إلى 22.8% سنة 1992 مقارنة 10.3% في المتوسط خلال 5 سنوات السابقة.
وخلال هذه الفترة، لم تكن الجزائر بلد شديد المديونية ولكن تعاني من مشكلة السيولة وبالتالي فأزمة المديونية كانت ظرفية وليست هيكلية وهي الفكرة الأساسية التي قبلها صندوق النقد الدولي خلال اتفاق ستاندباي (1980-1991)، إلا أنه خلال هذه السنوات وصلت 70% من الديون الخارجية الجزائرية آجال استحقاقها وبلغت خدمة الديون 80% من عائدات البلاد بالعملة الصعبة والمتأتية من الصادرات النفطية والتي انخفضت من 12.3 مليار دولار سنة 1990 إلى 12 مليار دولار سنة 1991 و10.9 مليار دولار سنة 1992، وبالمقابل انخفضت الآجال المتوسطة لمحمل الديون إذ انتقلت من 9.5سنة في عام 1986 إلى 3.5 سنة فقط في 1989 وحسب البنك العالمي فان 52% من الديون المتوسطة والطويلة الأجل في نهاية 1991 وجب أن تكون مهتلكة ما بين بداية 1992 ونهاية سنة 1993 و 67% ما بين بداية 1992 ونهاية 1994، وأمام هذه الوضعية الصعبة وإصرار السلطات على عدم اللجوء إلى إعادة الجدولة ذات الشروط الصعبة، تم اللجوء إلى سياسة اعادة تشكيل الديون (reprofilage) أو ما يعرف أيضا بإعادة التمويل (refinancement). إلى جانب سياسات أخرى محاولة بذلك التخفيض من حدة المديونية الخارجية.

)1(Y/ Benabdalah, la réforme économique en Algerie, entre rente et production, revue monde arabe, Maghrab, Machrek, n^0 166, décembre 1999, p17.

المطلب الثالث: رفض إعادة الجدولة والخيارات المتبعة

تميزت السنوات الأولى من التسعينات بإتباع سياسة تقشف صارمة تعمل على كبح الموارد والاعتماد على سياسات لتجاوز الأزمة حيث كانت السلطات الجزائرية رغم الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة ترفض رفضا قاطعا التوجه نحو إعادة جدولة الديون وذلك الرفض كان راجع للأسباب التالية:

- هناك إمكانية الدخول للسوق المالي الدولي ولو بالنسبة للقروض التجارية.
- شرطية صندوق النقد الدولي لقبول إعادة الجدولة، والمتمثلة في تطبيق برنامج اقتصادي صارم يفقد الجزائر القرار الاقتصادي والذي يعد تدخلا في السياسة الاقتصادية الوطنية.
- اعتبار أن أزمة المديونية هي أزمة ظرفية وليست أزمة هيكلية و بالتالي إمكانية تجاوزها بتطبيق سياسة تقشفية.
- تخوف السلطات الجزائرية من الطابع التكراري لهذه العملية.

وقد أفضى التساؤل المطروح حول اختيار طريقة عادلة للتخفيف من عبء المديونية سنة (1991-1992) إلى رفض إعادة الجدولة والعمل على جبهات متعددة منها:

إعادة تمويل الديون، الرجوع إلى الخيار البترولي ثم انتهاج سياسة التقشف الصارمة كل الإستراتيجيا ت نتطرق إليها كالآتي:

1- عملية إعادة تمويل الديون: (Le Reprofilage)

إن إعادة تمويل بنية الديون يعني شكل " profile"الدين، وهو الاسم الذي أطلقه الاقتصاديون الجزائريون على عملية تغيير شكل الديون ويتمثل في البحث عن شكل جديد للديون يتلاءم والإمكانيات المالية للبلد، أو بعبارة أخرى التقليص من خدمة الديون عن طريق تمديد آجال التسديد لفترة أطول[1].

إن تغيير شكل الديون، يتطلب إجراء مفاوضات مع الدائني، ويكون هذا إما عن طريق إعادة التمويل أو عن طريق إعادة الجدولة، ولقد وقع اختيار الجزائر على الحل الأول "إعادة التمويل" لاعتبار الأزمة ظرفية عابرة.

و تعرف عملية إعادة تمويل الديون بأنها عملية يتم بمقتضاها منح قروض جديدة تعوض أو تحل مكان تلك القروض التي وصلت آجالها، فهي بذلك تؤثر على الآجال لا على هيكلة الديون.

(1) Mourad Benachenhou, inflation,… Op-Cit, p149.

ولإعادة تمويل الديون خصائص عدة:

- تعالج مشكلة سيولة ظرفية.
- تتميز بعقد اتفاقيات مع عدد كبير من المقرضين بصفة فردية. مما يضعف القوة التفاوضية للبلد.
- ارتفاع التكاليف، بالإضافة إلى تكاليف القرض (فوائد وعمولات) هناك تكاليف المخاطرة وتكاليف الخبراء وكذا تكاليف تدفع للبنك الذي يتولى العملية.
- تزيد من ثقل خدمة الديون لأنها تمدد الآجال نسبيا لأن الهدف الرئيسي بالنسبة للبلد المدين هو الحصول على أموال في المدى القريب ولتمويل الديون التي وصلت آجالها.
- لا يلزم هذا الاتفاق الدخول في إصلاحات هيكلية،

وقامت الجزائر بعدة عمليات لإعادة تمويل ديونها نذكر منها:

1-1 عملية السندات ذات القيمة صفر: (Operation à coupon zero)

كانت أول محاولة قامت بها الجزائر من أجل مواصلة التسديد والاقتراض، وأوكلت إلى القرض الشعبي الجزائري (CPA) مهمة القيام بمفاوضات مع القرض الليوني "Le crédit Lyonnais " من أجل إتمام العملية للحصول على قرض قيمته 02 مليار دولار على مستوى السوق المالي الدولي، يستعمل 50% منه لشراء سندات القسيمة صفر للخزينة الفرنسية لضمان تسديد أصل الديون، أما 50% الأخرى فإنها تستعمل لتسديد استحقاقات الديون خلال الفترة المحددة [1] وكان الهدف من العملية تخفيض خدمة الدين من 70% إلى 30% مع نهاية سنة 1993.

لكنها لم يكتب لها النجاح بسبب العراقيل التي حالت دون ذلك مما استدعى التخلي عنها.

1-2- عملية إعادة التمويل من القرض الليوني:

كلف القرض الشعبي الجزائري للمرة الثانية بالتفاوض مع الدائنين حول إعادة تمويل جزء من الديون الخاصة المقدرة بحوالي 1.5مليار دولار بالمساعدة التقنية لبنك لزار (la zare) مع القرض الليوني، تطلب الأمر مساهمة 240 بنكا أجنبيا مشاركا في القروض المراد اعادة هيكلتها بتاريخ 4 مارس 1992. وقد اختيرت 5 عملات التي حررت بها أغلبية القروض الجزائرية وهي الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني، الين الياباني، والفرنك السويسري.

يغطي هذا المبلغ استحقاق الديون المصرفية خلال الفترة الممتدة بين 1 أكتوبر 1991 و31 مارس 1993. و تصل آجال هذه العملية إلى 5 سنوات مع 3 سنوات إعفاء تمس أصل الدين فقط، كما أن المبلغ الجديد يشمل استحقاقات عام ونصف وهي مدة قصيرة جدا.

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص278.

أما نتائج العملية فسنوجزها في النقاط التالية:

-ارتفاع تكلفة العملية (فوائد+ عمولات) بالإضافة إلى العمولات المختلفة التي يحصل عليها البنك الذي قاد العملية والبنوك المشاركة وبنك لزار حيث وصلت نسب العمولات بين 3و8% من المبلغ المعاد تمويله أي من مجموع 1.457 مليار دولار ووصلت العمولات إلى 1.10مليون دولار .

-قصر آجال هذه العملية التي لم تسمح للجزائر بإعادة ترتيب أمورها المالية.

ومهما يكن فإن هذه العملية سمحت بتحسين السيولة المالية للجزائر في سنتي 1991-1992 حيث وصلت احتياطات الصرف باستثناء الذهب إلى 1.74 مليار دولار في1992 مقابل 0.53مليار دولار في1990 كما قللت من اللجوء إلى تسبيقات البنك المركزي[1].

1-3 اتفاق إعادة التمويل الإيطالي:

هذه الاتفاقية الموقعة مع إيطاليا لها طابع مؤسساتي بخلاف الاتفاق مع القرض الليبي الذي له طابع سوقي، وتهدف إلى تعبئة مبلغ 7.2 مليار دولار لفائدة الجزائر موزعة كالآتي:

- مبلغ 2.7 مليار دولار موجهة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وفي هذا تضع مجموعة من البنوك و المؤسسات المالية الإيطالية تحت تصرف النظام المصرفي في الجزائر المبلغ السابق لإستعماله في تسديد مستحقات مؤسسات الإقراض الإيطالي لسنوات 1991-1992-1993 والتي تعود إلى القروض المبرمة مع المتعاملين الجزائريين قبل نهاية 1990.
- مبلغ 4.5 مليار دولار يوجه لتمويل استيراد التجهيزات والسلع ذات الأصل الإيطالي، أي من نوع القروض المرتبطة " les crédits liées"[2].

وبذلك أبدت إستراتيجية اعادة التمويل محدوديتها،حيث بعد سنتين ونصف من تطبيقها وجدت الجزائر نفسها في وضعية صعبة أجبرتها على إيقاف مدفوعاتها وذلك ما أرغمها إلى قبول مبدأ اعادة الجدولة.

---

(1) Mourad Benachenhou, inflation… Op-Cit , p118.

(2) Idem, p152.

2 -الخيار البترولي:

وذلك برفع معدلات الاسترجاع لحقوق الغاز والبترول الموجودة وذلك من خلال: [1]

تشجيع المستكشفين الأجانب لمواصلة نشاط البحث البترولي والغازي واشتراك المؤسسات البترولية الأجنبية ويشترط عليها الدفع لشركة سوناطراك حقوق الدخول وتقديم التسبيقات نقدا بـ (4-7) مليار دولار .

والهدف من هذه السياسة المتبعة (خاصة حكومة غزالي 1991) هو توفير الموارد المالية لإسترجاع النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

استعمال جزء من المبالغ المحصل عليها في خدمة الدين.

تشكيل مخزون صافي من احتياطيات الصرف إلى مستوى يكافئ ثلاث أشهر على الأقل من الاستيراد وتمويل الواردات من السلع والخدمات لضمان عمل الجهاز الإنتاجي.

لكن هذه السياسة لم يكتب لها الاستمرار، خاصة وأنها تكبد الاقتصاد الوطني خسائر مالية كبرى على المستوى البعيد، حيث أن هذه السياسة تقتضي البيع المسبق للبترول بأسعار زهيدة تتراوح ما بين 8-9 للبرميل الواحد.

3- سياسة التقشف:

طبقت هذه السياسة في عهد حكومة بلعيد عبد السلام سنة 1992 الذي دعا إلى إتباع ما أسماه (اقتصاد الحرب) وإلى إلغاء عقود الغاز التي أفقدت الجزائر موارد مالية هامة، و دعا إلى رفض تطبيق ما جاء في اتفاق" ستاند باي". و انتهجت الحكومة سياسة مالية تقوم على التسديد مهما كان الثمن وذلك بالضغط على الواردات وحرمان الجهاز الإنتاجي من المواد الأولية وأدوات التجهيز، ولقد قسم برنامج الحكومة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1993-1994) تعتبر مرحلة صعبة تتميز بالتقشف الصارم وتتطلب تضحيات كبيرة من المواطنين، لأن عبء التقشف يوزع على جميع الشرائح.
- المرحلة الثانية (1995- 1997) هي فترة التخلص من الديون، ومحاولة خلق شروط البعث الاقتصادي.

لكن هذا البرنامج لم يطبق على أرض الواقع لمعطيات سياسية أمنية وأخرى اقتصادية خاصة، مع العلم أن الأسواق المالية الدولية غلقت أبوابها في وجه الجزائر و لم تجد السلطات الحكومية إلا الخيار الذي طالما رفضته.

---

[1] H.Benissad, Restructuration et Réformes éconmique, Op-Cit, pp: 163-164.

إن ما يمكن الوصول إليه، انه بالرغم من كل المحاولات لإصلاح الاقتصاد الوطني ظل التدهور متواصلا، وتجلى ذلك في استمرار تزايد الديون الخارجية بالرغم من الإستراتيجيات المتبعة تجنبا لعملية اعادة الجدولة، وبدأ يظهر أن الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني هيكلية لا يمكن تخطيها إلا بإتباع إصلاحات جذرية وتشكل سنة 1993 وبداية 1994 أعلى قمة الأزمة في الجزائر حيث تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي بصفة خطيرة، فمقارنة مع سنة 1992 فقط، انخفض الناتج الداخلي الخام بنسبة(-2%) وارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة (-8.7 %) والميزانية العامة بنسبة (8.7 %) كذلك والإنتاج الصناعي انخفض بنسبة (-9 %) والبطالة مست أكثر من 25 % من السكان النشيطين وبذلك فالإصلاحات التي شرع فيها منذ 1989 كانت تهيء الأرضية شيئا فشيئا لاتفاقية اعادة الجدولة.

وقد اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من أجل فك الخناق الذي فرضته الديون الخارجية بالرغم من الرفض القاطع لهذا الحل فيما سبق خاصة وأن فوائد الديون بلغت 100% خلال الثلاثي الأول لسنة 1994 من إجمالي الصادرات، وتم بذلك صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي والذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي وانتهى إلى إبرام اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية.

خلاصة الفصل الأول:

سمحت لنا الدراسة من خلال هذا الفصل بالتعرف على السياق التاريخي لتطور المديونية الخارجية الجزائرية ودواعيها الأساسية وتطورها خلال مرحلة التجربة التنموية،فقد وقع الاختيار على نموذج الصناعات المصنعة لتحقيق التنمية، ومثلت إيرادات الصادرات من المحروقات بالإضافة إلى السوق المالية الدولية وسائل التمويل لإنجاز هذه الصناعات ، وقدكان الطموح كبيرا يفوق مستوى الوسائل المتاحة التي كانت مبرمجة أصلا وهو ما ضاعف من نسبة الاعتماد على التمويل الخارجي ، خاصة وأن قطاع المحروقات يتطلب الكثير من الاستثمارات لزيادة التصدير وبالتالي الإيرادات ، مما أدى إلى تصاعد خطير في المديونية الخارجية ابتداء من 1974-1975 لتصل إلى مستويات عالية في 1979وبالتالي تطلب اقتطاع حصة اكبر من الموارد المالية الخارجية لتسديد خدماتها.

ومن ثم تم تعميق الدراسة حول أسباب ومبررات نشأتها، حيث تعددت عوامل الأزمة فبعضها داخلي والآخر خارجي مما زادت من حدتها خلال الثمانينات وتأزمت خلال التسعينات، كما حاولنا أيضا تتبع تطور المديونية الإجمالية وخدماتها خلال الفترة 1985-1993 مما لفت انتباهنا إلى النسب المرتفعة التي تستهلكها خدمات المديونية من حصيلة الصادرات حيث بلغت 86% سنة 1993 بالإضافة إلى تطور هيكل المديونية من حيث طبيعة القروض المكونة لها والعملات المشكلة منها بالإضافة إلى توزيع المديونية وفق مصدر الدين. وعليه فكان لهذه الأزمة آثار على الاقتصاد الوطني، فالمتأمل لآثار تفاقم المديونية الخارجية في الجزائر, يلاحظ تداخلا و ترابطا بين الأسباب و النتائج, فهناك علاقة تأثير و تأثر, فما كان سببا من زاوية, قد يكون بدوره انعكاسا من زاوية أخرى.

هذا وتعرضت الدراسة إلى مختلف الحلول المتبعة لمعالجة أزمة المديونية منها موقف السلطات الجزائرية من عملية إعادة الجدولة التي كانت ترفضها بصفة كلية والاعتماد على الخيار البترولي وإعادة تمويل الديون، لمحاولة فك قيد المديونية والتصحيح الاقتصادي من دون تدخل المؤسسات المالية الدولية وتبني سياسة تقشفية والتي توقفت بسبب الافتراضات غير الواقعية التي بنيت عليها مع السقوط الكبير الذي عرفه سعر المحروقات سنة 1993.

كنتيجة لذلك يمكن القول أن هناك ارتباط وثيق بين أزمة النفط وأزمة المديونية في الجزائر التي اعتمدت بصفة شبه كلية على إيرادات الصادرات من المحروقات ليس فقط لتسديد خدمات الديون ولكن لتغطية الواردات الضرورية للاستهلاك ولسير النشاط الاقتصادي، ولذلك فان أي انخفاض لأسعار المحروقات يعتبر كارثيا بالنسبة للجزائر، واللجوء إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا وإنما يتوقف على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض و النتائج المترتبة عنه.

الفصل الثاني: إدارة المديونية الخارجية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

لقد وقعت الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، وأصبح الوضع الاقتصادي متدهورا إلى أبعد حد وتجلى ذلك من خلال المشاكل الرئيسية التي أظهرت مدى خطورة الأوضاع، فقد عرف معدل النمو الاقتصادي السنوي معدلات سلبية تراوحت في الفترة ما بين 1990-1994[1] : (1.6-)%، معدلات التضخم 29%، البطالة ارتفعت إلى 27% مع نهاية 1993.بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفقر الذي أصبح يمس حوالي ربع السكان.

كما لعبت الديون الخارجية والأقساط المستحقة عليها والتي تطورت بشكل سريع جعلها تلتهم كل مداخيل البلاد من الموارد الخارجية دورا فعالا في نتاج الأزمة والتي بلغت مع نهاية 1993 الـــ25.724 مليار دولار أمريكي خاصة مع فشل الحلول المعتمدة من قبل السلطات المتعاقبة التي كانت ترفض إعادة الجدولة بصفة واضحة.

وأمام هذه الوضعية، ومع انخفاض سعر البترول سنة 1993 والإختلالات المالية الداخلية لم يكن بإمكان السلطات الجزائرية رفض إعادة الجدولة للديون خاصة مع وصـــول خدمات الـــديون إلى مـــا يفوق 80% من صادرات البلاد الإجمالية، وبالفعل طلبت الجزائر إعادة جدولة ديونها التي كانت محل نقاش كبير وتضاربت حولها الآراء وبالمقابل وجب عليها قبول الشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي والبرامج التي يفرضها، إذ تم عقد العديد من الاتفاقيات مع هذا الأخير فيما يخص تطبيق هذه البرامج.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى محتوى اتفاق إعادة الجدولة المبرم وبرنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم باتفاقية التثبيت المصاحب لهذا الاتفاق وأهم النتائج المحققة بعد سنوات من تطبيقها ، إضافة إلى إعطاء حلول تمكن الإقتصاد الوطني من التخفيف من حدة الأزمة، أو الخروج منها نهائيا، وهذا سيكون من خلال الآتي:

- **المبحث الأول:** إعادة جدولة الديون الخارجية والنتائج المترتبة عنها في مجال إدارة الديون.
- **المبحث الثاني:**برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم باتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي.
- **المبحث الثالث:** الحلول الممكنة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية قبل اللجوء إلى الدفع المسبق للديون الخارجية.

---

[1] سمير حبارك، مرجع سابق، ص 176.

المبحث الأول: إعادة الجدولة والنتائج المترتبة عنها في مجال إدارة الديون.

إذا كان خيار إعادة الجدولة للديون الخارجية أمرا مستبعدا قبل سنة 1993، من طرف السلطات الجزائرية، لأسباب سبق ذكرها، فإنه وبحلول سنة 1993، وخاصة السداسي الثاني منها، فان هذا الخيار أصبح يفرض نفسه بقوة، نتيجة ثقل عبء خدمة الديون، التي كادت تمتص كل إيرادات الصادرات، والتي زاد من حدتها انخفاض أسعار المحروقات، والتي ما فتئت تنخفض منذ الثلاثي الأخير لسنة 1993، بالإضافة إلى انغلاق الأسواق المالية، واشتراط الدائنين عقد أي قرض بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.كل هذا جعل الاقتصاد الجزائري، يعرف اختلالات على مستوى التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

وسوف نتطرق من خلال معالجتنا لهذا المبحث إلى وضعية الاقتصاد الجزائري قبل إعادة الجدولة، ثم إلى شروط هذا الخيار والأسباب التي دفعت لذلك والنتائج المترتبة عنها. وذلك من خلال الآتي:

- **المطلب الأول:** الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر غداة عقد اتفاق الاستعداد الائتماني.
- **المطلب الثاني:** إجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية.
- **المطلب الثالث:** النتائج المحققة في مجال تسيير الديون بعد إعادة الجدولة.

المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر غداة عقد اتفاق الاستعداد الائتماني:

قبل اللجوء إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي حول إمكانية إيجاد مخرج للتخفيف من ثقل المديونية، كان الاقتصاد الجزائري يشهد عدة اختلالات مالية كبرى على المستوى الداخلي و الخارجي بسبب ضعف هياكله وهشاشة بنياته.

1- عناصر هشاشة الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

هناك عاملان يفسران هشاشة الاقتصاد الجزائري هما:[1]

1-1 الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث أن مداخيل المحروقات تستحوذ على أهم حصة بنسبة 95% ضمن الصادرات الجزائرية، وهو ما جعل الإقتصاد الوطني شديد الحساسية لتطور أسعار البترول في الأسواق العالمية، هذا ما جعل إيرادات المحروقات تنتقل من حوالي 12 مليار دولار سنة 1991 إلى 11 مليار سنة 1992 ثم 9,8 مليار دولار سنة 1993، و8.2 مليار دولار سنة 1994 مع العلم أن كل انخفاض لسعر البترول بواحد دولار خلال سنة كاملة يؤدي إلى تراجع المداخيل بـــ500 مليون دولار.

(1) Banque D'Algérie, « exposé du programme économique et financier soutenue par l'accord du confirmation avec le FMI», avril 1999, p2.

2-1 الفاتورة الغذائية: التي وصلت قيمتها إلى 2 مليار دولار سنويا خلال الفترة، ومن ثم فان كل زيادة مهما كانت ضعيفة في أسعار الواردات يتكبدها الاقتصاد الوطني بمبالغ ضخمة.

هذان العاملان جعلا هشاشة الاقتصاد الجزائري تنتج عن المبادلة المزدوجة من خلال تبعيتها عن طريق أسعار المحروقات وتبعيتها عن طريق الواردات الغذائية.

بموازاة ذلك يزيد العامل الديمغرافي في درجة التأثر الاجتماعي لتلك الهشاشة حيث أن المجتمع نشيط يزيد بنسبة تتراوح بين 3و 4%سنويا، ما يشكل أعباء إضافية في الجانب الاجتماعي (السكن، الصحة، التربية) أي أن سوق العمل في تلك الفترة، شهد كل سنة 250000 طالب عمل جديد. وهو ما يمثل ضغطا شديدا على هذه الأخيرة و التي وصل مخزونها 1,5 مليون بطال سنة 1993 بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون التي بلغت سنة 1993 نسبة 86 % من إجمالي الإيرادات.

2- القيد على الموارد المالية الخارجية:

خلال الثلاث سنوات (1991–1993) حيث كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في أوجها سددت الجزائر 28 مليار دولار كخدمات للدين، وفي نفس الفترة تحصلت على 19 مليار دولار على شكل قروض جديدة، أي أنها حققت تحويلا صافيا سالبا للموارد في شكل خدمات ديون بمقدار 09 مليار دولار، وهو ما يعادل 3 مليار دولار سنويا.

و من أجل مواصلة الجزائر لتنفيذ التزاماتها في إطار خدمة المديونية الخارجية، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تبني سياسية تقشفية إجبارية ترجمها الفائض المسجل في الميزان التجاري نتيجة التقليص في الواردات والذي له أثر سلبي من حيث تمويل الجهاز الإنتاجي، ومن ثم الاقتصاد الوطني ككل وهذا ما فسر الانخفاض المتواصل في الناتج الوطني لجميع القطاعات الاقتصادية.)1(

إذن من خلال المعطيات السابقة التي تفسر وبشكل واضح مختلف الضغوطات على الاقتصاد الجزائري، كان من المتوقع أن الجزائر ستكون في وضعية العجز عن الدفع سنة 1994، وهو ما تتطلب بالضرورة اللجوء للتفاوض مع صندوق النقد الدولي لإيجاد حل عاجل لأزمة المدفوعات الخارجية.

3- القيد على الموارد الداخلية:

ما يفسر العجز المتتالي للميزانية، ابتداء من سنة 1992، هو أن الدولة فقدت وظيفتها كمدخر أساسي في الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى نجد أن نفقات التجهيز بما فيها تلك الموجهة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية، تم تمويلها بصفة كلية بإحداث العجز في الميزانية .

)1(Banque D'Algérie, Op-Cit, p3.

كذلك الاستعمال الضعيف للطاقات الإنتاجية القائمة والتسيير غير فعال للمؤسسات العمومية، ومن ثم فإن تمويل النشاط الاقتصادي يتم تحمله عن طريق الكشف المعمم لدى البنوك وعن طريق تسبيقات البنك المركزي المتحصل عليها من الميزانية، ومن هنا وفي ظل الظروف يؤدي العجز المالي للدولة إلى المفاضلة بين خيارين:

أ -يمول عجز الميزانية واحتياجات المؤسسات في نفس الوقت عن طريق الحصول على الأموال من البنك المركزي مما يؤدي إلى نمو تضخم شديد.

ب تفضيل تقليص معدل التضخم، وهذا يعني إيقاف لجوء المؤسسات إلى القروض التي تحتاجها وإعادة هيكلتها والحد من التحولات الاجتماعية[1].

4- خيار إعادة الجدولة:

هناك تياران أساسيان، تيار يرى أن عملية إعادة الجدولة هي عملية حتمية اضطرارية، وتيار آخر يرى أنه بالإمكان تجنبها وأنه هناك هوامش تستطيع تحريك المفاوض الجزائري للحصول على تسهيلات أخرى، وفيما يلي عرض لذلك.

4-1 إعادة الجدولة قرار اختياري:

يستند هذا الطرح إلى أن عملية إعادة الجدولة قضية مرتبطة بالسيادة الوطنية ولها كلفة سياسية اجتماعية داخلية وخارجية،فقد كان باستطاعة المفاوض الجزائري إقناع صندوق النقد الدولي بتسريح القروض المجمدة والموقع عليها، و بإمكانه الحصول على عمليات جديدة لإعادة التمويل كما أن الإعلان على إعادة الجدولة يجعل من الجزائر بلدا غير قادر على تسديد ديونه وهذا سيضطر البنوك التجارية إلى رفض منح القروض الموقع عليها.

4-2 إعادة الجدولة خيار اضطراري

يرى أنصار الطرح أن عملية جدولة الديون الخارجية أصبحت خيار لا بديل له أمام المعطيات المتوفرة مع نهاية سنة 1993، حيث أن الصادرات المتوقعة لا تشكل سوى 8.2 مليار دولار في حين بلغت خدمة الدين في هذه السنة " 1993" حوالي 9.5 مليار دولار، الشيء الذي يدفع بالضرورة إلى طلب إعادة الجدولة، هذا بالإضافة إلى أن خطر خدمات الديون التي تجاوزت 80% من إجمالي الصادرات في هذه السنة، لا تمس التنمية الاقتصادية فقط لكن تشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد، كما أن الجزائر غير مستقرة اقتصاديا وماليا خلال هذه الفترة، وهي تواجه صعوبات

[1] Idem, pp: 3-4

على مستوى الأسواق المالية الدولية ومن ثم فلا معنى لشعار السيادة ورفض إعادة الجدولة ومن هنا يتضح أنه من المستحيل الخروج عن إطار إعادة جدولة الديون.

إلى جانب سياسة الاقتراض المتبعة ذات التكاليف المرتفعة بسبب انغلاق الأسواق المالية الدولية، وتفضيل الدائنين القروض التجارية المربحة، واشتراط ضمانات ووكالات التصدير، كما أن انفتاح الأسواق المالية الدولية مرتبط بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.[1]

ومن هنا، يتضح أنه من المستحيل ضمان تمويل خارجي مناسب لاقتصادنا، دون اللجوء إلى تخفيف حجم خدمات المديونية، ولا سيما في ظل الوضع المتردي للسوق البترولية.

المطلب الثاني: إجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية.

باعتبار أن القرارات الاقتصادية هي في الأخير قرارات سياسية بحتة، فان الجزائر قررت إعادة الجدولة لديونها الخارجية. وعليه فمن خلال هذا المطلب نحاول أولا تقديم مفهوم مختصر عن إعادة الجدولة وشروطها ثم ننتقل إلى كيف تمت عملية إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية.

1- مفهوم إعادة الجدولة وشروطها.

1-1 مفهوم إعادة الجدولة:

إعادة جدولة الديون الخارجية ما هي إلا ترتيب (Aménagement) أو إعادة هيكلة التي تمر عادة بتأجيل تسديد مستحقات الجدول الأساسي الخاص بدين معين.[2]

بمعنى: إعادة ترتيب أو إعادة هيكلة لجدول السداد الأصلي بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون تتضمن عموما من اجل السداد.[3]

ومن خلال عمليات إعادة الجدولة يتم إدراج شروط جديدة للتسديد على نسبة معينة من مستحقات الديون الواجب تسديدها خلال فترة محددة.

وتستغرق عملية إعادة الجدولة سنوات قبل التوصل إلى اتفاق قد يصاحبها إملاء بعض الشروط على الدول التي تطلب إعادة الجدولة إضافة إلى أعباء إضافية قد تزيد من أعباء خدمة الديون في المستقبل[4]

---

(1) عبد الله بلوناس- مرجع سابق، ص 308.

(2) Chakib Chérif, Revue Algérienne des sciences juridiques ,économiques et politiques, volume,35 n^0 1 1995, p81.

(3) مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1983، الجزء10، العدد 3، ص 26.

(4) مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص38.

وفي جميع الأحوال يلاحظ أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية يكون فيه معدل خدمة الدين (أي نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد والأقساط من حصيلة الصادرات) قد تجاوز حدود الأمان ووصل إلى المستوى الضروري لوارداته.

وعملية إعادة الجدولة تبدأ بطلب أو بإعلان تتقدم به الدول المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة، والتي تهدف إلى إتاحة فرصة زمنية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات المتمثل في نقص العملات الأجنبية، وترمي إلى إتاحة وقت أطول لإتخاذ تدابير معينة وإتباع سياسات مناسبة لتحسين ميزان المدفوعات وتمكن البلد المدين من التغلب على النقص الحاصل في السيولة الناجمة عن عجزه في الإيفاء بالتزامات خدمة ديونه المستحقة.

وتتضمن إعادة جدولة الديون نوعين من الديون:

– الدين الرسمي والذي يمثل القروض المنعقدة مع الحكومات والهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وعادة ما يتم جدولة مثل هذه الديون عن طريق نادي باريس.

– ديون البنوك التجارية التي يعاد التفاوض فيها في إطار مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة التي يطلق عليها نادي لندن.

2-1 شروط إعادة الجدولة:

بالإضافة إلى ضرورة تطبيق برامج التعديل الهيكلي، يتعين على البلد المدين قبل أن يوافق الدائنون على طلب إعادة جدولة ديونه أن يخضع لشرطين أساسيين:[1]

الشرط الأول: أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد تأخير على الأقساط المؤجل دفعها كإجراء عقابي حتى لا يقدم هذا البلد مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة، وعادة ما تكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الإسمي على القروض المعاد جدولتها.

الشرط الثاني: أن البلد المدين يتعين عليه في جميع الأحوال أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساعدة مع صندوق النقد الدولي وذلك قبل أن يوافق الدائنون على عملية إعادة الجدولة، وفي هذه الاتفاقية يطلب صندوق النقد الدولي بنفس المطالب التي تسلح بها الدائنون أثناء مفاوضات إعادة الجدولة، وإن كان الصندوق يركز على القضايا المتعلقة بالأجل القصير وبالذات ميزان المدفوعات.

---

[1] رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مطبوعات مكتبة مدبولي، القاهرة 1987، ص 171.

ومن خلال الشرطين يمكن استنتاج عناصر عملية إعادة الجدولة التي تلزم البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية أن يكون مستعدا للقيام بما يلي:[1]

- توضيح المجالات التي ستستخدم بها القروض.
- توضيح الاحتياجات الجارية للبلد المدين وأهميته لا سيما في حقل تسديد الديون القائمة.
- التوقعات المستقبلية حول إمكانية البلد المعني الخروج من الأزمة المالية التي تجبره على طلب إعادة جدولة ديونه.
- الإجراءات العملية المستخدمة في تصحيح هيكلي للاقتصاد الوطني.
- الخطوات التي تتخذ مع جميع المقرضين عامة كشرط مهم في العملية.

ويتم التفاوض على الديون الخارجية في ناديين، نادي باريس ونادي لندن.

ويعتبر نادي باريس (Club de Paris) المنبر الرئيسي الذي يتم من خلاله التفاوض على الدين المستحق للدائنين الرسميين، وقد تأسس نادي باريس في 1956 من خلال اجتماع جمع بعض الدول الأوروبية لإعادة التفاوض حول ديونها الثنائية تجاه الأرجنتين.[2]

وتسعى الدول المدينة من خلال نادي باريس إلى تخفيض الديون المقدمة من الحكومات وكذلك ائتمان التصدير التي تؤمنها وتضمنها وكالات حكومات الدول الدائنة، وتحرص الدول الدائنة أن تتم عملية التفاوض من خلال إطار متعدد الأطراف بدلا من التفاوض مع كل دائن على حدى، وذلك حتى تضمن الدول الدائنة الأخرى الحصول على نفس الشروط إذا ما حدثت إعادة جدولة لديونها المستحقة على الدول المدينة، وهناك 3 مبادئ رئيسية تحكم عملية إعادة جدولة الديون الخارجية من خلال نادي باريس:[3]

أ -**العجز عن السداد**: لقد أصبحت هناك عدة ضغوطات على الدول المدينة بهدف قيام الدول الدائنة بمحاولة تخفيض أعباء ديونها، وحتى يمكن تجنب تكرار مثل هذه الضغوطات، فإن الدول الدائنة لا تعطي أي اهتمام لطلب الدول المدينة لتخفيض أعباء خدمة الديون إلا إذا توفرت دلائل واضحة على عجز الدول المدينة عن سداد التزاماتها الخارجية.

---

(1) عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر ،عمان1999، ص 95.

(2) Chakib Chérif, Revue Algérienne des sciences juridiques ,économiques et politiques, Op.cit, p83

(3) مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ب –مشروطية صندوق النقد الدولي: بعد أن يتم التأكد من عجز الدولة المدينة عن سداد التزاماتها الخارجية، فإن الدول الدائنة تبدأ بتحليل أسباب وطبيعة مشكلة الديون الخارجية للدول المدينة ومن ثم الطلب منها اتخاذ خطوات وسياسات معينة للقضاء على مثل هذه الأسباب، وبدلا من تفاوض الدول الدائنة مباشرة مع الدول المدينة حول الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، فإن الدول الدائنة تطالب بضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط ضروري لإعادة جدولة ديونها الخارجية.

وبذلك فإن مشروطية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي تعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر إعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس لأنها تحدد وبشكل واضح مدى نجاح أو فشل عملية تخفيض عبء الديون الخارجية.

وتتفاوض الدول الدائنة مباشرة مع الدول المدينة حول سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك في حالات ما إذا كانت الدول المدينة من غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

ج– مشاركة الدول الدائنة في تحمل أعباء الديون الخارجية: من خلال هذا المبدأ يتعين على جميع الدول والمؤسسات الدائنة أن تساهم في تخفيض أعباء الديون بما يتناسب مع علاقتها بالدول المدينة، وعادة ما يكون هناك عدة جهات مانحة (مؤسسات متعددة الأطراف، مانحين رسميين وأعضاء في نادي باريس، مانحون رسميون ليسوا أعضاء في نادي باريس...) وتحاول كل هذه المؤسسات الحصول على أفضل صفقة مع الدول المدينة لها.

وللعلم فإن المؤسسات المتعددة الأطراف تحاول الحصول على إعفاء بحيث لا يتم إعادة جدولة ديونها للدول المدينة وذلك من خلال وجهتين نظر:)1(

– إن الدول المانحة والدول المدينة هي بحد ذاتها أعضاء في مثل هذه المؤسسات وبالتالي فإن جميع هذه الدول قد تستفيد من هذا الإعفاء.

– إن هذه المؤسسات تتحمل بالعادة جزءا من عملية تخفيض الدين من خلال استمرارها في منح قروض للدول المدينة.

وبشكل عام فهناك خلاف حول تحديد المؤسسات التي يجب إعفاؤها من إعادة جدولة ديونها خاصة و أنه كلما زاد عدد المؤسسات المانحة التي تعفى من هذا الشرط كلما زاد العبء على المانحين الذين يضطرون لدخول المفاوضات لإعادة جدولة ديونهم.

)1(مجدي محمود شهاب، نفس المرجع السابق، ص41.

وتشمل عملية إعادة الجدولة في إطار نادي باريس الفوائد والدين الأصلي، وعادة ما يكون تثبيت الدين المطلوب إعادة جدولته من 12 إلى 18 شهرا يسدد خلال فترة 8 إلى 10 سنوات، أما مدفوعات الأقساط تسدد كل نصف عام بعد فترة سماح تمتد من 3 إلى 5 سنوات وغالبا ما تتزايد من فترات التثبيت المحددة من قبل النادي مع ترتيبات الصندوق، وبعد المفاوضات تستأنف اتفاقيات ثنائية ما بين البلد المدين والدول الدائنة الموقعة على تخفيض الدين.

وبالرغم من الصعوبات التي تنجر عن هذه العملية إلا أنه هناك تزايدا واضحا في اللجوء إلى نادي باريس لتخفيف أعباء الدين من خلال إعادة جدولة الديون الخارجية، فخلال الفترة 1974-1978 تقبل 4 دول سنويا على إعادة جدولة ديونها، وخلال الفترة 1980 إلى 1993 بلغ عدد الدول التي أعادت جدولة ديونها الرسمية 66 دولة، وقد أعادت معظمها جدولة ديونها أكثر من مرة واحدة. ويعكس هذا اللجوء المستمر لإعادة الجدولة إلى الصعوبات التي واجهتها الدول النامية في موازين مدفوعاتها حيث وجدت أن الإستمرار في خدمة أعباء ديونها الخارجية قد يعرض مستويات الاستهلاك والاستثمار والتشغيل فيها للخطر إلى درجة عالية وبالتالي لم يكن أمامها سوى اللجوء إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونها الرسمية.

أما **نادي لندن** فيعمل على إكمال دور نادي باريس وذلك من خلال التفاوض مع مجموعة البنوك التجارية الدولية الدائنة، وبالتالي ففي إطار نادي لندن يتم إعادة جدولة القروض المبرمة من قبل البنوك التجارية غير المضمونة من قبل حكومات الدول الدائنة.[1]

وفي إطار نادي لندن لا يتم إعادة جدولة الفوائد، وبالمقابل البنوك التجارية تقدم للدول المدينة قروض إعادة الهيكلة وذلك في إطار مخطط إعادة الجدولة. وتتراوح عدد البنوك التي تشترك في هذا النادي من 5 إلى 20 بنك والتي تشترط عادة قبل الموافقة على إعادة جدولة ديون البلد المعني باستحصال دعم من صندوق النقد الدولي على هيئة تسهيلات مؤازرة ليتسنى للبلد المذكور تطبيق سياسات صحيحة لهيكل اقتصاده ومواصلة نموه الاقتصادي.

وخلال الفترة 1983-1988، أمضى نادي لندن على 99 اتفاق موجه لفائدة 33 دولة والتي تمثل حوالي 400 مليار دولار من الديون.

وللتذكير فانه لا يقبل نادي لندن التفاوض إلا إذا تم إعادة جدولة الديون عبر نادي باريس، لأن البنوك لا تقبل أن تتحمل لوحدها المخاطر الناتجة عن البلدان المدينة.

)1(David Servigny, le club de londre, Revue Mutations, n^0 8,1994, p38.

2- إجراءات إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية:

كما شهدنا آنفا فالخيارات الاقتصادية نهاية قرارات سياسية، وبذلك وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية ولكنها لم تستطع القيام بها إلا مقابل اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي ألزم البلد بتنفيذ برنامج استقرار وتصحيح. وعليه قررت الجزائر إعادة جدولة ديونها الخارجية فالبلد الطالب لإعادة جدولة ديونه في حقيقة الأمر هو في حالة توقف عن الدفع.

وكما جرت العادة فإن الدائنين يخضعونه لجملة من الإجراءات ويلزمونه المرور بعدة مراحل من المفاوضات للوصول إلى إعادة الجدولة لديونه الخارجية، وكذلك كان حال الجزائر حيث باشرت عدة مراحل من المفاوضات مع خبراء صندوق النقد الدولي. تعلقت في بداية الأمر بوضعية الاقتصاد الجزائري، ثم تلتها مرحلة أخرى ارتكزت حول الإصلاحات التي يجب تنفيذها ويندرج هذا في إطار زيـــارة وفـــد عن الصندوق من الخبراء إلى الجزائر ، ثم توجهت هذه المفاوضات بإرسال الجزائر رسالة حسن النية في أفريل 1994 التي تعبر عن برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي تنوي الالتزام به لإسترجاع التوازنات المالية خلال سنة من التطبيق والذي يحمل عنصر رضا الصندوق الذي تنص مبادئه على: " إن ترتيبات الصندوق ليست اتفاقية تعاقدية مع الأعضاء وإنما هي قرارات من الصندوق تحدد بالاتفاق مع الأعضاء بشرط مساعدته المالية لهم"[1].

وتوقفت الجزائر عن الدفع مباشرة بعد إرسالها لرسالة حسن النية للصندوق الذي وافق علي ه مجلس إدارته في نهاية ماي 1994، وتعتبر موافقة صندوق النقد الدولي على برامج الاستقرار الاقتصادي بمثابة ضمان أساسي للدائنين الذين علقوا مساعدتهم المالية بالاتفاق مع الصندوق وقبولهم للدخول في مفاوضات ترمي إلى إعادة الجدولة، وقد صاحب موافقة مجلس إدارة الصندوق على رسالة حسن النية منح تسهيلات مالية للجزائر باعتبارها عضوا في الصندوق بحوالي مليار دولار.

وفي جوان 1994، وبعد توقيع الاتفاق بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي حول إصلاح هيكلي، توصلت الجزائر إلى اتفاق حول إعادة جدولة الديون مع مجموعة نادي باريس من الدائنين الثنائيين الرسميين، وبموجبها تم إعادة جدولة ما قيمته 4.4 مليار دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع. [2]وعليه فإن دفع خدمات الدين بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا يستأنف إلا في شهر ماي 1998 على مدى 12 عشر سنة.

---

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، أوت 94. ص 9.

[2] Y/ Benabdalah, la réforme économique en Algérie, entre rente et production, Op-Cit ,p24.

ومن خلال هذه الاتفاقية تم التطرق إلى عدة نقاط أهمها الاتفاق على إبرام أو توقيع على 17 اتفاقية ثنائية يتم من خلالها تحديد المعدل المطبق على المديونية المعاد جدولتها وكيفية معالجة مديونية البنوك التجارية.

وقبل المرور إلى نادي باريس قام الوفد الجزائري المفاوض (وزير المالية، محافظ البنك...) بشرح البرنامج الاقتصادي للعديد من الدول الدائنة والمؤسسات المتعددة الأطراف، وهذا للحصول على الدعم الضروري لتنفيذ البرنامج الذي يتوقف أساسا على ثقة الدائنين فيه، وقد تقدمت الجزائر رسميا بطلب إلى رئيس نادي باريس، للاجتماع وهو ما تم فعلا في 31 جوان 1994 بحضور الوفد الجزائري يقوده وزير المالية، وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وممثلين آخرين عن بعض الهيئات والبنوك،

وبعد 36 ساعة من المفاوضات تم التوصل إلى إمضاء المحضر الرسمي الذي يحدد الإطار العام لإعادة الجدولة لدى نادي باريس، هي الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل، باستثناء القصيرة الأجل بـــ: 60% من إجمالي الديون وقد كان هدف النادي واضحا، وهو تأجيل الدفع بالنسبة لنسبة من خدمات الديون العمومية للجزائر باعتبارها تواجه أزمة سيولة.

2-1 طريقة إعادة جدولة الديون العمومية الجزائرية:

اتفق الدائنون في نادي باريس بعد العرض الذي قدمه وزير المالية الجزائري وبعد فترة 36 ساعة من الاقتراحات والاقتراحات المضادة على أن تتم إعادة الجدولة وفق التطبيق وطريقة التسديد التاليين:

2-1-1 مجال التطبيق:

تشمل إعادة الجدولة للمديونية العمومية، تاريخ التوقف الخاص بالديون المؤهلة لتخفيف أعبائها، إذ يعرف هذا التاريخ بأنه التاريخ الذي لا يعاد بعده جدولة أي ديون تم التوقيع عليها ، فمحضر الاجتماع المعتمد المتفق عليه والذي يتضمن الشروط التي تم الاتفاق عليها، حدد تاريخ التوقف عند 29 سبتمبر 1993 ، وهو تاريخ محدد ومثبت لا يمكن تجاوزه ويعني ذلك أن كل القروض الممضاة بعد هذا التاريخ تعتبر مرفوضة من إعادة الجدولة و تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى غاية 31 ماي 1995 المسماة بفترة التجسيد أو نافذة التجسيد والتي تحسب عموما بناء بما يتوافق مع الفترة التي يستغرقها برنامج الاستقرار الاقتصادي (اتفاق الاستعداد الائتماني) المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي قبل المرور إلى نادي باريس والمقدرة بـــ 12 شهرا "سنة واحدة"[1].

[1] Banque D'Algérie, «Document d'information à division interne », n°69. Avril 1994. p01.

2 1 2طريقة التسديد:

باعتبار أن الجزائر بلد منتج للبترول وله قدرات كبيرة فهو يصنف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط وليست الفقيرة، ومن هنا فإن طريقة تسديد الديون التي تمت إعادة جدولتها والتي أخذ بها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط.

و تتضمن هذه الطريقة:[1]

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- معدل مدة العفو تقدر بـــ 4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ بعد انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـــ 4 سنوات، أي في السنة الخامسة (ابتداء من 1998)

فالجزائر لا تسدد أي شيء من المبلغ المعاد جدولته في الأربع سنوات الأولى وتســـــدد فقـــط 10.7 % من المبلغ خلال 4 سنوات التالية، ونشير إلى أن الجزائر وبمجرد إعادة الجدولة تحرم من الحصول على القروض المالية على الأقل خلال فترة العفو (4 سنوات) في حين تبقى القروض التجارية المضمونة ممكن الحصول عليها.

ووفقا لمحضر الاجتماع المعتمد تم تحديد فترة التسديد من 31 ماي 1998 إلى 30 نوفمبر 2009، مقسمة إلى 24 شريحة سداسية تسدد كل واحدة منها كل 31 ماي و 30نوفمبر من كل سنة بدء من 0.60% بالنسبة للشريحة الأولى إلى غاية 9.84% بالنسبة للشريحة الأخيرة وذلك كما يلي:[2]

% 0,60	في 31ماي 1998	%0.79	في 30 نوفمبر 1998
% 0.98	في31 ماي 1999	%1.19	في 30 نوفمبر 1999
% 1.41	في31 ماي 2000	%1.65	في 30 نوفمبر 2000
%1.91	في 31 ماي 2001	% 2.18	في 30 نوفمبر 2001
% 2.47	في 31 ماي 2002	2.77 % في	30 نوفمبر 2002
% 3.10	في 31 ماي 2003	% 2.45	في 30 نوفمبر 2003
%3.81	في 31 ماي 2004	% 4.21	في 30 نوفمبر 2004
% 4.62	في 31 ماي 2005	% 5.06	في30 نوفمبر 2005
% 5.53	في 31 ماي 2006	% 6.02	في 30 نوفمبر 2006
% 6.65	في 31 ماي 2007	% 7.10	في 30 نوفمبر 2007
% 7.69	في 31 ماي 2008	% 8.31	في 30 نوفمبر 2008
% 8.96	في 31 ماي 2009	% 9.64	في 30 نوفمبر 2009

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص313.

[2] Ammar Belhimer ,Op.cit ,p 286.

من جهة أخرى لا يصحب عملية إعادة الجدولة تخفيض للمديونية (إلغاء) باعتبار أن الجزائر ليست بلدا فقيرا مقارنة مع بعض الدول التي استفادت من ذلك منها دول إفريقية وبعض دول أمريكا اللاتينية. ونشير كذلك إلى أن عملية إعادة الجدولة للديون الجزائرية تتم من خلال:[1]

*** التسهيلات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف:**

إن إعادة الجدولة مثلما تسمح بالحصول على النقود السائلة (Frais argent) تمكن كذلك البلد المدين من تحرير شرائح القروض المجمدة، في انتظار بعض الشروط والاتفاق مع صندوق النقد الدولي والحصول كذلك على تسهيلات مالية من الهيئات المتعددة الأطراف.

*** المفاوضات الثنائية:**

إذا كان المحضر الرسمي المتفق عليه يحدد الإطار العام لإعادة الجدولة فإن المفاوضات الثنائية التي تلت ذلك ترتكز أساسا على تحديد معدل الفائدة ومبلغ القرض المؤجل بصفة دقيقة وبالنسبة للجزائر فبعد عقد اتفاق إعادة الجدولة، بقيت عقود سبعة عشرة (17) اتفاقية ثنائية للدول المصادقة على الاتفاق العام وقد تم إمضاء هذه الاتفاقات الثنائية مع:

(هولندا- كندا - فرنسا- النمسا- بلجيكا- إسبانيا- السويد- الو.م.أ- اليابان- الدانمارك- إيطاليا..)

و الملاحظ أن الوقت اللازم لإبرام هذه الاتفاقيات طويل نسبيا إذ يقارب في المتوسط09 أشهر.

كما نشير إلى أن 80 % من المبلغ المعاد جدولته (5.3 مليار دولار) يعود لـــ 6 دول أساسية (فرنسا- إيطاليا- المانيا- و.م.أ- اليابان –المملكة المتحدة) ولا يمكن للجزائر التوقيع على الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي قبل إنهاء الاتفاقيات الثنائية للاتفاق الأول[2].

3-1-2 إعادة الجدولة الأولى للديون العمومية (1 جوان 1994):

بعد التوقيع على اتفاقية " ستاندباي" (Stand by)، دخلت الجزائر في مفاوضات مع نادي باريس لإعادة جدولة ديونها العمومية. وقد تم إعادة جدولة 5.3 مليار دولار وتم تحديد مدة التسديد بـــ 16 سنة مع 4 سنوات فترة إعفاء وتشمل الديون التي وصلت استحقاقاتها بين مارس 1994، ماي 1995. هذا الاتفاق قلص من خدمة الديون التي وصلت 5 ملايير دولار سنة 1994 مقابل 8 ملايير دولار سنة 1993. وتم بذلك التوقيع كما أسلفنا على 17 اتفاقية ثنائية أولها كانت مع كندا سبتمبر 1994. آخرها مع إيطاليا في فيفري 1995.[3]

---

[1] طلال لموشي، " المديونية الخارجية وانعكاساتها على السياسات الاقتصادية للدول النامية مع دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسيةو العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2003-2004، ص88.

[2] Media Bank, n°15, décembre 1994 -janvier 1995, p8.

[3] Media Bank, n°16, Février – mars 1995, p18.

2-1-4 إعادة الجدولة الثانية للديون العمومية (21 جويلية 1995):

لقد تقدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995، حيث تم إمضاء ثاني اتفاق مع الدائنين الرسميين، وذلك بعد الموافقة على اتفاق التسهيل الممدد مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995. وبالنظر إلى قصر آجال استحقاق الدين الجزائري فقد كانت إعادة الجدولة الثانية في واقع الأمر بمثابة إعادة هيكلة لمعظم أرصدة الديون الجزائرية.[1]

وينص هذا الاتفاق على إعادة جدولة الالتزامات القائمة قبل تاريخ خفض الدين بمعنى القروض المضمونة التي حصلت عليها الجزائر قبل 30 سبتمبر 1993 وذلك كما يلي:

- جميع مبالغ أصل الدين المستحق السداد على 3 سنوات (بين 1جويلية و 31 ماي 1998).[2]
- الفوائد المستحقة السداد خلال السنة الأولى للبرنامج (1جويلية 1995 و 31 ماي 1996).

وقد قبلت الجزائر الموافقة على تخفيض عبء الديون على أصل القروض المستحقة السداد على مدى 3 سنوات، بشرط أن تستمر الجزائر في التمتع بوضع جيد واحترام نصوص الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وأن تؤكد قيام الجزائر بسداد جميع المدفوعات المذكورة في الاتفاق لدائني نادي باريس في مواعيدها المحددة.

وقد قدر المبلغ المعاد جدولته 7 ملايير دولار، وذلك بعد إمضاء الاتفاقيات الثنائية التي تنتهي قبل نهاية الثلاثي الأول لسنة 1996. كما تم الاتفاق على سداد هذه المبالغ على 25 قسط نصف سنوية تتزايد سنويا من 30 نوفمبر 1999 حتى عام 2011.[3]

2-2 طريقة إعادة جدولة الديون التجارية:

إن إعادة جدولة الديون العمومية والمرور بنادي باريس هو شرط ضروري لمفاوضة الديون الخاصة عبر نادي لندن التي شرعت فيها الجزائر في بداية شهر أكتوبر 1994 بحيث تم تشكيل مجموعة قيادية تقودها الشركة العامة الفرنسية وتضم أهم البنوك المقرضة للجزائر.

ومواصلة لعمليات إعادة الجدولة، فقد توصلت الجزائر إلى اتفاق في سبتمبر 1995 مع دائني نادي لندن لإعادة جدولة الديون التجارية، وما هو معروف أن من أهم شروط التفاوض عبر نادي لندن هو المرور بنادي باريس. ويغطي الاتفاق الديون المستحقة السداد بين أول مارس 1994 و 31 ديسمبر 1997 أي ما يصل الى 3.2 مليار دولار بمعنى 1.1 مليار دولار هي مبلغ الديون التي أعيد تمويلها في السابق و 2.1 مليار دولار هي مبلغ الديون التي لم يعاد تمويلها.

---

[1] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص122.

[2] Ahmed Benbitour; Op-Cit, p143.

[3] Idem, p144.

وقد دامت المفاوضات 7 أشهر تقريبا وذلك لعدة أسباب أهمها معارضة اليابان لعملية إعادة الجدولة، إذ ترغب دائما في قيام الدول بإعادة تمويل لديونها بدل إعادة جدولتها بمعنى منح قروض تساوي تلك التي وصلت آجالها. إلا أنه تم التوصل الى إبرام اتفاق إعادة جدولة الديون التجارية، والتي لم تلق تأييد جميع المشاركين إلا في جويلية 1996 أين وافقوا على إعادة جدولة جميع الديون.

وتم الاتفاق حول تسديد المستحقات الجديدة والتي تم تقسيمها الى:

- الديون المعاد تمويلها وفقا لاتفاق إعادة التمويل لسنة 1992.
- الديون التي لم يعاد تمويلها.

فالديون التي لم يعاد تمويلها فمدة استحقاقها طويلة مقارنة بالديون التي أعيد تمويلها إذ تسدد على شكل 20 حصة نصف سنوية تسدد كل 4 مارس و 4 سبتمبر من كل سنة وذلك من سبتمبر 2000 إلى غاية 2010، أما الديون المعاد تمويلها في سنة 1992 تم تقسيمها إلى شريحتين، شريحة "أ" و شريحة "ب"[1]، ديون الشريحة "أ" مسددة عن طريق 13 حصة سداسية خلال نفس التاريخ ونفس الفترة المتعلقة بالديون التي لم يعاد تمويلها. أما ديون الشريحة "ب" فهي مسددة على شكل 15 حصة، من سبتمبر 1998 إلى سبتمبر 2005.[2]

أما فيما يخص العملة التي يتم عن طريقها تسديد الديون، فتم الاتفاق على التسديد وفقا للعملة الأصلية المحررة بها الديون وذلك عن طريق حساب وكيل كل بنك من البنوك الأربعة التالية:[3]

- القرض الليوني بالنسبة للديون المستحقة بالدولار الأمريكي.
- البنك شاس منهاتن (Chase Manhattan Bank) بالنسبة للديون المستحقة بالمارك الألماني.
- القرض الليوني بالنسبة للديون المستحقة بالفرنك الفرنسي.
- بنك سانوا (Sanwa Bank) بالنسبة للديون المستحقة بالين.

أما المبلغ المتبقي من الديون التجارية والمقدر 1.5 مليار دولار والذي لا يدخل ضمن قائمة الديون المستحقة في الفترة المتفق عليها (1مارس 1994و31ديسمبر1997) يستحق بعد31ديسمبر 1997.

وعموما فالمديونية الجزائرية المعنية بإعادة الجدولة تمثل حوالي 60% من مجمل الديون أي حوالي 14 مليار دولار أمريكي وتتضمن الديون العمومية الثنائية المبرمة مع الحكومات أو مؤسساتها الثنائية، والقروض التجارية المضمونة أو المؤمنة من قبل الحكومات.

)1(Ammar Belhimer ,Op.cit, p 307.

)2(Idem, p 307.

(3) سمير حبارك، مرجع سابق، ص 190.

وما يمكن استنتاجه من خلال الاتفاق المبرم مع دائني نادي لندن، أن مدة استهلاك الديون الممنوحة تعتبر أطول من المدة التي منحتها البنوك التجارية للديون التي أعيدت تمويلها سابقا، بل أنها أطول من المدة الممنوحة بموجب الاتفاق مع دائني نادي باريس بالنسبة للديون القائمة قبل التاريخ الفاصل. ويتضمن اتفاق نادي لندن أحكاما لتحويل الدين الى أسهم في رأس المال وعمليات لإعادة شراء الديون ومبادلة الديون. وكما نصت عليه اتفاقيات إعادة الجدولة، فتم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية ومن مجمل هذه الاتفاقيات سوف نذكر اتفاق الجزائر مع فرنسا واليابان وايطاليا.

2-2-1 الاتفاق الثنائي الجزائري – الفرنسي لإعادة جدولة الديون 29 سبتمبر 1994:

يغطي هذا الاتفاق الديون المسيرة من قبل الصندوق الفرنسي للتنمية والقروض التجارية المضمونة من قبل المؤسسة الفرنسية من أجل التجارة الخارجية (COFACE)، والقروض المعنية بهذا الاتفاق تتمثل في تلك التي تتجاوز السنة و مستحقة على الحكومة الجزائرية أو قطاعها العمومي أو مضمونة من قبلها أو قطاعها العمومي، والعملة المحددة هي العملة الأصلية المحررة بها الديون المعنية.

فالقروض المسيرة من قبل الصندوق الفرنسي للتنمية محررة بالفرنك الفرنسي وتقدر بحوالي 93.609.925.75 فرنك فرنسي.

أما القروض التجارية المضمونة أو المؤمنة من قبـــل المؤسسة الفرنسية من أجـــل التجـــارة الخـــارجية (COFACE) جزء منها محرر بالفرنك الفرنسي 4.948.495 فرنك فرنسي، وجزء بالدولار الأمريكي 124.182.127,66 دولار أمريكي.[1]

وفيما يخص طريقة معالجة هذه الديون فقد تم الاتفاق على إعادة التمويل (Refinancemant) بالنسبة للقروض المسيرة من قبل الصندوق الفرنسي للتنمية، وإعادة الجدولة بالنسبة للقروض التجارية المضمونة أو المؤمنة من قبل المؤسسة الفرنسية من أجل التجارة الخارجية (COFACE).

2-2-2 اتفاق إعادة جدولة الديون مع اليابان (اتفاق نيبو Nippo) 17 مارس 1995:

الاتفاق المبرم مع اليابان جرى ما بين الحكومة الجزائرية من جهة وبنك اليابان للتصدير والاستيراد، إقزيم بنك اليابان و 21 مؤسسة مالية يابانية من جهة أخرى، ومبلغ الديون المعنية بالاتفاق تقدر بحوالي 27.746.908,397 ين ياباني.[2]

)1(Ammar Belhimer ,Op.cit, p 292.

)2(Idem, p294.

2-2-3 اتفاق إعادة جدولة المديونية الثنائية: الجزائر ايطاليا جوان 1996:

الاتفاق الثنائي هذا يرمي الى إعادة جدولة الديون العمومية الجزائرية تجاه ايطاليا بمبلغ 1.7 مليار دولار، وتم الإمضاء على الاتفاق في جوان 1996 في الجزائر من قبل محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كيرامان وسفير ايطاليا بالجزائر السيد باتريز يوشميدلين (Patrizio Schmidlin). وعن بنك الجزائر فإن هذا الاتفاق يدخل في إطار الاتفاق مع نادي باريس الخاص بإعادة جدولة الديون العمومية الجزائرية في جويلية 1995.[1]

المطلب الثالث: النتائج المحققة في مجال تسيير الديون بعد إعادة الجدولة:

إن عمليات إعادة الجدولة لا يترتب عليها أي أثر آلي على هيكل الديون الخارجية إلا فيما يخص تمديد أجل الدفع، ويمكن أن تؤدي إعادة الجدولة غير المدعمة بسياسة وسلوك مالي صارمين الى عواقب وخيمة على الدولة التي قبلت إعادة جدولة ديونها، لأن ذلك يؤدي بها الى تبعية كبيرة للخارج كون جاري الديون سوف يرتفع وذلك راجع الى أن البلد لن يدفع جزء من الديون المستحقة وسوف يتحصل على قروض جديدة.

1- تطور حجم الديون الخارجية وخدماتها خلال الفترة 1994-2000:

لقد بلغت ديون الجزائر الخارجية في عام 1994 مبلغ 29,486 مليار دولار أمريكي وارتفعت سنة 1995 الى 31,573 [2] مليار دولار، ومن خلال هذه الأرقام يتبين لنا ارتفاع مخزون الدين خلال السنتين ومن الأسباب نجد أثر سعر الصرف وبالتحديد انخفاض الدولار مقارنة بالعملات الأخرى الذي تسبب في ارتفاع مخزون الدين 1,4 مليار دولار سنة 1994 وتقريبا 700 مليون سنة 1995، وتدل هذه الأرقام على درجة حساسية المديونية الجزائرية الى تغيير سعر صرف الدولار في أسواق الصرف، إذ تبلغ الديون الجزائرية المحررة بالدولار 51,3 % سنة 1994 و 47,7 % سنة 1995 من إجمالي مخزون الدين. كما يرجع سبب الارتفاع الى القروض الجديدة التي بلغت 3,9 مليار دولار وبالتالي فجاري الديون ارتفع ب 1,4 مليار دولار.

وفي سنة 1996 ارتفع مخزون الدين ليصل الى 33,651 مليار دولار، ليعاود الانخفاض سنة 1997 الى 31,222 مليار دولار و 30,473 مليار دولار سنة 1998، ويرجع ذلك الى اللجوء الحذر لتجنيد قروض جديدة، وكذلك الى آثار ارتفاع قيمة الدولار.

)1(Revue l'économie, n°35, juillet-aout 1996, p 13.

)2(Media Bank, Publication Bimestrielle, n° 23, avril 1996, p 7.

وقد واصلت هذه الديون في الانخفاض لتصل في سنة 2000 الى مستوى لم يتم تحقيقه طيلة عشرية التسعينات ليبلغ 25,261 مليار دولار محققا انخفاض قدره 3,054 مليار دولار من 1999 الى 2000. كما يوضحه البيان التالي:

الشكل البياني رقم (2-1): تطور الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة 1994-2000

الوحدة: مليار دولار.

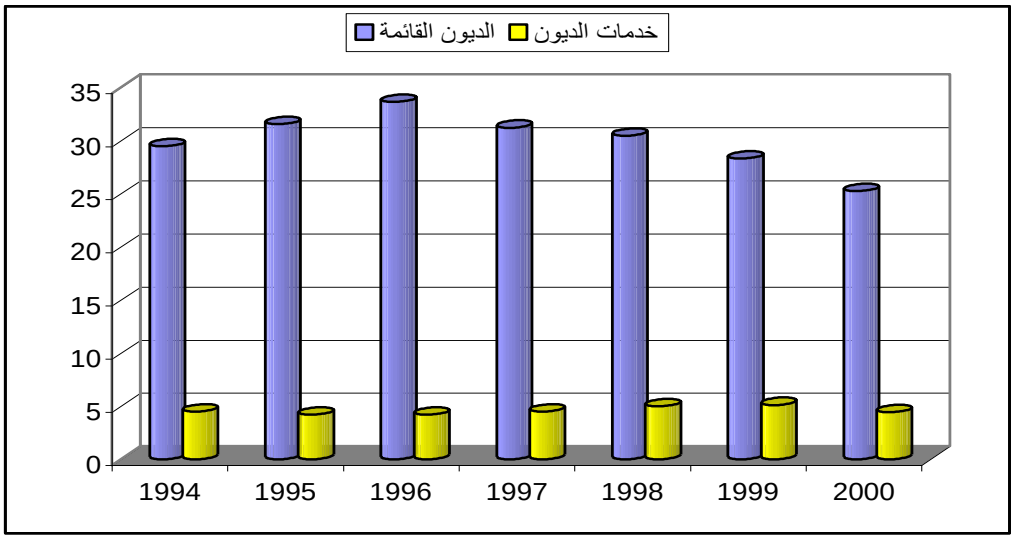

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر.

فيما يخص خدمات الديون والتي كانت تتراوح بين 8.8 إلى 9.5 مليار دولار مابين 1990 و1993 استقرت بين 4.2 و 4.5 مليار دولار من 1994 إلى 1997 ليبلغ مستوى مرتفع نسبيا في حدود 5.180 مليار دولار أمريكي سنة 1998 و ذلك مع نهاية فترة إعادة الجدولة ثم 5.116 مليار دولار أمريكي سنة 1999 و 4.5 مليار دولار سنة 2000.

2- تطور مخزون الدين الخارجي خلال الفترة 1994-2000:

أما إذا أردنا تفحص هيكل الديون:)1(فإننا نلاحظ أن مخزون الديون المتوسطة والطويلة الأجل قد عرفت انخفاضا محسوسا بداية من سنة 1997 أين بلغت 31,060 مليار دولار و 25,088 مليار دولار سنة 2000 عكس الفترة 1993 إلى 1996 أين بلغت مستوى 33.230 مليار دولار أمريكي. أما فيما يخص الديون على المدى القصير فقد انخفضت بصورة ملحوظة إذ تقلصت من 1.791 مليار دولار سنة 1990 و 0.700 مليار دولار سنة 1993 لتصل إلى 0.173 مليار دولار سنة 2000، كذلك ما يمكن الإشارة إليه فيما يخص الديون المعاد جدولتها الـــتي عـــرفت ارتفاعـــا مستـــمرا ابتداء من 1994 بدأ من 4.640 مليار دولار سنة 1994 مـــن مخـــزون الـــدين المتـــوسط والطـــويل الأجـــل

)1(Media Bank, n^0 51, Décembre 2000/ Janvier 2001, p 4.

إلى 15.226 مليار دولار سنة 1998 لتعاود الانخفاض من جديد إلى 14.455 مليار دولار سنة 1999 و 13.325 مليار دولار سنة 2000.

والموضح من خلال البيان التالي:

الشكل البياني رقم (2-2): **الوحدة: مليار دولار.**

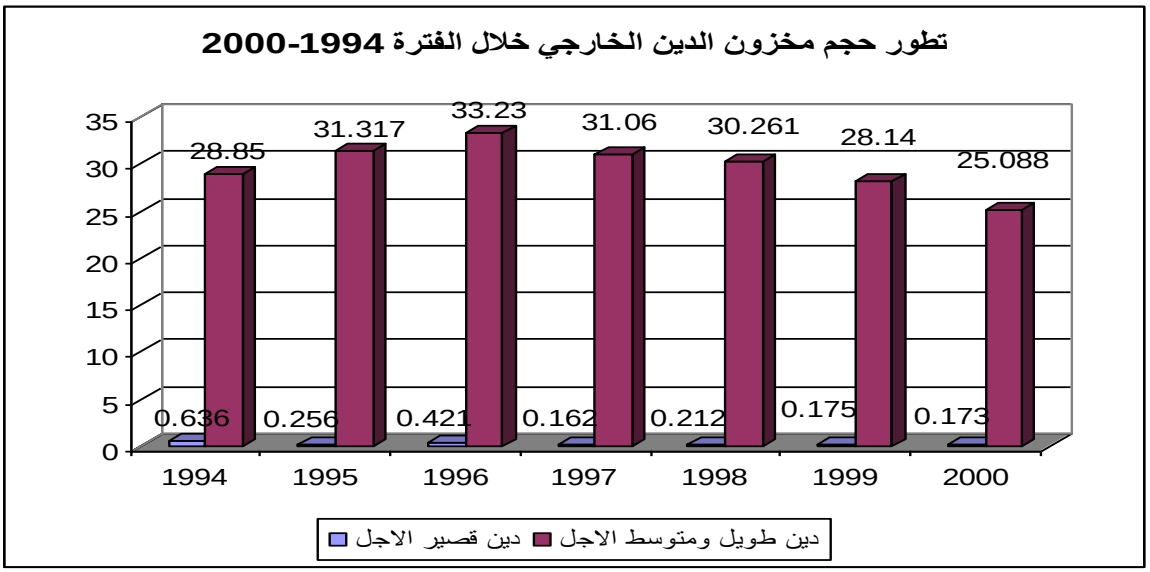

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بنك الجزائر.

3- تطور هيكل حجم الدين المتوسط والطويل الأجل (حسب صنف القرض الممنوح) خلال الفترة 1994-2000:

ومن جهتها القروض المتعددة الأطراف عرفت ارتفاعا محسوسا لتبلغ 24.1% من إجمالي مخزون الدين الطـــويل والمتوســـط الأجل سنة 2000 مـــقابل 22.9% سنة 1999 و 19.9% سنة 1998 و14% سنة 1994، أما القروض الثنائية الأطراف عرفت انخفاضا إذ انتقلت من 53.2% سنة 1994 و 26.8% سنة 1998 إلى 23.9% سنة 1999 و 21.9% سنة 2000. وقد أدى ارتفاع القروض المتعددة الأطراف إلى انخفاض ملموس للقروض المالية المكلفة من 13% سنة 1993 إلى 3.5% سنة 1997 ثم إلى 1.2% سنة 1999 و 0.3% سنة 2000.

أما القروض التجارية غير المؤمنة فقد عرفت انخفاضا مقارنة بالسنوات الأولى لعشرية التسعينات أين بلغت 9% و 6% خلال سنتي 1990 و 1991 لتنخفض إلى 2.6% سنة 1994 ولتستقر بين 0.6% و 0.7% خلال فترة 1997 و 2000.[1]

والبيان الآتي يوضح ذلك:

)1(Media Bank, n°76, Décembre 2004, p6

الشكل البياني رقم (2-3):

الوحدة: مليار دولار

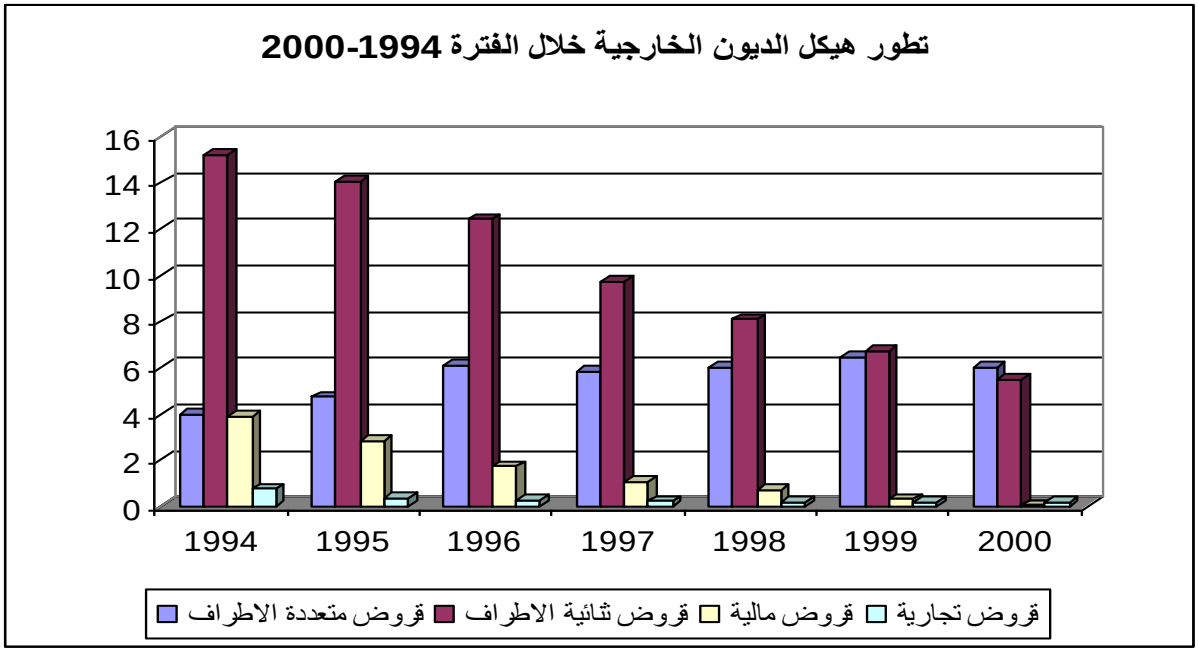

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

4- تطور هيكل الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل حسب منطقة العملات:

فيما يخص تطور هيكل الديون من حيث العملات المشكلة لها، فلا يزال الدولار الأمريكي العملة الأساسية في القروض التجارية إن كانت هذه النسبة قد اتجهت نحو الانخفاض، فبعد ما كان الدولار الأمريكي يمثل 51.3% من القروض الجزائرية سنة 1994 سرعان ما انخفض إلى 43% سنة 2001 وواصل انخفاضه إلى 39% نهاية 2003.

وفي المرتبة الثانية الأورو حيث يمثل حوالي 28% من الديون متوسطة وطويلة الأجل في نهاية سنة 2001. وبالنسبة للعملات الأوروبية الأخرى المتمثلة في العملة الفرنسية والمارك الألماني فقد عرفتا انخفاض كبير وصل إلى 2% في نهاية سنة 2001 في حين توقف التعامل بهما نهائيا مع بداية سنة 2002.

أما الين الياباني فقد انخفض التعامل به هو أيضا بعدما كان في مستوى مرتفع بين السنوات 1994 و 1996 لكنه وفي السنتين الماضيتين انخفض واستقر عند النسبة 12% إلى غاية نهاية سنة 2001. وبالنسبة للعملات الأخرى كالليرة الايطالية والفرنك السويسري وغيرها فهي الأخرى انخفضت إلى 3% نهاية سنة 2001[1]. كما هو موضح في الرسم البياني.

[1] معطيات من بنك الجزائر على الموقع: www.Bank-of-algeria.dz بتاريخ 2007/09/06.

الشكل البياني رقم (2-4):

هيكل الدين الخارجي المتوسط والطويل المدى حسب العملات بتاريخ 31 ديسمبر 2001.

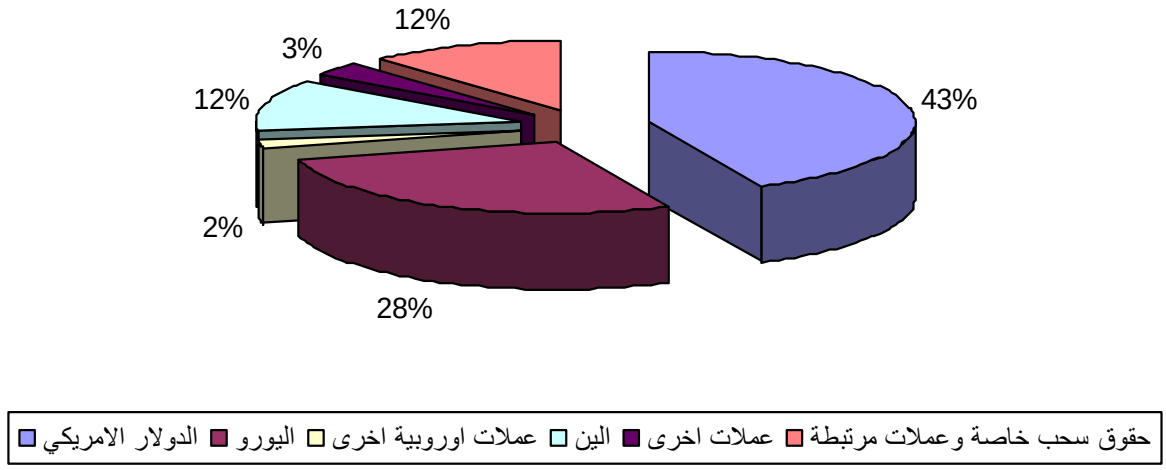

المصدر: عبد الطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح،الجزائر 2003، ص 34.

5- تطور مؤشرات المديونية خلال الفترة 1994-2000: [1]

إن نسبة الديون بالمقارنة مع المنتوج الداخلي الخام قد بلغت 69.6% في 1994 و 58.9% سنة 1999 و 47.23% سنة 2000 ويرجع سبب الانخفاض إلى انخفاض مخزون الدين الخارجي.

أما نسبة الديون مقارنة مع الصادرات من السلع والخدمات فقد سجلت انخفاضا محسوسا ابتداء من سنة 1994 أين بلغت 307% سنة 1994 و 212% سنة 1997 ليعاود الارتفاع من جديد سنة 1998 إلى 280% وذلك راجع إلى انخفاض الصادرات، إلا أنه مع حلول سنة 1999 عرفت هذه النسبة انخفاضا محسوسا إذ بلغت 215% سنة 1999 و 111% سنة 2000 وذلك راجع إلى انخفاض مخزون الدين الخارجي وتحسن عائدات الصادرات البترولية.

وبمقارنة خدمة الدين إلى الصادرات فقد عرفت هذه النسبة تحسنا مقارنة بالفترة ما قبل إعادة الجدولة أين بلغت هذه النسبة 82.2% سنة 1993 لتنخفض إلى 47.3 % سنة 1994 والى أقل مستوى لها سنة 2000 إلى 19.80% وذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط وانخفاض خدمات الدين.

[1] Media Bank, n°51, Décembre 2000/Janvier 2001 ,p 04.

أما فوائد الديون مقارنة مع الصادرات لم تتجاوز 30.7% في 1997 وذلك بعد إعادة الجدولة وكانت تبلغ 93.4% في جانفي 1994 قبيل إعادة الجدولة، وقد ارتفعت ثانية إلى 46% سنة 1998 وذلك راجع إلى تدهور السعر العالمي للبترول الخام الذي انخفض بالنسبة للبترول الجزائري من 19.80 دولار للبرميل الواحد في 1997 إلى 13.5 دولار في 1998 ليعاود الارتفاع خلال سنة 1999 و سنة 2000.

ونتيجة لعمليات إعادة الجدولة فقد عرفت المدة المتوسطة للتسديد ارتفاعا من2، 3 سنوات فقط خلال الفترة 1993-1994 إلى 9 سنوات خلال عامي 1996 و 1997. وفي سنة 2001 عرفت قيمة المديونية الخارجية الجزائرية انخفاضا محسوسا إذ انخفضت إلى مستوى 22.57 مليار دولار مقابل 25.26 مليار دولار عام 2000، وهذا الانخفاض ناتج عن التحسن المسجل في التوازنات الاقتصادية الكلية وتسجيل مداخيل معتبرة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات وتكوين احتياطي صرف حد معتبر، وذلك ما سمح للسلطات لتوظيف جزء من الفائض لدفع مبالغ من أصل الدين، وبذلك سجلت المديونية الجزائرية تراجعا بقيمة 2.77 مليار دولار خلال سنة واحدة أي ما بين 2000 و 2001 .

وما هو جدير بالذكر فهو متعلق بتطور مخزون الدين الخارجي الجزائري، إذ دفعت الجزائر معظم ديونها القصيرة الأجل، وتتشكل المديونية حاليا من نسبة 98.84% من الديون المتوسطة والطويلة الأجل، وهو ما يدعم توازنها المالي في الأوساط المالية ويؤدي إلى السماح لها في الوصول إلى أسواق الاقتراض بسهولة اكبر وبضمان الاحتياطي المالي التي تحوزه كضمان. فيما لا تمثل الديون القصيرة الأجل سوى 1.1% إلا أن هذا التطور في قيمة المديونية قابله في سنة 2001 ارتفاع طفيف في خدمة المديونية الخارجية وإن خرجت الجزائر من الدائرة الحمراء فقد بلغت هذه الخدمات قيمة 4.5 مليار دولار عام 2001 مقابل 4.46 مليار دولار سنة 2000، ويفسر هذا الارتفاع بتراجع قيمة مداخيل الجزائر عام 2001، وعلى هذا الأساس قدرت نسبة خدمات المديونية الجزائرية عام 2001 بحوالي 22.21% مقابل 19.8% عام 2000 أي بارتفاع يقارب 2.5% لكن النسبة مقبولة وفقا للمعايير الدولية.

وللتذكير، فإنه في سنة 1998 ونتيجة لانخفاض أسعار النفط، قام بنك الجزائر بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات. إن التعبئة خلال السداسي الأول من سنة 1999(80 مليون دولار لدى صندوق النقد العربي و 300 مليون دولار لدى صندوق النقد الدولي في إطار تسهيلة التمويل التعويضي بدون شروط)[1] قد مكنت إلى حد بعيد من احتواء الأثر السلبي لتطور أسعار البترول على مستوى الاحتياطي من العملات الصعبة.

[1] عبد الوهاب كرمان، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، 06 نوفمبر 2000، ص 8.

المبحث الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم باتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي.

لقد تبين من خلال التشخيص لأزمة الاقتصاد الجزائري أن الاختلالات التي عرفها هذا الأخير هيكلية لا يمكن تخطيها إلا بإتباع إصلاحات جذرية وذلك عن طريق إعادة الاعتبار لميكانيزمات السوق في تسيير الاقتصاد من أجل ضمان إرساء إعادة توازن دائم وضروري للاقتصاد الوطني.

إن المؤسسات المالية الدولية تبنت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يمكن تعريفها " بأنها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل منظمتي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والمدعومة من قبل الدول المتقدمة والتي تهدف لإيصال الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطني". [1].

فالصدمة البترولية الجديدة لسنة 1993 و الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري قدمت الدليل على أن البلد لا يمكنه الخروج من الأزمة بدون مساعدات دولية. و عليه أخذت الجزائر على عاتقها نوعين من الإصلاح الاقتصادي إحداهما لآجال قصيـــــرة (مدته سنة) و الثانية لآجال متوسطة وطويلة (لمدة ثلاث سنوات) و تسمى الأولى بسياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصـــــادي (اتفاقية ستاندباي) و الثانية بسياسة التصحيح أو التعديل الهيكلي .وقد صاحب تطبيق هذا البرنامج عدة آثار اقتصادية و اجتماعية.

وسوف نتناول في هذا المبحث ما يلي:

- **المطلب الأول:** برنامج الاستقرار الاقتصادي (افريل 1994– 31 مارس 1995).
- **المطلب الثاني:** برنامج التعديل الهيكلي (مارس 1995– مارس 1998).
- **المطلب الثالث:** انعكاسات برامج التصحيح على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: برنامج الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي (افريل 1994– 31 مارس 1995).

لقد ذهبت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة بتاريخ 1 أفريل 1994 ويدعى الاتفاق المبرم بينهما ببرنامج " ستاند باي" والذي دام سنة،و لم يشمل هذا الاتفاق إعادة جدولة سوى ديون الجزائر التي تنتهي آجالها قبل 31 ماي 1995، مع فترة إعفاء لم تكن أكثر من (4) سنوات، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995 فتبقى مرهونة بمدى نجاح تطبيق اتفـاق " ستاند باي".

[1] معلومات من موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، تاريخ نشرها1/ 2000/2 www.icrc.org، تاريخ الاطلاع 2007/09/6.

وهذا يعني أن الدائنين بطبيعة الحال لم يضعوا ثقتهم سوى في صندوق النقد الدولي. الذي وضع بدوره الجزائر على المحك لفترة سنة واحدة. ومن هنا تكون إعادة الجدولة الثانية التي ترغب فيها الجزائر مع نادي باريس كنتيجة مباشرة للتوقيع على برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق تسهيلات موسعة مع بداية أفريل 1995.

وإذا كانت فترة التسديد التي تمتد إلى غاية 2010 تبدو كافية فإن مدة الإعفاء وهي أهم عنصر في عملية إعادة الجدولة. تبقى بعيدة عن رغبة الجزائر التي طلبت 10 سنوات.و قرار الدائنين بمنح الجزائر 4 سنوات فقط للعودة إلى التسديد ابتداء من سنة 1998يعود إلى عدة اعتبارات:[1]

الأول: وضع الجزائر أمام الأمر الواقع للإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي لتفادي التماطل الذي وقعت فيه الجزائر خلال تجربة اتفاق 1991 التي لم يتم مواصلة تنفيذها حتى النهاية.

الثاني: أن الجزائر ليست بلدا فقيرا، ومن المتوقع أن ترتفع مداخيل صادراتها بشكل محسوس ابتداء من سنة 1996تاريخ بداية اشتغال أنبوبي الغاز المتجهين نحو غرب و شرق أوروبا.

الثالث: وهو مرتبط بتسهيل تمويل الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ولذلك جاءت مدة الإعفاء مطابقة تماما لمدة اتفاق "ستاند باي" (سنة واحدة) زائد الاتفاق الموسع الذي تنوي الجزائر إبرامه في أفريل 1995 على مدى 3 سنوات والهدف منه هو تخفيف العبء المالي على الجزائر إلى غاية الانتهاء من تطبيق هذه الاتفاقيات ذات الانعكاسات الاجتماعية القاسية.

ويمكن تعريف التثبيت الهيكلي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه: جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات) فضلاً عن تطبيق سياسيات مالية وائتمانية ونقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية[2].

وعليه فأهداف ومحتوى هذا البرنامج نستعرضها على الشكل التالي:

---

[1] طلال لموشي، " المديونية الخارجية وانعكاساتها على السياسات الاقتصادية للدول النامية"، مرجع سابق، ص89.

[2] معلومات عن موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي ، مرجع سبق ذكره.

1- الأهداف العامة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي:

يهدف البرنامج المعتمد سنة 1994 إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية [1] يمكن استعراضها فيما يلي:

1-1 إستعادة النمو الاقتصادي:

بعد فشل محاولات الإصلاح الذاتي للاقتصاد الجزائري خلال المنتصف الثاني من الثمانينات و بداية التسعينات, و نظرا للضغط الكبير للمديونية الخارجية, حيث بلغت خدمة الدين الخارجي مستويات حرجة, أكثر من 81% سنة 1993 حسب بعض الدراسات[2], لجأت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية و تبنت برنامجا للتصحيح الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي بغرض التخفيض من ضغوط المديونية الخارجية و إعادة بعث النمو الاقتصادي المفقود على أسس سليمة و دائمة و بمعدلات مرتفعة نسبيا مستهدفة تقدر على التوالي ب: 3% سنة 1994 و 6% سنتي 1995 و 1996 و ذلك لكبح معدلات البطالة المرتفعة و التي بلغت مستويات خطيرة تهدد بانفجار اجتماعي.

1-2 تخفيض معدل التضخم في المستوى السائد في البلدان الصناعية المتطورة (بين 5%و7%):

بلغت معدلات التضخم في الجزائر قبل تبنيها لبرنامج التصحيح مستويات عالية, بفعل السياسات المالية التوسعية المتبعة في ظل أزمة اقتصادية حادة و ذلك فإن الهدف الثاني المعلن للبرنامج هو تخفيض معدل التضخم إلى مستوى التضخم السائد في البلدان الرأسمالية المتطورة من خلال مجموعة من التدابير المالية و النقدية للتحكم في العجز في الميزانية العامة للدولة و تخفيض مستوى الائتمان على مستوى الاقتصاد القومي.

1-3 إستعادة التوازن لميزان المدفوعات و تحقيق مستويات مناسبة من احتياطات النقد الأجنبي:

إن استعادة التوازن لميزان مدفوعات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي هي أحد المهام الأساسية التي أنشأ من أجلها الصندوق, و بما أن الاختلال الخارجي ما هو إلا انعكاس للاختلال الداخلي الذي هو بدوره نتيجة للسياسات التوسعية التي اتبعتها البلدان المتخلفة في المراحل التنموية السابقة حسب خبراء الصندوق, لذا فإن إعادة التوازن المفقود يتطلب هو الآخر مجموعة من التدابير ذات طابع ركودي تسمح بإستعادة التوازن المفقود. إن أهم الإجراءات في هذا المجال هو تخفيض العملة الوطنية للبلد الذي يطلب مساعدة الصندوق و ذلك لتحقيق هدف مزدوج ألا و هو: زيادة الصادرات التي تكتسب قدرة تنافسية بفعل ذلك في الأسواق الدولية و تخفيض الواردات, التي ترتفع قيمتها مقارنة بأسعار السلع المنتجة محليا, أي التأثير ايجابيا على الميزان التجاري لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

---

(1) كريم النشا شبي وآخرون، مرجع سابق ، ص 14.

(2) روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 215.

4-1 خفض تكاليف البرنامج الانتقالية:

نظرا للآثار السلبية لبرنامج التصحيح الهيكلي و الانتقادات الحادة التي وجهت لسياسات الصندوق, أصبح خبراؤه يولون أهمية كبيرة للجانب الاجتماعي من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات التي من شانها التخفيف من الآثار الضارة للبرنامج على الفئات الأكثر فقرا, و هي طبعا إجراءات مؤقتة كإنشاء صندوق التأمين على البطالة... وذلك تمهيدا لعودة النمو الاقتصادي الذي يسمح بخلق المزيد من مناصب الشغل و يؤدي في نفس الوقت إلى رفع تدريجي لمستويات المعيشة.

و لبلوغ هذه الأهداف, عمدت الجزائر إلى إتباع إستراتيجية متوسطة المدى تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية تشكل الخطوط العريضة لبرامج الإصلاح الاقتصادي:[1]

- تعديل الأسعار النسبية و إزالة القيود على التجارة الخارجية و المدفوعات.
- إدارة الطلب الكلي و تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي و ذلك من خلال التحكم في الإنفاق العام و تشديد السياسة النقدية.
- إنشاء الآليات المؤسساتية و السوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

إن التعمق بالتحليل في هذه المحاور تسمح باستعراض مجموعة التدابير و الإجراءات التي يتكون منها برنامج التصحيح الهيكلي المعتمد.

2-محتوى برنامج الاستقرار الاقتصادي في الجزائر:

اعتمدت الجزائر في 12 افريل سنة 1994 برنامجا للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي ، مؤكد ا مـــن طرف اتفاق Stand By لمدة سنة و مبلغه 1 مليار مع صندوق النقد الدولي .يهدف إلى تحقيق التوازن في المؤشرات الكلية و ذلك عن طريق مجموعة من التدابير الانكماشية المرتبطة بالسياسات المالية العامة و السياسات النقدية و هي مرتبطة بإدارة الطلب الكلي, حيث تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق معالجة العجز في الميزانية العامة و عادة ما تكون هذه التدابير قصيرة المدى "سنة" كما هو الشأن بالنسبة للتجربة الجزائرية "مارس 1994-ابريل 1995".

إذن من أجل الوصول إلى الأهداف السالفة الذكر وللحصول على رضا المؤسسات المالية الدولية كان على الجزائر أن تثبت حسن السلوك وتلتزم بتطبيق جملة من الإجراءات وهي[2]:

---

[1] روابح عبد الباقي،نفس المرجع السابق، ص 216.

[2] روابح عبد القادر ، غياط شريف، الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لبرنامج التصحيح الهيكلي، مداخلة في جامعة وهران السانية 1999، ص2.

1-2 سياسة الميزانية:

بما أن خبراء صندوق النقد الدولي يفسرون أزمة البلدان المتخلفة بأنها نتيجة للإفراط في الطلب الكلي بسبب السياسات التوسعية المتبعة فإن سياسة الموازنة العامة في إطار برنامج التصحيح تهدف إلى التقليص أو القضاء على العجز و إحداث فائض في الميزانية العامة و ذلك لكبح معدلات التضخم المرتفعة. و لتحقيق هذا الهدف فقد تم تطبيق عدة إجراءات تقشفية تهدف إلى الرفع من الإيرادات و الضغط على النفقات العامة, فقد قامت الجزائر ب: [1]

✓ **الضغط على النفقات العامة :** و تتم هذه العملية من خلال:

– تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي و الاستثماري خلال فترة البرنامج بأكثر من 3.5% من الناتج الإجمالي المحلي.

– رفع الدعم عن السلع ذات الإستهلاك الواسع.

– رفع الدعم عن منتجات الطاقة و ذلك بهدف ترشيد الإستهلاك.

– تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام.

– تجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي بالإضافة إلى تجميد شبه كلي للأجور الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق على الأجور و الرواتب إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.2%.

✓ **أما بالنسبة لزيادة الإيرادات العامة**, فلما كانت وضعية الركود الاقتصادي لا تسمح بتحقيق المبتغى السابق, عن طريق رفع أسعار الضرائب, فإن الدولة عملت على:

– زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطراف أخرى ومكافحة التهرب الضريبي مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة و يتم ذلك من خلال إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.

– رفع أسعار سلع و خدمات القطاع العام بدعوى ترشيد استخدام الموارد.

– خوصصة مؤسسات القطاع العام: تعتبر الموارد الناتجة عن هذه العملية مصدر آخر لزيادة الإيرادات العامة التي يمكن استخدامها في مجالات معينة.

و عادة ما تكون هذه التدابير المالية مدعومة بأخرى نقدية و ذلك للتخفيض من معدلات التضخم المرتفعة.

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص44.

2-2 السياسة النقدية: مجموعة التدابير النقدية يمكن اختصارها في النقاط التالية:

–الحد من نمو الكتلة النقدية و تخفيضها إلى المستوى المرغوب فيه و هو 14%.

–وضع حدود قصوى للإئتمان المصرفي المسموح به للحكومة و للقطاع العام ، و ذلك من خلال الشروع في فرض احتياطي إلزامي بنسبة 3% من الودائع المصرفية باستثناء الودائع بالعملة الصعبة مع تعويضها بنسبة 11.5%[1] سنة 1994, كما تدعمت فعالية الرقابة النقدية غير مباشرة مع قيام بنك الجزائر في تطبيق مزادات إعادة الشراء بسعر فائدة واحد لتوفير السيولة للبنوك و ذلك لتقوية دور أسعار الفائدة في ماي من سنة 1995.

–زيادة سعر الفائدة الدائنة و المدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة وتشجيع الادخار من جهة ثانية.

وللبحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة، اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات–(هذه الإجراءات جاءت في التعليمة رقم 94/16 ل 1994/4/9 لبنك الجزائر والمتعلقة بأدوات التحكم للسياسة النقدية وإعادة تمويل البنك)– يمكن اختصارها هي الأخرى في النقاط التالية:[2]

* رفع معدل إعادة الخصم من 11.5 إلى 15%.
* رفع المعدل المحوري لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية من 17 إلى 20%.
* رفع معدل السحب على المكشوف للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر إلى 24%.
* تحديد سقف هامش البنوك التجارية ب 5% على الأكثر, أي أن المعدلات المطبقة من البنوك التجارية على الحسابات المدينة لا يمكن أن تتجاوز التكلفة المتوسطة لموارد البنك بأكثر من 5% و ذلك لمنع أي ارتفاع مفرط في نسبة الإقراض في حالة تواطؤ البنوك التجارية.
* رفع معدل الفائدة لحسابات التوفير للسكن إلى 10% و إلى 14% بالنسبة لحسابات التوفير الأخرى.
– إنشاء سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك و الوسطاء المعتمدين.

---

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص59.

(2) Rabah Abdoun, Bilan du programme de stabilisation économique en algerie 94-98, Colloque pas et perspectives pour l'économie algérienne, Cread, ANDRU,Alger1998, p16.

3-2 سياسة التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات:

جملة هذه التدابير تهدف عموما إلى تقوية ميزان المدفوعات و تحرير المعاملات الخارجية، فقد شرعت الجزائر منذ إبرامها اتفاقا مع صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي من خلال:

– تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق الإدارية و الضريبية. كدخول و خروج السلع و الخدمات و رؤوس الأموال, و بالتالي إعطاء قوى السوق دور هام في تنظيم و ضبط التجارة الخارجية و ذلك وفقا للتوجهات الكبرى للسياسة الإقتصادية في الجزائر (محاولة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية, و الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة للتبادل الحر...)، كما أزيل الحد الأدنى المفرو ض على آجال استحقاق القروض الخارجية لتمويل واردات السلع الرأسمالية في منتصف سنة 1995.

–إلغاء الأساليب التميزية سواء بين القطاع العام و القطاع الخاص أو بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب.

–منح المستثمرين مزايا ضريبية و جمركية.

–إعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب و حرية تحويل أرباحهم.

4-2 نظام سعر الصرف:

يصر خبراء صندوق النقد الدولي على تخفيض قيمة العملة الوطنية للبلد الذي يطلب مساعدة الصندوق بسبب أزمته الاقتصادية, لإسترجاع التوازن الخارجي المفقود, حيث تسمح هذه العملية حسب النظرية الاقتصادية, بزيادة الصادرات التي تكتسب قدرة تنافسية في الأسواق الدولية, و تقليص الطلب على السلع المستوردة التي تصبح أسعارها محليا مرتفعة, غير أن ذلك يستلزم توفر المرونة الكافية للجهاز الإنتاجي الوطني لمواكبة الزيادة المحتملة في الطلب.

و في هذا السياق قامت الجزائر بخفيض قيمة الدينار في العديد من المرات, قبل اعتمادها لبرنامج التعديل الهيكلي, بغية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها التأثير ايجابيا على الميزان التجاري الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات, و قد تدعمت العملية قبل إبرام الجزائر اتفاقا مع صندوق النقد الدولي, حيث تم تخفيض الدينار الجزائري ب: 71% خلال الثمانية أشهر الأولى للبرنامج, و استمرت عمليات التخفيض خلال فترة البرنامج إذ فقد خلالها الدينار حوالي 150% من قيمته للوصول لقيمته الحقيقية. و قد صاحب عمليات التخفيض المتتالية أنظمة جديدة للصرف و ذلك خلال استحداث سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك و الوسطاء المعتمدين.[1]

[1] روابح عبد الباقي،نفس المرجع السابق، ص226.

5-2 سياسة تحرير الأسعار:

تصنف أسعار المنتجات إلى ثلاثة أصناف وفقا لقانون 1989 المتعلق بالأسعار و هي:[1]

– منتجات ذات أسعار إجبارية و تضم القائمة إلى جانب الأسعار المدعمة صراحة: الحبوب, المياه, الكهرباء, الوقود, أسعار النقل العام, المواصلات, خدمات الموانئ, مواد البناء و الاسمنت.

– المنتجات ذات هوامش الربح المحددة: الشاي, القهوة, الحليب, السكر, زيت الطعام, السمدي, الدقيق الممتاز, المعكرونة, العلب المعدنية لحفظ الأطعمة, صفائح البلاستيك ذات الاستعمال الزراعي, علف الماشية, الكراريس و الكتب و الأثاث المدرسي, الأدوية و المعدات الطبية و التبغ و الكبريت.

– المنتجات ذات الأسعار الحرة.

حيث باشرت الجزائر في افريل من سنة 1994 بتحويل عدة منتجات ذات الأسعار الإجبارية إلى صنف المنتجات ذات هوامش الربح المحددة, كما تم إلغاء هوامش الربح المحددة باستثناء خمس منتجات أساسية. و في نهاية سنة 1994 تم تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي و انحصر التدعيم في المجال الزراعي على بذور البطاطا و القمح ليتم تحرير كافة أسعار المنتجات الغذائية مع نهاية سنة 1996. والنجاح في هذه الإستراتيجية سيسمح للجزائر إعادة كسب ثقة الأسواق المالية الخارجية.

المطلب الثاني: برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي(1995–مارس1998).

بعد اتفاق الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه م ع صندوق النقد الدولي وتطبيقه لمدة سنة كاملة، وافق الصندوق على منح قروض للجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي تمتد مدته على ثلاث سنوات، والذي كان يهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وكذا ليعمق في نفس الوقت عملية الإصلاح الهيكلي بإتمام عملية إعادة الهيكلة الصناعية، والبدء في خوصصة جزء من المؤسسات الاقتصادية العمومية، هذا مع المحافظة وتدعيم النتائج الإيجابية اقتصاديا المحصل عليها في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي.

وقد وافق الصندوق على تقديم هذا القرض بعد أن أرسلت الجزائر خطاب النوايا الذ ي تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي.فالتصحيح الهيكلي ضرورة وطنية ناتجة من الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، لذلك و بعد المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات ، تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني .

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص91.

1- السياسات الاقتصادية المتبعة.

في إطار الإصلاحات، رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين[1] تتمثل الأولى بسياسة اقتصادية ظرفية ، و الثانية بسياسة اقتصادية متوسطة المدى .

1-1 السياسة الاقتصادية الظرفية: فالظرفية تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على نتائج الاستقرار الاقتصادي وتعزيزها فيما يتعلق بسياسة الميزانية فإنه يتعين متابعة تخفيض عجز الميزانية وإزالة هذا العجز تماما ابتداء من سنة 1996، ثم البدء في إظهار فائض لتدعيم الإنجاز الوطني لتمويل الاستثمار اللازم لمتابعة عملية النمو الاقتصادي ومن أجل ذلك فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

✓ **زيادة الموارد** : و ذلك عن طريق:

- توسيع الضريبة على القيمة المضافة .
- زيادة المردود الضريبي، و ذلك عن طريق مكافحة الغش و التهرب من الضريبة.

✓ **تقليص النفقات:** و ذلك عن طريق:

- تخفيض النفقات الإدارية.
- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي .
- إزالة دعم أسعار المواد الاستهلاكية تدريجيا مع تقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- عقلنة نفقات التجهيز .

• أما بالنسبة للسياسة النقدية فإن السلطات المركزية ركزت على مكافحة التضخم و تخفيضه إلى رقم واحد ، و ذلك من أجل ضمان الاستقرار في الاقتصاد الوطني ، و من أجل تحقيق ذلك ، فإن السلطات المركزية اتخذت التدابير التالية: [2]

- التحكم في السيولة المصرفية، و ذلك من أجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة فيما بين البنوك.
- إزالة سقف هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة.
- متابعة توسيع السوق النقدية بإدخال تقنية بيع السندات العمومية بالمزايدة.
- إدخال تقنية "السوق المفتوحة" كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية.

---

[1] عبد الوهاب كرمان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي، الملحق الأول ،المحاور الأساسية للبرنامجين المتفق عليهما مع صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، 1998، ص8.

[2] حسين فواز ، مجلة " الاقتصاد و الأعمال " الصادرة عن الشركة العربية للصحافة و النشر و الإعلام ، ماي 1999 ص 56.

– تكوين سوق القروض و ذلك بتعزيز تقنيات مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك وتحسين محفظتها المالية.

– تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الادخار الخاص.

2-1 السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط:

فيما يخص هذه السياسة، فإن السلطات المركزية عزمت على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي الذي يستجيب لمتطلباتنا . هذا النمو يتم ب :

– الإستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي و تحسين المردودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية ، و بخاصة قطاعات الصناعة و الزراعة و البناء ، و العمل على توفير التموين الملائم و الدائم بعيدا عن خطر التقلبات و الصدمات الخارجية و الداخلية .

– الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، و هذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الادخار و إلغاء التمويل النقدي التضخمي.

– إيقاف البطالة في المرحلة الأولى ، ثم البدء بالتشغيل و امتصاص البطالة في مرحلة لاحقة .

• بالنسبة للقطاع الخارجي، فقد ركزت السلطات المركزية على:

– متابعة تحرير التجارة الخارجية، و ذلك برفع القيود الإدارية و المالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات.

– متابعة تطوير نظام الصرف وذلك بواسطة إقامة سوق للصرف ما بين البنوك مع نهاية 1995 وسوق صرف كاملة ومتصلة بالسوق النقدية والعمل على جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة، وبتخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وهذا سيستلزم زيادة ملموسة في الموارد الخارجية في شكل قروض متوسطة وطويلة المدى منها:

- القروض الثنائية.
- القروض متعددة الأطراف: صندوق النقد الدولي – البنك العالمي – المجموعة الاقتصادية الأوربية – صندوق النقد العربي – البنك الإفريقي للتنمية.

وفي نفس الوقت تظل لزاما على البلاد إعادة جدولة مستحقات الديون الخارجية العمومية والخاصة المتعلقة بفترة الإصلاح الهيكلي[1].

(1) عبدالوهاب كرمان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي ، نفس المرجع السابق، ص10.

2- خوصصة المؤسسات العمومية:

مع تبني الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي, تسارعت خطوات الإصلاح نحو هدفها النهائي المتمثل في خوصصة مؤسسات القطاع العام و حل و تصفية تلك التي لم تثبت مكانها وفقا لقانون السوق. و لتوفير الشروط الضرورية لإرساء قواعد اقتصاد السوق, و رفع الاحتكار عن بعض الأنشطة الاقتصادية كالتأمين... أدخلت عدة تغيرات على منظومة القوانين الجزائرية لتأطير العملية الاقتصادية, حيث تم تعديل قانون الاستثمار و القانون التجاري و القوانين المنظمة لعلاقات العمل بما ينسجم و طبيعة المرحلة الجديدة.

كما وضعت مخططات متوسطة الأجل و ذلك لتخفيض تكاليف الاستغلال داخل المؤسسات و تحسين قدراتها التنافسية مع التركيز على الأنشطة الأكثر قدرة على الاستمرار, حيث منحت مع نهاية سنة 1996 الدولة لمؤسسات التسويق و المقدر ب: 23 و التي تشكل ما يقارب 15% من القيمة المضافة لقطاعي الصناعة و البناء الاستقلالية بعد إعادة هيكلتها ماليا و المصادقة على عقود النجاعة مع مديريها[1], و لتعميق تلك الإصلاحات اعتمدت الجزائر لأول مرة قانونا لخوصصة مؤسساتها العمومية و الذي تم تعديله في العديد من المرات بحثا عن طريقة أفضل لتشجيع المستثمرين الخواص المحليين و الأجانب لشراء المؤسسات المعروضة للخوصصة. إن عملية حل و خوصصة المؤسسات العمومية قد أدت إلى تسريح الآلاف من العمال مما يستدعي بالضرورة إيجاد وسائل للحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية للبرنامج على الجانب الاجتماعي.

المطلب الثالث: انعكاسات برامج التصحيح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري.

ارتأينا تقسيم انعكاسات البرنامج إلى صنفين: الأول يتعلق بالنتائج الاقتصادية, أما الثاني نخصصه إلى النتائج الاجتماعية و ذلك رغم العلاقة الوثيقة بينهما.

1- الانعكاسات الاقتصادية:

حاولنا تقديم عرض كمي لمختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري قبل و أثناء و بعد برنامج التصحيح الهيكلي.

والجدول الآتي يبين ذلك:

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص26.

الجدول رقم (2–1): تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري

خلال الفترة 1993-2004

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة(%)	27.6	29.5	30.4	33.1	34.1	27.6	29.5	38.7	35.7	36.0	29.5	32.6
النفقات العامة(%)	36.2	33.9	30.0	30.0	31.0	31.2	29.9	28.9	31.3	34.8	33.6	38.9
الإنفاق الاستهلاكي(%)	24.9	23.4	22.5	22.0	23.7	23.6	24.1	20.1	22.8	24.6	22.6	24.4
الإنفاق الاستثماري(%)	8.7	8.0	7.3	7.0	7.2	7.05	5.8	7.9	8.5	/	6.5	7.0
ف أو ع/الناتج.م.اج(%)	8.7-	4.4-	1.4-	3.0	2.4	3.8-	0.5-	9.8	4.0	02	4.1-	6.3-
المستوى العام للأسعار	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2	1.4	2.3	4.0
معدل النمو الاقتصادي	2.2-	0.9-	3.9	3.8	1.2	4.7	3.2	2.2	2.6	4.1	6.7	5.1
رصيد الدين الخارجي مليار دولار	25.7	29.5	31.5	33.6	31.2	30.5	28.3	25.3	22.6	22.6	23.5	21.4
خدمة الدين الخارجي/ الصادرات(%)	82.2	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5	39.1	19.8	22.8	21.7	17.7	12.6
خدمة الدين الخارجي– مليار دولار	9.05	4.53	4.37	4.30	4.46	5.20	5.1	4.52	4.47	4.32	4.20	4.44
أقساط الدين مليار دولار	7.15	3.13	2.57	2.00	2.36	3.2	3.4	2.82	3.0	3.09	3.2	2.11
الفوائد– مليار دولار	1.9	1.4	1.8	2.3	2.1	2.0	1.7	1.7	1.47	1.23	1.18	0.79
ف/ع في ميزان المدفوعات(%)	0.0	4.4-	6.3-	2.1-	1.19	1.7-	2.4-	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25
الاحتياطات الدولية– مليار دولار	1.5	2.67	2.1	4.23	8.05	6.84	4.40	11.9	17.96	23.11	32.94	42.3
الاحتياطات الأشهر	غ م	2.9	2.3	4.52	9.56	7.39	4.58	12.19	18.08	19.14	24.34	28.0
الاستثمارات الأجنبية المباشرة م.$	غ م	0.018	غ م	0.27	0.26	0.501	0.50	0.438	1.196	0.970	0.620	0.62

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من خلال البيانات الواردة في المراجع التالية:

– كريم النشاشيبي وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة لص.ن.د، واشنطن 1998، للفترة 93-97

– روابح عبد الباقي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتورة، جامعة باتنة2006.

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001 -2002, Alger, pour la période 98 -2001.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003 et 2004,Alger 2004 et 2005.
- Ministère des finances, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2005
- C.N.E.S, Projet de rapport preli. Sur les effets du P.A.S, Alger, NOV 98.

ونحاول تقسيم النتائج الاقتصادية إلى صنفين: بحيث يرتبط الجزء الأول بالتوازنات الداخلية أما الثاني فله علاقة بالتوازنات الخارجية.

1-1 التوازنات الاقتصادية الداخلية:

يهدف البرنامج الى تحقيق التوازن الداخلي عن طريق القضاء على العجز في ميزانية الدولة أو التخفيف منه و ذلك لكبح معدلات التضخم المرتفعة.

1-1-1 الميزانية العامة:

بفعل مجموعة التدابير السابقة, سجلت الميزانية العامة تحسنا مطردا, حيث انخفض العجز من 8.7% سنة 1993 الى 4.4 سنة 1994, أي الى النصف تقريبا, ثم الى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الموالية, لنسجل بعد ذلك فائض خلال الفترة 1996-2002 عدا سنتي 1998 و 1999 اللتان سجل بهما عودة العجز في الميزانية بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية, و انخفاض بالتالي الجباية البترولية التي تشكل أكثر من 60% من موارد الميزانية العامة, قبل أن يعود العجز مرة أخرى خلال سنتي 2003 و 2004.

إن تحقيق الهدف المخطط خلال سنوات البرنامج, كما يتضح من المعطيات الكمية في الجدول أعلاه, رغم الانحرافات المسجلة مع نهاية فترة البرنامج و التي لا تؤثر في النهاية على الهدف العام, هي محصلة طبيعية للتدابير التقشفية السالفة الذكر و التي أدت إلى تراجع كبير في النفقات العامة و زيادة معتبرة في الإيرادات العامة, حيث يمكن من خلال نفس المعطيات التمييز بين ثلاث مراحل مختلفة:

✓ المرحلة الأولى 1993-1996: نسجل فيها تراجعا كبيرا في النفقات العامة من 36% الى 30% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي, مما يدل على أن الدولة اعتمدت خلال هذه المرحلة سياسة تقشفية صارمة. كما يلاحظ من نفس المعطيات إن انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي كان نسبيا ضعيفا, قبل أن يعاود الارتفاع، بينما انخفض في الوقت ذاته الإنفاق الاستثماري من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي, إلى 7.3% ثم الى 7% في السنة الموالية, قبل أن يعاود الارتفاع مرة ثانية, و رغم ذلك بقي دون سنة 1993, هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات العامة و للفترة ذاتها, من 27.6% الى 33% تقريبا, و استمر هذا الارتفاع في السنة الموالية.

✓ المرحلة الثانية 1997-2002: فقد تميزت هي الأخرى بتذبذب واضح من ناحية النفقات و الإيرادات , فالأولى شهدت ارتفاعا نسبيا سنتا 1997 و 1998 و لكن رغم ذلك بقت دون مستوى 1993, بل انخفضت بشكل حاد خلال السنتين اللاحقتين, أما الثانية, أي الإيرادات, فقد استمرت في الارتفاع حتى سنة 2002, عدا سنتا 1998 و 1999, و ذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

✓ المرحلة الثالثة 2003-2004: تميزت بعودة العجز في الميزانية و ذلك بسبب الارتفاع غير مسبوق في النفقات العامة حيث تجاوزت 39% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004, و يمكن تفسير ذلك بمحاولة الدولة خلال السنتين الأخيرتين 2003 و 2004 إعادة إعمار مدينة بومرداس و ضواحيها, بسبب الأضرار الناجمة عن الزلزال الذي أصابها, حيث تقدر مصاريف إعادة الإعمار بـــ 105 مليار دينار, أي ما يمثل 49.9% من العجز المسجل خلال سنة 2003[1], مع العلم أن الإنفاق العام خلال الأربع سنوات الأخيرة يتطور بمعدل اكبر من معدل نمو الإيرادات العامة.

2-1-1 السياسة النقدية:

تدعمت السياسة النقدية خلال فترة البرنامج بتدابير جديدة تهدف لترسيخ الاستقرار النقدي و استخدام الأدوات غير مباشرة للتحكم في السيولة النقدية. فبالنسبة لهذه الأخيرة, أي السيولة النقدية (السيولة الى الناتج المحلي الإجمالي) عرفت مع بداية البرنامج انخفاضا واضحا, مما يعزز مكافحة الارتفاع مرة أخرى سنتي 1998 و 1999 الى 45.8% و 45.7% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي [2]. إن ارتفاع نسبة السيولة خلال السنتين الأخيرتين يجد تفسيره في التمويل النقدي للعجز المسجل خلال هاتين السنتين, بالإضافة إلى إعادة تمويل البنوك التجارية. و رغم تراجع هذه النسبة في السنة اللاحقة, إلا أنها عاودت الارتفاع ابتداء سنة 2001, حيث بلغت مستوى 58.1% ثم مستوى 63.9% و 63.7% خلال سنتي 2002 و 2003 على التوالي قبل أن تنخفض نسبيا سنة 2004 الى 61.2% و هو ما يهدد الاستقرار النقدي[3]. أما بالنسبة لأسعار الفائدة التي عرفت خلال فترة البرنامج ارتفاعا فاحشا (أكثر من 24%) لتخفيض الطلب على الائتمان, فقد تراجعت بعد فترة البرنامج الى مستويات مشجعة على الاستثمار حيث انخفضت من 8% تقريبا الى 4.0% فقط خلال الفترة 2002-2004, إلا أن ذلك لم يعط الثمار المنتظرة, و هو ما يؤكد على أن رفع معدل الاستثمار يرتبط بعوامل أخرى و ليس بسعر الفائدة ذاته.

3-1-1 التضخم:

يتضح من البيانات أعلاه, أن معدلات التضخم شهدت انخفاضا محسوسا مع نهاية فترة البرنامج, أي سنة 1998, ليستمر هذا التحسن خلال الفترة اللاحقة 1999-2003 و ذلك كنتيجة طبيعية لإجراءات المالية و النقدية الصارمة المتبعة, حيث انخفض المستوى العام لأسعار الاستهلاك إلى اقل من 5% هذا في ظل عودة النمو الاقتصادي بمستويات مقبولة.

)1(Ministère des finances, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2005

)2(- Banque d'algerie, Rapport annuel 2002–-2003, Alger.

)3(- Banque d'algerie, Rapport annuel 2003 -2004, Alger.

4-1-1 معدل النمو الاقتصادي:

حقق الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1995-2003, كما هو مبين سابقا, معدلات نمو ايجابية, تراوحت ما بين 1.2% و 6.7% و ذلك بعد فترة ركود نسبيا. ورغم النتيجة المسجلة, إلا أن الملاحظة المعمقة للعوامل و الشروط التي تحققت في ضوءها هذه النتائج تسمح بإبداء الملاحظات التالية:

أ– انخفاض ضغط المديونية الخارجية و ما صاحب ذلك من مساعدات خارجية لإنجاح البرنامج المعتمد سواء من صندوق النقد الدولي أو الدائنين الرسميين أو الخواص, حيث قدرت المبالغ التي استفادت منها الجزائر خلال الفترة 1994-1997, حسب دراسة خاصة لصندوق النقد الدولي بحوالي 30 مليار دولار, القسط الأكبر منها ناتج عن إعادة الجدولة ذاتها و موزعة كما يلي: 10.5, 9.3, 6.3, 4.7 مليار دولار خلال سنوات 1994, 1995, 1996, 1997 على الترتيب.

ب– الارتفاع المزدوج من ناحية الكميات المنتجة و أسعار المحروقات, فمن ناحية الكمية المصدرة تجاوزت 800 ألف برميل يوميا في نهاية التسعينات ثم انتقلت الى 1.4 مليون برميل يوميا سنتي 2004 و 2005[1] بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل سنة 1995 أما من ناحية الأسعار فقد عرفت انتعاشا واضحا خلال سنتي 1996, 1997 حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 21.7 و 19.8 دولار و رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين, إلا أن الأسعار عاودت الارتفاع بوتيرة غير مسبوقة هذه المرة و ذلك سنتا 2004 و 2005, حيث تجاوز السعر المتوسط للبرميل, 38.3 دولار للبرميل في سنة 2004 و 49 دولار للبرميل سنة 2005، مقابل 24.8 دولار سنتي 2001 و 2002 على التوالي.[2]

ت– الظروف المناخية المساعدة خلال فترة البرنامج و بعدها الأمر الذي كان له الأثر الايجابي على القطاع الزراعي, حيث ارتفعت مساهمة القطاع على سبيل المثال من 15% سنة 1994 الى 21.3% سنة 1996.

2-1 التوازنات الخارجية:

يراهن الصندوق لتحقيق هذا المبتغى على الآثار الايجابية لإعادة الجدولة على مؤشرات الدين الخارجي على المدى القصير, أما على المدى المتوسط فإن تدابير الصندوق تنصب على تحرير التجارة و المدفوعات و تحسين المناخ الاستثماري مما ينعكس بدوره بشكل ايجابي على الصادرات و تدفق رأس المال الأجنبي, خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

(1) روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 233.

(2) Banque d'algerie, Rapport annuel 2004, Alger 2005.

1-2-1 مؤشرات الدين الخارجي:

تسمح لنا المعطيات الكمية بالجدول السابق بالتمييز بين ثلاث مراحل مختلفة شهدتها المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1993-2004. المرحلة الأولى 1993-1997 و تتميز بالارتفاع المستمر لمخزون الدين الخارجي, غير أنه و بعد عملية إعادة الجدولة, نلاحظ استمرار تصاعد مخزون الدين مع انخفاض محسوس في خدمة الدين الخارجي, أما المرحلة الثالثة فقد شهد فيها كل من مخزون و خدمة الدين انخفاضا محسوسا و ذلك بفعل الظروف الدولية الملائمة من جهة و اعتماد الجزائر لطرق جديدة لتخفيض مخزون الدين الخارجي.[1]

1 2 2 ميزان المدفوعات و الاحتياطات الدولية:

شهد ميزان المدفوعات هو الآخر تطورا ملموسا بعد عملية إعادة الجدولة و إتباع سياسات أكثر تحررا في ظل انخفاض محسوس في أعباء الدين الخارجي و التحسن الواضح في أسعار المحروقات المدعوم بتطور ملحوظ للاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية الكم و الكيف, نقصد هنا بالكيف أن الاستثمارات مست هذه المرة مختلف القطاعات الاقتصادية و لم تقتصر بالتالي على قطاع المحروقات، كالاتصالات, الحديد و الصلب, الصناعات الكيماوية..., حيث تكشف البيانات الإحصائية الموجودة في الجدول السابق عن تطور محسوس.

في ظل هذه الظروف و على ضوء الإيرادات الهامة المحققة و التي تجاوزت على سبيل المثال 31 مليار دولار سنة 2004, استطاعت الجزائر تكوين رصيد غير مسبـــوق للاحتياطـــات الدوليـــة, إذ تجاوزت 43 مليار دولار للسنة ذاتها .[2]

إن التدابير السالفة تهدف الى توفير المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي و تحفيزه على الاستثمار من خلال إعطائه الكثير من المزايا الجمركية و الضريبية و رفع كل العراقيل الإدارية و الأساليب التمييزية, الأمر الذي سيكون له رد فعل ايجابي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة تدفق رأس المال الأجنبي و زيادة الصادرات من السلع و الخدمات أو تخفيض الواردات بفعل زيادة الإنتاج المحلي لتلبية حاجات السوق الوطنية, حيث يفترض أن يقود القطاع الخاص عملية التنمية مما سيزيد حتما من حصته في الناتج المحلي الإجمالي, و في هذا الإطار تؤكد البيانات الكمية لتقرير البنك الدولي خاص بحالة الجزائر لسنة 2003 عن وجود تطور ملحوظ في مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة, كما هو مبين في الجدول الموالي:

---

[1] Ministère des finances , Rapport de présentation de la loi de finances pour 2005

[2] روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 234.

الجدول رقم (2-2):حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنتي 93 و 2000 الوحدة:%

البيان / السنوات	1993	2000
الزراعة	99.0	99.5
المحروقات	00	5.0
الصناعة "خارج قطاع المحروقات"	15.7	35.0
البناء "خارج قطاع المحروقات"	60.6	67.9
النقل و الاتصالات	56.2	72.3
تجارة التجزئة	84.8	96.9
خدمات	84.3	89.3
المجموع بما في ذلك المحروقات	42.2	47.7
المجموع خارج قطاع المحروقات	66.6	78.0

Sousce Bird et Sfi, strategies de cooperation avec la république Algérienne démocratique et populaire, Rapport N° 25828, Alger,30/06/2003, p5

يتضح من البيانات الإحصائية عن زيادة محسوسة في مساهمة القطاع الخاص في الدخل الوطني أو القيمة المضافة, حيث انتقلت حصته النسبية خارج قطاع المحروقات من 66.6% الى 78%, كما يمكن تتبع هذا التطور أيضا من خلال القروض الموجهة للاقتصاد, حيث يؤكد تقرير بنك الجزائر لسنتي 2002 و 2004 عن تطور كبير لقروض القطاع الخاص من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد الجزائري, إذ انتقلت من 19.0% سنة 1997 الى 44% سنة 2004, الأمر الذي يؤكد زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر, أما من ناحية تنويع مصادر الدخل, فالبيانات المتاحة تؤكد على استمرار سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية بنسبة ساحقة تتجاوز في المتوسط نسبة 97% خلال الفترة 97-2004. إن التطور المسجل من الناحية الاقتصادية يجعلنا نتساءل على مختلف المؤشرات الاجتماعية؟

2- الانعكاسات الاجتماعية:

نحاول من خلال هذا الجزء التركيز على مجموعة من المؤشرات الأساسية كالبطالة، تطور الخدمات التعليمية و الصحية بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لما لهذه المؤشرات من أهمية قصوى من الناحية الاجتماعية. فالظاهرة الأولى، أي البطالة، كظاهرة اجتماعية و اقتصادية في آن واحد إذ تتيح معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل و تبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة و ذلك في ظل الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني .

أما فيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم و الصحة فيسمح لنا بمعرفة مدى مسايرة النفقات العامة لهذين القطاعين للنمو الديموغرافي في ظل التدابير التقشفية للبرنامج التصحيحي ، في حين أن المؤشر الثالث و الذي له علاقة بالمؤشرين السالفي الذكر، فرغم عجزه على توضيح كيفية توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية إلا أنه يبين لنا مستوى التطور الذي عرفه المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

2-1 البطالة:

إذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد 4 سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية في ظروف خاصة فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. فغياب الاستثمارات الجديدة ذات الشأن، سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للعاملين أثر على عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات [1] ، كلها عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12,6% سنة 1988 إلى 29 % سنة 2000 .

حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52 %مصدرها القطاع العمومي و 48 % من القطاع الخاص[2]،وإن البطالة المقدرة بحوالي 2, 3مليون شخص، مست فئة الشباب بحيث أكـــثر من 80 % من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75 % منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل و مست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 ، كما أن إعادة الهيكلة زادت من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 94-98.[3]

2-2 تطور الإنفاق العام على قطاعي التربية و الصحة :

تشير المعطيات و البيانات الإحصائية إلى انخفاض حصة التربية و الصحة و السكن من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إذ تدنت نفقات الدولة في حقل التربية و التكوين من 7, 7 % من إجمالي الناتج المحلي في 1993 إلى 6,4 % في 1996، و تدنت أيضا نفقات الصحة من 1,7 % إلى 1,5 % بين 93-96. ويلاحظ نفس الميول بخصوص حصص التربية و الصحة في مجموع نفقات الدولة للتسيير حيث تراجعت بشكل واضح حصة التربية الوطنية في نفقات ميزانية التسيير من 23 % في 1993 إلى 17,8% بينما تراجعت حصة الصحة بقدر أقل حيث انتقلت من 5,5 % إلى 4,7 % بين 93-96 .

---

[1] أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 2 و رقم 4.

[2] أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 1 ورقم 3.

[3] مدني بن شهرة "برنامج و آثار سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر " مجلة العلوم الانسانية العدد 18، السنة الثانية (فبراير 2005) بتاريخ 2007/10/12 http://www.ulum.nl.

و إذا تم اعتماد مؤشر متوسط الإنفاق حسب كل نسمة فإن إنفاق الدولة على التربية و الصحة قد تراجع بشكل واضح حيث تقلص نصيب كل مواطن من الإنفاق على التربية من 2600 دج في 1993 إلى 1930 دج في 1997 (أي تراجع بنسبة 26 %) ، فيما انخفض الإنفاق على الصحة من 620 دج إلى 510 دج (أي تراجع بنسبة 18 %) بين 1993-1997 .

إن نفقات التجهيز في قطاع التربية و التكوين و إن كان وزنها في مجموع النفقات يتحسن(13,3 %في 1993 ، 15,2 % في 1997) أنها لم تعد تمثل في 1997 بالقيمة الثابتة سوى 94% مما كانت عليه في 1993، أما قطاع السكن فقد تدنت حصته في مجموع نفقات التجهيز من 8 % إلى 4,5 % بين 1993 و 1997، و بلغ الانخفاض من حيث القيمة الثابتة نسبة 44 % بين 39-97.[1]

3-2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

لقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعا هاما حيث انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 97 ثم إلى 1500 دولار سنة1999 [2] و هو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

تؤكد النتائج الميدانية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر عن تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير أن هذا التحسن يرجع إلى عوامل خارجية متعددة أكثر من الفعالية الاقتصادية التي يفتقد إليها الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة للنتائج الاجتماعية فكانت بمثابة الفاتورة الباهضة للتحسن الاقتصادي حيث تبين مختلف البيانات الكمية لمختلف المصادر بما فيها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي على تدهور كبير في مستويات المعيشة أكثر من 17 مليون جزائري تحت مستوى الفقر حسب إحصائيات للديوان الوطني للإحصاء [3] و ارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 30٪ و تراجع غير مسبوق على المستوى التعليمي و الصحي.

غير أن المؤشرات الاجتماعية المسجلة في السنوات الأخيرة تؤكد على أن برنامج التعديل الهيكلي يتعدى آثاره على المدى القريب والمتوسط ليجتاز إلى المدى البعيد وأن العلاقة بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية تبقى سارية منذ أن انطلقت حتى و إن تغيرت صيغها.

---

[1] انظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 05.

[2] ملخص عن التقرير السنوي لـــ PNUD بجريدة الخبر عدد 2614 المؤرخ في 25 جويلية 1999

[3] إحصائيات عن الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2002. على الموقع www.ONS.dz بتاريخ 2007/09/09.

و هذه المؤشرات الاجتماعية مصدرها هيئة رسمية ألا و هي المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

- **سنة 2000** [1] سجلت:

– تحسين الاستهلاك الأسري بنسبة 2% .

– ارتفاع الدخل بنسبة 5.6% ارتفاع الادخار بنسبة 29%.

– غير أن هذه المؤشرات الإجمالية تكشف عن ظاهرة الإفقار المنتشرة منذ تخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية وتبين النتائج أن نسبة 10% من السكان الأكثر فقرا لا تستهلك إلا 03% من النفقات الإجمالية مقابل 30% بالنسبة للفئة الأكثر غنى.

- **سنة 2001** [2] سجلت:

تنحسن مستوى مداخيل الأجراء ومداخيل ذوي المهن الحرة بأكثر من 10% نتيجة للزيادة في الأجور التي تمت في بداية السنة

– تزايد الاستهلاك بنسبة 2.7%.

– ازدياد ادخار الأسر بنسبة 48.1 %.

- **سنة 2002**[3] سجلت:

– تراجع استهلاك الأسر بـــ 4% ويمس هذا التراجع قطاعات الفضاء الاجتماعي.

– تضارب مواقف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية حول شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ونتائجه على مختلف قطاعات النشاط والتشغيل.

– ينبغي التأكيد على أن تفاقم القيود التي تمارس على بيئة المؤسسة الجزائرية وإهمال المؤسسات العمومية التي تواصل تقهقرها البطيء. لا يثير رد ملموس من قبل السلطات العمومية.

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي2 لسنة 2000، مرجع سابق. ص 12.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي2 لسنة 2001، مرجع سابق. ص 15.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي2 لسنة 2002، مرجع سابق. ص 155.

- **سنة 2003** [1] سجلت:

– إن استمرار الضغوط الاجتماعية وتعطل الإصلاحات الاقتصادية والتأخر المسجل في مختلف الميادين من شأنه أن يزيد في تقلبات المستقبل ويعود الانشغال الكبير إلى هشاشة موارد الدولة.

– الادخار: لم يعد يجد من يستعمله لوجود وفرات مالية هامة في غياب فرص استعمال هذه الموارد.

– الحماية الاجتماعية: تبقى التحويلات الاجتماعية التي تم إقرارها خلال سنة 2003 معتبرة حيث تمثل زيادة 12% عن 2002 لكن هيكلها مختل بالإضافة إلى أن أساليب توظيف هذه التحويلات المعتبرة تبرز الكثير من الخلل والثغرات مما يؤثر على فعالية هذه البرامج. ويتمثل هذا التناقض في وجود ممون مرتفع للنفقات الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى تزايد نسب الفقر.

– الأجور: تبقى وتيرة نمو مجموع الأجور في تطور وإن لم يتم التحكم في النفقات المالية قد يصيب نشاط المؤسسات والإدارة بشلل.

وعليه فإن كانت هذه هي تقييمات الهيئات الرسمية الجزائرية للوضع الاجتماعي للجزائر الذي هو نتاج لأوضاع سياسية واقتصادية يساهم في تأزمها سوء وضيق هامش المشاركة والحريات السياسية وغياب تصورات مبنية على أسس علمية للإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وإدراك للتحديات الخارجية التي لها دور في توجه إرادات وتصورات النخب الحاكمة. فمن المفارقات العديدة التي يعيشها الفرد الجزائري تنامي مظاهر الفقر في الفترات التي تعرف فيها البلاد زيادة في الثروة والدخل.

وخلاصة القول: أنه وبالرغم من التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الوطني إلا أن هذه النتائج لم تصل إلى الدرجة المنتظرة من هذه الإصلاحات، لذلك نحاول من خلال المبحث الموالي عرض مختصر لبعض الحلول والاستراتيجيات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للخروج من أزمة المديونية الخارجية.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 1 **لسنة** 2003، مرجع سابق. ص 8

المبحث الثالث: الحلول الممكنة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية قبل اللجوء إلى الدفع المسبق للديون الخارجية

لازالت الجزائر تعاني من اختلال توازناتها الخارجية, بعد العواقب الناجمة عن تراكم الديون التي أعيدت جدولتها في سنة 1994, و تشكل ديون جديدة متولدة أساسا عن حاجات تمويل قطاع المحروقات. و عليه, فإن مخطط التنمية الذي سطرته سوناطراك و المقدر مبلغه ب 20 مليار دولار للفترة الممتدة بين 1999 و 2003, يخصص نسبة 60% من النفقات بالعملة الصعبة على حسابها الخاص, أي 6 ملايير دولار يوفرها شركاؤها. و يتعلق الأمر هنا بأصل الديون الجديدة التي تضاف إليها التمويلات, لاسيما منها المخصصة للاستثمارات.

إن تقديرات المؤسسات المالية للسنوات الخمس المقبلة[1], يدعو إلى القلق, بما أنه على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2003, ستتجاوز خدمة المديونية نسبة 33%, علما أنه بالنسبة لسنتي 1998 و 1999, فإن التقديرات لم تقدر خدمة المديونية تقديرا حقيقيا.

و يبين ذلك مدى خطورة الوضعية بالنسبة للجزائر, التي تتجاوز نسبة خدمة مديونيتها إلى غاية سنة 2003, 7% حسب تقديرات المؤسسات المالية الدولية. و من البديهي أن هذه الوضعية ذات الطابع الهيكلي, تقتضي, إضافة إلى طرق المعالجة القديمة, منهجا خاصا ثنائيا و متعدد الأطراف.

وسوف نتناول في هذا المبحث ما يلي:

- **المطلب الأول:** إستراتيجية تخفيف الديون.
- **المطلب الثاني:** الإدارة السليمة للمديونية الخارجية.
- **المطلب الثالث:** التخلص من التبعية الخارجية.

المطلب الأول: إستراتيجية تخفيف الديون

من أجل تدعيم نمو الاقتصاد الجزائري، يتطلب اعتماد استراتيجية تهدف إلى تجاوز الضغوط الخارجية للتمويل المتولدة عن الديون، استراتيجية تتعلق بتخفيف عبء المديونية المجمعة، وبالعناصر الهيكلية لإعادة تشكل الديون.

[1] انظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 6.

1- تخفيف الديون المجمعة

في هذا الإطار، يمكن اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي اعتمدت في بعض البلدان سواء من طرف صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو البلدان المستدينة أو البلدان الدائنة.

ومن جملة هذه الإجراءات يمكن ذكر مايلي(:[1]

– الاستفادة من إلغاء جزئي أو كلي للديون من طرف بعض البلدان (تجربة مصر).

– تحسين بنية الديون, من حيث معدل عمر الديون و نسبها, و نوع العملة المستعملة, عن طريق تسيير حيوي للمديونية, و تحويل جزء منها إلى استثمارات بمختلف أشكالها (المشاركة في عملية خوصصـــة المؤسسات, عمليات حماية البيئة و تمويل منشآت التجهيز).

إن هذه الإجراءات التي طبقتها الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية, و فرنسا في مصر و المغرب, يمكن أن تشجع هذا النوع من العمليات في الجزائر, سواء في إطار ثنائي (فرنسا, اسبانيا, بلجيكا) أو في إطار متعدد الأطراف (الاتحاد الأوربي).

– المشاركة في السوق الثانوية.

– تحسين تسيير احتياطات الصرف.

2- الإجراءات الخاصة بالعناصر الهيكلية لإعادة تشكل المديونية:

هناك بعض الإجراءات الخاصة بالعناصر الهيكلية لإعادة تشكل المديونية نذكر منها: [2]

– توسيع الشراكة في مجال المحروقات إلى ما بعد الإنتاج (حيث أن تكفل الشركاء بعمليات الاستثمار قبل الإنتاج بنسبة 50% قد سمح بتخفيض نسبة ديون سوناطراك).

– إعادة تنظيم و تأهيل نظام الإنتاج في الجزائر, انطلاقا من الموارد المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي, بهدف الاندماج في منطقة التبادل الحر, عن طريق الصادرات (برنامج ميدا MIDA).

– تنمية الصادرات خارج المحروقات.

– توسيع التدفقات المالية غير المولدة للديون بشكل معتبر, عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE), بما في ذلك تحويل الوحدات الصناعية, استنادا إلى الامتيازات التفاضلية في الجزائر.

– التخفيض المعتبر للفاتورة الغذائية, عن طريق تطوير الفلاحة و الصناعات الغذائية.

– التدخل السياسي و الدبلوماسي لمراجعة تخفيض نسبة التأمين, و بصفة عامة أسعار الفائدة المطبقة في الجزائر على أساس خطر مبالغ فيه.

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 60.

(2) نفس المرجع، ص61.

- انجاز المنشآت القاعدية و تسييرها وفق صيغ التنازل عن طريق الامتياز.
- تعبئة الموارد المالية المتوفرة في الجزائر و خارج الجزائر, عن طريق إلغاء الجباية.

المطلب الثاني: الإدارة السليمة للمديونية الخارجية.

ليس هناك شك في أن أساس مشكلة المديونية الخارجية وبالتالي حل الأزمة الاقتصادية يكمن في الإجراءات والسياسات والتدابير التي تنبع من الذات، المساعدات مهما كان حجمها وسهولة الحصول عليها لا تحقق النمو إذا لم تبذل جهود لتحسين المؤسسات والقيادة ومحاربة الفساد، لقد ظهر جليا بعد أزمة الثمانينات أن تراكم رأس المال المادي من معامل وتجهيزات ومنشآت لا يكفي وحده ولا يؤدي إلى تحقيق النمو إذا لم تشرف عليه قيادة رشيدة تحسن التسيير وضبط الأمور أي ذات كفاءة وتتمتع بالنزاهة[1]، بالإضافة إلى هذا الدور الداخلي الأساسي لحل المشكلة، يكون ضروريا أن تساهم الدول الدائنة لما لها من مسؤولية في الأزمة، في المساعدة على حلها بإسقاطها جزء مهم من الديون المستحقة وتعفي الدول المدينة من دفع فوائد الديون خاصة إذا علمنا أن الكثير من القروض قد استهلكت بالفعل من ناحية قيمتها الحقيقية.

1- المعالجة على مستوى هيكل الديون:

لابد من أن تهدف أية سياسة للمديونية الخارجية إلى التخفيف من أعبائها على الإيرادات الخارجية لكي تتمكن هذه الأخيرة من بعث النمو الاقتصادي لأن الأعباء الضخمة تطرح من الإنتاج الوطني وبالتالي فهي تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي.

للتقليص من أعباء الديون يجب تخفيض اللجوء إلى الديون وكذا تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل، كأن يعتمد على قروض المؤسسات التمويلية الإقليمية نظرا لتميز قروضها بشروط سهلة وهذا من اجل هيكلة المديونية، على أن يمثل مستقبلا الاقتراض الخارجي مكملا فقط للادخار المحلي مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة الاقتصاد على التسديد وهو ما يتطلب وضع هيئة مركزية تشرف على الإحاطة بكل ما يتعلق بالمديونية الخارجية وكذلك على التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا. ونظرا للدور الذي يلعبه الفائض التجاري في توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى دورها المكمل يجب أن ترتبط القروض الخارجية أساسا بالمشاريع الإنتاجية التي تخدم ديونها مستقبلا، أما الديون التي ترتبط بتوريد سلع أو تجهيزات من الدول المانحة يجب أن تكون خالية من الفوائد، على أن تستلم

[1] Kenneth.S.Rogoff ,Débloquer la croissance en Afrique ,Article publié dans finance et développement ,F.M.I-Juin 2003, p 56.

البنوك الممولة الفوائد من حكوماتها كتدعيم قياسا بما تقدمه للشركات الصناعية من دعم لتصدير منتجاتها فهذه القروض تساهم في بعث النشاط الإنتاجي الموجه للتصدير.

هذا ما يتعلق بعقد القروض الجديدة أما الديون الحالية وأعباؤها والتي تمثل عائقا حقيقيا أمام التنمية فبالإضافة إلى العمل على هيكلتها كما ذكرنا لابد أن تساهم الدول الدائنة في معالجة الأزمة بالنظر إلى استلامها أموالا تفوق أصل الدين بكثير، فتعفي الجزائر على الأقل من الفوائد على ما تبقى من ديون، لإعطائها فرصة من الراحة تمكنها من الإقلاع الاقتصادي مجددا.

إذا نظرنا عن قرب إلى المديونية الجزائرية المعبأة بين 1970 و 1997 نجدها قد سددت أضعافا تقدر بـــ:103.782 مليار دولار، أما مجموع ما سدد في نفس الفترة فهو يساوي 262.430 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف ما اقترض، مثلت في هذا المبلغ الأقساط 79.324 مليار دولار أما الفوائد فكان نصيبها 183.106مليار دولار[1]. وهذا ما يبرر المطالبة بتخفيض أعباء المديونية على الأقل فيما يخص الفوائد على المخزون المتبقي للمديونية لكي تتمكن من التحكم في التوازنات الخارجية بدون عوائق، فلق استلم الدائنون الذين أعادوا جدولة ديونهم فوائد تساوي على الأقل أصل الدين في ذمة الجزائر، مع العلم أن الميزان الجاري الخارجي سجل عجزا بـــ:1.2 مليار دولار سنة 1998.

2- مصادر الأموال الأخرى:

إذا كان الهدف المتوخى من إعادة هيكلة المديونية هو تقليص الأعباء وبالتالي فهو تحصيل للأموال لصالح الجزائر فإن هناك طرق أخرى بإمكانها أن تمثل مصدرا للأموال، وعلى رأسها تمكين الادخار المحلي على التجمع في الجهاز المصرفي بوضع أساليب تكون مقبولة من الجميع وذات مصداقية و مردودية، على أن يوجه هذا الادخار إلى المشاريع الاقتصادية ومنها المنشآت القاعدية. بعد ما يثبت الجهاز المصرفي الوطني جدارته ومصداقيته يمكنه أن يجمع على الأقل جزء من الادخار الجزائري الموضوع في البنوك الأجنبية والذي قدر سنة 1998 بحوالي: 100مليار فرنك فرنسي وهو ما يعادل تقريبا المديونية الخارجية الجزائرية، وإذا قيمناه بسعر صرف السوق الموازية فانه يساوي في نفس السنة 500 مليار دينار أي مرتين المنتوج الوطني الخام السنوي.[2]

---

[1] CNES, colloque, pp:74-75.

[2] Ahmed Henni, Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie (Alger, ENAG 1991) p124.

فهذه الطاقة الهائلة يجب استغلالها للاستفادة منها في التخفيف من آثار الأزمة إلا أن الاستقرار السياسي ضروري لتحقيق ذلك، وضروريا أيضا لمصدر آخر يتمثل في التضامن الوطني بالاقتراض من المواطنين وكذا ببيع المديونية الخارجية للمواطنين المقيمين وغير المقيمين مقابل العملة أو الذهب، كما تستطيع الدولة بيع ممتلكاتها من وسائل إنتاج وعقارات وأراضي فلاحية للمواطنين مقابل كذلك العملة أو الذهب.

يمكن استغلال محور آخر يمكنه أن يعطي نتائج على المدى المتوسط ويتمثل في مقاضاة فرنسا كدولة محتلة عما سببته للجزائر أثناء فترة احتلالها من تخلف وفقر وكذلك عما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خاصة وأن هناك سوابق على المستوى القانوني الدولي في هذا الإطار، كذلك يجب مقاضاتها لإسترجاع الديون التي كانت على ذمتها قبل الإحتلال وكذلك الأموال التي سلبتها من الخزينة الجزائرية عند الاجتياح والمقدرة بما يعادل: 47.5 مليون فرنك فرنسي.[1]

مجال آخر لا يقل أهمية يجب استغلاله ويتمثل في تطوير آليات التعاون الجهوي والإقليمي بدء بالتبادل التجاري بين الدول المغاربية، وهو ما يؤدي إلى التقليل من الكلف وخاصة النقل، وكذلك عدم الحاجة إلى العملات الأجنبية في هذه المعاملات، ويكون أكثر فائدة إذا أضفنا إليه التكامل في المجال الصناعي والفلاحي والمالي فنحصل من هذا التكامل المتعدد على مجال أوسع متمثلا في سوق واسعة تضم أكثر من 70 مليون مستهلك.

في الأخير عاملان لا يجب إهمالهما ويمكنهما أن يلعبا دورا ولو جزئيا في معالجة أزمة المديونية، الأول يتمثل في دور الشركاء التجاريين للجزائر وما يمكن أن يلعبوه في المساهمة في التخفيف من الأزمة بالنظر إلى أهمية المعاملات مع هؤلاء الشركاء، والعامل الثاني يتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكنها الدخول إلى الجزائر عن طريق استبدال الديون بالاستثمارات أو استقدام رؤوس أموال جديدة وبالتالي تستطيع المساهمة في التقليل من اللجوء إلى القروض الخارجية بالإضافة إلى مساهمتها في دعم النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج وهو ما يساعد على تسديد أعباء الديون، فالاستثمارات الأجنبية يمكنها أن ترفع من الطاقة الإنتاجية خاصة في القطاعات التي فيها امتياز نسبي للجزائر.[2]

)1(M.H.Bouillet, Dictionnaire universel d'histoire et de Géographie, France-Hachette 1852, p 45.
)2(A.Lellou et autres, Op-Cit, p 405.

المطلب الثالث: التخلص من التبعية الخارجية.

لا يمكن للجزائر في ظروف التبعية الخانقة متعددة الأوجه أن يكون قرارها مستقلا، فبالإضافة إلى تبعيتها في جانب الصادرات على منتوج وحيد (المحروقات) لا تتحكم في أسعاره، فهي كذلك تابعة في جانب الواردات بكل مكوناتها، لذلك فإن التحكم في التوازنات الخارجية لا يعد أمرا سهلا.

1- التبعية الغذائية:

من الناحية الإستراتيجية كل بلد يعتمد على غذائية من الخارج يعتبر في موقف ضعيف ومن الناحية الاقتصادية فإنها تسبب نزيفا معتبرا لإيرادات الصادرات من المحروقات، هذا الجزء المقتطع بإمكانه أن يساهم في تسديد الديون، لذلك فإن السلطات مطالبة ببذل الجهود لتكثيف الإنتاج الفلاحي الذي يعتبر في متناول الإمكانيات الوطنية لتحقيق الاكتفاء والخروج من التبعية الغذائية وبعدها الانتقال لتصدير الفائض للمساهمة في تنويع الصادرات وزيادة الإيرادات.

إن التبعية الغذائية التي تمثل عائقا كبيرا أمام أزمة المديونية، تعتبر من المخلفات السلبية للمديونية عندما كانت القروض تضخ بكثافة للجزائر فتسهل بذلك الاستيراد، وبعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي عمل هذا الأخير على استدامتها بفرضه شروطا تحول دون تقديم الدعم بكل أنواعه وتقوم بتقليص مستوى القروض الداخلية وبالتالي تقليص حصة الفلاحة منها حيث انخفضت من 12% في سنوات الثمانينات إلى اقل من 3% في 1990 و1991[1]، من جهة أخرى فإن الدول الصناعية تقدم دعما كبيرا لزراعتها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يمثل الدعم في القيمة النهائية للإنتاج الفلاحي 22.1% وفي أوروبا 49.9% وفي اليابان 57.6% ، بالإضافة إلى أن أسواق هذه البلدان مغلقة تماما بطرق مصطنعة في وجه منتجات الدول النامية أي محمية من كل أشكال المنافسة الخارجية، بينما نطالب نحن الهيئات الدولية بترك المنافسة تلعب دورها.

إنه لأمر غريب إذا علمنا أن الدول الصناعية تنفق سنويا 300مليار دولار كدعم للفلاحة وهو ما يمثل خمسة أضعاف ما تمنحه للمساعدة الخارجية، في الوقت الذي تضع شروطا مصطنعة أمام المنتجات الأجنبية لدخول أسواقها.[2]

إن الدعم المقدم للفلاحين في الدول الصناعية يجعل من الصعب أية منافسة لمنتجاتها ولكن رغم ذلك وجبت حماية منتجاتنا وتدعيمها للتخلص من التبعية الغذائية ثم التبادل في حالة الفائض مع الدول النامية لضمان التكامل، ونوفر الموارد التي كانت مخصصة للواردات الغذائية بأوجه أخرى.

)1(M.Benachenhou, Réforme économiques : Dette et Démocratie, Op-Cit, p11.

)2(K.S.Rogoff, Op-Cit, p57.

خاصة إذا علمنا أن القطاع الفلاحي يمكنه أن يعطي نتائج ملموسة على المدى القصير دون الحاجة الكبيرة إلى تكنولوجيا عالية أو أموال معتبرة بالعملة الأجنبية، ولكن لضمان ازدهار القطاع الفلاحي يكون من الأهمية بمكان وضع إستراتيجية تتعلق بالثروة المائية فيما يخص تجميعها وتخزينها والحفاظ عليها وعدم تبذيرها.

2- التبعية الصناعية:

إن طاقة الإنتاج الوطني الصناعي المتنوع تلعب دورا حاسما تساهم بالإضافة إلى تحديد القوة الاقتصادية للبلاد ولكن أيضا لقوته العسكرية التي تحدد طاقته للدفاع عن مصالحه الحيوية، في الجزائر التي حاولت بناء نسيج صناعي متنوع نسبيا لم تفلح في ذلك نظرا لتبعيته المطلقة للخارج ابتداء من التمويل، فالدراسات، فالانجاز إلى غاية الإنتاج الذي ظل يعتمد بصفة شبه كلية على المواد الأولية و النصف مصنعة بالإضافة إلى المساعدات التقنية و بذلك لم يستطع أن ينتج ليحقق فائضا تسدد به المديونية، فكان مآله الغلق والإفلاس.

انطلاقا من هذه التجربة وجب على المسيرين العمل على خلق الاندماج والتكامل بين القطاعات والعمل بأسرع ما يمكن لتكسير هذه التبعية بالاعتماد على الكفاءات الوطنية لتطوير البحث والاعتماد على النظام الهندسي المعاكس المتمثل في تفكيك جهاز ما وإعادة تركيبه من أجل فهم المبدأ ثم تقليد هذا المبدأ أو المفهوم، إنه عمل ساري المفعول في كل الدول ومصدرا للابتكار في متناول جميع الدول.[1]

يجب أن تعطى الأهمية القصوى للبحث العلمي والتقني لكي يمثل المحرك للنهضة الصناعية، لأنها الكفيلة وحدها بكسر طوق التبعية وما يترتب عليه من تطور الإنتاج وزيادة الإيرادات، بذلك نستطيع توفير الثروة الوطنية المتمثلة في المحروقات وفي هذا المجال يجب أن تعطى الإطارات الجزائرية العلمية العاملة في الجامعات الأجنبية كل الاهتمام للاستفادة من تجربتها وتمكينها من تأطير البحث والإطارات.

تعتبر سياسة التصنيع الحقيقي المبنية على أسس علمية حجز زاوية لكل سياسة إصلاحية، ولأي حل للأزمة المتعددة الأوجه، لأنها هي التي تمكن من تنويع الصادرات وبالتالي زيادة الإيرادات الخارجية التي يوجه جزء منها لتسديد المديونية.

يجب أن تحدد إستراتيجية تنموية صارمة مبنية على الفلاحة والصناعة مع وجود التناسب بين الأهداف والوسائل المتاحة لكي تحقق الهدف المتمثل في التحرر الاقتصادي وعدم الوقوع مرة ثانية في فخ التبعية المالية.

)1(M.Benachenhou, Inflation, Dévaluation, Marginalisation, Op-Cit, p102.

خلاصة الفصل الثاني.

باعتبار أن عشرية التسعينات شكلت الإطار الزماني الذي حدث فيه التقارب مع هيئات بريتون وودز ودخول الجزائر بذلك تلك المشروطية، الأمر الذي استدعى منا متابعة الإصلاحات الاقتصادية التي خص بها هذا الاقتصاد غير أننا تطرقنا وبإسهاب أكثر إلى كيفية معالجة أزمة الديون الخارجية عقب هذه الاتفاقيات أو ما يعرف بإعادة الجدولة، حيث قمنا بإظهار الشروط المقدمة للجزائر لقبول إعادة جدولة ديونها موضحين النتائج المتوصل إليها عقب الالتزام بهذه الشروط.

وموازاة مع ذلك، تطرقنا إلى البرنامجين الإصلاحيين المقدمين من قبل صندوق النقد الدولي، حيث تم تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة، والذي التزمت به الجزائر بصفة نالت رضا صندوق النقد الدولي، ومن ثم قبوله التفاوض مع الجزائر حول اتفاق متوسط المدى من خلال برنامج التعديل الهيكلي في إطار الاتفاقية الموسعة، بالإضافة إلى إمكانية إعادة جدولة ثانية للديون العمومية. وعليه، فأمام ما خلفته نتائج الإصلاحات والتي بدت غير كافية لتجاوز مطبات الماضي والخروج إلى بر الأمان، يعود ذلك سواء لقصورها على معالجة كل الاختلالات نتيجة إغفالها الأسباب الحقيقية للأزمـــة (الأسباب الخارجية) هذا من جهة، ومن جهة أخرى كونها طبقت في عشرية تميزت بالاضطرابات سواء السياسية، الاجتماعية والأمنية.

وفي المبحث الأخير حاولنا اقتراح حلول أخرى ممكنة للخروج من أزمة المديونية الخارجية الخانقة، كون الجزائر لها إمكانيات تسمح لها بالخروج من الأزمة إذا انتهجت سياسة اقتصادية سليمة وحاولت التحكم الجيد في تسيير الديون.

وبعد استعراض هذه الحلول خلصنا في النهاية إلى أن الحل الأمثل يجب ان يكون ذاتي المنبع، يعتمد على إستراتيجية وطنية تهدف أساسا إلى التخلص من مشكلة المديونية الخارجية ثم تفادي اللجوء إلى القروض الخارجية إلا بالقدر الذي يكون ضروريا في حدود سقف معين مع الصرامة في الاستعمال، والإدارة الجيدة للديون الحالية والمستقبلية إن وجدت، هذا ما دفع بطريقة أو بأخرى إلى إتباع سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية نتيجة ارتفاع أسعار النفط المتزايدة مما سمح بتكوين احتياطي هام من العملات الأجنبية وسارع في وتيرة الدفع المبكر للديون ابتداء من سنة 2004 وتواصلت إلى غاية 2006 أين تم تحقيق تطورات جد ايجابية في هذا المسعى إلى جانب التوقف عن الاقتراض نهائيا ابتداء من سنة 2005 وبالتالي ساهم في تخفيض واضح جدا لحجم المديونية الخارجية، وسنحاول توضيح هذه الآلية في الفصل الموالي.

الفصل الثالـــث: آليـــات الدفـــع المـــسبق للديـــون الخـــارجية

تمهيد:

لقد تم حل أزمة المديونية الخارجية التي شهدتها الجزائر بصفة مؤقتة عن طريق تقنية إع ـــادة الجدولة خلال الفترة 1994 – 1998. وتعززت هذه العملية، التي تخدم من جهة أخرى مصالح الدول المانحة، إلى إصلاحات اقتصادية معمقة تكرس اقتصاد السوق والدخول في العولمة، إلى جانب استعادة الإستثمارات في قطاع الموارد النفطية بتعاون مع شركاء أجانب. وتعتبر النتائج المحصل عليها في السنوات الأخيرة واعدة في ضوء الإزدهار الاقتصادي منذ عام 1997، واسترجاع التوازنات المالية والاقتصادية الكلية؛ حيث تواصل حجم الديون الخارجية الطويلة الأجل بالانخفاض بعد ما كان عند مستوى 33.2 مليار دولار سنة 1996، ووصل إلى مستوى 21.4 مليار دولار نهاية سنة 2004، وبقي الدين قصير الأجل، مستقرا ولا يزيد عن 0.41 مليار دولار.[1]

ولا شك أن إشكالية إيجاد الحل المناسب للمديونية أمر يتعلق أساسا بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. ولا تمثل تقنية إعادة جدولة الدين سوى طريقة من طرق التخفيف من حدة المشكلة، لما تتيحه من إمكانية إعادة هيكلة الديون وولوج النظام المالي الدولي وبالتالي إمكانية تمويل التنمية.

فينبغي العمل على الربط بين تأمين التنمية المستدامة والقدرة على مواجهة المديونية على المدى البعيد في وضع وصياغة السياسات الملائمة لإدارة الديون.كما يتعين انتهاج سياسات سليمة في إطار الاقتصاد الكلي والمديونية الخارجية ومكافحة هروب رؤوس الأموال.

وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر قرارا استراتيجيا لإدارة مخزون الديون الخارجية وذلك عن طريق التسديد المسبق للديون الخارجية نتيجة للارتفاع المتواصل لأسعار النفط للتخلص نهائي ا من المديونية وهو الحل الوحيد والمستديم. إلى جانب سياسة تحويل الديون مقابل استثمارات سعيا لتحقيق خوصصة ذات جودة، ورد الاعتبار للنسيج الصناعي وإنجاز تخفيض في نسبة القروض الخارجية .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى هذه الآليات من خلال:

- **المبحث الأول:** الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر قبل عملية الدفع المسبق للديون.
- **المبحث الثاني:** سياسة تحويل الدين الخارجي.
- **المبحث الثالث:** إجراءات الدفع المسبق للديون الخارجية.

---

(1) إحصائيات من بنك الجزائر، مرجع سابق.

المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر قبل عملية الدفع المسبق للديون الخارجية.

عرفت المديونية الخارجية تراجعا محسوسا وهذا نتيجة التطور الحاصل على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالمتتبع لهذا التحسن يلاحظ من دون شك أنه محصلة طبيعية لعوامل خارجية بالدرجة الأولى، المحروقات التي بلغت مستويات قياسية مما أدى إلى ارتفاع احتياطات الدولة من العملة الصعبة، خلال السنوات الأخيرة ، فالنتائج الكلية المسجلة خلال الفترة 2000-2005 كانت جد ايجابية ، سواء على مستوى ميزان المدفوعات أو فيما يخص التطور المسجل في الاقتصاد الكلي خلال نفس الفترة ، فقد أبرز تعزيز الاستقرار المالي، إضافة إلى استمرار التحسن المدعم للوضع المالي الخارجي، عنصرا جد حاسما بالعودة للنمو في الجزائر.

وبهذا الصدد نحاول في هذا المبحث أن نعطي تحليلا دقيقا ومختصرا لأهم المؤشرات الاقتصادية وعرض الوضعية المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2005، إلى جانب الدور الفعال لقطاع المحروقات في تحقيق الإنفراج المالي والراحة التي أصبح يتميز بها الاقتصاد الجزائري حاليا.

وهذا من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** الإطار الاقتصادي الكلي والوضعية المالية للفترة 2000-2005.
- **المطلب الثاني:** تطور قطاع المحروقات ومساهمته في زيادة المداخيل.
- **المطلب الثالث:** تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الإطار الاقتصادي الكلي والوضعية المالية للفترة 2000-2005.

رسخت الفترة 2000-2005 العودة إلى الاستقرار المالي الكلي، بعد الصدمة الخارجية لسنتي 1998 و 1999 والمجهودات الكبيرة للتصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1994-1998.حيث تميزت التطورات المالية الكلية خلال فترة 2000-2005، بظهور وضعية مالية ملائمة للجزائر، إضافة إلى أداء اقتصادي متين اقترن بارتفاع النمو (5% في المتوسط سنويا)، والتحكم في التضخم (1.6% سنة 2005)، وبصفة خاصة تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف من طرف بنك الجزائر ابتداء من سنة 2000، إضافة إلى مرونة ميزان المدفوعات في المدى المتوسط، كل هذا ساهم في ضمان الشروط المالية لإنخفاض الديون الخارجية.[1]

---

[1] محمد لكصاسي، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، نوفمبر 2005 " التطـــورات الاقتصـــادية والنقـــديـــة لسنة 2004 "، ص13.

1- مؤشرات الاقتصاد الكلي: [1]

تميز تطور الاقتصاد الكلي للفترة 2000- 2005 بمضمون فائض الادخار على الاستثمار حيث ساهمت المكتسبات في مجال الاستقرار المالي بصفة شاملة في إنعاش النمو (إذ فاق 5% في المتوسط بالنسبة للسنوات الأربعة الأخيرة) بحيث كانت الأنشطة الاقتصادية أقل ازدهارا خلال الفترة 1995-1999، حيث لم يبلغ المعدل سوى 3.4%، وتراوحت نسب النمو بين 4.30% و 5.5%، خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2005، فإن الحد الأدنى قد ارتفع . وتجدر الإشارة أن برنامج الإنعاش 2001-2004 قد كان محددا هاما لهذه النتائج الجيدة للنمو الاقتصادي. وتظافرت هذه النتائج الجيدة في مجال نمو الاقتصاد الوطني مع تحكم في التضخم الذي انخفض معدله إلى 1.5 % سنة2005 مقابل 2% في نهاية 2004 و 4% في نهاية 2003.

وتوطد الإطار الاقتصادي الكلي غير تضخمي، على وجه الخصوص سنة 2005، في سياق تواصل فيه التوسع الاقتصادي العالمي وظرف ملائم لسوق الطاقة (المحروقات).

وهكذا قدر فائض الادخار الوطني على الاستثمار ب 13% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2004 أي نفس النتيجة المسجلة سنة 2003 مقابل 7.6% لإجمالي الناتج المحلي لسنة 2002. بينما تميزت سنة 2005 بفائض يقدر ب 18% من إجمالي الناتج المحلي.

2- الاستقرار المالي:

سمحت النتائج المالية المدعمة للفترة 2000-2003 بتجسيد الاستقرار المالي الذي عرف ثباتا خلال سنة 2004، و2005 وهذا بالنظر إلى:[2]

- الصلابة المميزة للوضعية المالية الخارجية، حيث بلغت احتياطات الصرف الرسمية 56.18 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2005 مقابل 43.1 مليار دولار أمريكي في نهايـــــة ديسمـــبر 2004 و32.9 مليار دولار نهاية ديسمبر 2003. ومبلغ 4.4 مليار دولار في نهاية سنة 1999.

-قابلية الاستمرار الممتازة للمديونية الخارجية سنة 2004-2005 بمعدل خدمة للدين الخارجي الذي انخفض إلى اقل من10% سنة 2005، مقابل 12.6% سنة 2004، 17.9% سنة 2003 و 39.1% سنة 1999.

فخلال سنة 2005، انخفضت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات إلى 8 % مقابل 12.6 سنة 2004. وفي نهاية سنة 2004، يبرز هيكل الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل، أهمية القروض المعاد

---

[1] منشورات بنك الجزائر عبر الموقع الالكتروني: www.Bank-of-Algeria.com تاريخ الاطلاع 2007/11/09.

[2] محمد لكصاسي، مرجع سابق، ص13.

جدولتها في إطار نادي باريس ونادي لندن. تمثل هذه القروض 53.1 % من المجموع مقابل 52.8 % في سنة 2003. ويتعلق الأمر هنا بالعنصر الإيجابي لهيكل الديون المعاد جدولتها. أما بالنسبة لخدمة الديون، فإن أصل الدين خارج التسديد السابق للدين، يمثل 78.2 %، أي ما يعادل 3.47 مليار دولار. والمدفوعات من الفوائد 21.8 %، أي ما يعادل 0.97 مليار دولار،و يشكـــل الـــــدولار 44 % من الديون الجزائرية سنة 2005 متبوعا بالأورو بـــ 40 % و الين بـــ 8 %، و كانت الديون المقترضة لدى بلدان الإتحاد الأوروبي تمثل 66% من المخزون الإجمالي و 15 % لدى الولايات المتحدة الأمريكية و 13% لدى اليابان.[1]

وبهذا تكون الجزائر قد سددت خلال الفترة الممتدة مابين 1985ـ 2005 ما يعادل 117.9 مليار دولار، منها 34 مليار مدفوعات فوائد.وكل عمليات التسديد المسبق للديون، هي مبرمجة ما بين 31 ماي 2006 و30 نوفمبر2006، وذلك وفق التوقيع على الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر ونادي باريس بمبلغ يعادل 7.9 مليار دولار. قابلية الإستمرار للمديونية العمومية بالنظر إلى الادخارات المالية التي تراكمت لدى الخزينة العمومية، أي 1659.1 مليار دينار كودائع للخزينة لدى بنك الجزائر في نهاية سبتمبر2005 مقابل1029.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2004، و 1.3 مليار دينار نهاية سنة 1999.

-الاستقرار النقدي، حيث سجلت الكتلة النقدية (M2) نموا وصل 6.7% خلال الأشهر الستة الأولى من 2005 مقابل 11.4% سنة 2004، فقط بينما كان التوسع النقدي قد بلغ نسبة 15.6% سنة 2003 و 22.3% سنة 2001. وساهم هذا التراجع الملحوظ في التحكم في التضخم سنة 2004.وسنة 2005، إذ انخفضت نسبة تضخم الأسعار إلى نسبة 2.2% فيما يخص الأشهر التسعة الأولى من سنة 2005 مقابل 4.7% بالنسبة لنفس الفترة من السنة المنصرمة.

3- ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف لسنة 2005.

تُثبت وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2005 الصلابة المميزة لوضعية احتياطات الصرف الرسمية التي بلغت مستوى 56.2% مليار دولار في نهاية ديسمبر 2005، مقابل 43.1% نهاية سنة2004[2].

على الرغم من الارتفاع الملموس للواردات من السلع، تضاعف فائض ميزان المدفوعات الخارجية الإجمالي سنة 2004 مقارنة مع مستواه من سنة 2003.

حيث بلغت الواردات من السلع 17.95مليار دولار أمريكي سنة 2004 مقابل 13.32 مليار دولار أمريكي سنة 2003، بعدما كان مستواها 12 مليار دولار أمريكي سنة 2002.

---

(1) انظر الملحق رقم 02، الشكل البياني رقم 1و2.

(2) محمد لكصاسي، مرجع سابق، ص 14.

تميزت 2004، التي وصلت فيها الصادرات من المحروقات مبلغ 31.55 مليار دولار ، بفائض هام للحساب الجاري للمدفوعات الخارجية (11.12 مليار دولار). في حين لم يتعد هذا الفائض للحساب الجاري الخارجي مبلغ 8.8 مليار دولار بالنسبة لسنة 2003 و 4.36 مليار دولار بالنسبة لسنة 2002. كما ارتفعت الصادرات من المحروقات سنة 2005،حيث قدرت ب45.1 مليار دولار.[1]

تظافرت هذه النتيجة الجد ايجابية مع ارتفاع ضئيل لعجز حساب رأس المال لميزان المدفوعات سنة 2004 بالمقارنة مع مستواه في 2003 وهذا بسبب تعبئة القروض الخارجية الضعيفة والتسديدات المسبقة. كما تعكس الوضعية المالية الخارجية المميزة تراجع مخزون المديونية الخارجية الجزائرية المتوسطة والطويلة الأجل إلى 16.4 مليار دولار نهاية 2005 مقابل 21.4 مليار دولار في نهاية 2004، 23.2% نهاية 2003. في حين كانت المديونية الخارجية قد بلغت 28.1 مليار دولار أمريكي في نهاية 1999. يشكل هذا المستوى الهام من احتياطيات الصرف إرساء لسياسة استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، المتبعة من قبل بنك الجزائر عبر تدخلاته في السوق البينية للصرف وذلك من اجل الاستقرار المالي.[2]

أما الفائض في الميزان التجاري، فقد قفز بنسبة 52% في أبريل 2004، ووصل إلى 2.6 مليار دولار مقارنة مع 1.72 مليار دولار خلال نفس الشهر من عـام 2005، حسبما ذكر المركـــز الـــوطني للإحصاء والإعلام الآلي التابع للجمارك الجزائرية.

كما يشار إلى أن فائض الميزان التجاري قد قفز في الربع الأول من عام 2006 بنسبة 48%؛ ليصل إلى 7.22 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من عام 2005، كما ارتفع الفائض التجاري بنسبة 74%؛ ليصل إلى 24 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة بعام2004.[3]

حيث تستورد الجزائر قرابة 68% من احتياجاتها الغذائية والمنتجات نصف المصنعـــة والمصنعـــة من منطقة العملة الأوروبية الموحدة الأورو،في المقابل تمتلئ الخـــزينة بالعملة الأمريكية الدولار، عـملة فواتير التصدير إلى الأسواق الخارجية للبترول والغاز الطبيعي.

---

(1) انظر الملحق رقم 02، الجدول رقم 7.

(2) محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2004، مرجع سابق، ص14.

(3) وزارة التجارة، ملخص متعلق باحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2006، ص 1،www.AlgerieINFO.com بتاريخ 2007/12/09.

وفي تصريح للرئيس بوتفليقة أكد على ضرورة تنويع الصادرات خـــارج المحروقات وقال إن "الجـــزائر استطاعت بشق الأنفس ملامسة عتبة المليار دولار في مجال تصدير المنتجات خارج المحروقات".[1]

وفي تقرير أصدرته وزارة التجارة ، أشارت إلى أن استمرار تدهور الدولار سوف يؤثر سلبا على احتياطي البلاد من العملة الصعبة، هذا التقرير كان جراء التهديد الذي يشكله استمرار تدهور قيمة الدولار أمام العملة الأوروبية الأورو.

فتراجع قيمة الدولار يؤثر كثيرا على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط والغاز أساسا، على غرار الجزائر التي تجد نفسها في وضعية أكثر تأثرا، بالنظر لإرتباطها المزدوج بالدولار والأورو. فالجزائر تتعامل بالدولار الأمريكي في مجال الصادرات، وتتعامل أساسا بالأورو بنسبة تفوق 65% في مجال الواردات[2].

وبفعل ارتفاع قيمة صرف الأورو مقابل الدولار، فإن العديد من السلع والمنتجات سواء الأولية أو نصف مصنعة والمصنعة المتأتية من الاتحاد الأوروبي، تتأثر مباشرة وتسجل ارتفاعا في قيمتها بصورة مضاعفة، بفعل ارتفاع قيمة صرف الأورو أولا وبفعل ارتفاع كلفة النقل والشحن والتأمين، نتيجة ارتفاع سعر البترول.

في المجموع، تعتبر الوضعية المالية الخارجية وضعية صلبة، غير أنه يجب زيادة الصادرات من غير المحروقات وإرساء قابليتها للمنافسة، على المدى المتوسط خاصة في ظروف تطبيق إصلاح التعرفة الجمركية. إن المنافسة الخارجية للاقتصاد الوطني يجب أن لا تقوم فقط على سعر الصرف. في سياق دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: تطور قطاع المحروقات ومساهمته في زيادة المداخيل.

إن وضعية الهيمنة للاقتصاد الجزائري على العموم، و قطاع المحروقات على الخصوص، و كذلك أهمية حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية دفعت الجزائر إلى استرجاع ثرواتها الباطنية و غيرها من الموارد الأخرى، و هذا من أجل تكوين قوة اقتصادية مرتكزة على الدعامة المالية، ثم على التدفقات الحقيقية لقطاع المحروقات. زيادة على هذا، فإن هذا القطاع سيحتل مكانة مهيمنة في الهيكلة العامة للتراكم أين ينبغي إعادة النظر في تخصيص القطاعات حتى تتجنب أخطار المركزة الصناعية.

---

(1) تصريح للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في ذكرى تاميم المحروقات يوم 2006/02/23.انظر الموقع www.elwaha-dz ، تاريخ الاطلاع 2006/11/13.

(2) www.ons.dz commerce extérieur, consulté le 15/09/2007.

وقد تمكنت الجزائر من تحقيق هذا الإنجاز- مقارنة بكثير من دول العالم النامي- بفضل مواردها النفطية الكبيرة، والإرتفاعات القياسية التي شهدها سوق النفط خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى اعتماد الجزائر لإقتصاديات السوق.

وفي هذا السياق أعلنت الجزائر- العضو في منظمة الأوبك- أنها تسعى إلى زيادة إنتاج البلاد من النفط من 1.4مليون برميل يوميا في عام 2005، إلى 1.5 مليون برميل يوميا بنهاية عام 2006 ومليوني برميل يوميا، بحلول عام 2010. [1]

وكانت مبيعات النفط والغاز في البلاد قد بلغت 51.756 مليار دولار، أي شكلت 97.98% من إجمالي الصادرات خلال سنة 2006، و التي زادت بنسبة 14.77% مقارنة بسنة 2005.، بينما انخفضت الواردات بنسبة 7.47%، لتصل إلى 1.7 مليار دولار مقارنة مع 1.84 مليار دولار بالنسبة لشهر افريل من عام 2005.[2]

1- جهود شركة سوناطراك في رفع سقف الإنتاج:

منذ بروزها، حضيت شركة سوناطراك بكل الأهمية و التقدير، سواء من الحكومة أو من الأطراف الأجنبية، و تزداد هذه الأهمية و هذا التقدير إذا ما تم التعرف على المشاريع التي أنجزت من قبل هذه الشركة ، و التي تمثل مفخرة البلاد، أهمها ملخص فيما يلي:

- خط أنابيب النفط الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة.
- مصفاة لإستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود.
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.

فشركة سوناطراك تسعى ضمن إستراتيجيتها، إلى فرض نفسها على المستوى العالمي، وضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قـــطاع البتـــــرول ،و لقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية و في الاقتصاد العالمي.

و بالرغم من أنها وطنية، فسوناطراك تتضمن مكانة هامة ضمن الشـــركات العالمية الأولى ، و هذا ما يمكن ملاحظته بالاعتماد على دلالات، تتمثل في احتياطات البترول والغاز، إنتاج البترول و الغاز، و قدراتها على عمليات التمييع، و استخلاص المنتجات المباعة.

---

[1] Liberté économie, Francis Perrin " Expert pétrolier", Le 29 mai 2006. www.AlgerieINFO.com consulté le 22/11/2007

[2] وزارة التجارة، ملخص متعلق باحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2006، ص3.

1-1 تقوية العائد البترولي لسوناطراك و تقييم إمكانياتها و ثرواتها البترولية و الغازية .

و هذا يترجم ب[1]:

– عدد الاكتشافات الهامة المحققة في إطار الشراكة و التي وصلت حوالي130 اكتشاف منذ 1987، مما سمح للجزائر و خاصة لسوناطراك التي غابت عن سوق الطاقة العالمي أن تصبح من بين أكبر المكتشفين للبترول.

–إعادة تكوين احتياطات المحروقات، مما سمح بتعويض كميات البترول المنتجة و المستهلكة في السوق الجزائرية أو المصدرة منذ 1972،و التي تقدر بـــ 5 مليار طن.

–جلب رأس المال الأجنبي و هذا عبر الاستثمارات المكثفة فيما يخص مشاريع تقييم المحروقات الجزائرية .و كذا منذ 1990 تولت سوناطراك لوحدها تغطية كامل الاستثمارات البترولية.

أما حاليا، فإن أكثر من نصف الاستثمارات 55% في مجال التنقيب و البحث تخص مشاريع في إطار الشراكة و الممولة من طرف الشركاء . أما فيما يخص استثمارات الاستكشاف أي الاستثمارات التي تنطوي على خطر كبير، 3/2 من التكاليف ستغطيها الشركاء.

– ارتفاع إنتاج المحروقات من35 %، 181مليون طن في سنة 1997 إلى 244 مليون طن سنة 2002 هذا بالإضافة إلى تطوير الحقول المكتشفة من قبل.

و يمكن ملاحظة أن حصة الشركاء الأجانب في الإنتاج الكلي لمحروقات سوناطراك تقدر بـــ25 %و ستصل 50% في عام2005 . إن الشراكة الأجنبية سمحت لسوناطراك بتخفيض أخطار التنقيب و البحث عن البترول و الغاز، و أيضا استغلال حقول مكتشفة.

أما فيما يخص مشاريعها الغازية،و في إطار الشراكة الموسعة و المتنوعة، فهناك هدف مسطر:

–رفع مساهمة الغاز الجزائري في تموين الأسواق الأوروبية.

–تهيئة سوناطراك للمشاركة في تموين السوق البعيد و هذا انطلاقا من موارد الغاز التي ستكتشف أو تكتسب خارج حدودها.

---

(1) أمينة طيبوني، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004/2003، ص157.

2-1 تدويل نشاطات سوناطراك .

لقد تجاوز إنتاج هذه الشركة حدود 200 مليون طن من البترول، ولكن ما يهمها مستقبلا هو بلوغ 250 مليون طن. إن سوناطراك، كأية شركة بترولية أخرى، لا تتجلى قيمتها إلا من خلال أهمية الاحتياطات وإثباتها لتحكمها فيها، ومن خلال قدرتها على تثمينها، وهي الآن تتحكم في 80% من الإنتاج، بالإضافة إلى حصتها التي تحصل عليها من شركائها. وتتحكم أيضا، في أكثر من 43% من المحيط المنجمي بفضل رخص التنقيب التي تحصلت عليها وتعتبر المتعامل الوحيد في حقل حاسي مسعود الهائل الذي لم ينته من الكشف عن طاقاته الواسعة.

وإذا كانت الاستثمارات الهامة تعتبر ضرورية لإنجاز اكتشافات أخرى وتثمين الاكتشافات الجديدة، حيث سيتم لذلك استثمار 21مليار دولار بين السنوات 2004-2008.[1]

وإذا كانت القدرة محددة: فإنه يتعين على سوناطراك لكي تنتج أكثر، أن تستثمر أفضل، وتنتج أفضل أيضا، وتعتمد أفضل التكنولوجيات، وتكوين المزيد من الكفاءات، و كونها تملك تجربة كبيرة في ميدان الغاز، فإن سوناطراك تتطلع كغيرها من الشركات الكبيرة، إلى توسيع وتنويع تواجدها الدولي: وهي الآن حاضرة بالفعل، في كل من البيرو، وجنوب إفريقيا، واسبانيا، وتنوي الذهاب كذلك إلى آسيا.

فسوناطراك تسعى إلى تدويل نشاطاتها عن طريق سلسلة المحروقات في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى ارتباط الفوائد ، فالشركات الدولية تسعى إلى أخذ حصة في احتياطات المحروقات و سوناطراك تسعى إلى تدويل نشاطاتها SONATRADING .

و في هذا السياق تم توقيع عقود مع مختلف الشركات الأجنبية و المتمثلة في الآتي:[2]

–العقد المبرم مع خمسة شركاء لغرض المساهمة في ترقية مشروع غاز Ferrol بإسبانيا. أما في منطقة Galice فسوناطراك تساهم بـــ 15% مما يجعل منها ممول مستقبلي للغاز الطبيعي المميع في السوق الإسبانية.

– العقد المبرم بين سوناطراك و الشركة العمومية التركية BOTAS و الذي يحوي عقدين :عقد تسويق للغاز الطبيعي السائل الجزائري لمدة 25 سنة . و اتفقا على شراكة بين المجموعتين البترولية أين تستحوذ سوناطراك على حصة مساهمة عالية في مجموعة BOTAS فيما يخص المشاريع الطاقوية في تركيا .

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر ، مرجع سابق، ص14.

(2) أمينة طيوبي، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، مرجع سابق، ص158.

- إمضاء عقد بين سوناطراك CEPSA الإسبانية لخلق شركة مختلطة MEDGAZSA لغرض إنجاز مشروع نقل الغاز بأنابيب gazoduc توصل الجزائر بإسبانيا، و يدخل في هذا المشروع عدة شركات منها TOTAL, FINAELF، BP, ENDESIADENI, GDF و هذا بمساهمة في الرأسمال الاجتماعي لـــ MEDGAZSA .

- أمضت سوناطراك عقد مع الشركة الأمريكية CONOCO في إطار الشراكة، هذا العقد يخص اتفاقية التعاون في مجال البحث و التنقيب و أيضا الاستثمار في تركيا لغرض تحقيق مشروع إنجاز مركز توليد الكهرباء.

إن الشراكة سمحت لسوناطراك ليس فقط بالظهور على المستوى الدولي و إنما بالتحكم و النفوذ أكثر و بسهولة في الأسواق الدولية، و من ثم بيع منتجاتها بسهولة، واغتنام فرصة الخبرات من طرف شركائها الأجانب .فكل هذا سمح لها باكتساب الخبرة، التكنولوجي و المعرفة و بالتالي تعزيز صورتها التجارية و رفع أدائها في الصناعة العالمية للمحروقات.

والشكل البياني الموجود أدناه يوضح تطور إنتاج البترول الخام لشركة سوناطراك وشركائها.

الشكل البياني رقم (3-1):

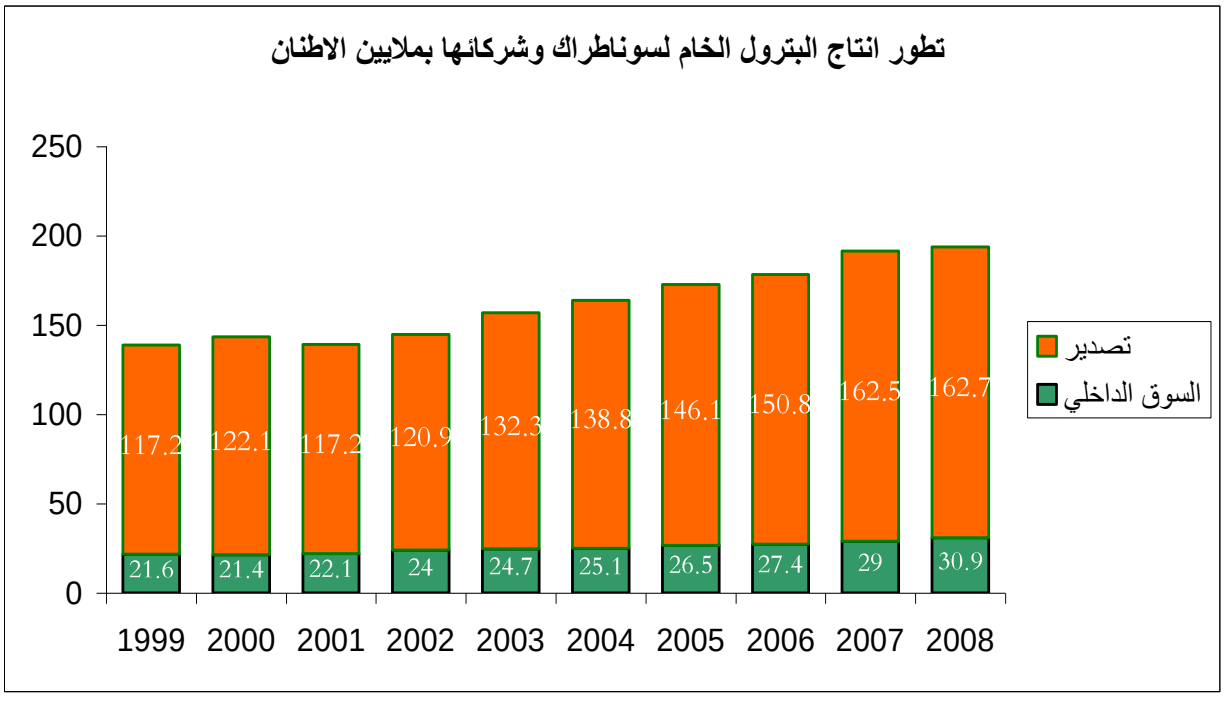

المصدر: عبد اللطيف بن اشنهو- عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق- مرجع سابق- ص15.

2- عرض وتحليل مداخيل النفط خلال الفترة 2000-2007.

في شهر أوت 2002، قدمت الجزائر طلبا رسميا لمراجعة حصتها ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط. ويجدر التذكير بأن نظام الحصص الذي اعتمد ضمن المنظمة، عام 1982 قد تأسس بغرض الحد من انخفاض الأسعار الناتج عن تقلبات السوق أو عن تطور السوق الموازي الذي أصبح يزداد أهمية أكثر فأكثر. ومنذ ذلك الوقت، تغير الوضع بالنسبة للجزائر، على النحو التالي:

الجدول رقم (3-1): تطور حصص إنتاج البترول في الجزائر. **الوحدة: %**

	1982	1986	1990	2001
حصص الإنتاج	0.65	0.58	0.83	0.90
حصص الجزائر/	3.95	4.45	4.48	3.09
الحصة/ قدرة الإنتاج	92	86	105	77

المصدر: عبد الطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر، مرجع سابق، ص 104.

وتجدر الإشارة إلى أن مطالبة الجزائر بحصة مليون برميل يوميا، وهي الحصة التي ارتفعت وبلغت 1.3 مليون برميل، تجد تبريرها ضمن الأسباب الثلاثة الآتية:[1]

- السبب الأول: يكمن في أن حصة الجزائر في منظمة البلدان المصدرة لم تتوقف عن الهبوط خلال السنوات العشرة الأخيرة جراء قدرة إنتاجية كاسدة مؤقتا. ويمكن أن نذكر، على سبيل المثال، بأن حصة الجزائر سنة 2003 لم تعد تمثل إلا نسبة 28% و 10%، على التوالي، مقابل 43% بالنسبة للعربية السعودية، و 17% بالنسبة لفترويلا، عام 1986.

لقد احترمت الجزائر دائما وبدقة نظام الإنتاج المقرر من قبل المنظمة، هذا النظام الذي كلفها سنة 2003، حوالي 03 ملايير دولار سنويا.

فالسعودية وحدها التي تتلقى نسبيا خسارة مالية معتبرة في إنتاجها.

-إن قدرة الجزائر الإنتاجية تطورت بسرعة خلال السنوات الأخيرة ووصلت إلى 1.4 مليون برميل/يوميا سنة 2005.

وحسب قاعدة الحصة المالية، فإن النقص الذي يجب إنتاجه سيكون بنسبة 50% خلال سنة 2005 و 60% خلال سنة 2010، ويسجل هذا الطلب على المدين القصير والطويل، علما أن حصة الدول المصدرة للبترول التي تمثل 30% من عرض تصدير البترول الخام سنة 2000 ستمثل 50% سنة 2020.

[1] عبد الطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر، مرجع سابق، ص104.

فلقد بلغ الإنتاج الجزائري من المحروقات بكل أنواعه 46.126 مليون طن معادل نفط خلال الثلاثي الأول لسنة 2006[1]؛ أي بتسجيل ارتفاع بلغت نسبته 1.4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2005 . وعليه فإنتاج البترول الخام قد ارتفع بنسبة 5.5% خلال ثلاثة أشهر مقارنة بالفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 2005 ليبلغ 15.679 مليون طن (أو 1.360 مليون برميل يوميا) مقابل 14.872 مليون طن (1.289 مليون برميل يوميا)، ومن مجموع هذا الإنتاج البترولي فإن سوناطراك أنتجت 168.7 مليون طن (مقابل 134.7 مليون طن) أي بتسجيل زيادة نسبتها 0.5%.

أما الإنتاج المحقق في إطار الشراكة فقد سجل هو الآخر ارتفاعا محسوسا بلغت نسبته 2.10 % ليبلغ 529.8 مليون طن مقابل 738.7 مليون طن خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2005، ورغبت الجزائر في بلوغ هدفها قبل نهاية سنة 2006 والمتمثل في إنتاج 1.5 مليون برميل يوميا.

كما حققت عام 2007 إرادات صافية قدرت ب 26.81 مليار[2] دولار مسجلة بذلك نسبة ارتفاع قدرت ب 3 % مقارنة بالسداسي الأول لعام 2006، كما ســجل متوسط ســعر "صحاري بلند " الجزائري، قفزة نوعية بتسجيله متوسطا قدر 74.77 دولار للبرميل، فيما قدر لعام 2006 بـــ 65.85 دولار للبرميل، وهو ما ساهم في رفع حصيلة شركة سونطراك عام 2007.

و من المنتظر أن تضيف الشركة أكثر من 1.99 مليار دولار لحجم رقم أعمالها ، بـــزيادة ق ـــدرها 33% وهو ما سيساعد في تدعيم مركز الشركة ضمن أكبر الشركات العالمية في مجـال النفط، يذكر أن ترقيم سونطراك هو 11 عالميا و الأولى إفريقيا، هذا وقد حققت شركة سونطراك إرادات صافية لعام 2006 قدرت ب 52 مليار دولار.

ومن المنتظر تحقيق إيرادات تفوق 55 مليار دولار بالنظر إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، مع تراوح أسعار النفط في السوق العالمية فوق مستوى 70 دولار.

---

[1] Ministère de L'énergie et des Mines, Bilan au 31 Décembre 2006, p11, www.mem-algeria.org consulté le 02/09/2007.

[2] محمد لكصاصي، التطورات النقدية والمالية لسنة 2007، تصريح لجريدة الخبر العدد 5255، الصادر بتاريخ 2008/03/05.

والجدول التالي يبين تطور أسعار النفط الجزائري:

الجدول رقم (3-2): تطور أسعار برميل البترول الخام (صحاري بلند) **الوحدة: دولار.**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر الضريبي	19.0	19.0	22.0	19.0	19.0	19.0	19.0	19.0
السعر المتوسط المحقق	28.6	24.9	25.3	29.0	38.6	49.6	65.85	74.77

Source: le rapport de présentation de la loi de finances pour 2006-2007.p8.

إستقر سعر برميل البترول في سنة 2007 على مستوى الأسعار الضريبية المستعملة في إطار تحضير قوانين المالية ابتداء من سنة 2000 وهو 19 دولار للبرميل الواحد (استثناء للسنة المالية 2002والتي استخدم فيها سعر 22 دولار للبرميل لتحضير قانون المالية).

إن اختيار 19 دولار للبرميل لضبط قانون المالية يعود لعدة انشغالات:[1]

- تجنيب النفقة العمومية لعدة تقلبات مفاجئة الناتجة عن تقلبات أسواق النفط والتي يصعب التحكم فيها.

- احتواء النفقة العمومية داخل حدود مستدامة في الآجال الطويلة ومطابقتها مع القدرة على استيعاب التمويلات.

- مساهمة النفقة العمومية بنسبة قوية لاحتواء التضخم ضمن حدود معينة وذلك من خلال صندوق ضبط الإيرادات الذي له أثر في تحقيق استقرار للسيولة. إن استقرار التضخم له دور في استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي وذلك كلما كان الفرق بين السعر الضريبي والسعر المتوسط لبرميل النفط اكبر، كان أثر استقرار السيولة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات اكبر.

وقد صرح وزير الطاقة والمناجم "شكيب خليل" بأن قيمة الصادرات بين العام 2000 ونهاية أكتوبر 2006 بلغت 204 مليارات دولار.. منها 45 مليار دولار في أول عشرة أشهر من العام 2007. وتحتل الجزائر المرتبة الـــخامسة عشرة في قائمة أكبر دول العالم من حيث الاحتياطي النفطي ، والمرتبة السادسة ضمن قائمة الدول المصدرة للنفط للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت نحو 787 ألف برميل يوميا، وتمثل هذه الصادرات 6.4% من الواردات النفطية لهذا البلد[2]، وقدر إنتاج الجزائر نح و 1.5 مليون برميل من النفط الخام يوميا.

---

[1] Ministère des finances, Le rapport de présentation de la loi de finances pour 2006.p9.

[2] الخبر اليومي، تصريح وزير الطاقة والمناجم " الجزائر سادس مصدر للنفط إلى أمريكا"، العدد 4990 الصادر بتاريخ 2007/04/24، ص 11.

المطلب الثالث: تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

إن ظاهرة الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي يشهدها الاقتصاد الجزائري منذ بضع سنوات قد كان لها بدون شك، انعكاسات كبيرة على الأوضاع والسياسات الاقتصادية للدولة، حيث أن تزايد الفوائض المالية بشكل غير مسبوق قد أثر على نمط الإنفاق والاستثمار كما أدى نتيجة للسيولة الكبيرة والمفاجئة إلى تحريك الاقتصاد، وارتفاع مبالغ فيه في أسعار الأصول وفقدان السيطرة على استقرار الأسعار وارتفاع مقلق لمستويات التضخم.

هذا، وقد حافظت السياسة المالية إلى حد ما على توازنها وحذرها في التعامل مع هذه الظاهرة، غير أن السياسة النقدية لم تأخذ وضعها الطبيعي في ضبط الدورات الاقتصادية وكبح التضخم والحد من اندفاع تدفقات السيولة وحجم الائتمان.

ويستعرض هذا المطلب الجوانب المختلفة لظاهرة ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال استعراض إيجابيات وإشكاليات هذه الظاهرة.

1- التأثيرات الإيجابية:

بشكل أساسي هناك أربعة جوانب هامة تمثل إيجابيات لإرتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني:

- لاشك أن زيادة الإيرادات النفطية قد ساعدت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي الذي قدر بحوالي 5% خلال السنوات الثلاث الماضية (2003-2006) مقابل نسبة لا تزيد عن 2.2 % خلال التسعينات من القرن الماضي[1]. إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زاد من توفر فرص الاستثمار ومشاريع التنمية، كما أدى إلى خلق فرص عمل ساعدت من تخفيف معدلات البطالة، وفي بعض الحالات تحسين مستويات المعيشة.

- كذلك، فالفوائض الجديدة في الإيرادات النفطية لم تذهب كلها في شكل مصروفات ونفقات مثلما حصل في الصدمة النفطية الأولى خلال السبعينات من القرن الماضي. هذه المرة يبدو أن تعامل الدولة مع الفوائض المالية كان أكثر حذراً، حيث بالرغم من ملاحظة زيادة النفقات على بند الرواتب والأجور وبعض النفقات الاستثمارية على مشاريع البنية الأساسية إضافة إلى زيادة مخصصات قطاعات التعليم و الصحة، إلا أن الجزء الأكبر من الفوائض المالية وظف بشكل رئيسي في ثلاثة مجالات تعتبر إيجابية:

(1) حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية ،السنة الرابعة،العدد32، جانفي 2007، ص14.

1-1 تعزيز المدخرات من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

لقد استخلص الجزائريون الدرس من تاريخ الميزانية لمدة 25سنة الأخيرة التي شهدت عجزا متعاقبا ومتزايدا أربع مرات أكثر مما شهدت فائضا، مثلما شهدت تخصيصات مسبقة، وتخفيضات ميزانية مضرة بالاقتصاد وبالفعالية في تسيير البرامج العمومية، وبزيادة مخاطر المديونية العمومية.

ولحماية النفقات العمومية من تقلبات أسعار النفط، بما يسمح بتطبيق سياسات دورية مستقرة، فقد قررت السلطات إنشاء صندوق لضبط الإيرادات. وهذا مكسب معترف به في المالية العمومية، وضمان ضد الاقتطاعات العمومية المفاجئة وأداة لاستقرار الأسواق جد ايجابية بالنسبة للمؤسسات. وقد تم بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 فتح حساب خاص للتخصيصات تحـــت عنوان (صندوق ضبط الإيرادات)[1].

وهذا الحساب يعرض فوائض القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات الجباية البترولية الزائدة عن توقعات قانون المالية، وتسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير فعال للمديونية الخارجية، وعن كل إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.

كما يعرض هذا الحساب من حيث النفقات، تعويضات نقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات الجباية البترولية الأدنى من توقعات الميزانية، تخفيض المديونية العمومية.

الجدول رقم (3-3): وضعية صندوق ضبط الإيرادات 2002 ديسمبر. (مليار دج)

	2000	2001	2002
المـــــــــــوارد	453	124	27
الاقـــــــــتطـــــــاع	221	107	
المتـــــــــبقـــــــــيات	232	249	276

المصدر: عبد الطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر، مرجع سابق، ص 134.

إن صندوق ضبط الإيرادات مكسب معترف به في المالية العمومية، وضمان ضد كل الاقتطاعات العمومية المباغتة، وأداة لاستقرار الأسواق ملائمة جدا للمؤسسات. ولقد تم تموين هذا الصندوق من جديد في سنة 2003، بعد سنة 2002 التي شهدت تقريبا تساوي التوقعات وانجازات المداخيل البترولية. كما سُجل تزايد ملحوظ لأموال صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت 2924 عند نهاية سبتمبر 2006 مقابل 1842.7 في نهاية سنة 2005.

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر، ص133.

فعند تأسيس صندوق ضبط الإيرادات، كانت الوضعية المالية للبلاد صعبة: الدين العمومي الإجمالي كان مهما وكان يواصل نموه بسبب النتائج التي أفرزتها عملية جدولة الديون. حيث أن إمكانيات الموازنة استهلكتها خدمات الديون(سنة 2001 الفوائد المدفوعة لوحدها استهلكت 147.5 مليار دينار، ودفع أصل الدين يستهلك مبلغا معادلا لذلك، وهو ما يعادل في المجمل ثلثي الموارد الموجهة للتجهيز العمومي). وتبخر أسعار البترول تمثل تهديدا دائما لجهد تجهيز البلاد بسبب ثقل خدمة الدين الذي كان يجب القيام بتخفيضه.

لقد حاول المشرِّع حماية نفقات التجهيز من تدني أسعار البترول، مع احترام الالتزامات الدولية للجزائر، وقام الصندوق بمهمته بامتياز. إلا أن هناك من يعارض وجود هذا الصندوق على حسب رأي السيـــد **احمد بن بيتور** الذي يرى أن التراكم الحالي لموارد الصندوق يمثل اكتناز ولاجدوى منه وذلك لأسباب ذكر منها: أن جزء من هذه الموارد هو نتيجة لاختيار الحكومة خلال السنتين الأخيرتين المتمثل في بناء ميزانية الدولة على أساس 19 دولار للبرميل مع قبول عجز في الميزانية و يتم البحث عن تمويله عن طريق السوق. هذا التمويل يوسع طبعا الدين العمومي.

لكن السيد **عبد اللطيف بن اشنهو** يرى أن جزء من موارد الصندوق تخصص لدفع هذه المديونية الجديدة. ونخسر خلال ذلك الفوائد المترتبة عن الاكتتاب في سندات الخزينة الملتمسة في نفس الوقت من الخزينة وبنك الجزائر، لأسباب مختلفة، ولكن في النتيجة هي كبح العرض القابل للاقتراض للشركات. إضافة إلى ذلك، جزء من هذه الموارد سيتم امتصاصه، اليوم أو غدا من طرف الدفع المسبق للمديونية الخارجية التي قررتها الحكومة خلال سنة 2006، وهو ما يمثل 570 مليار دج.
ولا ننسى أن القانون يؤطر بطريقة دقيقة استعمال موارد الصندوق. ولا تستطيع الحكومة استعمال هذه الموارد في أي باب، إلا من خلال اقتراح تعديل في القانون. [1]

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، مقال تحت عنوان " حتى تكون الفكرة جيدة، يجب أن لا تكون مفرطة"، ترجمة عبد الوهاب بوكروح في جريدة الشروق اليومي ليوم 2006/04/26.

2-1 تعزيز الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية:

لقد لوحظ ارتفاع كبير في مستوى الاحتياطيات الأجنبية للجزائر خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث تضاعفت هذه الاحتياطيات إلى سبع مرات ،و شهد احتياطي البلاد من العملة الصعبة زيادة ضخمة؛ حيث كانت تقتصر على 4 مليار دولار عام 1994، ثم وصلت إلى 17 مليار دولار في 2001، ثم تجاوزت 43 مليار في نهاية 2004 وأكثر من 46 مليار في نهاية ماي 2005، إلى أن قفزت إلى 62 مليار في فبراير من عام 2006. [1]

1-2-1 طريقة إدارة احتياطات الصرف:[2]

أكد وزير المالية مراد مدلسي، أن احتياطيا ت الصرف ليست مجمدة في صناديق الدولة ،بل هي مودعة على شكل سندات خزينة أميركية وفي بـــنوك ذات ثقة عـــالية. وفي نفس الوقـــت تجلب هذه الإيداعات كل سنة مداخيل جديدة ناتجة عن الفوائد المحصلة من هذا الإيداع. وقد أوضـــح أن تـــسيير هذه الاحتياطات في الأسواق المالية الـدولية من طـــرف بنك الجـــزائر هي وفـــقا لمـعايير إدارة احتياطيات الصـرف المقررة مـــن طرف مجـلس إدارة صندوق النقـد الـدولي في سبـتمبر 2001 والمطبقة في جميع المصارف المركزية في العالم.

بصفة عامة يخضع تسيير احتياطات الصرف إلى ثلاثة شروط: الأمان والاستقرار والسيولة، وذلك لتكون في مأمن من التقلبات والمضاربات في الأسواق المالية ، إن هذا النوع من الإيداع يضمن رأس المال مع مبدأ الخطر صفر ، لذا تكون مردوديته ضعيفة مقارنة مع الأسواق المالية. و يكمن الخطر المنتظر إما في عجز بعض البنوك الأجنبية من إعادة الودائع التي قام بها بنك الجزائر، أو عدم قدرة بعض البلدان أو المؤسسات المالية الدولية من تسديد الالتزامات التي وفت بها والتي استعملها بنك الجزائر كوسيلة استثمار للاحتياط الجزائري.وأكد وزير المالية أن الاستثمارات التي يديرها بنك الجزائر تهدف إلى ضمان ربحية أو مردودية جيدة في الأجل المتوسط مع الأخذ في الاعتبار معايير السيولة والمخاطر.

أما بالنسبة لاستخدام احتياطيات الصرف، فأكد أنها كانت موجهة في أول الأمر لتغطية المدفوعات الخارجية (خدمة الدين ، واستيراد السلع والخدمات و تحويلها نحو الخارج). كما تستعمل هذه الاحتياطيات ، لضمان السلامة المالية للبلد ضد الصدمات الخارجية مثل التدهور المفاجئ لسوق البترول، الارتفاع الاستثنائي في أسعار السلع والخدمات المستوردة أو قلة السيولة في الأسواق المالية العالمية.

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق، مرجع سابق، ص 41.

[2] Liberté économie, Réserves de change, Le 06 mai 2006. www.AlgerieINFO.com consulté le 22/11/2007

2-2-1 المخاطر الناجمة عن توظيف احتياطات الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية:[1]

إن توظيف الحكومة الجزائرية لـــ 45 مليار دولار من احتياطات الصرف التي جمعتها كسندات في الخزينة الأمريكية، على حسب رأي عبد الرحمن مبتول ، تمثل نصف احتياطات الصرف التي تملكها الدولة مقابل حـــصولها على 1 أو 2 مليار دولار سنويا كنسبة فائدة· غير أن ذلك يفتح المجال إلى التساؤل عن الخطر الذي يشكله توظيف تلك الأموال على المدى المتوسط الذي لن يقل عن 5 سنوات.

ف الجزائر بتوظيفها لتلك الأموال على المدى المتوسط لن تستطيع استرجاع الأموال نفسها في حال وقعت أزمة حادة في الاقتصاد الأمريكي . وعلاوة على هذا، فإن نسبة ربحية توظيف كهذا، وأمام نسبة فائدة متدنية لا تتعدى 3% ، تبقى معرّضة لخطر ارتفاع نسبة التضخم قد تمس الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي قد تتراجع الربحية إلى الصفر. إذن وقوع احتمال كهذا لن يجعل الجزائر تجني شيئا من توظيف كهذا.

فالمعروف اقتصاديا أن توظيف الأموال يتم أينما كانت نسبة الربحية أعلى . والظاهر أن بعض القطاعات توفر نسب ربحية أعلى من نسب الفوائد البنكية مما يدفع إلى الاستثمار فيها، خصوص ـــا أن تلك القطاعات تجر وتدفع النمو الاقتصادي وتوفر اليد العاملة في الجزائر . غـــير أن قـــرار التوجه إلى استثمار الأموال بدل توظيفها في الخارج يتطلب رؤية واضحة وتنسيقا في حركة الحكومة بشكل مغاير عما كان في السابق، بالانتقال من الدولة التي تسير إلى الدولة التي تضبط . مما يدعو إلى استخدام الذكاء والكفاءة. فغياب الرؤية الواضحة والتنسيق بسبب سوء التسيير وعدم فعالية حكومية يجعل المجتمع يعتمد على ريع قطاع المحروقات، هذا الأمر يرسخ الفساد في المجتمع.

وعليه ف أموال الجزائر يمكن أن تستعمل بطريقة مغايرة لما اعتمدته الحكومة، لكن هذا مرهون بنظرة إستراتيجية على المديين المتوسط والطويل . وهو الأمر الذي يمكن عبره ضمان مستقبل الأجيال القادمة. إن الجزائر تحتل عالميا المرتبة 102 من بين 177 دولة، حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2006 الذي يعتمد على مؤشر التنمية البشرية . وإذا أخذنا بعين الاعتبار العلاقة النسبية مع الناتج الداخلي الخام المحسوب وفق هذا المؤشر، فإن ترتيب الجزائر وفق هذا المنظور سيتراجع في حقيقة الأمر إلى المرتبة 153 عالميا لتكون في مصاف الدول الفقيرة.

---

[1] عبد الرحمن مبتول، "البحبوحة المالية تساعد على انتشار الفساد"، تصريح لجريدة الخبر، العدد 5102 ليوم 2007/08/27.

3-1 التخفيض بشكل ملموس في المديونية الخارجية.

لقد بلغت المديونية الخارجية ذروتها في سنة 1996 حيث وصلت إلى 33.3مليار دولار، أي ما يعادل ثلاثة أرباع الثروة المنتجة في نفس هذه السنة من طرف كافة العمال الجزائريين، وقد كان ثلث مداخيل البلاد بالعملة الصعبة، تسخر للوفاء بمستحقات المديونية وفوائدها، وحتى التحسن النسبي الملحوظ منذ 1994، فقد كانت خدمة المديونية الخارجية تمتص في هذه السنة نسبة 75% من المداخيل بالعملة الصعبة، وهو أمر يجد تفسيره في إعادة الجدولة التي تعني تمديد مدة الدفع وبشروط تعسفية وجائرة.[1]

فالمديونية الجزائرية قد أصبحت عادية: حيث أن خدمة الدين، قد أضحى في الإمكان تحملها مقارنة بالوضع في بلدان مماثلة، خاصة وأن الجزائر أمام المديونية الخارجية، لديها احتياطا من العملة الصعبة يقدر بأكثر من 60 مليار دولار. ومن هنا فإن الجزائر لم تعد تحتاج على الفور، إلى الاستدانة من اجل التسديد بل الأكثر من هذا هو أن أصحاب البنوك الخارجية قد أمسوا يعرضون عليها خدماتهم، لأن قدرة الجزائر الخارجية على الوفاء أصبحت من الأهمية بمكان وباتت أقساط الدين التي تفرضها المخاطرة مضمونة على المديين المتوسط والطويل.

وكان الاستقرار النسبي التي عرفته المديونية الخارجية للجزائر من 22.5 مليار دولار إلى 23مليار دولار أمريكي مابين 2001-2003، أدى بمستوى مستحقات الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل في اتجاه الانخفاض منذ سنة 2004. حيث تراجعت إلى 21.4مليار دولار مع نهاية سنة 2004 ثم 16.4مليار دولار مع نهاية سنة 2005، حدث هذا الانخفاض من خلال عمليات التسديد المسبق للديون (Rembourseménts Anticipes) خلال 2004-2005. حيث أن قيمة المديونية الخارجية الإجمالية وصلت إلى 17.19مليار دولار مع نهاية سنة 2005منها 707مليار دولار كديون قصيرة الأجل (اقل من 12شهر) [2]

وبالتالي فالتخلص الجاري من المديونية سيزيد من إمكانية التمويل غدا، بمساعدة رؤوس الأموال التي تملكها المؤسسات الكبرى. كما سيؤدي إلى بعث ثقة أفضل في نفوس المستثمرين، والى تقليص أقساط التأمين والى عودة محتملة للمؤسسات في الأسواق الخاصة لرؤوس الأموال ، ومن ثمة فإن الدينار المتحرر أخيرا من هذا الخطر المتوقع الذي يضعفه بشكل خطير، يمكن الدفاع عنه مستقبلا، بصفة أفضل، في أسواق الصرف.

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر، ص 40.

[2] معلومات من بنك الجزائر bank.comwww.algeria ، تاريخ الاطلاع 2007/11/22.

– من التأثيرات الإيجابية الأخرى للفوائض المالية المترتبة على ارتفاعات أسعار النفط هو زيادة التجارة والسياحة والاستثمارات البينية.

2- التأثيرات السلبية.

إن أهم التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط على الجزائر تتمثل أساساً في الجوانب التالية:

– أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تراجع الصادرات خارج المحروقات إلى مستويات أقل من 600 مليون دولار[1]، بعدما كانت السلطات العمومية في برنامجها تهدف إلى تخطي عتبة 2 ملياري دولار، وهو هدف تبين مع مرور السنوات أنه بعيد المنال، رغم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر. لكن مع ذلك اقتصر نشاط التصدير خارج المحروقات على النفايات الحديدية وشبه الحديدية والتي تمثل عائداتها لوحدها قرابة 200 مليون دولار، وكذا على التمور، وبعض الخضروات المبكرة. وفي مقابل تراجع صادرات الجزائر ارتفعت فاتورة الاستيراد بشكل مخيف التي انتقلت في ظرف 10 سنوات الأخيرة من 8 ملايير دولار إلى أكثر من 20 مليار دولار، وهو يعني أن الاقتصاد الوطني مرتبط كلية بالمحروقات.

– إن ارتفاع سعر الاورو, و هي العملة التي تتعامل بها الجزائر لتسديد نسبة كبيرة من وارداتها, يساهم في تراجع جني الأرباح جراء ارتفاع أسعار النفط, و يضاعف من الأعباء بالنظر لتسجيل أهم المنتجات و السلع لارتفاع كبير في كلفة نقلها و لارتفاع قيمتها نتيجة ارتفاع قيمة العملة الأوروبية.

و نجد بأن الجزائر وجدت نفسها عاجزة منذ سنوات عن إيجاد البدائل الموضوعية لبناء اقتصاد فعال خارج المحروقات, و توظيف مواردها لتنويع اقتصادها الذي يعرفه الخبراء بأنه "اقتصاد سلطاني" يعتمد على مورد واحد, فالجزائر تدفع نقدا تعاملاتها التجارية بنسبة 83% , و نسبة كبيرة من التسديد يتم بالأورو, و بما أن سعر المنتجات و السلع تتضاعف فإنها تدفع مبالغ اكبر لاقتنائها, و يمكن الاستدلال على ذلك بالارتفاع الكبير للواردات الجزائرية التي تمثل 52% من قيمة الصادرات أي أن نصف ما تجنيه من المحروقات يستعاد من قبل الدول الصناعية على شاكلة إعادة رسكلة البترودولار, فقد قدرت الواردات سنة 2006 ب 21.05 مليار دولار, مقابل 20.35 مليار دولار عام 2005, بينما كانت تقدر عام 2004 ب 18.19 مليار دولار, و 13.53 مليار دولار عام 2003[2], و هو ما يوضح عدم القدرة على إيجاد بدائل للخروج من التبعية.

---

[1] وزارة التجارة، مديرية تقييم التجارة الخارجية وتنظيمها، حوصلة إجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2007، ص5. على الموقع. www.AlgerieINFO.com بتاريخ 2008/01/14.

[2] وزارة التجارة، ملخص متعلق باحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2006، ص1.

- **التضخم**: وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير أدى إلى تدهور المستوى المعيشي لكثير من الأفراد. لكن تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة يتعدى في الواقع تدهور المستوى المعيشي للأفراد .

ولعل الأمر الأكثر سلبية في هذا الأمر أن ارتفاعات الأسعار وزيادة التضخم قد أضعف من القدرة التنافسية للدولة في سعيها على اجتذاب الاستثمارات وشركات الأعمال.

كذلك نتيجة لإرتفاع أسعار البترول فإن الدول الأوروبية تستفيد من استمرار ارتفاع أسعار الأورو مقابل الدولار لتغطية حاجاتها من المحروقات، لكن ذلك قد أثر سلبا على الاقتصاد الوطني بمساهمته في ارتفاع معدل التضخم في الجزائر، بالرغم من زيادة مداخيل الدولة التي تجاوزت احتياطات الصرف فيها 91 مليار دولار، فإنها لم تحسن القدرة الشرائية للجزائريين جراء لهيب الأسعار.

لقد انعكس سلبا ارتفاع قيمة الاورو على القدرة الشرائية للمواطنين ،بعد ارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة أساسا من الأسواق الأوروبية، دون تدخل الحكومة في توسيع قائمة المواد المعنية بالدعم في الأسعار، حيث لا تزال تكتفي بدعم مادتي الحليب والخبز فقط، يأتي هذا في الوقت الذي يستمر فيه وزراء المالية المتعاقبين على التمسك بسعر 19 دولارا للبرميل كسعر مرجعي في إعداد ميزانية الدولة.بحيث يعتبر معدل ارتفاع أسعار البترول والغاز اكبر بكثير من معدل انخفاض الدولار.

وفي هذا الإطار، تم خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر 2006 إلى غاية نوفمبر 2007، انخفاض الدولار بنسبة 10% ، فيما ارتفعت أسعار البترول بنسبة فاقت 20% ، حيث قاربت مؤخرا 100 دولار للبرميل بالنسبة لبترول الجزائر " صحاري بلاند".[1]

وفي نفس السياق، فإن القدرة الشرائية للجزائر بالاورو قد انخفضت، غير أن ذلك لم يؤثر على مداخيل الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث أن مداخيل الدولة كان يمكن لها أن تسجل مستويات أعلى مما هي عليه الآن في حالة ما إذا احتفظ الدولار بقيمته المسجلة في السنوات السابقة. وعليه فالقيمة الاسمية للمداخيل الوطنية تزيد بارتفاع قيمة الدولار، علما أن احتياطات الصرف التي تقدر حاليا بأكثر من 90 مليار دولار، تمثل 80 مليار اورو، مما يعكس انخفاض القدرة الشرائية لمخزون الجزائر بالأورو، و تخسر الجزائر بذلك تغطية ستة أشهر من الواردات، الأمر الذي يمكن لها تجنبه إذا اشترت من الدول التي تتعامل بالدولار.

[1] معلومات من بنك الجزائر www.algeria_bank.com بتاريخ 2008/02/8.

وبالتالي على الدولة ضرورة مراجعة سياسة الاستيراد في الجزائر بالتركيز على الشراء في مناطق الدولار عوض الاورو من اجل استدراك الخسارة المسجلة في القدرة الشرائية، بحيث تبقى واردات الجزائر متأتية بنسبة تقارب 60% من الدول الأوروبية.

كما أن هناك قطاعات متعددة يمكن للجزائر أن تستورد احتياجاتها من دول تتعامل بالدولار مثل المواد الغذائية والأدوية، إلى جانب الأجهزة المختلفة.

- **احتمالات تراخي جهود الإصلاح:** حيث أن زيادة النفقات الجارية خاصةً فيما يتعلق بالأجور والرواتب والمنح والإعانات قد تضعف سياسات الترشيد وتقلل من أهمية الانضباط المالي وتزيد من هيمنة القطاع العام.

- من التأثيرات السلبية أيضا على حسب رأي نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مصطفي مقيدش" [1]، إن انسياق الجزائر وراء طلب الأسواق الدولية للبترول بدافع ارتفاع الأسعار، مع بلوغ سعر البترول الجزائري 100 دولار للبرميل له عواقب على الاقتصاد الوطني، في وقت لا تستغل فيه الزيادة في السعر على أحسن وجه ما دامت اغلب الواردات الوطنية تتم بالاورو. وقد دعا السيد مصطفى مقيدش أصحاب القرار في الجزائر إلى التفكير في مستقبل الأجيال القادمة على اعتبار أن المخزون العالمي للبترول بما فيه الجزائري وصل مرحلة التناقص، الأمر الذي ينذر ببداية اندثار هذه الثروة. هذا ما يفتح الباب على طرح بديل طاقوي للبترول، خصوصا مع وصول هذا الأخير إلى مستويات قياسية تجر تكلفة إنتاج استعمال البترول قريبة من تكـــلفة استـــخدام طـــاقـــات أخـــرى منـــافسة (الطاقة النووية) وفي هذه الوضعية تجد الجزائر نفسها أمام امتلاك ثروة يتراجع الطلب عليها. وأكد بضرورة التفكير في تنويع الاقتصاد الوطني في اتجاه يقلص من مساهمة البترول فيه خصوصا بالنسبة للصادرات.إلى جانب التسيير العقلاني لثرواتها بشكل يسمح لها بتحقيق مصالحها الآنية والمستقبلية دون الانسياق وراء الطلب الدولي ومنه الأوروبي دون تريث وتفكير،خصوصا ما يتعلق بأكبر مصدر للمداخيل الجزائرية، كون الجزائر ترتبط باقتصاديات دول متقدمة قد تميل بسهولة إلى استعمال طاقات بديلة بالنظر إلى امتلاك هذه الدول للتكنولوجيا خلافا لدول أخرى، ويبقى ارتباطها بالمحروقات، سواء البترول أو الغاز وثيقا أكثر، على أساس أنها دول اقل امتلاكا للتكنولوجيا، في الإشارة إلى الصين والهند ودول أخرى آسيوية.

[1] الخبر اليومي، تصريح نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " النفط الجزائري يلامس عتبة 100 دولار للبرميل"، العدد 5163 ليوم 2007/11/8، ص 4.

المبحث الثاني: سياسة تحويل الدين الخارجي.

في سبيل التخفيف من عبء المديونية الخارجية، تلجأ الدول المدينة إلى تحويل جانب من ديونها إلى استثمارات و يعول على هذه الآلية كونها تسهم آنيا في تقليص مخزون الدين الخارجي كما أنها تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر و تخلق ميكانيزم تمويل جديد و إضافي يساعد على تجاوز عقبات التنمية.

والجزائر كغيرها من الدول المدينة اعتمدت إدارة نشطة لمديونيتها عن طريق بدائل أخرى مثل تحويل الديون إلى استثمارات . وعلى الرغم مما تتيحه تقنية تحويل الديون من مساهمة في تنمية الاستثمارات، وفي تحقيق النمو، إلا أنها تظل مع ذلك محدودة بفعل طبيعتها السياسية، وبحكم الحاجة إلى ضرورة تعبئة موارد أخرى تهدف إلى تفادي التضخم وإقصاء المستثمرين المحليين.

في هذا المبحث سنتطرق إلى إشكالية سياسة تحويل الدين الخارجي ، أساسها والايجابيات والسلبيات التي يمكن أن تتمخض عن تطبيقها، أشكالها، وكيف استفادت الجزائر من هذه التجربة.

- **المطلب الأول:** فكرة تحويل الدين الخارجي وأشكاله.
- **المطلب الثاني:** ايجابيات وسلبيات سياسة تحويل الدين الخارجي.
- **المطلب الثالث:** تجربة الجزائر في تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات.

المطلب الأول: فكرة تحويل الدين الخارجي وأشكاله.

تشكل مبادرات تخفيف المديونية وتحويلها، في نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضرورة يجب أن ترتبط بتعزيز التنمية البشرية المستديمة. وبهذا الخصوص، فمن شأن وضع بنيات على المستوى القومي والجهوي أن يسهل ويعزز سياسة تحويل الديون لصالح التنمية البشرية، وأن يشكل مصدرا للمعلومات والخبرات الاستشارية لدى متخذي القرار. وتشمل مثل هذه البنيات، الوضعية القانونية والترتيبات الإدارية والأنشطة الواجب ملاءمتها على المستوى الداخلي، انطلاقا من المتطلبات الخاصة بكل بلد، وذلك بهدف القيام بدور الوساطة بين الدائنين من جهة، والإدارات المحلية المكلفة بإدارة المديونية، وكذا تلك المكلفة بالتنمية من جهة أخرى. وبجعل البنيات تشمل بما يكفي من الفعالية مجموع الشركاء في التنمية والدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، سيتاح لها أن تقيم شراكات بين مختلف الفاعلين المحليين والبلدان من أجل التنمية وتعبئة الموارد لتوفير الأرباح الناجمة عن تحويل المديونية وإعادة جدولة الديون قصد تحقيق تنمية بشرية لفائدة الفئات المستضعفة، أو من أجل تمويل أنشطة أخرى ذات أولوية. [1]

---

[1] لجنة الخبراء الحكومية الدولية للمركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا ، حلقة دراسية حول إدارة المديونية والاستثمارات والتجارة لشمال إفريقيا،المنعقدة بالمغرب من 9-12 نوفمبر 1999، الملحق 1: الخاص بالجزائر. ، ص2

1- فكرة تحويل الدين الخارجي

منذ 1980 لوحظ ارتفاع الديون الخارجية للبلدان النامية : 600 مليار دولار سنة 1980، 1450 سنة 1990، 2150 مليار سنة 1995 إلى 2450 سنة 2001 . فخلال الثلاثين سنة الماضية استفادت البلدان النامية من قروض خارجية معتبرة ، و التي كانت من الممكن أن تسمح للكثير منها بالإنطلاقة السريعة عن طريق تحفيز الاستثمار وتسريع النمو ، لكن الواقع يشير إلى أن التراكم الثقيل لتلك الديون مع عدم القدرة أو صعوبة تسديدها بات يشكل عقبة حقيقية أمام اقتصاديات تلك البلدان و كابحا لعجلة التنمية بها؛ فكان ضروريا التفكير في سبل لتخفيف وطأة تلك المديونية ، وجاء مقترح الاقتصادي آلان ملتزر حول تحويل الدين الخارجي كسبيل من تلك السبل ، والذي أخذت به مجموعة من الدول المدينة .

يمكن النظر إلى تحويل الدين الخارجي على أنه إلغاء دين مقابل شئ آخر ، و يعرفه Moye "تحويل الدين الخارجي يستدعي التبادل الإرادي بين المدين و دائنه لقرض مقابل سيولات ، أصل آخر أو حق جديد في شروط تسديد جديدة ".[1]

حسب PNUD " تحويل الدين الخارجي هو إلغاء الديون الخارجية مقابل التزام من الحكومة المدينة بتعبئة مواردها الوطنية من أجل هدف محدد مسبقا ".[2]

من ضمن الحلول المطروحة إذن للتخفيف من عبء المديونية الخارجية تحويل الدين إلى استثمارات Debt equity swaps ،وهو الاقتراح الذي تقدم به الاقتصادي آلان ملتزر، والذي يرى "أن معظم البلاد المدينة تتمّلك فيها الحكومات –من خلال قطاعها العام– كثيرا من المشروعات والطاقات الإنتاجية الهامة... ونظرا لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات، فإن هذه البلاد تستطيع أن تُخّفف من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تُدر عوائد اقتصادية معقولة.

وبهذا الشكل يعتقد أنصار هذا الاقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلاد وتخفيف عبء ديونها، وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية، وتُصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمل المخاطر".[3]

---

(1) M. Moye, Vue d'ensemble des conversions de dettes, Debt Relief International Ltd Londres.2001 p 1.

(2) يحي برويقات ، بوطيبة فيصل، سياسة تحويل الدين الخارجي ،الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق،جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان يومي 30/29 نوفمبر 2004، ص2

(3) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، المستقبل العربي، ط 1, القاهرة, 1987, ص 265.

وعموما فالعملية تقتضي طرفا ثالثا هو المستثمر الذي غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات، حيث يقوم بشراء الدين من البنك (عن البلد الدائن) بالعملة الصعبة بحسم معين(Une décote) ثم يتحصل من البلد المدين على مقابل المبلغ الذي دفعه بالعملة المحلية ولكن بحسم أقلّ . وبفضل هذا المبلغ يشتري المستثمر أجزاء من شركات محّلية في إطار عمليات الخوصصة حيث يقوم بتمويل البناء والتجهيز.[1]

هذا وُتعتبر التجربة الشيلية سنة 1985 من أبرز التجارب فيما يخص تحويل الدين نظرا إلى المبلغ المعتبر الذي طالته إجراءات العملية. فخلال ثلاث سنوات ونصف تم تحويل 4,2 مليار دولار، أي ما يمّثل 29 % من الديون متوسطة وطويلة الأجل. بعد ذلك توسعت العملية في أنحاء شتى من العالم حيث أنه "من 1985 إلى 1996 تم تحويل 38,6 مليار دولار كديون إلى استثمارات، وقد ترّتب عن التوافق المنسجم بين عمليات التحويل هذه وبرامج الخوصصة تكثيف صفقات التحويل خلال 1989 و 1990، لكن ومع بداية 1994 ، بدأت تتلاشى العملية بشكل كبير".[2]

2- أشكال أخرى لتحويل الدين الخارجي:

يمكن ذكر أشكال أخرى لتحويل الدين الخارجي استخدمتها بعض الدول المدينة، بينما يعتبر تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات من أهم أشكال تحويل الدين الخارجي.ومنها:

2-1 تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية:

تعني عملية تحويل الدين الخارجي إلى مشاريع التنمية البشرية(Debt for development swap) مقايضة جانب من الدين الخارجي لبلد مدين ببعض عناصر التنمية البشرية كالتعليم، الصحة والإنفاق على الطفولة المسعفة وغير ذلك. و"تتمّثل هذه الوسيلة في تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، الذي يحوَّل لاحقا إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، وغالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية بحيث تؤّثر على عناصر الإنفاق في البلد المدين".

في الواقع، تكتسي هذه العملية أهمية كبرى على المستوى السوسيواقتصادي، فإلى جانب أنها ُتخّفف ولو بالقليل من المديونية، فهي ُتساهم في تحقيق تنمية بشرية خاصة كون الطرف القائم على العملية هي مؤسسات غير ربحية تهدف بالأساس إلى توفير التعليم والصحة للفئات المحرومة، وهو ما تحتاج إليه الدول المدينة التي ُتضحي بأموالها من العملة الصعبة لخدمة الدين على حساب خدمة مواطنيها اجتماعيا.

)1(Philipe Auverny-Bennetôt, La dette du Tiers-monde, La documentation française, Paris, 1991, p103.

(2) يحي برويقات ، بوطيبة فيصل، سياسة تحويل الدين الخارجي، مرجع سابق، ص2.

لكن يبدو أن الدول المتقدمة لا تُبدي كثيرا من الاهتمام لهذه المسألة، والدليل على ذلك هو كون مجموع الديون التي تم تحويلها إلى مشاريع تنموية بين سنة1991 ومنتصف سنة 2000 لم يتعد 739 مليون دولار. كما أن المنظمة الوحيدة التي تُعتبر كمستثمر غير ربحي في عملية التحويل هذه هي اليونيسيف فقط. وقد استعملت دولة السنيغال هذه التجربة لتحويل دينها الخارجي.

2-2 تحويل الدين إلى مشاريع لحماية البيئة [1]

تُعتبر مسألة المحافظة على البيئة اليوم قضية تهم العالم بأسره، لأن حدوث كارثة بيئية في بلد ما قد يؤّثر على دو ل أخرى، والدول الأكثر حرصا على هذه المسألة هي الدول المتقدمة، وعليه وفي سبيل المحافظة على البيئة، تقوم هذه الدول بتحويل جانب من ديون العالم النامي إلى مشاريع لحماية الثروة الغابية، الحيوانية، النباتية ومكافحة التلوث .

ولقد تمت أول مبادلة للديون بمشروعات لحماية البيئة سنة 1987 بين الحكومة البوليفية ومؤسسة الحماية الدوليةConservation International – وهي مؤسسة غير ربحية بواشنطن– حيث أعادت شراء بمبلغ قيمته 100.000 دولار من Citibank لدين بقيمة اسمية 650.000 دولار كان قد تم التعاقد عليه بين بوليفيا وبنوك تجارية . ومقابل إلغاء المؤسسة لهذا الدين، قامت بوليفيا بإنشاء صندوق تخصيص Dotation بالعملة المحلية بقيمة 250.000 دولار هدفه تمويل إدارة واستغلال وحماية 13 نوعا من الحيوانات البرية المهددة بالانقراض في شمال شرق بوليفيا.

ومنذ ذلك التاريخ، استفادت أكثر من 30 دولة من هذه العملية حيث يقدر مجموع ما تم تحويله إلى مشاريع لحماية البيئة مليار دولار ، وهو في الواقع مبلغ زهيد إذا ما قُورن بحجم الديون التي تُثقل كاهل الدول النامية . وقد يبرر ذلك بضعف إمكانات المنظمات غير الحكومية S'ONG التي تهتم بقضايا البيئة حول العالم.

[1] نفس المرجع السابق، ص2.

المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات سياسة تحويل الدين الخارجي.

سنحاول أن نعرض إيجابيات وسلبيات عملية تحويل الدين بالنسبة للبلد المدين باعتبار أن معضلة المديونية إنما تعني بشكل أساسي الدول النامية المدينة قبل الأطراف الدائنة.

1- الإيجابيات: تتمثل ايجابيات سياسة تحويل الدين الخارجي في النقاط التالية: [1]

– تخفيض الدين: يتمّثل الأثر المباشر لعملية تحويل الدين في تخفيض مخزون الدين ، الأمر الذي سيوّفر على البلد المدين جانبا من احتياطاته بالعملة الصعبة والتي هي في الغالب شحيحة لدى البلدان المدينة. ومعلوم أنه "كّلما كان سعر الاسترداد price Redemption المدفوع منخفضا (أو أن الخصم Discount مرتفعا)، كانت قيمة الدين المخّفض معتبرة"، لأ ن الفائدة التي يجنيها البلد المدين من عملية التحويل هذه – إلى جانب الدفع بالعملة الوطنية– هي الفارق بين قيمة الدين Face value وسعر الاسترداد، فكّلما كان الفارق كبيرا، كانت فائدة البلد كبيرة من العملية.

– أثر إيجابي على ميزان المدفوعات: نتيجة لانخفاض خدمة الدين من جهة، واحتمال ارتفاع القدرة التصديرية في حال تحويل الدين إلى استثمار Debt-equity swap من جهة أخرى، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، ومعلوم أن تقليص العجز في هذا الأخير يعني بالضرورة تقليص الحاجة إلى الاستدانة لتغطية هذا العجز.

– ترقية الاستثمار: في حال توجيه الاستثمار في إطار عملية تحويل الدين إلى قطاعات أولية، فإن ذلك سيسهم في تحريك الآلة الإنتاجية، وعلى سبيل الذكر، "سمحت عملية تحويل الدين إلى استثمارات في الأرجنتين بالاستثمار في مشاريع موجهة للتصدير وذلك بالعملة الوطنية، وكان نتيجة ذلك تحصيل عملة صعبة بعد التصدير . في دول أخرى، كما أدت عملية تحويل الدين إلى تشجيع الخوصصة وتسهيل عودة الرأسمال الذي يتوّفر عليه المواطنون في الخارج.

– تمويل المشاريع التنموية: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال التمويل الخارجي، لذلك فقيام البلد المدين بتحويل دينه إلى استثمارات سيسمح له بجلب تمويل خارجي ولو أنه بالعملة الوطنية. فمقابل عدم حصول البلد المدين على عملة صعبة، فهو معفى من دفع قيمة الدين المحول بهذه العملة. وفي حال نجاح هذه الاستثمارات، سيكون ذلك داعيا لترويج فرص الاستثمار بالبلد المدين وبالتالي استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص3.

2- السلبيات:

تتجلى سلبيات هذه السياسة في أهم المحاور التالية:

-التضخم: غالبا ما يؤدي تحويل الدين إلى تفاقم التضخم وذلك بسبب لجوء البلد المدين إلى إصدار جديد للنقود. وقصد تجّنب هذا الأثر السلبي "يقترح أن تقوم الدولة النامية المدينة بتعقيم -أي إلغاء - أثر عملية المبادلة، عن طريق إصدار وبيع سندات حكومية في السوق المحلية بمعدلات فائدة مغرية "[1]. ولكن يبقى ذلك رهن قدرة هذا السوق على امتصاص كلّ ما يعرض من سندات، الأمر الذي يعني ضمنيا أن الحلّ المطروح لا يضمن بالضرورة تجّنب العرض المذكور.

- أثر على الميزانية العامة : في إطار عملية تحويل الدين، يقوم البلد المدين بدفع المبلغ المقابل للدين المحول إلى المستثمر المستفيد بالعملة الوطنية، إلا أنه عادة ما يكون البلد المدين يفتقر إلى موارد جبائية كافية تؤهله إلى سداد المبلغ بشكل آني. وفي هذه الحالة، من مصلحة البلد المدين ألا يتبّنى فكرة التحويل لان العملية ستقود في الأخير إلى تحويل الدين الخارجي إلى دين داخلي، الأمر الذي سيخّلف وراءه دون شك أثرا سلبيا على الميزانية العامة.

لكن وبغرض تفادي هذه المشكلة، بإمكان البلد المدين اّللجوء إلى طرق أخرى، ومن ذلك "الدفع خلال مجال زمني (بدل الدفع الآني) أو دفع المبلغ عينا بدل الدفع نقدا، وهي حالات من الممكن التفاوض عليها مع الأطراف المعنية بالتحويل.

- أثر سياسي: ينجر عن تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات نقل ملكية الأصول المحلية إلى المستثمر الأجنبي وهو ما يعني حدوث توجه جديد بالنسبة للبلد المدين على المستويين السياسي والاقتصادي، فتحويل الملكية إنما يمس بطريقة أو بأخرى السيادة الوطنية حيث أن المالك الأجنبي سيصبح شريكا في ممتلكات الدولة . لذلك فكثير من الاقتصاديين يعارض فكرة التحويل بناء على هذه الخلفية، ومن هؤلاء الدكتور رمزي زكي الذي يقو ل : "لقد رحبت الدوائر المالية الدائنة بالعواصم الرأسمالية الصناعية أيما ترحيب بهذا الاقتراح (تحويل الدين إلى استثمارات) لأنه يتيح لها العودة مرة أخرى لمزاولة الهيمنة والسيطرة بعد انتهاء عصر الكولونيالية الفجة . وتلك هي في اعتقادنا، أهم سمات الإمبريالية الجديدة . ومن نافلة القول أن نذكر بأن هذا الاقتراح، من المؤكد، ليس في صالح البلاد ا لمدينة، لأنه في الواقع ليس إلا عودة للاستعمار في أسلوب عصري، عبر بوابة الديون".[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية, الإسكندرية, 2000, ص 253.

[2] رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص ص 267-268

– **تحايل المستثمر**: من بين الأخطار المحتملة لعملية تحويل الدين في ظلّ غياب مراقبة البلد المدين للإجراءات العملية هو قيام المستثمر المستفيد بتصرفات غير مشروعة ومن ذلك تحويله للمبالغ بالعملة الوطنية قبل الشروع في الاستثمار المتفق عليه،وتُعرف على– أنها الحالة التي لا تُستعمل فيها المبالغ بالعملة المحلية المنجرة عن عملية التحويل من طرف المستثمر المستفيد لتغطية تكاليفه بالعملة الوطنية في البلد المدين، ولكن تُستعمل في شراء العملة الأجنبية، والتي يعاد تحويلها خارج البلد المدين مع تحقيق أرباح–.

لا بد أن تكون الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض دين البلدان النامية عن طريق تحويل الدين الخارجي ، أن تتم بصفة ملائمة آخذة في الحسبان الحاجات التنموية لكل بلد مدين و تقيم السلبيات و الايجابيات المنتظرة. لقد فتح التصحيح الهيكلي الباب للمستثمر الأجنبي عبر قناة تحويل الدين الخارجي للاستثمار في البلد المدين، فبفضل إجراءات الخوصصة أصبح بإمكان الاستثمار الخاص التموقع داخل الاقتصاد الوطني، بل ويعول عليه بدرجة كبيرة في النهوض باقتصاديات الدول المدينة في سبيل التخفيف من وطأة مديونيتها الخارجية.

المطلب الثالث: تجربة الجزائر في تحويل الديون إلى استثمارات:

تختلف الآثار المترتبة عن تحويل الديون إلى استثمارات من تخفيض الديون، وتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومخاطر التضخم إلى هروب رؤوس الأموال وتعديل توازن ميزان المدفوعات. وتختلف هذه الآثار باختلاف الوضعيات والأحوال في البلدان المعنية والمضمون الدقيق لتحويلات الديون. كما يجب توضيح الهدف من تحويل الديون لأجل معرفة ما إذا كانت هذه التقنية تهدف إلى إنعاش وإعادة دفع عجلة الاستثمارات أو الخوصصة، والطرق التي قد يساهم من خلالها هذا التحويل في الزيادة في الصادرات الوطنية من السلع والخدمات.

وعليه فإن تحويل الديون إلى استثمارات يشكل فرصة بالنسبة للمستثمرين: فقد رخص نادي باريس، في جويلية 2000، إدماج بند للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر في سنة 1994-1995. وتطبيقا لهذا البند،فان تحويل المديونية يمكن أن يشمل الديون التي تمت إعادة جدولتها من قبل الجزائر لدى نادي باريس، وستخص مرحلة أولى نسبة 10% من حجم المديونية لدى كل دولة دائنة، مع إمكانية رفع هذه النسبة بطلب من الجزائر وبعد مفاوضات مع أعضاء نادي باريس .[1]

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر، مرجع سابق، ص71.

إن الفكرة التي انطلقت سنة 2000 تم الشروع في تنفيذها في جويلية 2001 مع الرسالة الموجهة لنادي باريس والتي لقيت قبولا في جويلية 2002، مما مكن الجزائر من إبرام ثلاث اتفاقيات ثنائية لتحويل الديون مع اسبانيا، وايطاليا و فرنسا. وهناك اتفاقية رابعة تجري مناقشتها مع مملكة بلجيكا. وتم اعتمادها في قانون المالية عام 2003 (المادة 134)، حيث تسمح بتحويل أرباح المشاريع المنجزة في إطار تحويل المديونية، وتستفيد الجزائر من هذه العملية من خلال خفض المديونية الخارجية، واستفاد كل مشتر للديون الجزائرية من تخفيض في قيمتها الاسمية، حيث يتم بيع الدين الجزائري بنسبة 56% من قيمتها الاسمية أي أن 100 مليون دولار من الديون التي تم إلغاءها يتم بيعها بقيمة 56 مليون دولار فقط.

وتستفيد الجزائر من صيغة تحويل المديونية إلى استثمارات من خلال اقتصاد العملة الصعبة، حيث تدفع المبالغ بالدينار الجزائري، وقد شرع في تنفيذ المشاريع الاسبانية والايطالية.[1]

تتضمن الاتفاقية الموقعة في مارس 2002 مع اسبانيا، 40 مليون دولار، في مرحلة أولى، ويمكن رفع هذا المبلغ، في مرحلة ثانية، ليصل إلى 110 مليون دولار. وهذا قد يكون مؤهلا لاستثمارات جديدة، ومسعا للقدرات الموجودة واتخاذ مساهمات في المؤسسات الجزائرية العمومية.

أما مع ايطاليا، فإن اتفاقية جوان 2002، تحول جزءا من الديون في شكل قروض مساعدة، لتمويل مشاريع تنموية اجتماعية–اقتصادية. وفي هذا الإطار، تم تمويل بناء ثانويتين، وحي جامعي بوهران. وهناك مشاريع هيكلية أكثر طموحا، جرت مناقشات بشأنها بين الحكومتين.

فالاتفاق مع روما تعلق بتحويل مبلغ 84 مليون يورو وهي ممولة من طرف ميزانية الدولة الجزائرية. وتجهيز هذا الاتفاق هو أن الجانب الايطالي سوف يقوم بمحو مخزون الديون المترتبة على الجزائر بعد إتمام المشاريع المتفق عليها.

أما عقد التحويل المبرم مع فرنسا، فإن اتفاقية ديسمبر 2002، لتحويل المديونية إلى استثمار، تتضمن 60.9 مليون أورو، بمعدل لإعادة التسمية محدد بنسبة 56%. و المخصصة لتمويل ثلاثة مشاريع تنفذها ميشلان ، الجنرال société (بنوك) و شركة البال للحليب ومشتقاته. إن اتفاقية نادي باريس تعبر بوضوح عن دعم المجموعة المالية الدولية لمسار الإصلاحات التي شرع فيها في الجزائر[2].

---

[1] Liberté, Réserves de change, Le 06 mai 2006. www.AlgerieINFO.com consulté le 22/11/2007

[2] عبد الطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر، مرجع سابق، ص72.

المبحث الثالث: إجراءات الدفع المسبق للديون الخارجية الجزائرية

أمام هذه الراحة المالية والتوازنات الاقتصادية الايجابية استطاعت الجزائر أن تنتهج آلية أخرى تمثلت في عملية الدفع المسبق للديون الخارجية قصد التخلص من المديونية، بعدما اتخذت قرارا سنة 2005 بالتوقف عن الاقتراض، حيث أوضحت الإحصائيات)1(أن ذلك سيوفر ما بين 1,5 إلى 2 مليار دولار للخزينة، إضافة إلى أن المديونية الخارجية للجزائر انخفضت من 21.4 مليار دولار في نهاية 2004 إلى 15,5 مليار دولار في نهاية فيفري 2006 أي في ظرف 14 شهرا بفضل السياسة المنتهجة، كما أن الجزائر قد طلبت من نادي باريس التسديد المسبق لمجمل ديونها العمومية المعاد جدولتها والمقدرة بنحو 8 ملايير دولار كما توجهت بنفس الطلب إلى نادي لندن للتسديد المسبق لديونها التجارية المستحقة والمقدرة بنحو مليار دولار.

ف عملية الدفع المسبق للديون الخارجية بدأت في سنة 2004،)2(حيث تمكنت الجزائر من سداد 12 قرضا للبنك الإفريقي للتنمية، ما وفر للبلاد 187 مليون دولار، بالإضافة إلى سداد 22 قرض للبنك العالمي وهو ما وفر 121 مليون دولار.

و نحاول من خلال هذا العرض تبيان ما يلي:

- **المطلب الأول:** الاتفاقيات المبرمة في إطار الدفع المسبق للديون الخارجية.
- **المطلب الثاني:** مواقف بعض الخبراء الاقتصاديين من عملية التسديد المسبق للديون الخارجية.
- **المطلب الثالث:** آفاق الاقتصاد الجزائري بعد تسديد الديون الخارجية.

المطلب الأول: الاتفاقيات المبرمة في إطار الدفع المسبق للديون الخارجية.

مع ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 75دولار للبرميل سنة 2006، استغلت الجزائر جيدا الطفرة المالية التي تمر بها وقامت بمفاوضات شاقة مع الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس للتخلص من قدر مهم وكبير من المديونية وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، حيث تعتبر المديونية من المؤشرات السلبية التي تؤدي إلى نفور المستثمرين من السوق الوطني، وبالتالي يراد التخلص نهائيا من المديونية الخارجية للجزائر مع نهاية عام 2007 ، حتى تسترجع الدولة توازناتها الاقتصادية والمالية وتساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني مع التركيز الجيد على تمويله من الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات مع ضمان عائد مقبول من هذا الإنفاق.

)1(Media Bank n^0 83, Remboursement anticipe de la dette extérieure de l'Algérie, Avril / mai 2006, p 23.

)2(Idem, p23.

1 -توقيع اتفاق مع نادي باريس حول التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية:

لقد طلبت الجزائر رسميا خلال شهر مارس 2006 من البلدان الأعضاء بنادى باريس التسديد المسبق لديونها التي أعيدت جدولتها إلى حدود 8 مليار دولار من مجموع الديون الجزائرية الخارجية المقدرة ب 5 ر15 مليار دولار في نهاية سنة 2005، كما رغبت الجزائر في أن يكون اجتماع باريس فرصة ليس فقط للمضي قدما بهذا الملف ولكن أيضا للتوقيع على اتفاق متعدد الأطراف مع هذه المؤسسة المالية.

وفي الوقت الذي تحصّلت فيه الجزائر على موافقة مبدئية من قبل الدول الأعضاء في نادي باريس، من أجل تسديد مسبق لجزء من الديون؛ إلاّ أنّ المفاوضات كانت صعبة بسبب تحفظات تبديها بعض الدول الدائنة مثل ألمانيا واليابان، وحتى الولايات المتحدة، تجاه صيغة التسديد المسبق للديون، والتي تُفقدها مكاسب عديدة بالنظر لكون الجزء الكبير من الديون المعنية بالدفع المسبق هي ديون متوسطة الأجل، وبنسب فائدة تتراوح ما بين 8 إلى 11% [1]، وبالتالي فإنها ستضطر للتخلي عن أرباح معتبرة كانت تجنيها سنوياً. كما عملت الجزائر حسب خبراء ماليين على تقديم بدائل ومزايا أخرى لإقناع الدول الدائنة المترددة، إضافة إلى حصولها على دعم عدد من الدول الفاعلة، مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، إلى جانب الدول العربية مثل السعودية التي اتفقت مع الجزائر بخصوص الدفع المسبق لديونها العمومية.

و أعلنت دول نادي باريس، التي عقدت اجتماعاً بالعاصمة الفرنسية في بداية شهر أبريل 2006؛ أنه لا توجد لديها أي اعتراضات من حيث المبدأ، على دراسة الطلب الجزائري. ويمكّن الاتفاق إذا ما تم التوقيع عليه الجزائر من خفـــض المديونية الخارجية إلى أدنى حد لها، أي في حـــدود 9 مليار دولار، إذ سيُضاف ذلك إلى اتفاق أسهل مع نادي لندن في حدود مليار دولار، وستكون الجزائر إن نجحت في مفاوضاتها في شطب 9 مليار دولار من مجموع ديونها الحالية البالغة 19 مليار دولار[2]، قيمة الديون الخارجية الجزائرية حالياً.

---

[1] مقال منشور لمعهد الشرق العربي، يوم 2006/05/4 على الإنترنت: http://www.thelevantinstitute.org تاريخ الاطلاع 2007/11/26.

[2] نفس المرجع السابق.

يُذكر أنّ الجزائر قدمت طلبين لنادي باريس، الأول يتعلق برفع نسبة تحويل الديون المعادة جدولتها من 10 إلى 30% ، فيما يخص الثاني الدفع المسبق لـــ 8 مليار دولار. وتُعتبر الجزائر ثالث دولة تتفاوض مع نادي باريس من أجل الدفع المسبق لشطر من الديون، إذ تفاوضت أيضا البيرو منذ العام 2005 على دفع مسبق لقيمة 2 مليار دولار، فيما قدّمت روسيا طلباً بالدفع المسبق لـــ 15 مليار دولار.

وفي سياق سياسة التسديد المسبق للديون التي تبنتها، توقفت الجزائر عن الاقتراض بحيث أن الديون الحالية لا تمثل سوى المبالغ المقترضة قبل سنة 2005 وأشارت إلى أن مزايا سياسة تسديد الديون هذه تتلخص في تقليص النفقات الخارجية إلى فوائد على الديون وتحسن النظرة الخارجية للاقتصاد الخارجي للبلاد وتعزيز الأمن المالي.

وفعلا نجحت الجزائر في ذلك، ووقعت مع نادي باريس يوم 2006/05/11 [1](على اتفاق متعدد الأطراف للتسديد المسبق للديون الجزائرية التي أعيد جدولتها . وأوضح البيان الصادر عن الهيئة أن "الديون المستحقة للبلدان الأعضاء في نادي باريس والمرشحة للتسديد المسبق تقدر ب 7,9 ملايير دولار و كان من المفروض أن تسدد بموجب اتفاقات إعادة الجدولة لسنتي 1994 و1995 من 30 نوفمبر 2001 إلى 30 نوفمبر 2011.

و تجدر الإشارة إلى أنّ نادي باريس، الذي عقد أول اجتماع له في العام 1956، يضم حالياً 17 دولة رئيسة، بينها ألمانيا والولايات المتحدة وكندا وإسبانيا، إضافة إلى فرنسا والدول الاسكندنافية واليابان وسويسرا .

وقد أشار رئيس نادي باريس إلى "إرادة المجتمع الدولي في دعم الجزائر التي أعربت عن أملها في استكمال تطورها الاقتصادي والمالي ."وقد أدرك نادي باريس كل الأهمية التي يشكلها التسديد المسبق بالنسبة للجزائر، الذي يندرج ضمن إستراتيجية النمو الاقتصادي والاجتماعي.

---

(1) وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، " الجزائر توقع اتفاق مع نادي باريس حول الدفع المسبق للديون الخارجية"، الصادر بتاريخ 2006/06/02

وفي هذا الإطار نحاول عرض الاتفاقيات التي قامت بها الجزائر لتسديد ديونها نهائيا مع نادي باريس:

عمليـــــات التسديد التي قامـــت بها الجـــزائر في إطار اتفاقيات الدفـــع المسبق للـــديون		
الـــــدولـــــــــة	الـــــتاريـــــخ	الـــقـــيـــمـــــة
فرنسا	11 ماي 2006	1.6 مليار دولار
البرتغال	20 ماي 2006	20 مليون دولار
هولندا	22 ماي 2006	45 مليون دولار
بلجيكا	27 ماي 2006	225 مليون دولار
الدانمارك	6 جوان 2006	54.3 مليون دولار
أمريكا	15 جوان 2006	625 مليون دولار
النمسا	21 جوان 2006	369 مليون دولار
اسبانيا	22 جوان 2006	690 مليون دولار
كندا	24 جوان 2006	255 مليون دولار
السويد	26 جوان 2006	92 مليون دولار
النرويج	27 جوان 2006	15.6 مليون دولار
فنلندا	27 جوان 2006	11.8 مليون دولار
بريطانيا	29 جوان 2006	202 مليون دولار
سويسرا	15 جويلية 2006	66 مليون دولار
اليابان	07 أوت 2006	445 مليون دولار
ايطاليا	10 أوت 2006	1.7 مليار دولار
ألمانيا	27 أوت 2006	387 مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

1- منشورات وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية حول الاتفاقات على التسديد المسبق للديون الخارجية.انظر الموقع الالكتروني: http:193.194.78.233/ma-ar/search.php تاريخ الاطلاع يوم 2007/12/02.

3-معلومات من بنك الجزائر على الموقع الالكتروني: www.Bank-of-Algeria.com بتاريخ 2007/11/27.

وهكذا اقتربت الجزائر من التحول من دولة مدينة إلى دولة دائنة بعد اتخاذها قرارا استراتيجيا بالتوقف عن الاستدانة من الخارج وسداد كل ديونها التي انخفضت إلى 4.7 مليار دولار خلا ل عام 2007 .وجاء هذا القرار الذي اتخذتهالجزائر خلال العام 2004 متناسبا مع اليسر المالي الذي تعيش ه البلاد منذ أكثر من خمس سنوات وبلوغ احتياطاتها من العملة الأجنبية أكثر من 70 مليار دولار أميركي.و قد سددت الجزائر حوالى 117.9 مليار دولار من مديونيتها الثقيلة والتي تراكمت ما بين الأعوام 1985 و2005، كانت أصولها 84 مليار دولار فيما بلغ ـــت الفوائ ـــد 34 مليار دولار وبالتالي تخلصت الجزائر من ديونها المستحقة لهذا النادي والبالغة 7.9مليار دولار خلال سبعة أشهر لا أكثر. وكان عدد البلدان الدائنة للجزائر في هذا النادي 17 بلدا .

وتشير وثيقة البنك[1] إلى أن هذه النتائج الممتازة تجد تفسيرا في النمو السريع للعائدات الإجمالية مقارنة بالنفقات الإجمالية منذ سنة 2003 والتطور الجد إيجابي لأسعار المحروقات لا سيما خلال سنة 2005،وحققت الجزائر عائدات بلغت 45.6 مليار دولار خلال العام 2005 ووصلت إلى 51.92 مليار دولار خلال عام 2006. إلا أن التقرير يشير من جهة أخرى إلى أن الجباية النفطية تبقى «المتغير الحاسم» في إعداد موازنة الدولة بما أنها تمثل نسبة 73.6% من الإيرادات الإجمالية لعام 2005.

وتبقى الجزائر في مأمن لأكثر من ثلاث سنوات حسب وزير المالية بعد ارتفاع عوائدها وانخفاض ديونها،حيث أنه بإمكانها أن تتوقف عن التصدير طيلة هذه المدة وتستورد لسد حاجتها طيلة هذه السنوات بالنظر إلى السيولة المالية التي تتمتع بها وهي غير مسبوقة في تاريخ البلاد.

وتوقعت وزارة المالية الجزائرية في تقرير رسمي[2] أن ترتفع نسبة النمو الاقتصادي عام 2007 إلى 5.2% وستبلغ النسبة 6.1 % خارج حقل المحروقات.لكن البنك العالمي توقع في تقريره استقرار نسبة النمو خلال عامي 2007 و2008 في حدود 4.5% و4.3%.

---

[1] معلومات من بنك الجزائر، مرجع سابق.

[2] منشورات وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، ليوم 2006/12/26.

2-إعفاء ديون الجزائر من قبل روسيا:

بلغت ديون الجزائر لروسيا وفقا للتقارير الروسية حوالي 4,7 مليار دولار، وتعود في معظمها إلى فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وهي تمثل حوالي 29% من ديون الجزائر الخارجية البالغة قيمتها قرابة المليار دولار. وقد كان موضوع الديون أحد المواضيع العالقة التي عالجتها زيارة الرئيس الروسي. وقد تم خلال الزيارة الاتفاق على أن تقوم روسيا بإعفاء الجزائر من هذه الديون عليها، فقام الطرفان بتوقيع اتفاقية تقوم روسيا بموجبها بإعفاء الجزائر من ديونها اتجاهها والبالغة 4,7 مليار دولار، مقابل أن تقوم الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا بقيمة مماثلة أو أكثر منها. [1]

وبهذه الطريقة تسعى روسيا إلى تحويل الأعباء التي تحملها دول العالم الثالث تجاهها إلى استثمارات لمصلحتها, ويبدو أن هذه الإستراتيجية الروسية يجري تطبيقها على نطاق واسع, فقد سبق لروسيا أن أعلنت عام 2005 عن إعفائها للديون المترتبة على عدد كبير من دول إفريقيا تجاهها, ومن شأن هذه الطريقة أن تعزز من نفوذ روسيا الاقتصادي والسياسي في المنطقة في ظل السيطرة الأمريكية و القوة الذي تسلطها على جميع الدول.

2-1 الصفقة العسكرية: [2]

كانت موسكو تحاول دائما إلغاء ديون الجزائر عبر عرض صفقة تقتضي الاتفاق على أن اقتناء الجزائر للسلع والخدمات لا يخرج عن الإطار العسكري. منها شراء الأسلحة بقيمة حوالي 4 مليارات دولار, لكن حل مسألة الديون كما سبق وأشرنا فتح الباب أمام استثمار روسي آخر في المجال العسكري. إذ شهدت زيارة الرئيس الروسي للجزائر أيضا توقيع عقود لتسليم طائرات قتالية للجزائر تفوق قيمتها 3.5 مليارات دولار.وبالتالي فالمذكرة تسجل تطورا ملحوظا للتعاون الثنائي، وأدرج ذلك في إطار اتفاق الشراكة الإستراتيجية الذي وقّع عليها الرئيسان خلال زيارة عبد العزيز بوتفليقة لموسكو في 2001 .

2-2 عقود متبادلة:

تساهم روسيا اليوم في العديد من المشاريع الاقتصادية الجزائرية في مجالات الري والتعدين والنفط والغاز. وتعد الجزائر ضمن أول ثلاثة شركاء تجاريين لروسيا في إفريقيا إلى جانب مصر والمغرب.

---

[1] علي حسين باكير، تقارير إخبارية بعنوان" زيارة بوتين التاريخية إلى الجزائر: تعزيز الشراكة الإستراتيجية" ، مجلة العصر ليوم 2006/03/11.

[2] نفس المرجع السابق..

ففي محاولة لزيادة روسيا حجم التعاون و التبادل التجاري بين البلدين و الذي بلغ حجمه حوالي 364 مليون دولار في عام 2005, عبر الرئيس الروسي عن استعداد شركات بلاده للعمل في الجزائر، مشيرا إلى أنها الجهة المفضلة لها حاليا. كما تم التوقيع على اتفاقات أخرى ، تخص التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني، وتم التوقيع على اتفاقيتين لترقية الاستثمار بين غرفتي الصناعة والتجارة بالبلدين وحول "تشجيع وحماية الاستثمارات". وقد ذكر أن الجزائر أول بلد عربي وقـّعت معه روسيا اتفاق شراكة استراتيجية، مشيرا إلى قدم العلاقات الثنائية· كما أكد على التعاون في المجال الاقتصادي والاتفاق على توسيع التعاون في مجال الصناعة الميكانيكية وقطاع الطاقة والمنشآت والنقل،بعد تسوية القضايا المالية والمشاكل المتعلقة بالديون.

وعلى الرغم من أنه لم يصدر بيان رسمي يشير إلى العقود التي تم إبرامها بالتفصيل، إلا أن التقارير تشير إلى أنه تم الاتفاق بين الطرفين على توقيع مذكرة تفاهم بين المجموعة الروسية العملاقة في مجال الغاز "غازبروم" والشركة الجزائرية الحكومية "سوناطراك" بشأن التنقيب واستخراج الغاز في الجزائر، إضافة إلى تحديث شبكة أنابيب الغاز الجزائرية. وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الروسي عندما قال: "إن الجزائر وروسيا اللتين تصدران القسم الأكبر من إنتاجهما من الغاز إلى أوروبا، لديهما مصلحة متبادلة للعمل معا ولتنسيق جهودهما في السوق الدولية" [1]. ومن المنتظر أن يثير هذا الاتفاق بين روسيا التي تحتل المرتبة الأولى في العالم في مجال الغاز والجزائر التي تحتل المرتبة (5-7) عالميا من حيث الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي، حفيظة كل من فرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة.

3- اتفاقات أخرى حول الدفع المسبق للديون الخارجية:

وقد أجرت الجزائر مفاوضات أخرى مع مؤسسات مالية دولية متعددة الأطراف، لدفع مسبق لثلاثة مليارات دولار[2] من ديونهـــــــا الخارجية الى جانب دول دائنة كالسعودية والهند ، وتحاول الجزائر سداد ما تبقى من الديون الجزائرية الخارجية، بعد أن ألغت روسيا ديونها المستحقة على الجزائر وحولتها إلى التزام بشراء أسلحة، وقد تصبح الجزائر من بين دول العالم الثالث القليلة التي لا ديون خارجية عليها على الإطلاق، ما يعني أن الدينار الجزائري سيكون قابلا للصرف من جهة، ومن جهة أخرى، سوف تتطور الإمكانات الداخلية والخارجية للاستثمار، إذا ما توفرت الظروف السياسية اللازمة والملائمة ، لذلك كانت الجزائر خلال العام 2006 الوجهة المفضلة للعديد من الوفود الاقتصادية العربية والغربية، في وقت ظلّ الميزان التجاري الجزائري متراوحا بين باريس وواشنطن.

---

(1) مجلة العصر، تعزيز الشراكة الإستراتيجية الجزائرية–الروسية– مرجع سابق.

(2) وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،" دفع 3مليارات من الديون الخارجية مبكرا"، الصادر بتاريخ 2006/10/17.

4- الاتفاق مع نادي لندن للدفع المسبق للديون التجارية:

بعد الانتهاء من تسوية الديون المستحقة لدى نادي باريس، صرح وزير المالية مراد مدلسي أن الجزائر تمكنت من التوصل إلى اتفاق مع نادي لندن بشأن تسديد مسبق للديون التجارية الخاصة ، جعل الدولة تتفق بتسديد ما مجمله 9 مليارات دولار من ديونها التي يستحقها ناديا باريس ولندن ، علما أن هذه الديون المتفق على تسديدها لا تدخل ضمنها الديون التي دفعتها الجزائر مسبقا لروسيا والمقدرة بـــ 4.7 مليار دولار مقابل عقد صفقة شراء السلاح الروسي بقيمة 7 ملايير دولار. وكان منتظر أن تشرع الجزائر في مفاوضاتها مع نادي لندن بداية سبتمبر . وعلى ما يبدو تمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق حول تلك الديون التي كشف ضمنيا عنها الوزير والمقدرة بحوالي مليار دولار.[1]

كما قامت الجزائر بالتفاوض مع عدد من البنوك و المصارف لتسوية ديونها التجارية بصور ة مسبقة و المقدرة إجمالا بحوالي 4 ملايير دولار[2] . و قد أشار وزير المالية السيد مراد المدلسي, أن الجزائر تبحث أيضا تسوية ديونها التجارية, حيث استفادت الجزائر من الوضع المالي المريح حاليا, و تقوم عادة بالدفع نقدا لمعظم التعاملات التجارية, إلا أن نسبة 18% تتم عبر الآليات المتعارف عليها عبر القروض. و قامت الجزائر رسميا بفتح مفاوضات شاملة قبل نهاية سنة 2006 مع الدائنين للتوصل إلى اتفاق دفع مسبق للديون التجارية للجزائر خلال سنة 2007. و أتى هذا القرار بعد أن نجحت الجزائر في استيفاء كافة ديونها لدى نادي باريس و لندن و بالتالي خفض ديونها العمومية إلى حدود 5 ملايير دولار أكثر من 90 % عبارة عن ديون متوسطة و طويلة الأجل. وارتكزت الجزائر على التمويل الذاتي دون اللجوء مجددا إلى الاستدانة, مما سمح ببقاء المديونية في حدودها الحالية خلال سنة 2007. و قد سمحت الاتفاقات مع 16 دولة عضوة في نادي لندن بخفض مستوى المديونية إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من ربع قرن موازاة مع تحسن مستوى الاحتياطي الذي بلغ حاليا أكثر من 70 مليار دولار, حيث قدرت قيمة المديونية الخارجية في نهاية سنة 2006 بأقل من 4 % من الناتج المحلي الخام مقابل أكثر من 15% بداية 2004 و سمح الدفع المسبق للديون بتخفيف أعباء خدمات المديونية التي كانت تسدد سنويا, خاصة القروض التي استفادت منها الجزائر سنوات التسعينات بنسب فوائد تتراوح ما بين 7 إلى 11% و التي واجهت الجزائر صعوبات لإقناع الدائنين بضرورة تسويتها مسبقا خاصة ألمانيا و اليابان و الولايات المتحدة.

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الجزائر تتفق مع نادي لندن لتسديد ديونها مسبقا، الصادر بتاريخ 2006/09/10.

[2] الخبر اليومي،تصريح وزير المالية مراد مدلسي الجزائر" تسعى إلى الدفع المسبق للديون التجارية"،العدد 4835، ليوم 2006/11/19، ص 6 .

5- الوضع الحالي للديون الخارجية الجزائرية:

صرح وزير المالية الجزائري مراد مدلسي أن الديون الخارجية انخفضت إلى4.7 مليار دولار[1] في نهاية سنة 2006، مشيرا إلى أن 4 مليارات دولار منها تمثل الديون التجارية للشركات العامة والخاصة و700 مليون دولار تمثل ديون الحكومة. كما أشـــار إلى أن الجزائر ستعزز مك ـــانتها في السوق المـــالية الدوليـــة وستكون موضع ثقة أكبر أمام شركائها متوقعا أن تصبح دولة مقرضة.

كما كشف الوزير أن المديونية الخارجية العمومية تم تسويتها بنسبة 100%[2] وأن تدابير جديدة يتم التحضير لها لتخفيض الديون الداخلية العمومية، فضلا عن تسوية ما تبقى من الديون التي تعود لمؤسسات عمومية وخاصة ينتظر أن تتكفل بها البنوك، وأشار مدلسي أن قرار الدفع المسبق للمديونية الخارجية كان وراءه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ سنة 2003 وأن إمكانات الدولة الخارجية كانت تسمح مع توفر السيولة النقدية والعملة الصعبة، بتجنيد مبالغ مالية تخصص لعملية التسديد المسبق للديون الخارجية . علما بأن الدولة تمتلك إمكانية لتغطية الديون الداخلية عن طريق صندوق ضبط الميزانية الذي يحوي على أكثـــر من 3000 مليار دينار، وشدد أنه تم تسوية ملف المديونية الخارجية العمومية، حيث تم تسديد نسبة 100 % منها، وتراجعت المديونية الخارجية إلى حدود 4 ملايير دولار، أو نسبة 4 % من الناتج المحلي الخام، موضحا أن هناك تدابير للتكفل بباقي المديونية الخارجية الناشئة عن مشاريع وعمليات قامت بها مؤسسات عمومية وخاصة.

وقد كشف تقرير أعدته لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني أن الجزائر وفرت من خلال تسديدها المسبق لديونها الخارجية مبلغ 2 مليار دولار[3]، مشيرا في الوقت نفسه إلى هشاشة الاقتصاد الوطني والذي سببه الاعتماد على الريع النفطي، حيث يمثل المبلغ المقتصد، بعد تبني مبدأ الدفع المسبق للديون الخارجية، فوائد وعمولة خدمة الديون والأعباء المالية الأخرى المتعلقة بالقروض كان المفترض تسديدها في الفترة ما بين 2006 و2011 . علما بأن الاتفاقات الخاصة بتحويل جزء من المديونية الموقعة مع إسبانيا وإيطاليا وفرنسا انهت مع اتفاق الدفع المسبق للديون.

---

[1] تصريح وزير المالية، مراد مدلسي أمام المجلس الشعبي الوطني، يوم 2007/10/01.

[2] الخبر اليومي، تصريح وزير المالية مراد مدلسي" الديون العمومية الخارجية سددت بنسبة 100%"، العدد 4970، ليوم 2007/04/03، ص6.

[3] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الجزائر توفر 2 مليار دولار نتيجة تبني الدفع المسبق للديون" ليوم 2007/09/04.

واعتبر أن استمرار اعتماد السعر المرجعي لبرميل النفط بـ19 دولارا، عاملا ساهم في رفع مستوى احتياطات الصرف، حيث سجلت رقما قياسيا بلغ 80 مليار دولار في نهاية سنة2006، بينما بلغ 56 مليارا في نهاية سنة 2005.

كما ذكر التقرير أن هذه التراكمات المالية ساعدت في زيادة رصيد صندوق ضبط الإيرادات، منتقلا من 2346 مليار دينار، حوالي 31 مليار دولار في جوان 2006 إلى 2705 مليار دينار أي حوالي 36 مليار دولار في نهاية عام 2006. وقد انتقد التقرير استمرار تخلي الحكومة عن القطاع الصناعي، وبرر ذلك بغياب استراتيجية حقيقية للقطاع الذي بقى دون المستوى المطلوب في مس ـاهمته في التنمية الوطنية، حيث لم يحقق سوى 2.9% ، بينما تطورت قطاعات المحروقات بـ 15% والزراعة 3.5% والأشغال العمومية والبناء 8.7 % والخدمات مثل الاتصالات والسوق المصرفية والنقل 7.9 %.

المطلب الثاني: مواقف بعض الخبراء الاقتصاديين من عملية تسديد المسبق للديون الخارجية:

تعدّ سنة 2006 فارقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري الذي ظلّ منهكا لسنوات بديونه الخارجية، حيث أفضى اتفاق الجزائر مع نادي باريس ولندن،إلى السداد المسبق لما يربو عن ثمانية مليارات دولار من الديون، ما أدى إلى تراجع الديون الخارجية إلى مستوى 4.7 مليار دولار، بعد أن كـانت تُقـدر 15.5 مليار دولار، مع تسجيل نسبة قصوى تمثل 21.2% من الناتج الداخلي الخام، وأشار بنك الجزائر إلى تراجع نسبة الديون الخارجية بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام إلى 2.16% مقابل 9.58% سنة 1999. وعليه حملت اتجاهات اقتصادية رؤى متباينة عن عملية التسديد المسبق التي انتهجتها الجزائر، وسنتطرق إلى أهم هذه الرؤى من خلال تصريحات بعض الاقتصاديين في هذا الميدان، من بينها:

1- الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول: [1]

يرى أن الديون الخارجية تراجعت إلى 5 مليارات دولار في نهاية 2006، وهو ما يمثل 4% من الناتج الداخلي الخام. لكن التسديد المسبق للديون المعاد جدولتها قد تم تحملـه عن طـريق تسبيقات استثنائية من قبل بنك الجزائر، تسبيقات كانت، حسب معطيات رسمية، في حـدود 627.8 دينـار مع نهاية السنة المنصرمة، وكان جزء من الديون الخارجية المعاد جدولتها قد تم تحويله إلى ديون داخلية محسوبة على الخزينة العمومية ويستحقها بنك الجزائر، ديون مسجلـة دون أن يتم اقتطاع الأمـوال المرصودة في صندوق ضبط الموارد. وهو ما أدى إلى ارتفـاع في المديونية العمومية الداخلية التي تـعد مستحقات بنكية تصل قيمتها 1200 مليار دينار مع نهاية سنة 2006 .

[1] عبد الرحمن مبتول،" البحبوحة المالية تساعد على انتشار الفساد"جريدة الخبر العدد 5102 ليوم 2007/08/27.ص11.

هذا الرقـم سيعرف نمـوا أمام غياب فعالية الخدمات العمومية والمتمثلة في تبذير المال العام من طـرف الإدارات العمومية الذي يتـدم تجاهله، مع التركيز فقط على المؤسسات العمومية بط ـرح إشكالية عدم فعاليتها في النفقات العمومية، وضخامة المديونية الإجمالية للدولة بإدراج الديون الداخلية تشكل نسبة عالية في الناتج الداخلي الخـام خارج المحروقات

2- الخبير الاقتصادي احمد بن بيتور:

يعتبر هذا الأخير، أن الدفع المسبق للمديونية لا طائل من ورائه، والأحسن حسبه هو احترام الآجال الأصلية. ويعتبر أن الدفع المسبق للمديونية لا يمكن الانسياق ورائه، في الظروف الحالية للجزائر، بحساب الكلفة/الربح المحدود جدا. فعندما تحسب الكلفة/الربح، سيجد ذلك ليس قليلا لأنه يمثل الفارق بين الكلفة (الفوائد المدفوعة من طرف الجزائر) و ناتج توظيف الاحتياطات. هذا الفارق تجاوز 5% بالنسبة لجزء مهم لمديونيتنا العمومية المعاد جدولتها خلال سنوات. حقيقة أن هذا الفارق تراجع قليلا سنة 2005 مع إعادة رفع نسب الفائدة.[1]

3- الخبير الاقتصادي عبد اللطيف بن اشنهو:

لكن بن اشنهو كان لديه رأي آخر ، بحيث أن الدفع المسبق للدين الخارجي جنب الجزائر دفع فوائد هذه الديون للسنوات المتبقية، وإلا بماذا يفسر رفض بعض الدول قبول الدفع المسبق للمديونية، فحجم الفوائد المدفوعة كبير جدا خاصة مع نسب مرتفعة تصل إلى 8% لجزء مهم من المديونية العمومية المعاد جدولتها.

على سبيل المثال، فخلال السنوات العشرة الماضية دفعت الجزائر لدولة دائنة واحدة من نادي باريس، 1,57 مليار دولار من الفوائد، ما يعادل بناء 1000 ثانوية، 500 مستشفى من الحجم المتوسط، فهل يمكن الاستمرار في هذا النهج من أجل احترام حلول موعد السداد؟، إن الدفع المسبق هو طريقة مناسبة لردم الهوة بين الادخار والاستثمار، من خلال امتصاص جزء من صندوق ضبط الموارد الذي تأسس لهذا الغرض إلى جانب احتياطات الصرف التي هي في مستوى أقل مما كانت ستكون عليه لو لم يتم دفع المديونية بشكل مسبق.[2]

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، مقال تحت عنوان " حتى تكون الفكرة جيدة، يجب أن لا تكون مفرطة"، ترجمة عبد الوهاب بوكروح في جريدة الشروق اليومي ليوم 2006/04/26.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو، مقال تحت عنوان " حتى تكون الفكرة جيدة، يجب أن لا تكون مفرطة، نفس المرجع.

4- خبير اقتصادي بصندوق النقد الدولي: [1]

لقد دافع الخبير المالي ورجل الاقتصاد بصندوق النقد الدولي بواشنطن ، عبد الرحيم بسراحة عن الآلية التي اعتمدتها الجزائر في تصفية مشكلة ديونها الخارجية لدى المؤسسات المالية الدولية ، خاصة بعد الاتفاق المتعدد الأطراف مع أعضاء نادي باريس في 11 ماي 2006، والذي أعطى فرصة لوزارة المالية بقيادة مفاوضات ثنائية مع 17 دولة عضوة في النادي، من أجل تسديد وبصفة مسبقة ما قيمته 7.9 مليار دولار، وأضاف أن هذه العملية تعتبر إشارة قوية، كفيلة بتحسين الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، الذي وصل مستويات خطيرة في السنوات التي سبقت ارتفاع أسعار البترول واستقرارها فوق 30 دولار، مسجلة مستويات قياسية وغير مسبوقة.

هذه الآلية ينتظر أن تمكن حسب الخبير من وضع أنظمة مالية وبنكية متينة وقوية وتحسين القرض العمومي. وفي السياق ذاته رأى أن التسديد المسبق للديون الجزائرية طبقا للاتفاق المتعدد الأطراف بين الجزائر ونادي باريس هو أحد الوسائل الجيدة التي تسمح ببناء مستقبل الجزائر كبلد قادر على القرض وعلى دخول السوق المالية الدولية. كما أن هذه الخطوة ينتظر أن تكون إشارة قوية من شأنها أن تساهم في تقييم أفضل وأحسن للجزائر من طرف هيئات التقييم الدولية، وذلك طبعا بفضل التوجه نحو جميع ما اعتبره نقاطا إيجابية مثل التسيير الاقتصادي الجيد وغياب الديون العمومية والتسيير الجيد للفائض النفطي. كما أشار أنه من الأسباب التي استدعت القيام بهذا المسعى توفر موارد العملة الصعبة التي تغطي سنتين من الواردات وتمثل محسوم الديون بأربعة أضعاف، مع العلم أنه وطبقا للمعايير الدولية فإنه يجب أن تكون الاحتياطات الدولية سنة واحدة من الديون على المدى القصير.

و أضاف أن فرصة امتلاك احتياطات إضافية قائمة، وهي جوهرية مما يدفع إلى أن تكون فوق ما يحتاجه ويتطلبه الاستقرار المالي، وأن استعمال هذه الاحتياطات على الصعيد الداخلي لإنجاز المنشآت القاعدية أو في مجالات أخرى على المستوى البعيد وبنسبة تقدر على الأقل بـــ6% في السنة، يمكن من تحقيق فوائد تقدر بـــ10 ملايير دولار في السنوات العشر القادمة. كما أن تكلفة خدمة الديون في 2006 قدرت بحوالي 5 ملايير دولار، فيما قدرت فوائد الاحتياطات المودعة في البنوك الأجنبية بـــ1.5 مليار دولار، وذلك بسبب ضعف نسب الفوائد الحقيقية الدولية التي قدرت بـــ2% سنويا، واعتبر أن الفوائد المحصلة من التسديد المسبق للديون تعد وسيلة جيدة لاستعمال موارد البلاد المودعة لدى صندوق ضبط الإيرادات.

---

[1] جريدة آخر ساعة ،" فيما عارضها البعض، خبير بصندوق النقد الدولي يؤكد التسديد المسبق للديون يجعل الجزائر قادرة على القرض"، العدد 1786 الصادر بتاريخ 2006/08/29.انظر الموقع الالكتروني: www.akhersaa.dz بتاريخ 2007/12/2

وفي مقابل هذه النظرة المتفائلة تجاه هذه الآلية، ذهبت بعض الأوساط الأخرى إلى اعتبار ما تقوم به الجزائر حاليا لا يعدو أن يكون إلا هدرا للأموال الضخمة التي حصلتها من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب ظروف ظرفية، وكان يمكن أن توجه إلى التنمية المحلية وبناء المنشآت القاعدية ونسيج صناعي قوي يسمح بخلق الثـــروة وتحقيق نسبة نمو متوازنة وبعيدة عن مداخيل البترول.

رغم أن رئيس الجمهورية قد ضخ حوالي 100 مليار دولار في صندوق برنامج دعم النمو المخصص للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما أن الاقتصاد الوطني رغم تحسن مؤشرات الميزانية وارتفاع المداخيل ما يزال عاجزا عن تجاوز رقم المليار الواحد من الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثالث: آفاق الاقتصاد الجزائري بعد تسديد الديون الخارجية.

إن الوضعية الحالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري تتطلب حلولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد ولذلك تبدو آفاق الاقتصاد الوطني في ضوء النتائج السابقة واعدة وتتطلب:[1]

- استغلال طاقة الإنتاج وتقليص ضياع هذه الطاقة وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي.
- تثمين المحروقات.
- تخفيف آثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة والمحرومة (الشغل – السكن).
- إقامة أجهزة أخرى لتدعيم الإنعاش الوطني والاستثمار العام والخاص الوطني والدولي.
- ضرورة ترقية أشكال مختلفة للمؤسسات والمقاولات الصغرى وكذا النشاطات التي يجب ترقيتها إلى مؤسسات.

وحين نتطلع إلى المستقبل يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري رغم أوجه القصور الحالية إلا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلى رهانات يمكن كسبها, خاصة وأن فترة مابين 2000- 2006، أعطت الكثير من ثمار السياسة الاقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي للسوق البترولية ، وانعكاس ذلك على تحسن المؤشرات التالية :

- البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائق أصبحت الآن قابلة لتسيير ولا تشكل أي خطر على الاقتصاد الوطني.
- احتياطات الصرف التي تجاوزت 90 مليار دولار خلال سنة 2007 .
- تدعيم التوازنات المالية المحققة في ظل الإصلاح.

[1] حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وتثيرها على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص15.

– استدامـــة النمو الاقتصـــادي وتدعيمه من خلال برنامج دعـــم النـــمو الـــذي يغـــطي الفـــترة 2005-2009 ويتمحور هذا البرنامج حول عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية ومن ثم توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج وحشد الادخار الوطني، وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن تدعيم النمو الاقتصادي واستدامته ، وقد جاء هدا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثم النمو ، بعد فشل المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش انطلاقا من فكرة : الإصلاح يؤدي إلى النمو ثم الامتداد الطبيعي وهو الإنعاش حسب معتقدات المؤسسات الدولية .

إن هذه النتائج ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يسمح بالقول إن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري ، وأضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات ، وهي الجهود الواجب التركيز عليها حاليا من خلال الاستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة على اعتبار أنه تابع لقطاع المحروقات وأن الضرورة الآن تقتضي، تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهذا الغرض سواء على المستوي الداخلي والخارجي ، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هذا الاهتمام حتى نتمكن من رفع هذا التحدي الذي يلازم الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى الآن، وسيسمح هذا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي .

أما إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا فتندرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو ، ويعتبر دعم كبير يقدم للاقتصاد بهدف استدامة النمو وإنعاش الاقتصاد، أما استراتيجية التعاون مع البنك الدولي[1] في هذا المجال فتركز حاليا على ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين استفادة السكان من الخدمات .

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلى أداء أحسن للاقتصاد، ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم قدرته التنافسية والمؤسساتية .

[1] انظر موقع البنك الدولي " www.worldbank.org " تاريخ الاطلاع 2007/12/11.

كل هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من أوجه القصور الحالية. وينبغي أن تستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية.

1- النتائج المحققة خلال سنة 2007 بعد التسديد المسبق للديون.

تشهد الجزائر بفضل أسعار البترول التي انتقلت من 17.91 دولار في 1999 إلى أكثر من 60 دولارا للبرميل في سنة 2006. وهو معدل قد واصل الارتفاع خلال سنة 2007، راحة مالية غير مسبوقة تفسر تسجيل عدة مؤشرات اقتصادية إيجابية يعود سببها بالأساس إلى عوامل خارجية ليست مرتبطة بالحكم الراشد الداخلي. أول تلك المؤشرات:

1-1 الفائض التجاري المعتبر المسجل منذ أكثر من سنتين.

حققت الجزائر، خلال الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2007[1] ،فائضا تجاريا بقيمة 19.575 مليار دولار مقابل 23.79 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2006، وهو تراجع جاء بسبب الارتفاع في قيمة الواردات مقابل الانخفاض في الصادرات.

التراجع الأخير في قيمة الفائض مرده إلى أن ثلثي الواردات الجزائرية يتم شراؤها بالأورو في حين أن 98 % من الصادرات تتم بالدولار الأمـــريكي،علما أن الأورو قد ارتفع سعره بالدولار بـ 36 % خلال السنوات الخمس الماضية، وفي هذا الإطـــار، يشار إلى أن مختلـــف قوانين المالية تحـــدد السعر المرجعـــي لبرميل البترول بـــ 19 دولارا، وهو ما يفسر عجـــز الميزانية الذي مثل 37.5 % من الناتـج الداخلي الخام في عام 2006.

لكن العلاقة النسبية للعجز ذاته مع الناتج الداخلي الخام قد تم تصحيحه بفعل أسعار البترول في الأسواق الدولية والتي حققت فائض مداخيل يتم صبه في صندوق ضبط الإيرادات ويستعمل جزء منه لتغـــطية العجز. غير أن هذا يتم تسجيله في وقت تشهد مفـــارقة أن نسبة الاحتياط في البنوك بلغـــت 56.3% ونسبة الاستثمار 31% في أن 25% من مداخيل الدولة لم تستهلك و لم تستثمر. كما أن الصادرات [2] بلغت 36.50مليار دولار، أي بانخفاض 3.88% بالمقارنة مع الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2006، بينما قـــدرت الواردات بـــــ 16.93 مليـــار دولار (زائد 19.38%).وفيما يخص الصادرات خارج المحروقات فإنها تظل مهمشة بنسبة 2% فقط من الحجم الإجمالي للصادرات، حيث قدرت ب 706 مليون دولار في ظرف ثمانية أشهر.

---

[1] المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية بتاريخ 2007/09/23.

[2] المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية، مرجع سابق.

وتتمثل المنتوجات خارج المحروقات المصدرة أساسا في نفس الفترة في " المنتوجات نصف مصنعة" بنسبة 1.4% ، أي ما يعـــادل 516 مليون متبوعة بـــ" المنتوجـــات الخـــام" (0.24 % / 88 مليون دولار) و" السلع الغذائية" (0.16% /58 مليون دولار) و" سلع التجهيز الصناعي" (0.08% /28 مليون دولار). وتأتي مجموعة " السلع الاستهلاكية غير الغذائية" في الأخير بنسبة 0.04% أي ما يعادل حوالي 16 مليون دولار. وفيما يخص الواردات، يبين تقسيمها في مجموعات ارتفاعا عاما. وبلغت نسبة سلع التجهيزات الصناعية 37% من مجموع الواردات بقيمة 6.31 مليار دولار متبوعة بمجموعة " المنتوجات نصف مصنعة" بقيمة 4.28 مليار دولار (25.32%) ومجموعة " السلع الغذائية" بنسبة 2.9 مليار دولار (17.1%) والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 13.75% أي 2.32 مليون دولار.

1-2 إحتياطات الصرف:

أما ثاني المؤشرات فمتعلق باحتياطات صرف كبيرة تطورت بسرعة، بانتقالها من 4.40 مليار دولار في 1999 إلى 70 مليار دولار في 2006 لتصل إلى 90 مليار دولار مع نهاية شهر ج ـــويلية 2007.ومن المتوقع أن تبلغ 100 مليار دولار في نهاية السنة [1].وبذلك تحتل الجزائـــر المـــرتبة الـــثانية إفريقيا بعد جنوب إفريقيا. وعليه، فإن الدولة الجزائرية أمام هامش الحركة المتاح لها ولمدة طويلة في مسالة النفقات العمومية، لها إمكانية الزيادة في تلك النفقات دون تعرضها لاختلال في توازنها المالي، مما يسمح لها باعتماد برامج تجهيز ضرورية في بعض القطاعات منها المنشآت القاعدية والتربية والصحة·· إلخ لكن ذلك مرهون بحكم راشد والأخذ بعين الاعتبار قدرات امتصاص الاقتصاد الوطني لتلك الموارد لتجنب التبذير ومن اجل محاربة الفساد بشكل فعال.

1-3 سياسة الصرف:

إن سياسة الصرف الذي كانت الجزائر تعرف بشأنها استقرارا في نسبة الصرف الحقيقية أفضت إلى استقرار أحسن للاقتصاد الكلي وضمان أكثر للمستثمرين. فبنك الجزائر يواصل سياسة التعويم الموجه من أجل ضمان استقرار نسبة الصرف الحقيقية للدينار. بحيث تعد نسبة صرف حقيقية ومستقرة أحد عناصر التنافسية بالجزائر خاصة في ظل مرحلة الانفتاح المتزايد لاقتصادها.

علما أن صندوق النقد الدولي قد أكد في دراسة أعدها مؤخرا حول سياسة الصرف بالبلدان الناشئة أن نسبة الصرف الحقيقية للدينار تعرف توازنا كما أن العملة الجزائرية لم تشهد تخفيضا في قيمتها.

---

(1) محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر ،معطيات من بنك الجزائر، بتاريخ 2007/10/16.

حيث أفاد بنك الجزائر في تقريره الأخير أن [1]("النتائج التي حققتها المنظومة المالية خلال السداسي الأول من سنة 2006 تدل على تعزيز استقرار المؤشرات المالية الكبرى خلال ذات الفترة مشيرا إلى ارتـفاع قيمة الدينار مقابل العملتين الدولار و الأورو و ذلك بفضل التحسن المتزايد لميزان المدفوعات و التقليص المعتبر للديون الخارجية و استمرار تراكم احتياطات الصرف.

و أشار بنك الجزائر أنه يواصل "سياسة التذبذب المتحكم فيه من أجل ضمان استقرار نسبة الصرف الفعلية للعملة الوطنية وهذا في سياق تقلبات نسب الصرف لأهم العملات الصعبة على مستوى الأسواق الدولية و انتقلت قيمة الدولار من متوسط 73,3 دينار سنة 2005 الى متوسط 73.4 دينار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006 لتنتقل إلى متوسط 72.8 دينار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2006 ، إلى 74 دينار سنة 2007[2].و انتقلت قيمة الأورو من 91.3 دينار سنة 2005 الى 88.3 دينار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 91.6 دينار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2006 .

كما قلل وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل من مخاطر ارتفـاع قيمة العملة الأوروبية اليـورو مقابل الدولار الأمريكي، على الاقتصاد الوطني[3]، الذي تشكل فيه صادرات المحروقات ما يعادل 98% من حجمها الإجمالي، تتلقى مقابلها بالعملة الأمريكية .وأكد أن الجزائر في مأمن من ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، لأن النفط الجزائري (خام الصحراء) نوعيته رفيعة، وأسعاره عالية في الأسواق العـالمية، بحيث وصل سعر البرميل الواحد منه في الوقت الراهن إلى 84 دولار للبرميل، بفارق يتراوح ما بين 02 و03 دولارات في المتوسط عن بقية أنواع النفط الأخرى.

وأضاف وزير الطاقة قائلا "حتى وإن كانت 98% من صادرات الجزائر تباع بالدولار الأمريكي، وما يقارب 60% من الواردات تسدد بالعملة الأوربية، لكون مصدرها آت من منطق ـــة اليـورو، فإن الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية من شأنه أن يغطي على الخسائر المسجلة بسبب تراجع قيمة الدولار، ويضع البلاد في منأى عن الآثار السلبية لهذه الظاهرة ."

وتبيع الجزائر صادراتها التي تتكون من 98 % من المحروقات، بالدولار الأمريكي، وذلك لكون عقود بيع النفط، تم التوقيع عليها في وقت سابق، عندما كان الدولار الأمريكي في أوج قوته. ولذلك تجد اليوم الجزائر صعوبة كبيرة في تغيير عملة بيع صادراتها، أو على الأقل تنويعها، بما يمكنها من استبدال العملة الأوربية بالعملة الأمريكية لتفادي تكبد خسائر فارق الصرف.

---

[1] تقرير بنك الجزائر، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع 2008/01/05.

[2] Ministère des finances , loi de Finances 2007, LOI N° 06-24 du 26/12/2006

[3] الشروق اليومي، تصريح وزير الطاقة والمناجم " غلاء الخام الجزائري يحمي الاقتصاد الوطني" بتاريخ 2007/10/15.

4-1 التضخم وحجم الديون الخارجية:

وفيما يتعلق بالتضخم أشار محافظ بنك الجزائر إلى أن سنة 2007 [1]تميزت بزيادة موضحا أن فارق التضخم توسع نسبيا بين الجزائر وشركائها. وأن صندوق ضبط العائدات ارتفع بـــ 325,3 ملايير دينار خلال السداسي الأول من 2007 مقابل ارتفاع بـــ 503 ملايير دينار خلال السداسي الثاني من 2006 وهذا ما يمثل انخفاضا في العائدات النفطية.

كما أشار محافظ بنك الجزائر إلى أن الانخفاض الكبير للديون الخارجية واستمرار التراكم الكبير لاحتياطات الصرف يدلان على صلابة الوضع المالي الخارجي. موضحا أن الديون الخارجية التي كانت تقدر ب4,7 ملايير دولار في نهاية جوان تمثل 5,08 % من احتياطات الصرف مقابل 6,5% في نهاية جوان 2006. مشيرا إلى أن صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر ارتفع ب 16,4 % في نهاية جوان 2007 لتبلغ 6.419 ملايير دينار مقابل 5.515 ملايير دينار في نهاية 2006.

كما سجلت عمليات تسديد الفوائد الخاصة بالديون الخارجية للجزائر انخفاضا كبيرا سنة 2007، لتبلغ 230 مليون دولار، مقابل 760 مليون دولار سنة 2006، و1 مليار دولار سنة 2005، حيث أكد محافظ بنك الجزائر على أن عمليات تسديد الديون الخارجية لم تسجل ارتفاعا إلا ب 1.48 مليار دولار سنة 2007 مقابل اكبر عملية تسديد التي بلغت 12.87 مليار دولار سنة 2006، وفيما يتعلق بالالتزامات المالية الخارجية، فقد استقرت حجم الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأمد في نهاية سنة 2007 في حدود 4.889 مليار دولار.

وفي الأخير يمكننا إعطاء صورة واضحة عن تراجع حجم الديون الخارجية خلال الفترة 2002-2007 نتيجة انتهاج مبدأ الدفع المسبق للديون الخارجية وذلك من خلال الشكل البياني أدناه:

الشكل البياني رقم (3-2):

تطور حجم الديون الخارجية خلال الفترة 2002-2007

الوحدة : مليار دولار

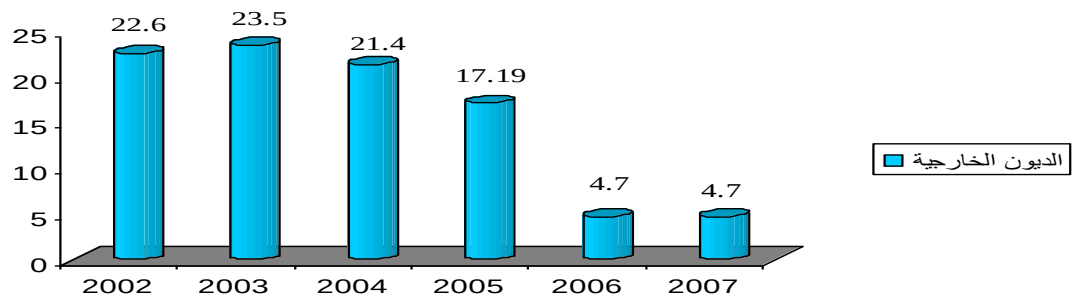

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

[1] تصريح محمد لكصاسي،" التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2007 "، مرجع سابق.

2- العوائق التي تواجه الاقتصاد الجزائري نتيجة تبعيته لعائدات المحروقات رغم مخططات الإنعاش.

تكشف الإحصائيات [1], عن هشاشة الاقتصاد الجزائري و تبعيته المطلقة لعائدات المحروقات، فضلا عن تزايد الأعباء الناتجة عن الارتفاع الكبير للواردات التي بلغت 21.5 مليار دولار عام 2006 مقابل 20.3 مليار دولار عام 2005 و 11.7 مليار دولار عام 2002.

في وقت اعتمدت فيه الجزائر مخططا للإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي فاق 7 مليار دولار ما بين 2001 و 2004 ثم برنامج تكميلي لدعم النمو ابتداء من 2005 إلى 2009 بغلاف مالي يقدر 5339 مليار دينار[2]، حيث يهدف إلى إتاحة الفرصة للمؤسسات الجزائرية لإيجاد أسواق جديدة و تشجيع نموها و امتصـــــاص البـــطالة.

وسجلت الإحصائيات المتوفرة تراجعا في نسب النمو الصناعي العمومي و الخاص خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2006 حيث بلغ المتوسط ما بين 1 %إلى نسبة سلبية ب 1%, فضلا عن نسب إنتاجية ضعيفة. إلى جانب ذلك و وفقا لما يعرف بالأثر المضاعف للنمو نجد بأن الجزائر ضخت مبالغ مالية كبيرة في المنشآت القاعدية, و اعتمدت على استثمارات بتمويل عمومي, إلا أن نسبة النمو تماثل تلك التي حققتها العديد من الدول الإفريقية دون أن تصل نفقاتها المستوى الذي بلغته في الجزائر, مما يطرح أسئلة حول نجاعة و فعالية النفقات العمومية, فنسبة 5 إلى 5.2% المسجلة بفضل قطاع المحروقات بالخصوص لا تعكس مستوى الإنفاق الضخم خلال السنوات السبع المقبلة, خاصة و أن بنية الاقتصاد الجزائري لم يتغير و يظل بنسبة 97.8% معتمدا على المحروقات.

من جانب آخر كشفت تقلبات أسعار صرف الأورو مقابل الدولار, و الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات عدد من الثغرات الأخرى الخاصة بالاقتصاد الجزائري, فالجزائر عجزت خلال السنوات السبع الماضية عن تحسين قدراتها لتنويع اقتصادها, فقد بلغت الصادرات خارج المحروقات عام 2006 قيمة 1.1 مليار دولار مقابل أكثر من 950 مليون دولار عام 2005 بينما تضاعفت واردات الجزائر مابين 2002 و 2006 بحوالي 10مليار دولار عام 2006 مقابل 11.7 مليار دولار عام 2002.[3]

و قد تأثرت الجزائر من عاملين مضاعفين الأول ارتفاع قيمة الاورو مقابل الدولار, و ارتفاع أسعار المحروقات التي ساهمت في ارتفاع اغلب المواد الغذائية و مواد التجهيز, و بما أن الجزائر تستورد أساسا بالاورو و تصدر بالدولار فإن خسائرها مزدوجة في وقت عجزت الجزائر عن تصدير الكثير

---

(1) إحصائيات مقدمة من قبل مصالح الجمارك ما بين 2001 - 2006.

(2) وزارة الشؤون الخارجية،" كلمة الرئيس بوتفليقة في افتتاح اجتماع الحكومة والولاة"، الصادر بتاريخ2006/12/10.

(3) وزارة التجارة، ملخص متعلق بإحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2006، مرجع سابق.

خارج المحروقات و مشتقاتها, فنسبة تفوق 30% من الصادرات خارج المحروقات تتقاسمها سوناطراك و نافطال مما يكشف عن هشاشة الاقتصاد الجزائري خارج دائرة المادة الأساسية البترول و الغاز و مشتقاتهما.

3- محاولات للخروج من الأزمة

تبدو الجزائر بعيدة عن تحقيق التنمية في مجال التجارة الخارجية, كونها تقتصر على "هيكل إنتاجي" يتمثل في المحروقات التي لا يمكنها أن توسع في "هيكل إنتاجه". فالمادة التي لا تتنوع إلا في الحيز التسويقي, تبقى ظرفية و نسبية أمام التحولات الاقتصادية الخاضعة لأي نمو جديد.

لهذا يجب على الجزائر أن تنتج مادة أخرى للتصدير, لأن الاعتماد الكلي يجعل الميزان التجاري شديد التأثر بالتغيرات التي تطرأ على سعر المواد الأولية, بالإضافة إلى الاختلالات التي تمس قانون القيمة, أي التوازن بين العرض و الطلب على المادة. فسعر النفط معروف و متفق عليه دوليا, أما سعر مادة إنتاجية "غير نفطية" فمن الممكن التحكم فيها و في أرباحها, إذ أن معظم صادرات الدول المتقدمة لا تعتمد على المادة الخام.

و لهذا كان لابد من التنويع في الهيكل الإنتاجي حتى يتسنى للتجارة الجزائرية الخارجية تحقيق التوازن لجلب الأموال بالعملة الصعبة غير الدولار الأمريكي.

فالخطوات التي بإمكان الاقتصاد أن يتركز عليها لمواجهة التبعية و تجاوزها, تتمثل في نقاط عدة:[1]

- ضرورة توطين عوائد النفط كحتمية اقتصادية و ضرورة اجتماعية, و يتحقق ذلك بتوجيه الأجهزة المصرفية نحو الاستثمار الفعال لتمويل المشروعات الداخلية.
- تحديد شكل التعامل و أسلوبه مع تقانة العصر, و لن يكون ذلك إلا بتحرير العقل الجزائري من قيود التحجر التي ترفض الاجتهاد و الإبداع و الابتكار و الاكتشاف.
- التفكير الجدي في استخدام الطاقة الشمسية بديلا من النفط, لأن الطاقة, فضلا عن كونها دعامة المستقبل التقاني, فهي تقوم بحفظ المواد الغذائية, و هذا يؤدي إلى توفير النفقات و الجهد.

(1) سليمان الرياشي، صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية " الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1999، ص438.

كذلك فإن ما يطرح كحل للخروج من التبعية, هو العمل على التقليل من استيراد الأسلحة "القديمة" التي خلفتها الحرب العالمية الثانية, و تخفيض ميزانية وزارة الدفاع التي تأخذ اكبر حصة مالية ممكنة, حيث قدرت سنة 1990 ب 8,100,000,000 دينار جزائري, في حين أن ميزانية وزارة الثقافة قد اعتمدت 236,800,000 دينار جزائري.

و حتى تتجاوز الجزائر هذه التناقصات, لابد من توظيف الأموال و الأرباح في جوانب أخرى تساعد على النهوض بالاقتصاد و تشجيع البحث العلمي الذي بإمكانه أن يرسي القواعد لصناعة عسكرية محلية.

أما عن الزراعة التي تبدو حلا مكملا لأخرياتها من الحلول الاقتصادية, فتظهر أهميتها في تحديث أساليب الزراعة الصحراوية[1] التي تعد "أمل شعوب الصحراء الإفريقية". فالصحراء إذا توفر الماء بها, فإن ظروفها المناخية تجعل الإنتاج الزراعي ممكنا على مدار السنة, و يوجد في الصحراء الجزائرية اكبر خزان جوفي للمياه العذبة, ويقع هذا الخزان بين هضاب التاسلي الشمالية و الهمشار جنوبا, و مرتفعات الأطلس الصحراء في الشمال و يحدها غربا وادي الساورا.

فاستصلاح الأراضي الزراعية ليس ممكنا من غير دراسة معمقة لجوف الصحراء و خباياها الباطنية, و استغلال الماء استغلالا عقلانيا بالاستفادة من الطرق الحديثة في الري. و يتم ذلك بتكوين "شركات حكومية تقوم باستصلاح الأراضي الصحراوية في الجنوب .

لابد للاقتصاد الجزائري من اعتماد على هذه المشاريع, بالإضافة إلى تجنب التوسع العمراني على حساب الزراعة, من اجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري الذي يجعله يسهم في البناء التنموي بمنهجية تجنبه مخاطر التبعية.

وعليه فللضرورة تقتضي بالنسبة للدول المصدرة للنفط، من بينها الجزائر، محاولة تجنب الارتكاز فحسب على الإنفاق العمومي وضمان التنافسية الفعلية لقطاعات خارج المحروقات، معتبرا أن الأمر يعتبر تحديا بالنسبة لهذه الدول المصدرة للنفط، بالنظر إلى توفر السيولة والموارد المالية حاليا .

[1] نفس المرجع، ص439.

خلاصة الفصل الثالث

أسفر ارتفاع أسعار النفط أخيراً وما ترتب على ذلك من عواقب مالية غير متوقعة إلى إعطاء الجزائر فرصة نادرة لتصحيح أو خفض عدم توازناتها الهيكلية. ونظراً لمدى التحديات التي يتعين التغلب عليها لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، ليس أمام الجزائر سوى قليل من الخيارات إلا أن تستثمر جزءًا كبيراً من ثروتها التي لم تكن متوقعة في البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية، و التخلص نهائيا من أزمة المديونية الخارجية التي أثقلت الاقتصاد الوطني لسنوات عديدة.

وعلى هذا الأساس، حاولنا تقديم عرض مختصر ودقيق عن النتائج الاقتصادية والمالية الجيدة المحصلة خلال الفترة 2000-2005. فبفضل مخطط الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط تم التحكم في التضخم وإبقائه في مستوى جد منخفض والعودة الحثيثة إلى النمو الاقتصادي والتعزيز القوي للموقع المالي الخارجي وتحسين المالية العمومية. بحيث أن ارتفاع أسعار المحروقات ومن ثمة ارتفاع الجباية النفطية يفسران الأداء المتميز للمالية العمومية الذي تجسد في فائض ميزاني معتبر سنة 2005، وتعزيز الموقع المالي الخارجي للبلاد تجلى بكل وضوح في مواصلة تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف تراكما مكثفا وفي الانخفاض الملموس للمديونية الخارجية على المديين المتوسط والبعيد.

وموازاة مع ذلك جاء المبحث الثاني لإعطاء نظرة على سبيل آخر لتخفيف وطأة تلك المديونية بحيث جاء مقترح الاقتصادي آلان ملتزر حول تحويل الدين الخارجي كسبيل من تلك السبل ، والذي أخذت به مجموعة من الدول المدينة. من بينها الجزائر التي استفادت منه في إنشاء مشاريع استثمارية معتبرة.

وبالتالي فهذه الراحة المالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري ساهم في التركيز على التخلص من المديونية الخارجية وذلك باتخاذ إستراتيجية التسديدات المسبقة التي تعد خيارا طوعيا لتعزيز استقلال قرار البلاد ومصداقيتها في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

وقصارى القول إن الوضع المالي الخارجي للجزائر الذي كان إيجابيا عند نهاية 2005 تحسن أكثر في 2006 نتيجة الدفع المسبق للديون الخارجية، مما يواتي استقرار سعر الصرف الفعلي للدينار ويقلص من هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية التي يظل حصولها واردا وممكنا.

وأخيرا يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري بعد آليات الدفع المسبق للديون الخارجية ، مرشح لتسجيل نتائج ايجابية من خلال التطور الذي لاحظناه بشأن بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو أو بمتغيرات أخري مثل التطور المتواصل لاحتياطيات الصرف تراجع حجم الدين وتدني حجم المديونية الخارجية، والأداء الجيد للنمو الاقتصادي.وبالتالي محاولة نقل الاقتصاد الجزائري من ارتباطه الحالي بالنفط إلى اقتصاد يعتمد كذلك على المعلومات والإعلام، نتيجةالتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي .

وفي ظل هذه التطورات أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال ، لذلك أخذت الجزائر على عاتقها بهتيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرهتا التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال. وهذا ما سنوضحه في الفصل الرابع.

الفصل الرابع : القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري بعد إجراءات الدفع المسبق للديون الخارجية.

تمهيد:

أصبح الإندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمرا حتميا أمام الجزائر خصوصا والدول النامية عموما, فالاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا الإندماج لتحقيق النمو الدائم و الرفاه, ليست نتيجة حتمية بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول و المؤسسات و حتى الأفراد, و تتمثل ابرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل و استمرارية النمو. مما يستدعي تحديث هياكل الإنتاجية و تحسين كفاءتها و تطوير التقنية و النهوض بالعنصر البشري و تحسين بيئة الأعمال و اجتذاب رأس المال الأجنبي. و يعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسية للاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء لرفع التحديات المذكورة, و هو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول و المنظمات الدولية و المؤسسات, و أصبح لها مجالس و هيئات و إدارات, و لها سياسات و استراتيجيات و مؤشرات.

فبعد تخلص الاقتصاد الجزائري من ضغوطات المديونية الخارجية و اقتصار أوجه التحسن على مؤشرات الاقتصاد الكلي المالية و النقدية، يبقى التحدي والرهان الحقيقي أمام الاقتصاد الوطني هو تطوير القدرات التنافسية من أجل ضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ومزاحمة تداعيات العولمة الاقتصادية بمختلف أبعادها. خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية التجارية وذلك لتعزيز ودعم القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

وسنتطرق بالدراسة في هذا الفصل إلى كل مايتعلق بالتنافسية من خلال الآتي:

- **المبحث الأول:** التنافسية ومؤشرات قياسها.
- **المبحث الثاني:** قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثالث:** الإستراتيجيات المتبعة للرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

المبحـــث الأول: التنـــافســـية ومـــــؤشرات قـــياســـــها.

إن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية متسمة بالعولمة وانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق . وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع التنافسية فإن مفهومها بقي غير محدد بشكل متفق عليه من كل الأطراف. بحيث أصبحت عبارة التنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم، حتى إن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهتدد الأمن القومي للبلاد .

وتكمن أهمية القدرة التنافسية في أنها تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة و الإنتاجية، ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي .كما أن توفير البيئة التنافسية يعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية تعكس الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني .

وسوف نتناول في هذا المبحث المحاور التالية:

- **المطلب الأول**: مفاهيم التنافسية، أنواعها وأهميتها.
- **المطلب الثاني**: القدرة التنافسية الدولية ومؤشراتها.
- **المطلب الثالث**: دور الدولة لدعم التنافسية.

المطلب الأول: مفاهيم التنافسية، أنواعها وأهميتها.

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وقد حظيت بالاهتمام خلال الفترة 1981-1987[1] التي عرفت عجزا كبيرا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في تبادلاتها مع اليابان) وزيادة حجم الديون الخارجية ، وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق.

ويتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول وهذا ما يصعب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية، إضافة إلى عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية، ففي بداية السبعينات كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال سنوات الثمانينات، أما في سنوات التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

---

[1] دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2005/2004، ص 1.

1- مفاهيم التنافسية:

لا يوجد تعريف شامل للتنافسية نظرا للتحول الكبير في مفاهيمها، ولقد اختلف الكتاب حولها ففي حين يرى لوندو(Landou) أنها فكرة عويصة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي فإن آخرين يستعملون لها مفهوما ضيقا ير تكز على تنافسية السعر والتجارة، وتطور مفاهيمها من الميزة النسبية للدولة؛ أي امتلاك مواد رخيصة أو متوفرة تسمح بإنتاج رخيص نسبيا، إلى الميزة التنافسية ثم اليقظة التنافسية والاعتماد على أمور أخرى كالتكنولوجيا والأفكار ونوعية الإنتاج وتفهم احتياجات ورغبات المستهلك، إذن فمفهومها يتراوح بين مفهوم ضيق يركز على السعر والتجارة إلى حزمة شاملة تتضمن كل نشاطات الاقتصاد والمجتمع [1].

ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان: عن شركة، عن قطاع، أو عن دولة، فالعلاقة بين التنافسية على صعيد المستويات الثلاثة المشار إليها سابقا هي علاقة تكاملية، إذ أن إحداها تؤدي إلى الأخرى، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، غير أن وجود الشركة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة، وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع و مستمر لدخل الفرد يعد دليلا على أن النشاطات الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي [2].

وتتميز التنافسية بالخصائص التالية [3]:

- التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية.
- سرعة الانتشار الجغرافي لظاهرة الرواج والكساد.
- التحول من المنافسة المحلية إلى المنافسة العالمية.
- اتساع انتشار التحالفات الإستراتيجية.

من خلال مسح التعاريف المستخدمة في الأدبيات و بخاصة تلك التي تستند إليها التقارير الدولية للتنافسية سنعطي صورة أوضح لما يفهم التنافسية, و تتفاوت تعاريف التنافسية بشكل كبير بين جهة و أخرى تبعا للمفهوم المعتمد ومن ابرز التعاريف المتداولة مايلي:

---

[1] محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية وقياسها"، سلسلة جسر التنمية العدد 24، (المعهد العربي للتخطيط الكويت، ديسمبر 2003)، ص06.

[2] كمال رزيق، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، (الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة 22-23 أفريل 2003)، ص 201.

[3] العيهار فله، دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2005،ص 85.

يعرفها **المنتدى الاقتصادي العالمي** "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة" و في نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل الى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد"[1].

و بالنسبة **للمعهد الدولي للتنمية الإدارية** "التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة, ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول و العمليات بالجاذبية و الهجومية (المقدامية), و بالعولمة و الاقتراب, و بربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف"[2] و يربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة **لمعهد التنافسية الدولية** على أنها: "قدرة البلد على إنتاج كميات كبيرة نسبيا وبكفاءة وتحقيق مبيعات أكبر خاصة في السلع المصنعة والسلع العالية التقنية ذات القيمة المضافة العالية في السوق الداخلي أو الخارجي" [3].

ثم أجملها المعهد في تعريف موجز: "تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى" ووضع لهذا التعريف مجالات تتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمارات الأجنبية" [4].

ويعرفها **المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية** بأنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفى نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطَّردة في الأجل الطويل" [5].

ويعرف **المجلس الأوربي** في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية" [6].

---

(1) منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع ،شلف 2006 ص 23

(2) - نفس المرجع السابق، ص23.

(3) – محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص 06.

(4)– المرجع سابق، ص07.

(5)– طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002)، ص 05.

(6) - Debonneuil michele et Fontagné Lionel,"Compétitivité ,"conseil d'analyse économique, Paris , 2003, p13.

وتعرف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية** على مستوى الدولة أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل" [1].

وعليه نستطيع القول أن **التنافسية** هي قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ إلى الأسواق الخارجية لزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتحسين معيشة المواطنين، وقد انتقد تقرير التنافسية الكونية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عدم الوضوح في تعريف وقياس التنافسية وتمييع مفهومها ومحدداتها.

2- أنواع التنافسية:

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية هي:[2]

تنافسية التكلفة أو السعر : فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.

-**التنافسية غير السعرية** : باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية و غير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية .

- **التنافسية النوعية:** و تشمل بالإضافة إلى النوعية و الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، و الأكثر ملائمة للمستهلك و حيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.

- **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

ويميز تقرير التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF 2000 التنافسية الظرفية أو الجارية ودليلها CCI، و تركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات وإستراتجياته، وتحتوي على عناصر مثل : التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق الخ...، وبين التنافسية المستدامة و دليلها GCI، وتركز على الإبداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري و الإنتاجية، مؤسسات البحث و التطوير، الطاقة الإبداعية، الوضع المؤسسي، وقوى السوق.

---

[1] طارق نوير، مرجع سابق، ص 05.

[2] دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول،مرجع سبق ذكره، ص 7.

تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها :[1]

-**مستوى التحليل:** اعتبارا من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوى الإقليم.

الشمول: هي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية و الاختيار الصحيح للغايات.

النسبية: حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديا ت سواء كانت بلدانا أو مؤسسات أو أقسام في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين وهو ما يثير مسألة فقدان التنافسية والديناميكية، كما يفسر اهتمام تقرير WEF بجانب نمو التنافسية مقابل التنافسية الجارية في عدديه الأخيرين. أو تعني المقارنة النسبية بالقياس إلى وضعية افتراضية مستهدفة وتكون معرفة جيداً.

وتنعكس هذه القضايا على المؤشرات المنتقاة أو المتغيرات وعلى تركيب أدلة التنافسية.

3- أهمية التنافسية:

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية ، تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العا لم ، أو بالأحرى شركاته،وخاصة تلك الموجودة في الدول النامية . إلا أن هذا النظام يشكل فرصة للبلدان النامية إن أمكن الاستفادة منه.

إن أهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته ، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبير ة ، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق إلى رحابة السوق العالمي. [2]

و في الوقت الحالي الشركات هي التي تتنافس وليست الدول، حيث يرتبط مستوى معيشة دولة ما بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرهتا على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **التنافسية والتنافس:** ثمة فرق مفاهيمي بين المنافسة والتنافسية، التنافسية تعرف على أنها قدرة البلد على تصريف بضاعته في الأسواق الدولية، أما المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني، وبالتالي الشروط التي تصف السوق المعنية، والمنافسة والتنافسية هما العنصران الأساسيان لأي إطار تحليلي للإنتاج والتجارة الدولية.

---

[1] نفس المرجع، ص 8.

[2] يوسف مسعداوي، ، القدرات التنافسية ومؤشراتها، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 08-09 مارس2005، ص 126.

وتتشارك سياسات المزاحمة وسياسات رفع القدرة التنافسية في هدف موحد هو التوجه نحو الفعالية، وأن الإجراءات المتخذة نحو أحدهما في أي من الميادين بلا شك تؤثر على تطور الآخر، فالإجراءات الهادفة إلى تقوية المزاحمة في الأسواق المحلية تزيد أيضا من التنافسية الدولية، وبالمقابل فإن الإجراءات الموجهة إلى رفع متانة التنافس الدولي للدولة سيكون لها تأثير على هيكل السوق المحلي وعلى شكل المزاحمة في السوق الداخلي" [1].

– **التنافسية والتنمية:** إن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية واعتماد عملة واحدة، في ظل عالم متغير، فلا وجود لعالم أول وعالم ثالث ، وإنما عالم سريع وعالم بطيء في زمن انتقلت فيه المنافسة من إطار المكان إلى الفضاء التخيلي ،حيث لاوجود للحدود السياسية التي يمكن أن تقف كحاجز في وجه التجارة الإلكترونية .

وفي ظل هذه التغيرات كان لزاما أن يعطى القطاع الخاص دور الريادة مع بقاء الدولة كداعم له ، وهذا ما جعل القطا ع الخاص يستثمر كل طاقاته للوصول إلى مزيد من المعرفة عن حاجات السوق وكل ما من شأنه أن يرفع من إنتاجيته ، وبالتالي فإن التنافسية هي الإنتاجية .[2]

ولتحقيق الانتقال من زاوية التابعين في المنافسة إلى زاوية القائدين لابد للصناعة من إتباع إستراتيجية انتقالية تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط المتبعة من قبل هذه الشركات إلى عمل فوري ، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج (العمالة ، رأس المال ، المواد الخام ، الطاقة، المعرفة ..) بهدف الوصول إلى منتج ذو جودة عالية وبأقل التكاليف. و نتيجة لكل ذلك فإن الشركات العاملة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية والتي تتمتع بكفاءة عالية تكون رائدة في المنافسة.

– **التنافسية والمعرفة:** إن مفهوم التنافسية طرح فكرة من خلال الشراكة الفاعلة والحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص. ولإتخاذ القرار الصحيح، لابد من آلية تكفل تحويل المعلومة الى معرفة من خلال تجميع المعلومات الأولية وتحليلها ودراستها، ومن ثم وضعها في إطار عام ومنطقي يسهل استيعابه وبالتالي استخدامه كمرجع يربط الاستراتيجيات التنموية المختلفة ببعضها البعض، فيتم توظيفه لتحسين مستوى القيمة المضافة، وبالتالي تحسين تنافسية الدولة والنهوض باقتصادها.[3]

---

[1] كمال رزيق، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مرجع سابق، ص 203.

[2] يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراتها، مرجع سابق، ص 126.

[3] نفس المرجع ، ص 127.

المطلب الثاني: القدرة التنافسية الدولية ومؤشراتها.

لقد تزامن مفهوم التنافسية الدولية مع الإنفتاح الاقتصادي الذي عرفه العالم، و بروز بعض الدول كقوى مسيطرة، و موجهة للنظام العالمي، من خلال نجاحها و تفوقها في مختلف الميادين، و بالتالي كان لابد على بقية الدول البحث عن الوسيلة و الكيفية التي تمكنها من تطوير قدراتها التنافسية.

1- مفهوم القدرة التنافسية الدولية:

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار مما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار . إن توفير البيئة التنافسية تعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة .

ولقد حدد تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تعريف للقدرة التنافسية، يتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة ، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني ، وقد اعتمد هذا التقرير نموذجا لقياس القدرة التنافسية للدول يستند إلى 9 عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها وبيان كيفية قياسها استنادا إلى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية ، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:[1]

- ✓ مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية ؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ دور الحكومة في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تطور الأسواق المالية؛
- ✓ نوعية البنية التحتية؛
- ✓ نوعية التكنولوجيا؛
- ✓ نوعية الإدارة في قطاع الأعمال؛
- ✓ مرونة سوق العمل؛
- ✓ نوعية المؤسسات القضائية والسياسية.

[1] وقائع ووثائق الأسبوع الأردني العلمي الخامس 1997: تطوير القدرة التنافسية في الأردن، الجودة والإنتاجية والشفافية والمسائلة، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.ص14.

2- مؤشرات القدرة التنافسية الدولية.

هناك العديد من الهيئات التي وضعت مقياس للتنافسية بالإعتماد على العديد من المؤشرات نذكر أهمها فيما يلي: [1]

2-1 مقياس المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) **في سويسر ا:** والذي يصدر تقرير سنوي يتضمن ترتيب دول العا لم وفقا لعدد من المؤشرات تندر ج تحت ثمانية عوامل للتنافسية هي : الاقتصاد الكـــلي (30 مؤشر)، العولمة (45 مؤشر)، الحكومة (48 مؤشر)، المالية (27 مؤشر)، البنية التحتية(32 مؤشر)، الإدارة (36 مؤشر)، العلوم والثقافة ومستوى ا لتكنولوجيا (26 مؤشر)، العنصر البشري (44 مؤشر).

وقد بلغ عدد الدول التي شملها التقرير في عام 2001، 49 دولة والذي لم يمس أي دولة عربية. ثم جمعها المعهد عام 2002 في أربعة عوامل هي: ا لإنجاز الاقتصادي، فاعلية الحكومة، فاعلية القطا ع والبن ية التحتية، تضم كل منها عدة عوامل وكل عامل يضم عدة مؤشرات [2].

2-2 تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF): الذي يقوم بإصدار تقرير التنافسية العالمية ، ويستند على عدد كبير من المؤشرات موزعة على 08 عوامل وهي : الانفتاح، الحكومة، المالية، البنية التحتية، التكنولوجيا، الإدارة، العمالة ، المؤسسات، وقد شمل التقرير 59 دولة منها دولتين عربيتين هما الأردن ومصر.

2-3 مؤشرات البنك الدولي(WB): يضم مؤشرات عن التنافسية تتضمن 64 مؤشرا، تغطي 100 دولة منها 11 دولة عربية من ضمنها الجزائر.

2-4 مؤشرات صندوق النقد الدولي(FMI): ينشر عدد محدود من المؤشرات حول تنافسية الدول تعتمد أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار الاستهلاك، وتكلفة العمالة، حيث تركز معظمها على الجوانب النقدية والمالية للدول.

[1] طارق نوير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، القاهرة، سبتمر 2003 ، ص 4

[2] محمد الطيب دويس، مرجع سابق، ص 24.

ورغم تنوع وتعدد المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية إلى أنه يتم التركيز على نوعين من العوامل نمو الدخل الحقيقي للفرد و النتائج التجارية: [1]

أ- نمو الدخل الحقيقي للفرد: والذي يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية، وعلى رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة (والتي تتحسن عندما ترتفع قيمة العملة أو عندما ترتفع أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات مما يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي المحتمل)، ومن أهم مؤشراته نمو إنتاجية اليد العاملة.

ب- النتائج التجارية: يوجد مقياسين رئيسيين مقترحين في هذا المجال هي:

- رصيد الميزان التجاري: إن العجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن عجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معا.كما أن العجز في الحساب الجاري يمثل تحويلا حقيقيا للأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج. وكنتيجة للادخار السلبي والقروض الخارجية فإن المشروعات العاملة في القطاعات ذات السلع المتاجر بها والخدمات للبلد المعني أقل تنافسية وفي الغالب فإن الحصة من السوق للمنتجين المحليين سوف تنقص.

- تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات التقنية العالية أو القيمة المضافة العالية: فإذا كانت هذه النسبة عالية أو في تزايد فيفترض هنا وجود تحسن في الميزة النسبية في القطاعات ذات الأجور المرتفعة، هذا يعني أن الإنتاجية تزيد غي فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة للاتجار وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد بشكل أسرع مما يتم في الفروع الأخرى.

إلا أن تقارير التنافسية العربية تقسم مؤشرات التنافسية إلى أربعة مؤشرات رئيسية هي: المؤشر الإجمالي للتنافسية، المؤشر الاقتصادي الجزئي للتنافسية، مؤشر نمو التنافسية، ومؤشر التنافسية الإجمالي المطور للتنافسية العربية: [2]

أ – المؤشر الإجمالي للتنافسية:

في هذا المؤشر قسمت عوامل التنافسية إلى قسمين رئيسيين هما:

* العوامل الظرفية: والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الجارية.

* العوامل المستديمة: والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الكامنة.

---

[1] محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص 20.

[2] كمال رزيق وقاسي ياسين، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، (المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005) ، ص ص 326-329.

و يتكون هيكل التنافسية في هذه الحالة من عدة عناصر حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (4 -1): – هـــيكـــل التـــنـــافـــسيـــة –

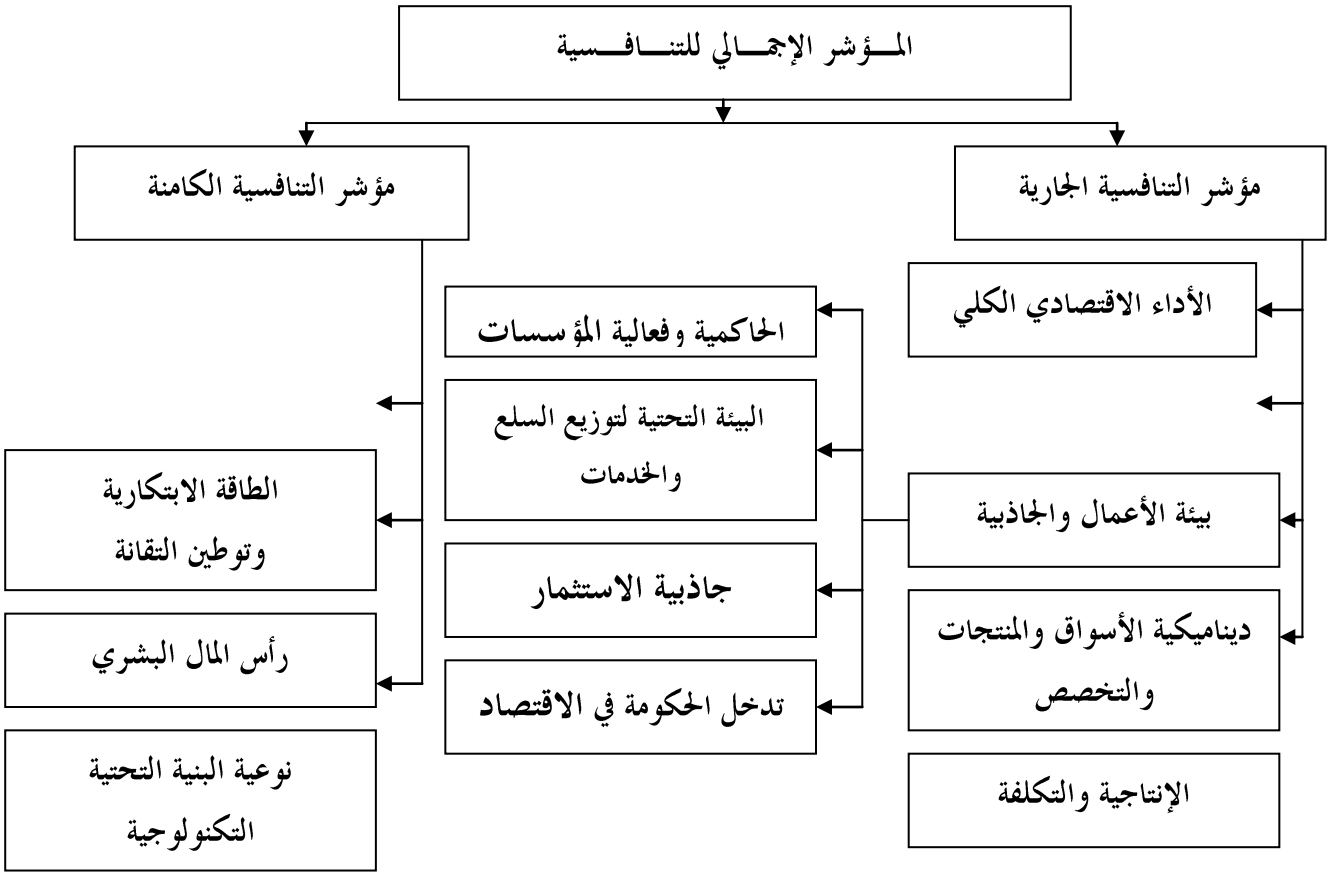

المصدر: كمال رزيق وقاسي ياسين، مرجع سابق، ص 326.

ب –مؤشر التنافسية الاقتصادي الجزئي :يبرز المؤشر أهمية دور المؤسسات وبنية الأسواق والسياسات الاقتصادية الداعمة للنمو والازدهار، والتي تشكل العوامل المحددة لفعالية الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة وعلاقة ذلك مع ارتفاع معدل نمو الإنتاجية وكفاءتها استنادا إلى الميزة التنافسية للدولة التي تعتبر مرحلة أكثر تقدما من استخدام الميزة النسبية.

ويتكون مؤشر التنافسية الاقتصادي الجزئي من مؤشرين فرعين هما :المؤشر الفرعي لتطور قطاع الشركات، والمؤشر الفرعي لنوعية بيئة الأعمال، كما يعتمد المؤشر على تقسيم الدول بحسب معدل الدخل للفرد مقوما بمعيار القدرة الشرائية إلى دول ذات دخل مرتفع، دول ذات دخل متوسط، ودول ذات دخل منخفض.

ج –مؤشر تنافسية النمو :

يعتمد المؤشر على ثلاث ركائز هي التكنولوجيا، المؤسسات العامة، والبيئة الاقتصادية الكلية، على النحو التالي:

✓ **مؤشر التكنولوجيا** : يقيس القدرة على الإبداع والخلق وكذلك مدى انتشار التكنولوجيا وجودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وينقسم إلى مؤشرين فرعيين للدول الرائدة في الإبداع التكنولوجي هما مؤشر الإبداع ومؤشر تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أما مجموعة الدول غير الرائدة في الإبداع التكنولوجي فهناك ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر الإبداع، مؤشر توطين التكنولوجيا ومؤشر تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

✓ **مؤشر المؤسسات العامة**: يقيس دور المؤسسات ومدى تطور البيئة القانونية والتشريعية وسيادة حكم القانون وتفشي الفساد الإداري، وينقسم إلى مؤشرين هما: مؤشر العقود والقانون، ومؤشر الفساد.

✓ **مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية**: يقيس أداء مكونات الاقتصاد الكلي للدولة ومدى استقراره ووضعه في التقويم الإنمائي السيادي و الإنفاق الحكومي، ويتشكل هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر التقويم الإنمائي السيادي للدولة ومؤشر مستوى الإنفاق الحكومي.

د – مؤشر التنافسية الإجمالي المطور للتنافسية العربية: يتكون هذا المؤشر المطور من العناصر التالية:

الشكل رقم (4-2): – هيكل مـــؤشر التنافـــسية العـــربية الإجمـــالي–

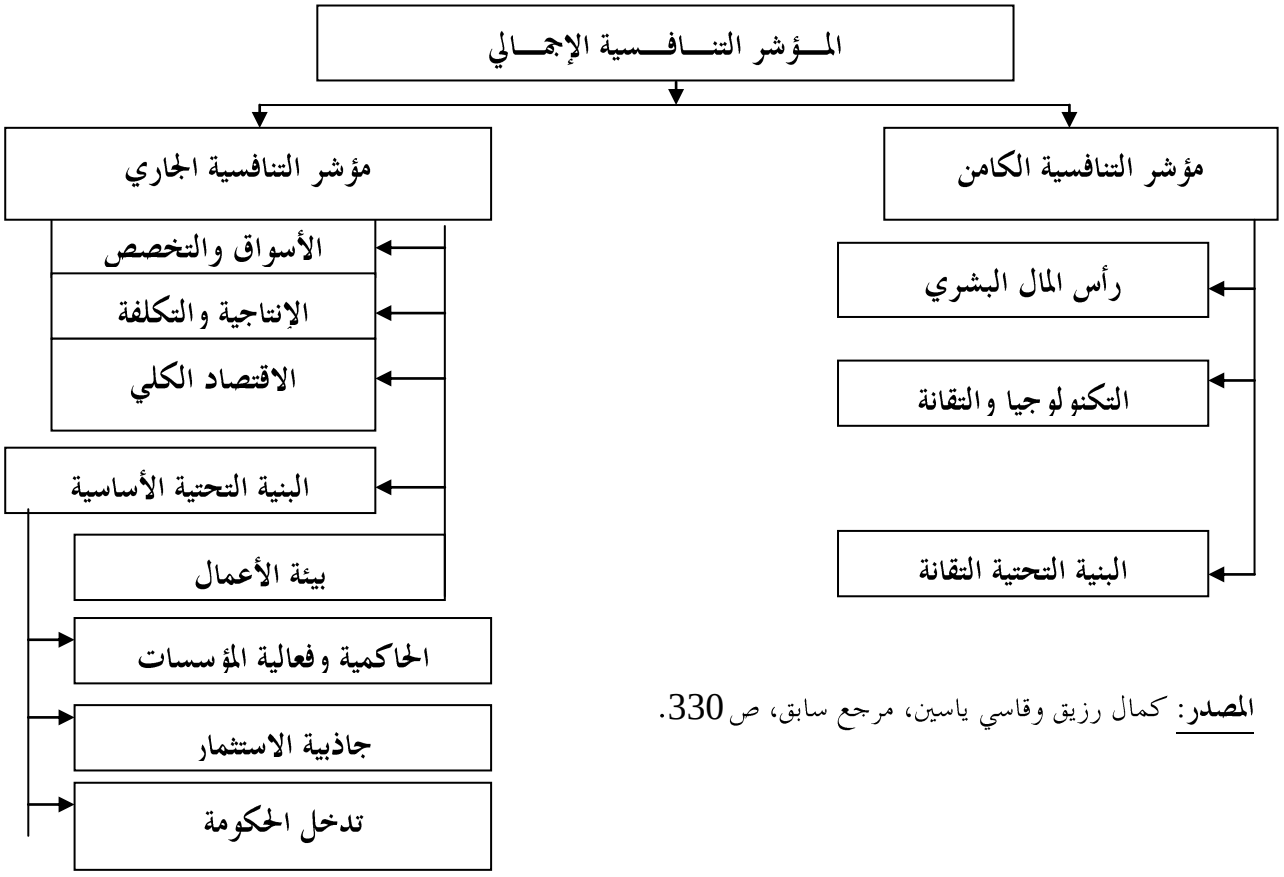

المصدر: كمال رزيق وقاسي ياسين، مرجع سابق، ص 330.

المطلب الثالث: دور الدولة لدعم التنافسية.

يتمثل دور الحكومة وكفاءاتها في القيام بوظائفها المتنوعة وجودة السياسات التي تتبعها لتحقيق أهدافها، ومن هنا يأتي الحديث عن الخطط والسياسات اللازمة لدعم القدرات التنافسية لدولة ما أو لصناعة بعينها، ويعني هذا في حقيقته التعرض لكل السياسات أو الإجراءات التي بشأنها أن توسع من قاعدة الموارد المتاحة للدولة أو للصناعة من رأس مال بشري وترفع من درجات استغلالها ، وأن توفر لها المناخ التشريعي والإجرائي والإداري الذي يسمح لها بتحقيق أعلى درجات الإنتاجية للعناصر مجتمعة، ويربطها في الوقت ذاته بكل مستجدات السوق العالمي سواء من ناحية الطلب أو العرض.

1-الاطار النظري لدور الدولة الداعم للتنافسية:

و يمكن تبيان دور الدولة الداعم للتنافسية في سياق الهيكل الحديث لنظريات التجارة الخارجية، وخاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الإستراتيجية، والتي في إطارها تتدخل الحكومة لتشجيع مختلف الأنشطة على خلق وفورات خارجية إيجابية، وكذلك جذب الأرباح من الاقتصاديات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة، والحد من دخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية عن طريق تنمية وتطوير القدرات التنافسية للشركات المحلية العمومية والخاصة لعدم تمكين الشركات الأجنبية من الاستحواذ على الأسواق المحلية.

ويمكن تجسيد دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، بتوفيرها لبيئة أعمال ملائمة، وهذا بتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية، وتتمثل في :[1]

- ✓ السياسات المالية والنقدية.
- ✓ سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري.
- ✓ سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية.
- ✓ سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات.
- ✓ أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة.
- ✓ سياسة تحديث البنية الأساسية المادية.
- ✓ تحديث الجهاز الحكومي والإداري.
- ✓ سياسة نشر وتداول المعلومات.

[1] نوير طارق، مرجع سابق ، ص6.

كما يمكن لمس الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال ما تطرق إليه بورتر(M.Porter) عن المزايا التنافسية للأمم ، و الذي استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعة وغيرها من الأنشطة، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية ، فجزء من هذه العوامل يمكن التحكم فيها ، والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة و يصعب التحكم فيها. وقد استعرض بورتر (M.Porter) ست محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية وضعها في مجموعتين:[1]

لجملموعة الأولى: وتضم المحددات الرئيسية و تتمثل في عوامل الإنتاج وخصائصه ، أوضاع الطلب المحلي وخصائصه، دور الصناعة المغذية والمكملة، إستراتيجية المؤسسات وأهدافها وسيادة المنافسة المحلية.

لجملموعة الثانية: وتضم المحددات المساعدة وهي دور الصدفة ودور الحكومة وسياستها المختلفة.

يبين بورتر أن دور الدولة يكمن في تأثيره على المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية، وقد وضحه بالشكل التالي:

الشكل رقم (4–3): محددات الميزة التنافسية لبورتر

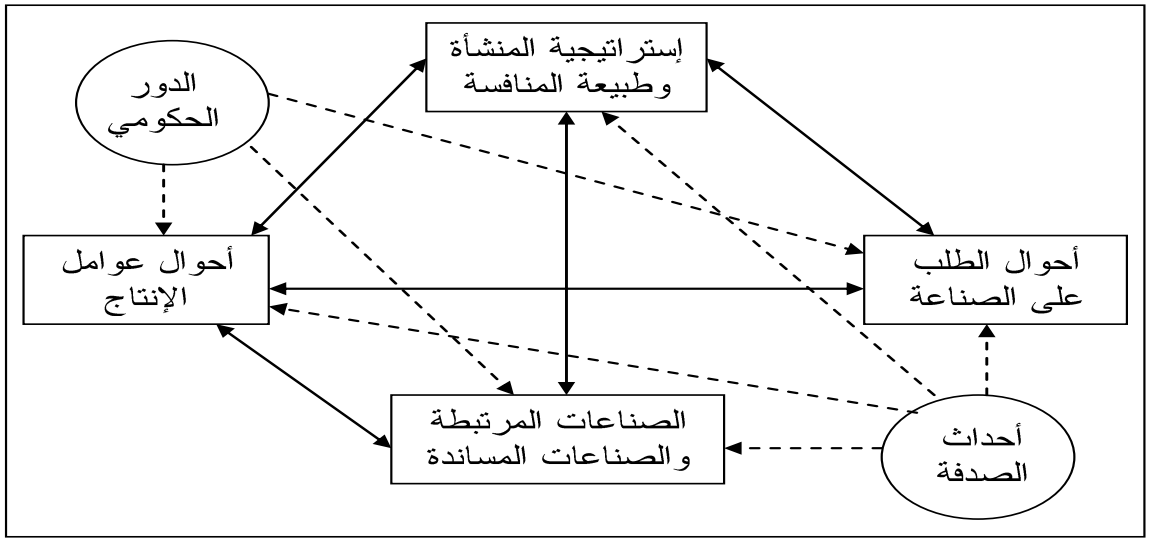

المصدر : نوير طارق ، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2002، ص6.

كما يؤكد بورتر(M.Porter) في كتاباته الأخيرة 2002 أن تحليل القدرة التنافسية يجب أن تبدأ على المستوى الجزئي ، فالمؤسسة حسب رأيه هي وحدة التحليل الأساسية ، والمؤسسات هي التي تتنافس في صناعة ما أو في إحدى شرائح الصناعة وليست الدول ،بل تستمد الدولة تنافسيتها من الشركات والصناعات العاملة بها[2].

---

[1] خديجة الأعسر، القدرة التنافسية للصادرات المصرية وتحديات القرن الواحد والعشرين، المؤتمر الدولي " القدرات التنافسية للاقتصاد المصري وآفاق المستقبل" كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، نوفمبر 2001 ،ص3.

[2] منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة 2002 ص21.

والجدير بالذكر أن دور الحكومة وسياستها يمثل عاملا مساعدا في التأثير على محددات الميزة التنافسية، ولكن هذا الدور قد يخلق آ ثار إيجابية أو سلبية، وقد وضع بورتر(M.Porter)أربع مراحل للتطور التنافسي على المستوى الوطني وهي مرحلة سيطرة عوامل الإنتاج ، ثم مرحلة سيطرة الاستثمار، فمرحلة سيطرة الابتكار وأخيرا مرحلة الثروة ، حيث تتحقق الميزة التنافسية للصناعات خلال المراحل الثلاث الأولى وترتبط هذه المراحل بالازدهار الاقتصادي ، أما المرحلة الأخيرة فتتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة ، وعلى هذا الأساس تلعب الحكومة دورا فاعلا في تهتيئة مناخ التنافسية ، حيث تسعى المؤسسات على اختلاف أنواعها وأشكالها على تبني الأداء المتميز لتتمكن من التفاعل والتأقلم مع المحيط التنافسي السائد.

2- القواعد الأساسية للتنافسية الدولية:

حدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية عشرة عوامل ضرورية لدعم التنافسية الدولية، واعتبرها هي القواعد الأساسية للتنافسية الدولية، ونلخصها فيما يلي:[1]

- إيجاد بيئة قانونية مستقرة وشفافة.
- تطوير بيئة اقتصادية مرنة.
- تعزيز الاستثمار في البيئة الأساسية المادية والتقنية.
- تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي.
- تنمية القدرة على غزو الأسواق الخارجية من خلال الصادرات وكذلك تنمية جاذبية البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التركيز على الكفاءة وسرعة وشفافية الإجراءات الإدارية والحكومية.
- المحافظة على توازن العلاقة بين الأجور والإنتاجية والضرائب.
- حماية النسيج الاجتماعي من خلال تقليص الفروقات في الأجور وتقوية الطبقة الوسطى.
- تكثيف الاستثمار في التعليم والتدريب.
- الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والعولمة بما يحمله من فرص لخلق الثروة وبين الانغلاق والحماية الذي يفرز التماسك الاجتماعي ويحمي نظم القيم.

[1] كمال رزيق وقاسي ياسين، مرجع سابق، ص 331.

المبحث الثاني: قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري.

تعرف الجزائر معدلات نمو مرتفعة نسبيا وذلك بفضل أسعار النفط المرتفعة والروابط التجارية العالمية المتزايدة، وقد أسهمت جهود الإصلاح التي أطلقت في العقود الماضية في تحقيق هذه النتائج المتفوقة لكن الجزائر لا تزال بعيدة عن تحقيق قدرات النمو الكاملة المتوفرة فيها، وفي إطار اقتصادي عالمي يتميز بنسب متسارعة من الاندماج بالأسواق والتي تترافق مع تقسيم أوضح للعمل، سوف يتطلب الحفاظ على دفع النمو و تسريع الإصلاحات الاقتصادية.

وتوفر الظروف الحالية فرصة مناسبة للمضي قدما بالإصلاح بهدف تحسين التنافسية الوطنية . كما أن مناخ النمو الحالي يتيح فرصة أمام الاقتصاد الوطني لإنشاء هياكل اقتصادية ومؤسسية أكثر منافسة.وقد اتضح في التقارير الدولية أن الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا في تحسين تنافسية اقتصادها مقارنة مع وضعها في الماضي، لكن مقارنة مع نظيراتها في مناطق أخرى من العالم يبقى الاقتصاد الوطني متأخرا ، نظير اعتماده على تصدير النفط.

وتظهر فعالية التنافسية للاقتصاد من خلال مجموعة من العوامل والمؤشرات كما سبق عرضها وسنوضح من خلال هذا المبحث درجة وقيمة تلك المؤشرات في الجزائر وذلك النحو الآتي:

- **المطلب الأول**: توصيف الوضع العام لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.
- **المطلب الثاني**: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- **المطلب الثالث**: الإجراءات العملية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الوضع العام لمختلف المجالات الاقتصادية الجزائرية.

يتميز الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة بانتعاش في المداخيل نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية لتصل إلى مستويات قياسية بحوالي 70 دولار للبرميل في سنة 2006 .

وعليه سنحاول أن نستعرض وضعية وواقع بعض القطاعات الاقتصادية المهمة ، علما أنه سبق لنا وأن أشرنا إلى أهم تطورات الاقتصاد الكلي والأوضاع المالية خلال الفترة 2000-2005 مع إعطاء نتائج الفترة 2006-2007 بعد عملية الدفع المسبق للديون (انظر الفصل الثالث)، وبالتالي يمكن تبيان الملامح العامة للاقتصاد الجزائري كما يلي:[1]

)1(Partenariat EURO-MED, Document de stratégie 2002-2006 & Programme indicatif national 2002-2004, Algeria.
- Banque d'Algérie, Rapport 2006, Evolution economique monetaire en Algerie, 16 Avril 2007.
- Ministère des finances, La situation économique et financière A fin décembre 2006

1- الموازنة العامة: تقلبت الموازنة الجزائرية في السنوات الأخيرة بين الفوائض والعجز القليل، حيث سجل في سنة 2006 فائض في الميزانية يمثل حوالي 15% من الناتج الداخلي الخام دون حساب صندوق ضبط الإيرادات.إن تحسن الوضعية المالية العامة والذي يظهره نمو إيرادات الميزانية التي بلغت في نفس الفترة 3582ر3 مليار دينار مقابل 1603ر2 مليار دولار سنة 2002 رافقه ارتفاع نفقات الميزانية إلى 2428ر5 مليار دينار.ويرجع هذا الفائض في الموازنة الجزائرية أساسا إلى الاستقرار الجيد لأسعار المحروقات. غير أن سنة 2006 تميزت بتراجع طفيف لإنتاج قطاع المحروقات نتيجة التزامات الدولة في السوق النفطية و برمجة صيانة منشآت الإنتاج .إلا أن المنتجات النفطية أدرت سنة 2006 عائدات قياسية حيث بلغت صادرات المحروقات 53.61 مليار دولار مسجلة ارتفاعا قدره 17.6 % مقارنة بسنة 2005. مما سمح بارتفاع منتظم لمداخيل صندوق ضبط الإيرادات التي بلغت 2931 مليار دينار نهاية 2006 مقابل 568.4 مليار دينار نهاية 2003.

كما تم الحفاظ على معدل التضخم في حدود 2ر5% سنة 2006 وهي نسبة تتماشى مع الهدف المحدد عند 3% من طرف مجلس النقد والقرض .في حين بلغ معدل التضخم في الجزائر 4.2% سنة 2001 و 4.1 % سنة 2002.

2- الدين الخارجي: استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال السنوات الأخيرة في خفض دينها الخارجي إلى حوالي 4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 مقابل 16% سنة 2005. وقدكان نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر ورفع مستوى الأمن المالي الخارجي بفضل مواصلة التسديدات المسبقة وزيادة وتيرتها خلال 2006.

3- التجارة: تم توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر رسميا في أفريل 2002. وفي ما يتعلق بعنصر التجارة الحرة في الاتفاقية، تعهدت الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة في دول الاتحاد الأوروبي بالتدريج، في خلال 12 سنة. وتعهدت الجزائر أيضا بخفض التعريفة الجمركية عن المنتجات الزراعية الواردة من دول الاتحاد الأوروبي. وتضمنت الاتفاقية عناصر أخرى مثل التعاون الاقتصادي وتحويلات رأس المال، وتأسيس الشركات، والتعاون الاجتماعي والثقافي.

وتعمل الجزائر حاليا على تنويع صادراتها، بما في ذلك منتجاتها النفطية، من خلال "المكتب الجزائري لتشجيع التجارة الخارجية". تخلت عن الاقتصاد الموجه وفتحت السوق للمنافسة وألغت السعر الأدنى للتصدير، وشكلت محاكم لحل النزاعات التجارية تسهيلا لإنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

حيث قدمت الحكومة في ديسمبر 2001 عددا من الحوافز الجديدة للمستثمرين الأجانب. وتضمنت تلك الحوافز خفض الرسوم الجمركية والضرائب عن السلع الرأسمالية الخاصة بالمشروعات الجديدة، وإعفاء الأرباح من الضرائب لمدة 10 سنوات. كما أسست الحكومة "الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار" لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

4 - النظام المصرفي: تسيطر أربعة بنوك حكومية كبيرة يتقدمها البنك الوطني الجزائري على النظام المصرفي التجاري في الجزائر، وتواصلت الجهود سنة 2003 لإعادة هيكلة ميزانيات هذه البنوك من أجل إلغاء القروض المتعثرة لشركات القطاع العام. ويستمر تجميد عملية خصخصة البنوك إلى أن تحل هذه المسألة،وتمت الموافقة في جويلية 2001 على قرض من البنك الدولي لتطوير البنية التحتية للنظام المالي انتهت مدته في جوان 2005. ويعمل أيضا في الجزائر عدد من البنوك الأجنبية مثل "سيتي بنك"، و "المؤسسة المالية الجزائرية-الأوروبية"،ويوجد أيضا فرع لـــ "المؤسسة العربية المصرفية" فرع في الجزائر.

5- التنظيم المالي: الحد الأدنى المطلوب كرأسمال لبدء مشروع تجاري هو 71 % من الدخل القومي الإجمالي للفرد. أما تكلفة بدء المشروع فتبلغ 31.9 % من هذا الدخل. ويستغرق بدء المشروع 29 يوما ويتطلب 18 إجراء. أما الوقت اللازم لتنفيذ عقد في الجزائر فهو طويل جدا إذ يستغرق 387 يوما ويتطلب 20 إجراء. وتبلغ تكلفة تنفيذ العقود في المتوسط 12.7 % من الدخل القومي الإجمالي للفرد.

6- السوق المالية: أسست سوق الأوراق المالية الجزائرية بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/93 في ماي 1993. وتتولى إدارتها "شركة إدارة البورصة والتأمينات"، وتشرف عليها "لجنة البورصة والرقابة". وتوجد ثلاث شركات مسجلة في البورصة من بينها "فندق أوراسي".

7- مكافحة الفساد: تم تشكيل لجنة لدراسة واقع الفساد سنة 1999، ولكن حتى اليوم لم تصدر أي قوانين لمحاربة الفساد، و لم تنشأ منظمات حكومية للرقابة على الفساد. أما فرع منظمة "العالمية للشفافية" في الجزائر فيدعى "المنظمة الجزائرية لمحاربة الفساد" وهو فرع نشط جدا ويبذل جهودا كبيرة لمحاربة الفساد في الجزائر.

8- عمليات الشراكة : عدد العمليات التي أبرمت: 37 منها 21 مع دول أروبية و7 مع بلدان عربية القطاعات التي تمت فيها الشراكة: 12 مشروع في مجال الزراعة الغذائية خمسة في الكيمياء والصيدلة أربعة في الصناعة الالكترونية أربعة في المناجم وثلاثة في مواد البناء.

- مجموع رؤوس الأموال للدخول في مساهمة: 30,7 مليار دج.
- مجموع مناصب الشغل التي تم الاحتفاظ بها 857 9 منصب.

9- أهداف التنمية: باشرت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بعمليات التعديل الهيكلي أو التثبيت الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، أو برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، أو مخطط الخماسي لدعم النمو حتى سنة 2010 والذي خصصت له مبالغ ضخمة ، وتمس جميع الميادين وفيما يلي بعض الأرقام الخاصة بالوضعية الاقتصادية الجزائرية لسنة **2006**: [1]

– النمو بقي سنة 2006 في مستوى مقبول نسبيا بلغ 4,8 %خارج المحروقات مقارنة بسنة 2005 نتيجة ارتفاع الإنتاج ب :

- زائد 4,9 % بالنسبة لقطاع الفلاحة الذي بلغ إنتاجه من الحبوب 40 مليون قنطار .

- حوالي زائد 3 % بالنسبة للقطاع الصناعي العام و الخاص. و رغم تحسنه مـــقارنة بالـــمعدل المسجل خلال الفترة 2001-2005 يبقى الأداء الصناعي متواضـــعا ممـــا يـــستدعي تـــطبيق الإستراتيجية الصناعية الجاري إعدادها التي من شأنها الاستجابة لمتطلبات نمو متواصـــل و دائـــم و كذا متطلبات المنافسة و تنويع الاقتصاد .

- حوالي 10 % بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و الري و زائد حوالي 5 % بالنسبة لقطاع الخدمات و هي قطاعات استفادت من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية سيما التجهيز .

- و ارتفع الناتج الداخلي الخام الى حوالي 8340 مليار دج و بالتالي بلغ الناتج الداخـــلي الخام للفرد 3443 دولار مقابل 3110 دولار سنة 2005.

و تتجلى تقدم الموارد المتوفرة سنة 2006 في ارتفاع الاستهلاك النهائي بوتيرة 3,2 % والاستثمار (التراكم الإجمالي للأموال المحددة) بنسبة 7,1 % مقارنة بسنة 2005.

و بلغت نسبة التراكم (أو التراكم الإجمالي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي) حوالي 30%و هي نسبة مستقرة نسبيا منذ سنة 2001. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فتوسعت بشكل أكبر في سنة 2006 حيث بلغت 1.79 مليار دولار بما فيها القروض ما بين المؤسسات التابعة،و منها أزيد من 53 % استثمارات خارج المحروقات .

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،وضعية الاقتصاد الوطني سنة 2006 ، تاريخ النشر: 2007/04/24.

المطلب الثاني: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري.

يعتبر تقرير التنافسية العالمي–والذي يُعد من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس/سويسرا –مؤشرًا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول، وأداًة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداًة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بُغية النهوض بتنافسية إقتصاداتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي

ومن هذا المنطلق، يأتي إصدار تقرير التنافسية العالمي لعام 2005 – 2006 في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي تحديات جمة، فتزايد حدة أزمة النفط العالمية من جهة، وتفاقم الإختلالات في موازنات دول عدة من جهة أخرى، وتزايد معضلتي الفقر والبطالة خاصة في الدول النامية من جهة ثالثة، أضحت أمورٌ لا يمكن التغاضي عنها من قبل أصحاب القرار عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين. و يتم الاعتماد في هذا التقرير على مؤشرين رئيسين يُعنى أحدهما بالاقتصاد الكلي في حين يُعنى الآخر بالاقتصاد الجزئي هما على الترتيب : مؤشر تنافسية النمو ومؤشر تنافسية الأعمال. لتقييم وترتيب تنافسية الدول المشاركة فيه.[1]

أما في تقرير التنافسية العالمي لعام 2006-2007 ، فعدد الدول المشاركة بلغ 128دولة و سيتم الاعتماد على مؤشر رئيسي هو: "مؤشر التنافسية العالمي "(The Global Competitiveness Index) والذي يحوي في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي معًا ليصبح بديلا عن المؤشرين الخاصين بتنافسية النمو والأعمال في الأعوام اللاحقة .

حيث يهدف هذا المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من" العوامل الأساسية، والمؤسسات، والسياسات الشاملة التي تشكل معًا قاعدة مستدامة لإحداث نموٍ، ورفاه، وازدهار اقتصادي على المديين القصير والمتوسط."[2]

يذكر أن هذه المنهجية تُصنف الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور اقتصاديا ت الدول وتنافسيتها، وهي:مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار .بحيث يعتمد التقييم على قياس مستوى الإنجاز لكل دولة، وذلك حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي.

---

(1) تقرير التنافسية العالمي لعام 2005-2006، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص1.

(2) نفس المرجع السابق، ص 3.

وهي على نحو الشكل التالي:

الشكل (4 -4): المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي.

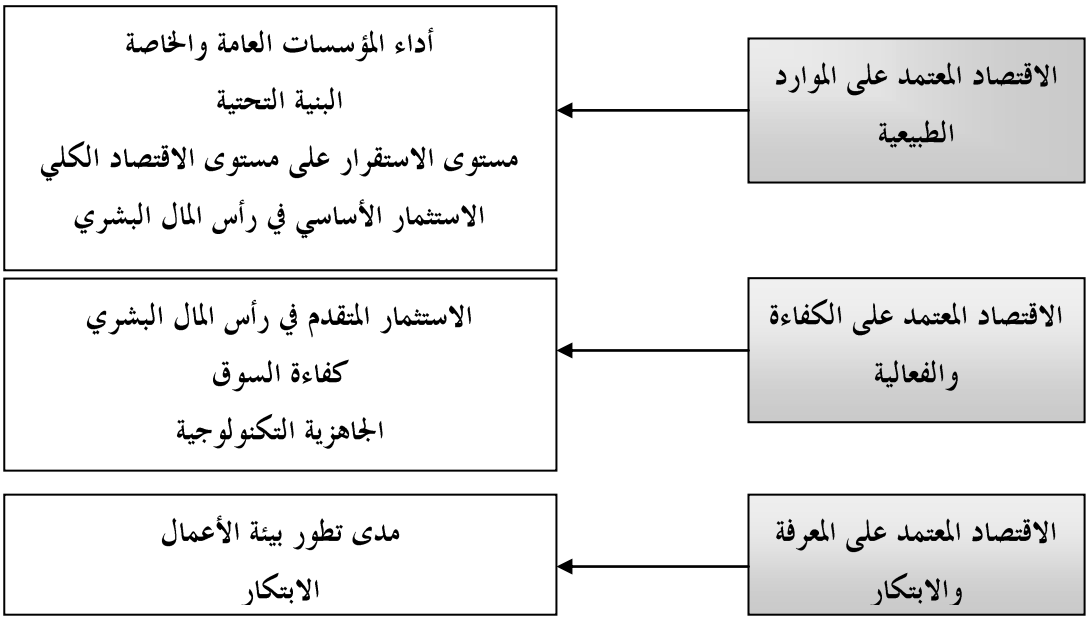

المصدر: تقرير التنافسية العالمي لعام2005-2006 ، ص3

كما أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس/سويسرا تقريره الثاني للتنافسية العربية للعام 2005[1] والذي يهدف إلى تصنيف ومقارنة إقتصاديات اثنتي عشر دولة عربية (هي كل من الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وُعمان، وقطر، والسعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن) .من حيث مقدرتها التنافسية.

إضافة إلى ذلك يبرز التقرير مواطن القوة التي من شأنها دفع المنطقة نحو مستقبل أكثر ازدهارًا، ويكشف عن أبرز التحديات التي تعيق التنافسية العربية في الوقت الذي يسعى فيه العالم العربي جاهدًا للاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي بات يتسم بسرعة متغيراته وتزايد تعقيداته.

ويتناول التقرير بشكل أساسي أسباب بطء مسيرة النمو في العالم العربي منذ فترة الثمانينات، بما في ذلك ضعف استحواذ المنطقة على حصة كبيرة من التجارة العالمية وضعف تدفق رأس المال ومشكلة الانفجار السكاني المتفاقم الذي تشهده المنطقة، والارتفاع الحاد في معدلات البطالة، والاعتماد شبه الكامل على قطاع الطاقة .هذا إلى جانب انبثاق إقتصاديات قوية منافسة معززة بمعدلات نمو واستثمار مرتفعة، كإقتصاديات الصين والهند ودول أوروبا الشرقية. : فأين هي الجزائر من كل هذه ؟

(1) تقرير التنافسية العربية لعام 2005، ص1.

1 -ترتيب تنافسية الجزائر وفق المؤشرات الدولية المعروفة:

يأتي ترتيب تنافسية الاقتصاد الجزائري المنشورة في التقارير الدولية على النحو الاتي:

1-1 تقرير التنافسية العربية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعا م 2005: احتلت الجزائر المرتبة العاشرة ب 3.67 نقطة، ويرجع حصول الجزائر على هذه الرتبة إلى ضعف المؤشرات الفرعية، حيث جاء مؤشر التكنولوجيا في المرتبة 12 ، ومؤشر المؤسسات العامة في الرتبة 09 ، ومؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي في المرتبة 08.

الجدول رقم (4-1): ترتيب تنافسية الجزائر في التقرير تبعا لمؤشر تنافسية النمو ومؤشراته الفرعية

المـــــؤشـــــــــر	المرتبة عربيا	النقاط
مؤشر تنافسية النمو	10	3.67
(أ) مؤشر التكنولوجيا	12	2.67
عامل الابتكار	9	
عامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	11	
عامل نقل التكنولوجيا	12	
(ب) مؤشر المؤسسات العامة	9	4.13
عامل العقود والقانون	10	
عامل الفساد	9	
(ج) مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي	8	4.23
عامل الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي	4	
عامل الهدر في الإنفاق العمومي	8	
عامل التصنيف الائتماني للدولة	9	

المصدر: تقرير التنافسية العربية لعام 2005، ص5.

وتشير النتائج إلى:

✓ **في مؤشر التكنولوجيا**: حصول الجزائر المرتبة الأخيرة بعد كل من اليمن والمغرب، ومرَّد ذلك إلى تأخر الجزائر في العوامل الفرعية لهذا المؤشر:

فالنسبة لعامل الابتكار: والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة التاسعة، ويعود ذلك إلى ضعف العوامل التالية:

- مدى تعاون الشركات في مجال البحث والتطوير؛
- معدل براءات الاختراع المسجلة لكل مليون نسمة من السكان؛

- مدى توافر العلماء والمهندسين؛
- معدل الالتحاق في الدراسات العليا؛
- قابلية المؤسسات الجزائرية على استيعاب تكنولوجيا جديدة.

– **عامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** وجاءت الجزائر في المرتبة 11 ، ويرجع حصول الجزائر على مراتب متأخرة في العوامل الفرعية التابعة له، خاصة فيما يتعلق بمدى وجود منافسة فاعلة بين مزودي خدمات الإنترنيت بشكل يضمن خدمات ذات جودة عالية، بالإضافة إلى مدى نجاح البرامج الحكومية في ترويج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى توافر القوانين والتشريعات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– **عامل نقل التكنولوجيا:** والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 12 الأخيرة، وذلك بسبب المراكز المتأخرة التي احتلتها في العوامل الفرعية له، منها مدى انتشار تراخيص التكنولوجيا للحصول على تكنولوجيا حديثة، ومدى قدرة الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا.

✓ أما **الترتيب حسب مؤشر المؤسسات العامة:** فحصول الجزائر على هذه المرتبة جاء بعد كل من السعودية والمغرب، وسبب تدني هذا المؤشر هو تدني عوامله الفرعية:

– **عامل العقود والقانون:** في الرتبة 10، وهي مرتبة ضمن المراتب الأخيرة وهذا بسبب تأخر الجزائر في مستوى حماية حقوق الملكية بما فيها الحقوق المالية، وفي مستوى استقلالية القضاء وأثر الجريمة المنظمة على تكلفة الأعمال، وفي عدم المحاباة والتدخل من قبل مسؤولي الحكومة في القرارات المتخذة في العقود والعطاءات.

– **عامل الفساد:** في المرتبة 09، يمكن القول أن الجزائر مازلت متأخرة في هذا المؤشر، خاصة بخصوص الرشوة للحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير، ودفع الرشوة للحصول على الخدمات العامة والتأثير على معدل الضريبة السنوية.

✓ **أما حسب مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي:** فإن الجزائر لا زالت تحتل مركز متواضع على مستوى التوازنات الكلية، ويرجع ذلك إلى ضعف العوامل الفرعية:

– **عامل الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:** وهو العامل الوحيد الذي احتلت فيه الجزائر مرتبة مقبولة (04) ، وخصوصا العوامل الفرعية التابعة، كتوقعات حصول ركود في السنة المقبلة، وهامش سعر الفائدة، ومدى تحسن مقدرة القطاع الخاص في الحصول على القروض، ومعدل العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل المدخرات الوطنية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.

– **عامل الهدر في الإنفاق الحكومي**: حيث جاء الترتيب في المرتبة الثامنة، ويرجع ذلك إلى تدهور العوامل التالية: مدى الثقة العامة بالسياسيين المسؤولين عن أموال الدولة، مدى توفير الإنفاق الحكومي للسلع والخدمات غير المتوافرة في السوق،إلى جانب ظاهرة مدى تحويل الأموال العامة للمؤسسات والأفراد خدمة للمصالح الخاصة.

– **عامل التصنيف الائتماني للدولة**: وهي مرتبة متدنية نسبيا، حيث يعكس هذا الترتيب معدلات عالية من الدين العام.

والجدول التالي يعطي ترتيب الجزائر حسب مؤشري تنافسية النمو وتنافسية الأعمال للأعوام 2003، 2004، 2005، 2006.

الجدول رقم (4–2): مؤشر تنافسية النمو وتنافسية الأعمال

الدولة	مؤشر النمو للتنافسية الترتيب عالميا			الدولة	مؤشر الأعمال للتنافسية الترتيب عالميا		
	/2003 102 دولة	/2004 104 دولة	/2005 117 دولة		/2003 101 دولة	/2004 104 دولة	/2005 117 دولة
الإمارات	-	16	18	الإمارات	-	28	33
قطر	-	-	19	تونس	33	32	40
الكويت	-	-	33	قطر	-	-	44
البحرين	-	28	37	الكويت	-	-	47
تونس	38	42	40	البحرين	-	40	54
الأردن	34	35	45	الأردن	41	41	43
مصر	58	62	53	المغرب	49	46	79
المغرب	61	56	76	مصر	58	66	71
الجزائر	**74**	**71**	**77**	**الجزائر**	**83**	**89**	**95**

المصدر: تقرير التنافسية العربية للأعوام 2003–2004، 2005–2006.

جاءت نتائج الجزائر في تقرير التنافسية العالمي لعام 2005 مغايرًة لنتائج الأعوام السابقة، حيث تراجع أداء الجزائر على مستوى مؤشر تنافسية الأعمال مقارنة بأدائه على مستوى مؤشر تنافسية النمو. وفي هذا الإطار، أشار التقرير إلى تسجيل الجزائر للمرتبة 77 من أصل 177 في مؤشر تنافسية النمو في حين سجل المرتبة 95 من أصل 117 في مؤشر تنافسية الأعمال.

وبالتالي فالملاحظ من الجدول السابق، أن مؤشرات تونس، الأردن، المغرب ومصر أحسن بكثير من الجزائر خلال هذه الفترات رغم أن هذه الدول غير مصدرة للنفط.

2-1 تقرير التنافسية العربية للمعهد العربي للتخطيط: يعتمد هذا التقرير في تحليله لتنافسية الدول العربية البالغة 16 دولة، على المعلومات الكمية التي استمدت من مختلف المصادر. ويعد ما يسمى بالمؤشر الإجمالي للتنافسية العربية الذي يتم احتسابه بناء على مؤشرين فرعيين هما: مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة. و سنحاول إعطاء مقارنة لمؤشر الإجمالي للتنافسية العربية خلال عامي 2003و 2006.

الجدول رقم (4 -3): ترتيب الجزائر وفق مؤشر الإجمالي للتنافسية العربية

الترتيب	مؤشر الإجمالي للتنافسية العربية لعام 2006.			مؤشر الإجمالي للتنافسية العربية لسنة 2003		
	الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر الإجمالي للتنافسية العربية
1	الإمارات	0.82	0.48	0.67	البحرين	0.58	0.52	0.55
2	قطر	0.79	0.54	0.67	الإمارات	0.59	0.47	0.53
3	البحرين	0.62	0.43	0.51	الكويت	0.47	0.53	0.50
4	الكويت	0.51	0.36	0.42	قطر	0.48	0.47	0.48
5	تونس	0.55	0.27	0.41	الأردن	0.53	0.33	0.43
6	عمان	0.58	0.23	0.41	السعودية	0.49	0.34	0.42
7	الأردن	0.52	0.33	0.41	تونس	0.49	0.34	0.42
8	السعودية	0.43	0.30	0.33	لبنان	0.41	0.41	0.40
9	المغرب	0.43	0.15	0.28	عمان	0.53	0.27	0.40
10	مصر	0.41	0.16	0.27	الجزائر	**0.43**	**0.30**	**0.37**
11	لبنان	0.33	0.30	0.27	المغرب	0.48	0.25	0.37
12	سوريا	0.41	0.13	0.26	سوريا	0.43	0.24	0.34
13	الجزائر	**0.28**	**0.22**	**0.20**	مصر	0.46	0.23	0.34
14	السودان	0.24	0.11	0.13	اليمن	0.46	0.11	0.28
15	اليمن	0.15	0.00	0.03	موريتانيا	0.36	0.15	0.26
16	موريتانيا	0.00	0.03	0.00	السودان	0.31	0.15	0.23

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2006.و2003.

من الجدول السابق يبين لنا أن الجزائر لم تستطع أن ترفع من المؤشر الإجمالي، ولا من مؤشر التنافسية الجارية ولا مؤشر التنافسية الكامنة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى سواء كانت مصدرة أو غير مصدرة للنفط مثل: الأردن، تونس ولبنان ، كما نلاحظ تراجع مرتبتها من المرتبة 16/10 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 13 /16 دولة خلال سنة 2006.

وهذا الترتيب المتدني لمؤشر التنافسية الجزائرية، يدل على أن الجزائر في مركز متواضع عربيا، وهذا نتيجة تدني العوامل الفرعية التالية:

- تدني نوعية البيئة التحتية والمؤسسات.
- عدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال
- التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي.
- صعوبة اقتحام الأسواق الدولية في مجال الصادرات خارج المحروقات.
- ضعف القدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
- التأخر في الجهاز الإداري، وشيوع الفساد الإداري فيها.
- لا تعتمد على المنافسة الداخلية لترشيد استخدام الموارد وتوزيعها.
- تدني الإنتاجية وتراجع الاستثمار.
- هيمنة صناعة النفط ومشتقاته في الصادرات والاقتصاد.
- ضعف استخدام تقانة الاتصالات والمعلومات الحديثة.
- معدلات الأمية مرتفعة.
- تدني نوعية التعليم
- ضعف علاقة التعليم بسوق العمل وتدني العائد على هذا التعليم وارتفاع معدلات البطالة مما يدل على إنتاج " المهارات الخطأ"

3-1 تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2006-2007:

إن صدور تقرير التنافسية العالمي لسنة 2006-2007، جاء في ظل إجماع على أن البلد في حالة شبه عطالة سياسية انعكست على الحياة الاقتصادية، رغم محاولات البعض هنا وهناك إعطاء الانطباع بأن البلاد في حالة حراك.

حلت الجزائر في المركز 76 عالميا في الترتيب الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي حسب مؤشر التنافسية الشامل، الذي صدر يوم 26 سبتمبر2007 بجنيف السويسرية، وحصلت الجزائر على 3.9 نقطة من سلم يتكون من 7 نقاط.

وحلت الجزائر حسب التصنيف الأخيرة في منطقة المغرب العربي بعد تونس التي حلت في المرتبة 30 عالميا والمغرب في المرتبة 70، وشمل الترتيب إقتصادات 128 بلدا.

الجدول رقم (4 –4): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2007 من ضمن 128 دولة

المؤشر الرئيسي	المرتبة ضمن المجموعة الثانية للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من أصل 128 دولة)	العلامة من: (1 إلى 7)
مؤشر التنافسية العالمية 2007	29	76	4.0
المتطلبات الأساسية	**7**	**44**	**4.9**
مؤشر أداء المؤسسات	21	65	3.9
مؤشر البنية التحتية	30	80	2.91
مؤشر الاقتصاد الكلي	02	02	6.2
مؤشر الصحة والتعليم	12	46	6.6
عوامل تعزيز الفعالية	**34**	**92**	**3.3**
مؤشر التعليم العالي	33	86	3.5
مؤشر كفاءة السوق	33	97	3.7
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	36	93	2.7
عوامل تعزيز الابتكار	**32**	**92**	**3.2**
مؤشر الحنكة الاقتصادية	38	106	3.4
مؤشر الابتكار	25	77	3.1

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2007 – الحفاظ على زخم النمو– الملخص التنفيذي وبيانات عن الدول، ص 12.

كما صنف التقرير دخل الفرد في الجزائر ضمن النطاق الذي يتراوح بين 3000 و9000 دولار، وبالتالي صنف التقرير الجزائر في مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية.

وفي مجال الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية 43 بمجموع 4.88 نقطة، وبخصوص الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، حلت الجزائر في المرتبة 92 بمجموع 3.24 نقطة، وفي مجال الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار في المرتبة 90 بمجموع 3.22 نقطة.

وتشير هذه العناصر في مجملها إلى أن الجزائر لا تزال متأخرة، وأن إدعاء الحكومة بأنها نجحت في تحقيق شيئا ما في مجال الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي والحكم الراشد ومكافحة الفساد، مجرد أوهام تكذبها بسهولة الدراسات الجادة المحايدة التي لا تتدخل فيها الحكومة لتوجيهها .

*** تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2007-2008:**

صنف المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" بجنيف الجزائر في ذيل قائمة الدول العربية من حيث "القدرات التنافسية العالمية لسنتي 2007 / 2008، كما صنفها في المرتبة الـــ 81 في الترتيب الدولي الذي يضم 131 دولة مصنفة في التقرير، وحصلت الجزائر على 3.91 من عشرة، متدحرجة إلى الوراء بأربعة مراتب المرتبة 76 التي كانت تحتلها في التقرير العالمي الصادر السنة الماضية . والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4 –5): القدرات التنافسية العالمية لسنتي 2007 / 2008

الترتيب عربيا	الـــــدولـــــــة	الترتيب عالميا من أصل 131 دولة
1	**الكويت**	30
2	**قطر**	31
3	**تونس**	32
4	**السعودية**	35
5	**الإمارات**	37
6	**عمان**	42
7	**البحرين**	43
8	**الأردن**	49
9	**المغرب**	64
10	**مصر**	77
11	**سوريا**	80
12	**الجزائر**	**81**
13	**ليبيا**	88

المصدر : الشروق اليومي، تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ، تاريخ المقال 2007/11/02.

يبرر التقرير تدهور الترتيب العالمي للجزائر في مجال القدرات التنافسية إلى حصولها على تنقيط سيئ للغاية في مجال الإدارة الاقتصادية العامة وكفاءة الهيئات العامة، كما سجل منتدى" دافوس" ضعف دوائر القطاع الخاص ونقص العناية بالبحث والثقافة الإبداعية، وعدم استقرار البيئة الاقتصادية العامة، وعجز الموازنة المالية، وضعف حماية الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم المؤشرات في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية، مشيرا إلى أن مؤشرات المناخ التجاري ضعيفة جدا كما أن البنية القاعدية للاقتصاد هشة وضعيفة هي الأخرى، إضافة إلى تردي وضعية قطاع النقل في الجزائر .

ولاحظ المنتدى الاقتصادي العالمي بأن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحـــدد مستوى القـــدرات التنافسية تعاني من عدة عراقيل وصعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي والتجار ي في الجزائر وجعلت الجزائر تأتي في ذيل القائمة .

1-4 تنافسية الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية:

تعني الحرية الاقتصادية وفقا لهذا المؤشر حماية الملكية الخاصة للأصول، و توفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، و تعزيز روح المبادرة و الإبداع، كما تعني غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك للسلع و الخدمات.

ويعتبر هذا التقرير أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation وصحيفة Wall street منذ عام 1995، كونه يستخدم لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، على أساس أن الذين يُعدُّون هذا التقرير يشيرون أن الحرية الاقتصادية هي السبيل الوحيد إلى النمو والرخاء والرفاهية.

ويعتمد هذا التقرير على 10 عوامل وهي: السياسة التجارية، العبء المالي للحكومة، درجة تدخل الحكومة، السياسة النقدية، الاستثمار الأجنبي، وضع البنوك والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية، التشريعات والإجراءات ، أنشطة السوق السوداء.

و يدل المؤشر على حرية اقتصادية كاملة، إذا أخذ القيمة من (1 -1.95)و يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، إذا أخذنا القيمة من (2-2.95) ، و يدل على ضعف الحرية الاقتصادية إذا أخذ القيمة (3-3.95) وأخيرا يدل على انعدام الحرية الاقتصادية إذا اخذ القيمة (4-5.00).

فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة[1]، إذ احتلت المرتبة134 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2006 بحصولها على 52.5 نقطة مئوية .و على الرغم من أن دول عربية تأتي في ترتيب يسبق الجزائر وفقا لقيمة المؤشر، إلا أنها جميعا تدخل في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة عكس دول مثل هونج كونج و سنغافورة و نيوزيلندا حيث تتمتع بحرية اقتصادية كاملة.

و هذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، و أدوات السياسات التجارية و النقدية، إلى جانب التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.

[1] انظر الملحق رقم 03، الجدول رقم 09.

2- عوامل أخرى ذات تأثير على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

هناك عوامل أخرى ذات تأثير على تنافسية الاقتصاد الجزائري ننجزها فيما يلي:

2-1صادرات الجزائر خارج المحروقات[1]

إن الصادرات الجزائرية من غير المحروقات والتي تبلغ 2% فقط لا تعكس القدرات الحقيقية للسوق الجزائرية, بالنظر لما تملكه البلاد من منتجات وثروات. و تبقى هذه النسبة ضئيلة جدا -رغم أنها سجلت ارتفاعا عام 2006 مقارنة بعام 2005 حيث قـــُدر إجمالها بـــ 900 مليون دولار- وتأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف.

ففي حين تتوفر الجزائر على كمية هائلة من النفط وتقدر صادراتها من المحروقات بـــ 98% ظلت لسنوات طويلة تعتمد على هذه الثروة غير المتجددة. وكلما استخرجت مترا مكعبا من الغاز فإن ذلك يعني تقليص ثروات البلاد. من أجل ذلك طالب الرئيس بوتفليقة بوضع إستراتيجية تطوير الصادرات خارج المحروقات. وتحتل التمور المرتبة الأولى من حيث كمية التصدير إذ قدرت سنة 2006 بـــ200 ألف طن.

إن القيمة المسجلة بالصادرات وفق الميزان التجاري تبقى ضعيفة جدا. وأن 2% من الصادرات تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، ويرجع ذلك إلى الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني. علما أن كل التدابير التي اتخذتها الدولة فشلت حيث كان الهدف هو الوصول إلى ثلاثة مليارت دولار .كما وفرت الدولة دعما ماليا للمصدرين حيث تصل نسبة الدعم السنوي لعملية التصدير خارج المحروقات 25% بالإضافة إلى تقديم تسهيلات فيما يخص الجمارك .

و ترجع النسبة المُحققة من الصادرات إلى ضعف الاقتصاد الوطني، علما أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضئيلة. بالإضافة إلى ضعف تسيير المؤسسات حيث كانت تسير في الماضي بطريقة عشوائية، وتلك الثقافة تم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة. وباستثناء 20 أو30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية، فإن أغلب المؤسسات المتبقية ما زال تسييرها ضعيف جدا. و لم تتحكم الدولة بعد في كل القطاعات كما أن البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع الاقتصاد الوطني، وكل هذه العمليات تفسر لماذا الجزائر لم تتحكم في عملية التصدير.

[1] عبد الحميد العميري، "صادرات الجزائر لا تمثل طموحات وإمكانات السوق المحلية"، رئيس لجنة الاقتصاد بحزب الأغلبية للجزيرة-نت و مدير معهد الدراسات الاقتصادية ، انظر الموقع: www.eldjaszira.net **بتاريخ** 2007/12/09.

وللخروج من هذه الأزمة، يجب ضرورة الاستثمار بالذكاء البشري. كون الجزائر تعاني من هجرة الأدمغة بسبب غياب المواقع المهنية المناسبة لدراستهم. و إنشاء على الأقل 50 ألف مؤسسة مصغرة سنويا بالمقارنة مع إنشاء 15 ألف مؤسسة حاليا، وهو رقم ضعيف جدا بالمقارنة مع النسب العالمية. إضافة إلى تخصيص جانب من الأموال لتأهيل المؤسسات غير الاقتصادية مثل الإدارات والجمارك والبلديات لتشجيع الاستثمار.

وتبقى الخطوة الأخيرة هي إعداد القاعدة الهيكلية للاقتصاد من طرق وجسور، وقد تم استثمار الكثير في الطرقات والسدود والسكن لكن تم إهمال القطاعات الأخرى التي تُكون ثروات دائمة.
كما أن تشجيع القدرات البشرية سيؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى تحسين الإنتاجية والصادرات، لأن الجزائر تمتلك الإمكانيات والثروات التي تؤهلها لتحقيق نسب أعلى.

2-2 المعوقات الخاصة بتأسيس الأعمال في الجزائر:

فيما يتعلق بأهم المعوقات التي تواجه الشركات في طور إنشائها، والتي إن تم العمل على تحسينها ستساهم في تعزيز موقع تنافسية الجزائر وتحسين بيئة الأعمال فيها، فقد بينت نتائج التقرير أن أبرز هذه المعوقات تكمن في صعوبة توفر التمويل المناسب للأعمال، والبيروقراطية الحكومية، وقلة توفر القوى العاملة المؤهلة. وفيما يلي ترتيب هذه المعوقات حسب الأهمية:[1]

- ✓ صعوبة الحصول على التمويل المناسب.
- ✓ عدم فعالية البيروقراطية الحكومية.
- ✓ الفساد.
- ✓ عدم ملاءمة النظام الضريبي.
- ✓ عدم توفر البنية التحتية الملائمة.
- ✓ قوة عاملة تفتقد إلى التعليم الملائم.
- ✓ عدم استقرار السياسات.
- ✓ قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل.
- ✓ لوائح عمالة مقيدة.
- ✓ عدم استقرار الحكومة.

وفي هذا الإطار فلا بد من إيجاد التشريعات اللازمة ورسم السياسات التي من شأنها أن تساهم في التقليل من أثر هذه المعيقات على تأسيس شركات الأعمال في الجزائر.

[1] تقرير التنافسية العربية لسنة 2007، ص12.

وكخلاصة عن نتائج التقارير الدولية ، نقول أن الاقتصاد الجزائري لا يمكنه القدرة على منافسة الدول، خاصة الأوروبية منها، في ظل المعطيات الحالية، ولهذا لا بد من السعي الحثيث على وضع التدابير التي تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومؤسساتها في مواجهة نظيراتها الأور وبية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: الإجراءات العملية في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة و سريعة ، فاقتصاد السوق و العولمة إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات ، و ذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني و البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية ، و تأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها و يشهدها الاقتصاد الوطني و تمكنه من تعظيم مكاسب الانضمام و تعلية عوائد التكامل الحقيقي و الشراكة المتوازنة بما يقضي الاندماج الفعال في الحركية الدولية الاقتصادية .

و تلعب الحكومة دورا مهما في زيادة القدرة التنافسية من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية. وسنحاول التطرق أولا إلى معالم الاقتصاد العالمي من خلال العناصر التالية:

1- أهم التحولات المعاصرة للاقتصاد العالمي :

بدءً من أواخر القرن المنصرم ، شهد العالم تحولات جوهرية من أهمها التزايد المتسارع في الاكتشافات العلمية والابتكارات التقنية والتي تم تطبيقها في مجالات عديدة مثل الصحة والغذاء ، الاتصالات ، الطاقة والأعمال ، وأصبحت تشكل المحور الأساسي للتنمية الاقتصادية ومضاعفة معدلات النمو الاقتصادي ، حيث بلغت في الولايات المتحدة ما يزيد عن (50%) من الناتج المحلى الإجمالي خلال سنوات ما بعد الحرب الثانية .

ويمكن أن نشير لهذه التحولات فيما يلى : [1]

- ✓ برز التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى كأحد أهم التحولات في الاقتصاد المعاصر .

[1] عبد الله بدر التيجاني ، " التنافسية العالمية"، النادي السوداني/ ابوظبي، بتاريخ 2007/05/14،على الموقع: http:// www.sudanspirit.com/tanafs.htm بتاريخ 2007/12/12.

✓ التحول من التقنيات المحدودة والبسيطة إلى التقنيات العالية والمتقدمة والتي صاحبها التطور المتسارع في مستجدات العلم والتكنولوجيا .

✓ التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعي متمثلاً بمجتمع المعارف والمعلومات والذي قاد بدوره إلى تغيرات أساسية في طبيعة ومصادر النمو إذ أصبحت المعارف مصادر أساسية جديدة للتنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع المصادر التقليدية كرأس المال والعمالة.

✓ التأكيد على التجديد والابتكار المستمر في مجال التقنية من أهم العوامل في تحقيق معدلات نمو عالية وسريعة.

✓ التحول الكمي والنوعي في تركيبة الصادرات العالمية إذ أصبحت الصادرات ذات التقنية العالية تشكل أكثر من (50%) من إجمالي الصادرات العالمية اليوم .

✓ التحول إلى الاقتصاد العالمي في عمليات الإنتاج والتوزيع .

✓ اشتداد المنافسة عالمياً مع انفتاح الأسواق .

✓ أصبح الإبداع والتجديد العنصر الأساسي في تحديد معيار المزايا التنافسية للدول.

ومن ثم أصبح من الضروري على كل دولة أن تحدد رؤيتها وإستراتيجيتها على ضوء الآتي:

✓ الرؤية الشاملة لتوجهات الاقتصاد والمجتمع (التوجه المستقبلي لتطوير تنافسية اقتصادها).

✓ تحديد الميزة التنافسية للدولة من حيث القدرات البشرية المبدعة.

✓ توفير المقومات المطلوبة لتطوير الميزة التنافسية بشكل ديناميكي .

✓ توضيح دور الأطراف الفاعلة في الاقتصاد والمجتمع بحيث يمتلك كل طرف الرؤية الوطنية والالتزام والمشاركة بتنفيذها على كافة المستويات :

- الدولة بكافة أطرافها ومؤسساتها ومتخذي القرار فيها.
- القطاع الخاص بكامل قدراته ومؤسساته.
- المجتمع المدني بمؤسساته وأهمية مشاركته.
- قطاع التعليم من حيث تطوير ثقافة الإبداع والتجديد.
- إقامة آليات فاعلة ومستمرة لتطوير الشراكة واستدامتها مع وضع خطوات لإقرار منهجية العمل .

أمام واقع كهذا، أفرزت فيه جملة المتغيرات والتحولات الاقتصـــادية والسياسيـــة، قدراً لا يستهان به من التحديات التي تستدعي تحركاً وسعياً جادين، لجهة فهمها والتعامل معها أولاً، ومواجهتها أو الانخراط فيها بأقل الخسائر الممكنة ثانياً. وبغض النظر عن الطريقة التي يتعامل بها الاقتصاد الجزائري مع هذه المتغيرات العالمية، سيجد نفسه مدفوعاً، وعلى الدوام، للتعامل معها، قليلها أو كثيرها، وأهمها خارجياً .

والشكل التالي يبين جملة الم ؤسسات والمرتكزات الاقتصادية التي يرتكز عليها الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي لتسويق فلسفة اقتصاد السوق وتحرير التجارة (صندوق النقد والبنك الدوليين، منظمة التجارة العالمية) وخلق جغرافيا عالمية واسعة لاشتغال التجارة والتبادل وحرية انتقال رأس المال .

الشكل رقم(4-5): المؤسسات والمرتكزات التي يعتمد عليها الوطن العربي للاندماج في الاقتصاد العالمي

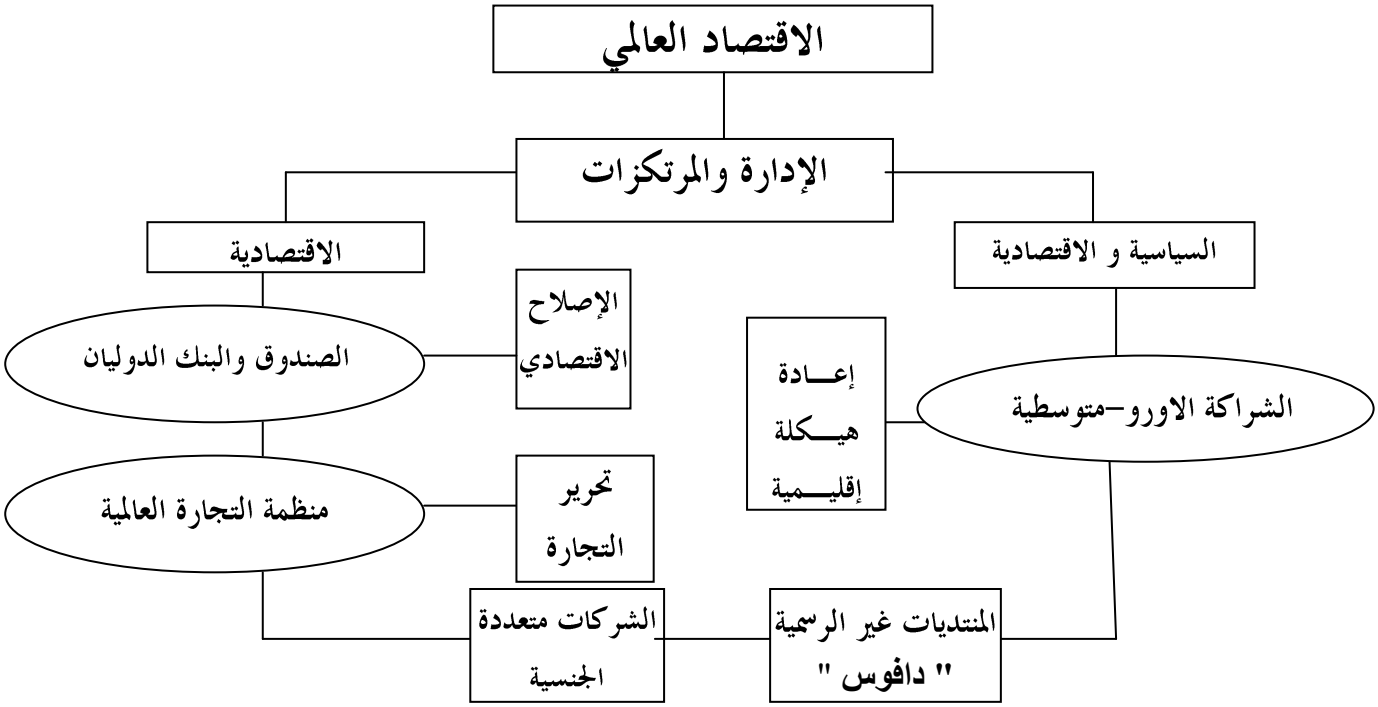

المصدر: عدنان سليمان، محاضرة بعنوان "الاقتصاد السوري وتحديات العولمة"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 1999، على الموقع الالكتروني: www.mafhoum.com/syr بتاريخ 2007/12/12.

أمام هذه المتغيرات، يتكثف حضور هذه المؤسسات الدولية، تحت شعار البرامج التنموية الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي، على قاعدة تحرير التجارة. وهكذا، يفضي ذلك الإصلاح الاقتصادي بعدّه استجابة خارجية، إلى مصادرة أحقية الدول التي تتبناه، أو تلك التي يُفرض عليها أن تخوضه، أو تندفع إليه، بقوة العوامل الوطنية للتغير والتجديد والتنمية.

أمّا التداعيات الاقتصادية الأخرى ، التي تشكّل تحدياً أمام الاقتصاد الجزائري، فهي تلك المتمثلة بالشراكة الجزائرية – الأوروبية، و "منظمة التجارة العالمية ". إلاّ أنه سيكون من الصعب الافتراض، أنَّ هذه الشراكة ستختلف في متطلباتها كثيراً، عن مثيلاتها لبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين من حيث إعادة هيكلة الاقتصاد، بما ينسجم مع آليات تحققها، أو تحقق تلك البرامج، وذلك ليس بالضرورة أن يكون ذاته، شكل الإصلاح الاقتصادي، ولكن بقدر الاستعداد لرفع أداء الاقتصاد الجزائري، وتحسين قدرته التنافسية.

ويمكن بلورة هذه التحديات في الشكل التخطيطي الآتي:

الشكل رقم (4 –6): التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري

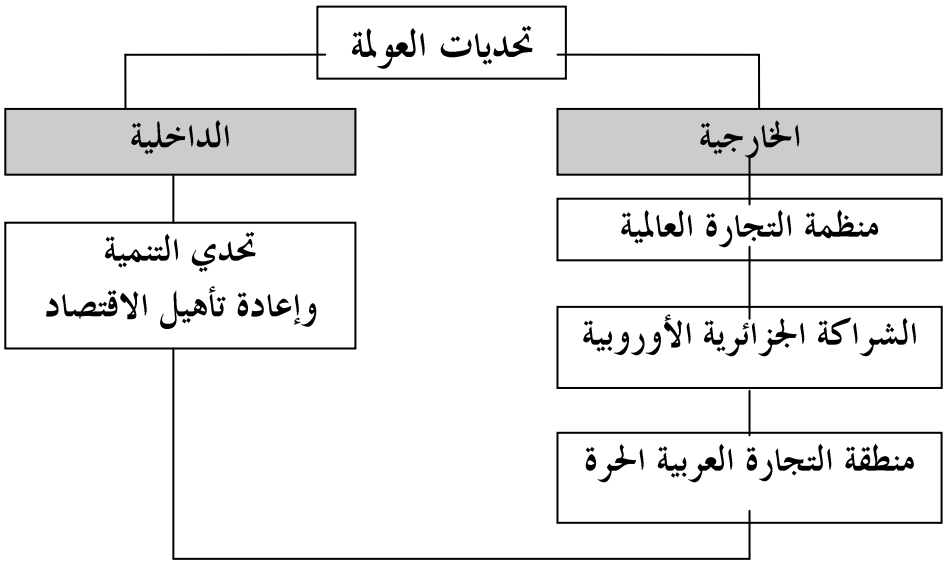

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الشكل السابق.

2- تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي .

يعتبر مفهوم التأهيل من المصطلحات الكثيرة التداول في الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة ، وقد ازداد استعماله منذ 1998وهو التاريخ الذي تم فيه التفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي ، لقد تعددت المفاهيم التي أعطيت لهذا المصطلح لكن جلها تنصب في ضرورة التأقلم مع التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية.[1]

[1] يوسف بومدين، منور اوسرير، إعادة تأهيل المؤسسات مفتاح للقدرة التنافسية، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية ، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 08 و 09 ماي 2004، ص5.

وهو يجسد رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC ومشاركة التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث تعبر هذه الرغبة على نية الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولا يتحقق ذلك إلا بمؤسسات ذات مستوى عالي من الأداء وهو العامل الغائب عن المؤسسة الجزائرية.

و يرتبط برنامج التأهيل بدرجة كبيرة، بمتابعة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية من طرف الدولة ، ولهذا فإن من واجب الدولة أن تواصل مسار مرافقتها للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تحديد سياسة إنتاجية قوية قادرة على متابعة التوجهات الكبرى للاقتصاد العالمي،وضمان الشروط الضرورية لتطور هذه المؤسسات.

ولقد رأينا سابقا أن نتائج سياسة التعديل الهيكلي كانت محدودة و مكلفة اجتماعيا. ولكن، بالموازاة مع ذلك، فإن إصلاح السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتعديل الهيكلي، كان لهما فضل تقويم التوازنات الكبيرة، والسماح للتحولات الهيكلية الأولى باتجاه اقتصاد السوق، بأن تظهر من خلال مراجعة أطر ترقية الاستثمار، وإعادة هيكلة المؤسسات والتحفيزات الجبائية، وإدخال الرساميل في بورصة الجزائر، والشروع في مسار الخوصصة، وخاصة ما كان منها يخدم مصالح العمال، والإجراءات التي من شأنها التحفيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة، والأحدث من كل ذلك هو البرنامج الضخم المتعلق بالاعتمادات العمومية لدعم الإنعاش الاقتصادي. إلا أن هذه الديناميكية التي عرفها مسار الإصلاحات لم تبق على حالها. حيث لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ، و من تم كانت هذه الإجراءات محدودة الأثر على قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف.

لذلك فإن المسألة هنا هي مسألة إدراك طبيعة التحديات التي تفرضها العولمة بمختلف مظاهرها و هياكلها ، و من ثم إدراك طبيعة الوسائل الكفيلة اقتصاديا بمواجهة فعالة لهذه التحديات ، و ذلك بصياغة البدائل الفعالة ، و إعداد الاستراتيجيات الفعالة التي من شأنها تحضر و تأهل الاقتصاد الجزائري أن يندمج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات الأخيرة بأحسن كيفية .

وبصورة عامة يمكن أن نجمل أهم الخطط والسياسات التي تسعى إلى تأهيل و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري فيما يلي:[1]

---

[1] – إسماعيل زغلول، محمد الهزايمة، " سياسات وخطط تطوي القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني"، سلسلة بحوث ومناقشات وأوراق عمل حول القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، 1999،ص 223.

– زين الدين بن لوصيف،تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي ، نادي الدراسات الاقتصادية، ص ص 17-18.، انظر الموقع: www.sarambite.com بتاريخ 2007/10/20.

– **العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية:** وذلك من خلال وضع إطار تشريعي ملائم ، يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويكون متسم بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الإعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنموية واستثمارية واضحة ومحددة، وتبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة ووضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة وبالاستثمارات وإدارتها . وبالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

– **الحرص على إصلاح القطاع العام وتسريع عمليات الخصخصة:** وذلك من خلال تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها، وذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين والإسراع في تنفيذها وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج والاستثمار والتصدير، بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للحكومة.

– **تثمين الثروات والموارد الاقتصادية** بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها؛ وهو شأن الصناعات البتروكيماوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري، وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل والصادرات الجديدة.

– **تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، ودعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة وخاصة في المجالات التنافسية· فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

– **مواصلة إصلاح السياسة النقدية:** وهذا للوصول إلى الاستقرار النقدي، الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية. ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي، وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة والإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية. والعمل على تأهيل النظام البنكي من خلال رفع مستوى كفاءته وتطوير عملياته وتنظيم التعامل في السوق النقدي.

– **تطوير السوق المالية الجزائرية:** وذلك للأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها. ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية، من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية له بما يتناسب ويتفق مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية وسلامة التعامل بالأوراق المالية.

– **تطوير سوق العمل الجزائري:** إذ يشكل تطوير سوق العمل أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره، وتمكنه من مواكبة المرحلة القادمة، تبدأ من وضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة الجزائرية، فضلا عن التوسع النوعي والكمي في برامج التأهيل والتدريب المهني وتطوير سياسات التعليم العالي بما يتلاءم مع سوق العمل.

– **إصلاح المنظومة المصرفية:** إن التعجيل بإصلاح القطاع المالي والمصرفي قصد تحسين الوساطة المالية وتطوير سياسة ائتمانية في خدمة الانتعاش الاقتصادي· وبهذا الصدد ينبغي أن تكون إعادة الهيكلة المصرفية مصحوبة بتحديث الخدمات المصرفية ونظام الدفع، وكذلك فإن قدرات بنك الجزائر على الإشراف باعتباره سلطة نقدية، ينبغي أن يتم تطويرها من أجل ضمان احترام القواعد السارية المفعول خدمة للاستقرار المالي للبلد ولكسب ثقة المستثمرين·

– **تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية:** وذلك من خلال التركيز على وفرة ونوعية خدمات البنية التحتية، ومحاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها، هذا بالإضافة إلى تطوير وتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي لخدمات البنية التحتية لتحسين كفاءتها ونوعيتها لما للدور الهام التي تلعبه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة القدرة التنافسية.

– **إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة** من خلال سياسة استثمارية جريئة، و ذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب. إلى جانب تشجيع البحث الزراعي و زيادة الدعم المقدم لهذا القطاع ، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10% ، و أن بعض الدول الأعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى ، وصلت في بعض الحالات 50% .

– **الاهتمام والسعي على تطوير العلوم والتكنولوجيا:** وهذا نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج وتعظيمه ورفع مستوى الإنتاجية، ويكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز والمؤسسات التي تعنى بالعلوم والتكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية ورعايتها وتطويرها، وتبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية ورفع مردوديتها وإدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية. إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة، الذي يعتبر عامل حاسم من أجل التنافسية والتنمية.

– **تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي:** ويعتبر تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية أحد الإجراءات الهامة لانطلاقة تنموية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية ومواكبة متطلبات تحرير

وعولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية. ويكون ذلك من خلال المراجعة الشاملة لحزمة التشريعات والقوانين الاقتصادية: كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء...الخ. وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس...الخ.

– **المواصلة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية**: وذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية . والاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية والبرمجيات والتكوين والتدريب وإدارة الجودة الشاملة ومعايير نظام المعلومات. والاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة. ومحاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء والفعالية في التنفيذ والشفافية والوضوح في الإعلام.

فسياسة تأهيل المؤسسات الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية. و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة، وإجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة، وأخيرا بتنظيم دورات تدريب وإعادة تأهيل لليد العاملة والإطارات.

– **أن يكون قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه. و أن لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين ، و أن توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة ، مثل إجراءات الانقاد برسم المادة 19 لحماية القطاعات الحساسة و الضعيفة ، و تدابير الدعم و التعويض و إجراءات مكافحة الإغراق برسم المادة الرابعة.

و بما أن بعض التحديات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة الدولية ذات بعد إقليمي ، فإن مواجهتها تفرض أن تكون السياسة الاقتصادية ذات بعد إقليمي، و ذلك بإنشاء التكتلات الاقتصادية و التجارية الجهوية كالاتحاد المغاربي، اتحاد الدول العربية ، الشيء الذي يمكن هذه الدول من زيادة التجارة فيما بينها، و خلق التكامل الاقتصادي بينها بشروط تفضيلية لا تتوفر في ظل انضمام كل بلد على انفراد إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

لتحقيق قدرة تنافسية للاقتصاد الجزائري لا بد من تبني السياسة المناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل المؤسسات إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج (العمالة، ورأس المال، والمواد الخام، والطاقة، والمعرفة،...) بهدف الوصول إلى منَتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة، وبالتالي فإن من شأن المؤسسات العاملة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية والتي تتمتع بكفاءة عالية أن تكون رائدة في المنافسة.

نحاول في هذه النقطة الوقوف على أهم السياسات لتحريك القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، تتمثل محركات القدرة التنافسية لأي دولة في العناصر التالية:[1]

هيكل القطاع الصناعي، مهارات القوة العاملة وأساليب العمل، بيئة الأعمال، الثقافة الاجتماعية والقدرات التكنولوجية المحلية.

ومدى كفاءة هذه العوامل من شأنه أن يحدد مدى تنافسية منتجات الدول في الأسواق الدولية. ومن ثم تصبح هدف السياسات الاقتصادية الجزائرية هو الوصول بمحركات القدرة التنافسية إلى المستوى الذي تصبح فيه المؤسسات جاهزة لتنافس دوليا.

وعليه وللوصول إلى ذلك يجب وضع إطار استراتيجي وطني للسياسات، يقوم بوضع جملة من التدابير الخاصة بالسياسات الخاصة تكون متكاملة ومتعددة الأبعاد ويتم تنفيذه في وقت واحد، وذلك لتحقيق المهام الرئيسية التالية:[2]

- ✓ التأكد من توفر الشروط المطلوبة لتحقيق التنمية الصناعية والوصول على إمكانياتها التنافسية، خاصة: وجود هيكل متكامل يتسم بالنشاط والديناميكية، قاعدة متينة للقدرات التكنولوجية المحلية ، مهارات عمالية ذات مستوى عالمي، قوة عمل متعلمة ذات سلوكيات إيجابية وبيئة أعمال مشجعة تتميز بالقواعد والإجراءات فيها بالبساطة والشفافية؛
- ✓ وضع الحدود التي يمكن لرجال الصناعة في نطاقها ، السعي بأنشطتهم وتحقيق طموحاتهم.

ويجب أن تستهدف وضع إطار قانوني يتسم بالشفافية والقدرة على التنبؤ مع تحديد الحقوق والواجبات في كافة العمليات والاجراءت المتعلقة بالصناعة؛

- ✓ التأكد من أن الإطار القانوني والمؤسساتي والأدوات اللازمة للوصول إلى بيئة أعمال مشجعة قائمة ومستقرة وتعمل بكفاءة؛
- ✓ يجب تنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحديث الوضع الحالي للصناعة، بالتوازي مع التغيرات الجذرية في البنية الأساسية للصناعة بالكامل.

---

(1) علال بن ثابت، متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل الشراكة، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 13و14 نوفمبر 2006، ص11.

(2) نفس المرجع السابق، ص 12.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات المتبعة للرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

عرفت سنة 2006 آفاقا اقتصادية واعدة جدا بفضل المستوى الجيد لأسعار النفط المسجلة للعام الخامس على التوالي، وخلقت هذه الوضعية مناخا غير مسبوق لتعزيز التوازنات الكلية الاقتصادية وحسن أداء المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية و المالية و النقدية في البلاد وبالتالي الخروج من فخ المديونية و الانسداد المالي وكذا الوضع المالي الخارجي الصافي القوي.

فرغم كل هذه التوازنات لم تحقق الجزائر قدرة تنافسية جيدة، إضافة إلى صعوبة قدرة مؤسساتها على المنافسة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، وترافق ذلك مع سياق انفتاح الاقتصاد الوطني الذي أصبح هيكليا، ومن أهم الاستراتيجيات نذكر: إستراتيجية الشراكة باعتبارها الوسيلة الناجحة لنقل التكنولوجيا وكسب المهارات، حيث تم التفاوض حول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التطبيق في بداية سبتمبر 2005، لتعزيز مسار الإصلاح الذي بدأ في مرحلة التعديل الهيكلي وتواصل بالموازاة مع مطابقة الجزائر الكاملة لقوانينها بما يسمح بالاندماج السهل لاقتصادها في الاقتصاد العالمي وهو حاليا على وشك التتويج بالإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث عقدت الجزائر 10 جولات تفاوضية.

وبهذا الصدد سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق للمحاور التالية:

- **المطلب الأول:** دور الشراكة في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- **المطلب الثاني:** دور المنظمة العالمية للتجارة في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني.
- **المطلب الثالث:** توصيات البنك وصندوق النقد الدولين للرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: دور الشراكة في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري.

من أبرز التحولات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ودخول هذه الأخيرة حيز التنفيذ. وهو تحول يعزز التوجه نحو اقتصاد السوق، ويؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، ويقطع به شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .لكن وراء هذه الآفاق مكاسب بعيدة المنال، ودونها مشكلات بليغة التأثير. فمن مكاسبها إقامة تعاون اقتصادي في مختلف المجالات، وإقامة منطقة تبادل حرّ، فضلا عن التسهيلات في مجال التمويل" برامج ميدا"، حيث يعتبر برنامج ميدا (MEDA) الأداة المالية الأساسية التي عرضها الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة، بتقديم مبالغ مالية في إطار هذا البرنامج، وقد يبدو هذا الأخير مهما من حيث المبالغ المخصصة في إطاره، غير أن ذلك لا يضمن بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي

متوازن لمختلف القطاعات الوطنية، ولا تشغيلا كاملا للطاقات المتاحة .بل إن مخاطر غلق عدد من المؤسسات الإنتاجية وزيادة نسبة البطالة، تفكك النسيج الصناعي الداخلي وتوجهه نحو الخارج، تدهور القدرة الشرائية وزيادة الفقر هي احتمالات يؤكدها الوضع الحالي للبلاد. وفي خضم هذا التوجه الجديد للتنمية، فإن الاختيارات الإستراتيجية تفرض الحنكة في التفاوض.

لقد ارتبطت الجزائر بإتفاق للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1976 ، هذا الأخير الذي استمر لمدة عشرون سنة وكان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات والذي حقق نتائج تجارية صافية لصالح الاتحاد الأوروبي مع محدودية الموارد المالية المرصدة لدعم القاعدة الاقتصادية وتطوير الإنتاج ،و مع اقتراب نهاية هذا الاتفاق ،تحركت دول أوروبا باتجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة ،و في سنة 1994 تم عقد أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية للاتفاق والتي شملت جميع المجالات السياسية والاقتصادية ،و الثقافية في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر المتوسط (إعلان برشلونة سنة 1995) ،إلا أنه في سنة 1997 ونتيجة لإختلاف في وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية إضافة إلى مخلفات الأوضاع الأمنية في الجزائر تم تجميد هذه المفاوضات،لتستأنف من جديد سنة 2001 وتنتهي بالمصادقة الأولية على اتفاقية الشراكة في 13ديسمبر 2001 ببروكسل وهذا بعد 17 جولة من المفاوضات ليتم التوقيع على الاتفاق النهائي بتاريخ 22 افريل2002 ، بمدينة فالنس الاسبانية وتضمن هذا الاتفاق العديد من مجالات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 01سبتمبر 2005.

1- مفهوم الشراكة

إن عبارة الشراكة استعملت بشكل واسع من قبل عدد كبير من الباحثين لكن غالبا دون التطرق إلى معناها، ويمكن اعتبارها على أنها تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين و أكثر على المستوى الحكومي أو الفردي بهدف توفير السلع والخدمات لأغراض السوق المحلية أو التصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيها بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها، كالعمل ورأس المال، والمواد الخام والخبرة البشرية...الخ. بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة اقتصادية واجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

[1] ليلى قطاف، اتفاقية الشراكة الأوروبية- الجزائرية، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 13و14 نوفمبر 2006، ص1.

كما تعرف على أنها " إحدى الوسائل العلمية لتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول أو الأطراف المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة لدى هذه الأطراف، كما أنها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ".

كما ينظر إليها على أنها "نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين الدول، المؤسسات، المنظمات... والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين".[1]

ومن خلال ما سبق يتضح أن الشراكة عبارة عن اتفاق قائم بين بلدين أو أكثر في مجال أو عدة مجالات، بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، وإنما الهدف منها تحقيق أهداف محددة وليست غالبا مشتركة، كما يمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق درجة ملائمة من التكامل الاقتصادي فيما بين الأطراف. ومن هنا تبرز أهميتها في كونها وسيلة هامة لتجميع واستغلال الموارد المتاحة وزيادة القدرة الإنتاجية و تحقيق مصالح متبادلة.

2- أهداف الشراكة الأجنبية:

إن الشراكة عامل استثماري يحفز المؤسسة على تحقيق عدة أهداف والتي تتمحور في النقاط التالية:[2]

✓ **التدفقات المالية :**إن الشراكة هي وسيلة من وسائل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، لاسيما وأن الشراكة العملاقة لها القدرة الذاتية لتمويل مشروعاتها، وهـــذا نظرا لضخامة رؤوس أمـــــوالها وأصولها وأرباحها فبالنسبة للجزائر فتمكنها هذه الشراكة من الحصول على مساعدات مالية لتمويل برامج تأهيل وتكوين الاقتصاد مثلا ميدا1-2 (Mida2 , Mida1.)

✓ **وسيلة لنقل التكنولوجيا (سد الفجوة التكنولوجية):** حيث تعتبر الشراكة إحدى قنوات نقل المعرفة التكنولوجية حيث عادة ما تقوم الجهة الموردة بتوفير جزء من التمويل لتنفيذ المشروع بالإضافة إلى مسؤولياتها في إقامة صناعة متكاملة عن طريق توفير التكنولوجيا اللازمة.

✓ **تحسين ميزان المدفوعات :**إن الشراكة قد تستخدم لتوفير رؤوس الأموال والخبرات التقنية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج و بالتالي زيادة الصادرات أو خفض الواردات و تضييق فجوة (الصادرات والواردات) .

---

(1) نفس المرجع السابق، ص1.

(2) حسين بورغدة، قصاص الطيب، الشراكة الاورو- جزائرية واثرها على المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف يومي 13و 14 نوفمبر 2006، ص3.

✓ **اكتساب مهارات إدارية وتنظيمية :**يعد الشركاء الأجانب مصدرا من مصادر توظيف الفنون الإدارية والتنظيمية، نظرا لخبراتهم وكفاءاتهم وقدراتهم على تنفيذ الدورات المتخصصة في الأنماط الإدارية المتميزة، وعليه فالشراكة قد تكسب الجزائر فرصة الاستفادة من هذه المهارات بما يتناسب مع استخدامات محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

✓ **مناصب شغل :**إن من الأهداف الرئيسية للشراكة في الجزائر هو إيجاد فرص العمل وذلك عند إنشاء مشروعات قائمة، كما أن ملائمة فرص العمل الجديدة للمهارات والقدرات الوطنية مهمة جدا، فإن لم تكن متوفرة فإن الاتجاه يكون حتما نحو الاستقدام من سوق العمل الدولية، كما أن زيادة أرباح المؤسسات والسياسات المنتجة، تساعد في تحديد مستويات إعادة الاستثمار ، الأمر الذي يوفر المزيد من فرص العمل.

3- أسباب ودوافع اللجوء إلى الشراكة:

تعتبر الشراكة من بين الوسائل الفعالة والأساسية بالنسبة للمؤسسة لتطوير إمكانيتها ورفع مستوى إنتاجيتها، حيث يمكن تقسيم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى الشراكة إلى ما يلي:

✓ **الأسباب الاقتصادية**: تتمثل الأسباب الاقتصادية في مجال المحروقات مثلا في أن الطلب على الموارد الطاقوية يتزايد في استمرار من طرف الدول الأوروبية وخاصة لغاز الطبيعي حيث صدرت 88 % من إجمالي صادراتها من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي ويتوقع هذا الأخير أن يستورد 61% [1] من احتياجاته من الجزائر ، وعلى الرغم من ازدياد الطلب على الموارد الطاقوية إلا أن مؤسسة سوناطراك تظل عاجزة عن تلبية هذه الطلبات، لذلك لجأت إلى الشراكة التي تسمح برفع القدرة الإنتاجية . كما أنها تساهم في توفير أموالا ضخمة لإقامة منشآت بترولية جديدة.

كما أنه في السنوات الأخيرة أقبلت الجزائر على اقتصاد السوق، هذا النظام الذي تشتد فيه المنافسة على الصعيد المحلي والدولي، والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية بإمكانها أن تواجه ظاهرة المنافسة وتقلل من حدتها وذلك باستغلال المؤسسة لما لديها من إمكانيات لكي يكون لها مكانة في السوق بالإضافة إلى الأسباب التالية:

- المنافسة الشديدة من المنتوجات المستوردة.
- قيود تنظيمية جديدة (نقدية، جبائية، مصرفية واجتماعية).
- عدم الاستعمال الكامل للجهاز الإنتاجي.
- الإنتاجية جد ضعيفة.

)1(Revue sonatrach, N ,03 °Mai 1999, P31

- تجميد الاستثمار.

✓ **الأسباب المالية:** وتتمثل في:[1]

- التكلفة الباهظة التي يتطلبها قطاع المحروقات.
- اللجوء إلى القروض المصرفية دون ضمان بصفة متكررة.
- التأخيرات في دفع أجور الموظفين.
- عدم تسديد الديون وسيما المصاريف الجبائية والاجتماعية.

وبصفة عامة تتمثل الأسباب المالية في الأوضاع الاقتصادية المتردية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ التسعينات والتي كانت عائق في الدخول إلى السوق المالية الدولية.

✓ **الأسباب التكنولوجية:** تلعب التكنولوجيا دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية لأنها تساعد على تخفيض لتكاليف وذلك باستخدام الآليات الجديدة وبالتالي تؤدي إلى زيادة الأرباح وتعد التكنولوجيا في غالب الأحيان العامل الأساسي لنجاح أو فشل المؤسسات، والهدف الأساسي للشركات الصناعية في الجزائر هو تحديد وتتبع هذه التكنولوجيا التي تأتي من البلدان المصنعة نحو البلدان النامية وتظهر التكنولوجيا على شكل مساعدات تقنية تهدف هذه المساعدات إلى الإسهام في كل مجهودات التكوين التقني للعمال، وبالتالي فالجزائر تحتاج إلى سياسة تكنولوجية واضحة.

✓ **دولية الأسواق** : إن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور الهائل للتكنولوجيا، وتطور وسائل الإعلام وأجهزة المواصلات وظهور شبكة الأنترنت التي ساهمت بشكل كبير في تسهيل المبادلات التجارية في إطار التعاون الدولي وهذا ما يفرض على المؤسسة الاهتمام بهذا التطور والتجاوب معه والإنفتاح على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها، لذلك يجب العمل علي تبني إستراتيجية مثلى لمراقبة التكاليف الخاصة بالإنتاج وهذا يخلق محيطا مشجعا ودافعا للاستثمار، لذلك فإن الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة وفي هذا الإطار يتم إنعاش المؤسسة الاقتصادية فإنه يتوجب صياغة تنظيم تسييري استراتيجي وضروري للوصول إلى الأهداف المسطرة .

و يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

- معرفة السوق أو إدماج نشاطات جديدة في السوق ووضع الكفاءات والمصادر الضرورية والمؤهلة للاستغلال الأمثل.
- الاستثمار في مجالات جديدة، والتحكم في استثمارات في المؤسسة الخارجية.

---

[1] Ibid., p32.

[2] Timothy M. Collins, les alliances stratégiques, inter édition, 1992, P 19

- العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة ومستقرة بغرض استغلال جميع المنتوجات
- وضع برامج إستراتيجية دائمة لتقليص التكاليف الإنتاجية والحصول على مكانة تنافسية.
- توفير الإمكانات الإعلامية.

4- برنامج التعاون ثنائي الجانب للاتحاد الأوربي ميدا (MEDA)

يعد برنامج ميدا الذي دشن في عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية وأنشطتها. وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان والأراضي الفلسطينية.

ويستخدم الدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاثة أهداف: تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطية في منطقة مشتركة للسلام والأمن؛ إقامة منطقة للرخاء المشترك ولدعم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين بحلول عام 2010.[1]

ويعد برنامج ميدا 2 (2000-2006) خليفة لبرنامج ميدا 1 (1995-1999) وفي ظل ميدا 2 سيتم توفير مبلغ إرشادي قدره 5.35 مليار يورو مقارنة ب 3.4 مليار يورو في ظل ميدا 1.

وفي ظل ميدا 2 يتحقق تقدم كبير في النهوض بالتعاون المالي والفني الأورو-متوسطي. وتقترن هذه المنح من ميزانية الاتحاد الأوروبي بحجم إقراض كبير من بنك الاستثمار الأوروبي :14 مليار يورو خلال الفترة من 1974 و 2003، و 8-10 ملايين يورو يتصور تقديمها خلال الفترة 2002-2006.

وخلال ميدا 2، تم ضخ حوالي 90% من الموارد المخصصة لميدا على مستوى ثنائي إلى الشركاء المؤهلين للحصول على تمويل ثنائي. وتم تخصيص 10% أخرى من الموارد للأنشطة الإقليمية. وجميع الشركاء المتوسطيون والدول أعضاء الاتحاد الأوروبي مؤهلون للاستفادة من هذه الأنشطة.

4-1 أهم المجالات التي يهتم بها برنامج ميدا:

ويهتم البرنامج بالمجالات الآتية:[2]

- ✓ إجراء التعديلات الهيكلية: ويتمثل في المبالغ المقتطعة من ميزانية الاتحاد الأوروبي والموجهة إلى موازنة الدول التي أبرمت اتفاقيات التعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية.
- ✓ مساندة المرحلة الانتقالية وترقية القطاع الخاص، والمشاريع التي يمكن تمويلها تتعلق ب:

* إصلاح الجهاز المصرفي والمالي.
* تحسين مستوى التكوين المهني.

---

(1) المفوضية الأوروبية، مذكرات إعلامية اورومتوسطية: الشراكة المتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، يناير2005، ص17 - انظر الموقع: http://europa.eu.int/comm/europeaid/ بتاريخ 2007/12/15.

(2) نفس المرجع السابق، ص 20.

* إنشاء مراكز استشارية للمؤسسات الاقتصادية.
* تكوين صناديق لجمع الموارد المالية ثم توزيعها لتمويل عمليات خاصة.
* تدعيم التوازن الاجتماعي والاقتصادي كالصحة والتربية، والتنمية الريفية، مشاريع الإسكان.
* تدعيم التعاون الجهوي الحدودي من خلال تحسين القاعدة الهيكلية والمعايير مما يسمح بدعم التبادل جنوب جنوب.
* تدعيم المشاريع المشتركة شمال جنوب كالنقل البحري والإحصاءات المشتركة و الاتصالات.

4-2 نظرة عامة على التعاون المالي الاورو–جزائري:

عقدت الجزائر اتفاقية الشراكة، و التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، و يتمثل أحد أسس هذه الاتفاقية في إنشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي، الشريك الذي تتم معه 60 % من هذه المبادلات. وقد دخلت الجزائر في طور نهائي من المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و في الوقت ذاته، تم أو شرع في إنجاز عمليات في غاية الأهمية.

بحيث أنه مهما كانت الثقة المتبادلة و الإرادة هامتين لرفع التحديات التي تواجـــهها الجزائر ، فإن هذه الثقة المتبادلة موجودة حقا. و لكن دون انتظار تنفيذ الاتفاقية ، فإن الجزائر تستفيد من تمويلات ميدا 1و2 التي عوضت المراسم المالية السابقة من حيث خضوع تمويلات هذا البرنامج مبدأ السنوية أي أن المبالغ تخصص للسنة. وإذا لم تستهلك قبل نهاية السنة يتم توزيعها كليا أو جزئيا على باقي الدول المتوسطة.

في الجدول التالي ، ترد حوصلة حالة الشراكة ، و يتم تنفيذ أهم برامج الشراكة عن طريق(و ت ب)، "وحدة تسيير البرامج ."

الجدول رقم (4-6): أهم برامج الشراكة في إطار التعاون المالي (برنامج MEDA I et II).

✓ برنامج في طور التنفيذ .

اسم البرنامج	مبلغ بملايين الأورو
تدعيم تنمية المؤسسات الصغير الكبيرة	57
تدعيم إعادة الهيكلة الصناعة و الخوصصة	38
تدعيم تجديد القطاع المالي	23,25
تدعيم تجديد الشرطة الجزائرية	8,20
تدعيم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية في الشمال الشرقي للجزائر	50
تدعيم التعديل القطاعي للسكن الاجتماعي	13,28
إزالة التلوث الصناعي (تخصيص نسب الأرباح)	10,75
حماية رؤوس الأموال غير المؤمنة (المعرضة للخطر)	11
توطيد إصلاح الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الخدمات البريدية بالإضافة إلى تنمية مؤسسة الإعلام	17
تدعيم عملية رفع مستوى لتكوين المهني	60
إعادة اعتبار المناطق المتضررة من جراء الإرهاب في 06 ولايات من الشمال الغربي للجزائر	30
تدعيم إصلاح قطاع العدالة	15

المصدر: مندوبية اللجنة الأوروبية بالجزائر ، "التدعي م القومي للجزائر: سياق و منطق التدخل "، على الموقع: www.Deldza.ec.europa.eu/ar/eu بتاريخ 2007/12/15.

✓ برنامج في طور الاختتام

اسم البرنامج	مبلغ بملايين الأورو	حالة البرنامج
تسديد تسهيلات التعديل البنيوي	95	تم تسديد بشكل كامل
تدعيم الوكالة لتنهيج استعمال الطاقة	0.75	في طور الاختتام
تدعيم اللجان الجزائرية للتنمية	5	تم تسديد بشكل كامل
تدعيم تنمية الصيد التقليدي في غرب و وسط الجزائر	15,60	في طور الاختتام

المصدر: مندوبية اللجنة الأوروبية بالجزائر ، "التدعي م القومي للجزائر: سياق و منطق التدخل "، على الموقع: www.Deldza.ec.europa.eu/ar/eu بتاريخ 2007/12/15.

وينقسم برنامج ميدا إلى مرحلتين:

4-2-1 برنامج ميدا 1للفترة 1996-1999:

تم إعداد مخطط سمي ببرنامج ميدا (programme meda) في مؤتمر برشلونة لإنشاء منطقة حرة ،وتم فيها تقديم إعانات مباشرة ،أو تقديم قروض ،وإذا تفحصنا هذا البرنامج بدقة يرى بأنه طغت عليه التعهدات إلى حد كبير اكبر من التنفيذ ،و لم يتحقق منه إلا الجزء اليسير ؛وهذا يرجع إلى ثقل الإجراءات البيروقراطية الأوروبية والى طول فترة تنفيذ المشاريع التي تتراوح بين 2 إلى 8 سنوات حسب طبيعة كل مشروع.

وي هتم برنامج ميدا 1 بتهيئة اقتصاديات الدول في الفترة الممتدة من 1996- 1999، وكان حظ الجزائر من البرنامج 164 مليون أورو بالإضافة إلى 30 مليون أورو تم تقديمها سنة 2000 . مما جعل المبلغ في الفترة 1996 -2000 يصل إلى 194 مليون أورو.

ويمكن متابعة تعهدات هذا البرنامج للشركاء المتوسطين للفترة 1995-1999 على النحو الآتي:

جدول رقم (4-7): تعهدات ومدفوعات ميدا 1 للشركاء المتوسطين للفترة1995-1999

الوحدة: مليون ايكو

البلد	التعهدات	(الالتزامات)المدفوعات	نسبة الدفع
الجزائر	164	30	18
مصر	686	157	23
الأردن	254	108	42
لبنان	182	1	0.5
المغرب	656	127	19
سوريا	99	0	0
تونس	428	168	39
تركيا	375	15	24
فلسطين	111	54	49

Source: commission européenne .le processus de Barcelone .cinqans après. Office des publications officielles des communautés européennes .Luxembourg.2000.p21.

نلاحظ انخفاض نسبة الدفع ويرجع السبب إلى طول مدة تنفيذ المشاريع وأن البرامج الأوروبية لدعم الصناعة تفضل خصخصة المؤسسات على إعادة الهيكلة وربما تأخذ الوقت الكافي لدراسة الوضعية الحقيقية للمشاريع التي يتم تمويلها ،وربما كان راجعا إلى الوضعية المزرية للمؤسسات الصناعية وتناقضه مع معطيات برنامج الدعم وشروطه. ولقد غطى هذا البرنامج في الجزائر أربعة محاور هي:

- ✓ **تنمية القطاع الخاص :**حيث تم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 57 مليون اورو.

–تحديث القطاع المالي بمبلغ 23 مليون اورو.

–دعم الخصخصة وإعادة هيكلة الصناعة مبلغ 38 مليون اورو.

- ✓ **دعم الإصلاحات الاقتصادية:** تسهيل التعديل الهيكلي، مبلغ 125 مليون اورو منها 30 في إطار ميدا.
- ✓ **التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي** وتمثل في مبلغ 480 مليون اورو في شكل قروض من طرف البنك الأوربي للاستثمار، تمثلت تدخلاته في مجالات الطاقة (أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وأوروبا والكهرباء والنقل والسدود والبيئة) وقروض بفوائد ميسرة من طرف البنك الأوربي للاستثمار موجهة لتقليل التلوث الصناعي بمبلغ 1.075 مليون اورو.
- ✓ دعم للمنظمات غير الحكومية والجمعيات بمبلغ 5 مليون اورو.

4-2-2 برنامج ميدا 2 للفترة 2000 –2006:

يغطي برنامج ميدا 2 الفترة 2000 - 2006 ويعمل على ضمان أفضل وأحسن السبل لتنفيذ اتفاقية الشراكة والمبلغ المخصص للجزائر تضمن 90,2 مليون أورو .

و منذ سنة 2004 تبنت الحكومة الجزائرية مشروعا خاصا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوربي في إطار برنامج الشراكة الهدف منه، إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بحلول سنة 2017 ،ولقد قدم الاتحاد الأوربي نحو 57 مليون اورو لإعادة تأهيلها، و انطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تأهيلها و تأهيل محيطها تم إعادة تأهيل أكثر من 350 مؤسسة مع العلم أن المؤسسات التي تم تأهيلها تتمتع بمؤهلات وخصوصيات ترتبط بالأداء الاقتصادي، ومستوى التشغيل، إضافة إلى مؤسسات الهضاب العليا، والجنوب لمنع هجرة الحرفيين في تلك المناطق ،إضافة إلى المؤسسات التي تملك قدرات تصديرية عالية لمنتجاتها للأسواق الخارجية.

حيث أن البرنامج يشمل المؤسسات التي تشغل 10 أشخاص فما فوق، ويتضح أن برنامج تأهيل المؤسسات يعد بطيئا جدا؛ حيث لم يغط الكثير من المؤسسات.[1]

ويمكن متابعة التوزيع السنوي للمبالغ المدفوعة في إطار برنامج ميدا للجزائر مابين1995 و2003/09 مقارنة بالمبالغ الإجمالية المدفوعة الخاصة بالبرنامج على النحو الآتي:

جدول رقم (4–8): التعهدات والمدفوعات لبرنامج ميدا خلال الفترة 1995 -2003

الوحدة:مليون اورو.

المدفوعات	التعهدات	المدفوعات	التعهدات		
الجزائر	الجزائر	مجموع ميدا	مجموع ميدا*	السنوات	البيان
-	-	50	173	1995	ميدا1
-	-	155	370	1996	
-	41	207,8	911	1997	
30	95	222,2	809	1998	
0,2	28	240,3	797	1999	
0,4	30,2	315,3	568,7	2000	ميدا2
5,5	60	317,8	603,3	2001	
11	50	451,4	611,6	2002	
12	41**	244,6	600,4	2003	
59,1	345,2	2.204,4	5.444		المجموع 2003/1995

Source: www.europa.eu.int/comm/eurpeaid/projects/med/bilateral/alger_fr.htm

*) Les chiffres relatifs à la Turquie ne sont pas inclus.

**) Situation au 30/09/2003, les chiffres relatifs au programme Tempus ne sont pas inclus

يتضح من خلال الجدول أن المبالغ المدفوعة إلى الجزائر ضعيفة من خلال برنامج ميدا 2 منذ سنة 2000 إلى غاية 09/ 2003 بمبلغ إجمالي قدره 29 مليون اورو بنسبة قدرها 16% مقارنة بالمبالغ المتعهد بها (181.2 مليون اورو).

وبسبب الالتزام التام للجزائر بعملية برشلونة خاصة ما يتعلق منها بتحرير التجارة وإصلاح الاقتصاد، فقد خصص لها خلال الفترة 2002-2004 مبلغ 150 مليون اورو ضمن إطار برنامج ميدا.

---

(1) مصطفى بودرامة، الآثار المحتملة للشراكة الاورو متوسطية على الصناعة في الجزائر، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 13 و 14 نوفمبر 2006، ص4.

وأما بالنسبة للأعوام 2005-2006 فقد وافقت المفوضية الأوروبية على تخصيص مبلغ 106 مليون يورو كمساعدات للجزائر، وذلك كجزء من رزمة مساعدات مخصصة للدول المتوسطية تقدر بحوالي 1.243 مليار أورو. (110 مليون أورو للأردن، 243 مليون أورو لمصر، 70 مليون أورو للبنان، 275 مليون أورو للمغرب، 80 مليون أورو لسوريا، 144 مليون أورو لتونس، ومشاريع المنطقة ككل 215 مليون أورو).

3-4 التوقيع على اتفاقية تمويل خاصة بتسيير الاقتصاد في إطار برنامج التعاون الأورو متوسطي "ميدا ".[1]

تم التوقيع يوم 06/07/18 بالجزائر العاصمة على اتفاقية تمويل بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حول برنامج دعم تسيير الاقتصاد الوطني في إطار برنامج التعاون الأورو متوسطي "ميدا ". و يهدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته 20 مليون أورو لمدة 4 سنوات تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية إلى تحسين الإعلام الاقتصادي و الاجتماعي بالجزائر و الإسهام في تسهيل اتخاذ القرار في مجال بلورة و تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية .

كما يرمي إلى تطوير نظام جمع و تحليل الإحصاء لصالح الإدارات المركزية التي تتمثل في وزارتي المالية و الأشغال العمومية و المفوضية العامة للتخطيط و الاستشراف و الديوان الوطني للإحصاء .

و سيوجه هذا التمويل الذي قدمته المفوضية الأوروبية لتحسين قدرات التحليل و البرمجة لوزارة المالية و عصرنة إدارة وزارة الأشغال العمومية في مجال تسيير ميزانية التجهيز علاوة على تعـــزيز تـــوسع النظام الوطني للإعلام عبر الإحصاء من طرف الديوان الوطني للإحـــصاء و تعزيز تطوير قـــدرات التحـــليل و الاستشراف للمفوضية العامة للتخطيط و الاستشراف .

وبالتالي فالتمويلات التي تم إقرارها تستجيب لاحتياجات الإدارات المعنية في مجال التنظيم بغية تحسين القدرة على تقييم الوسائل المستعملة إلى حد الآن و اقتراح أخرى أكثر حداثة و ملاءمة.

و يأتي أهمية هذا المشروع في الوقت الذي تعرف فيه الجزائر وفرة مالية و احتياجات هامـــة في مجـــال الإدارة والتسيير الاقتصادين. و لدى تنفيذه منذ حوالي 15 سنة سمح برنامج ميدا الثاني الخاص بالجزائر الذي دام إلى غاية نهاية سنة 2006 بتجنيد قرابة 500 مليون أورو موجـــهة لـــبرامج الـــتأهيل و المساعدة التقنية و الإدارية بالجزائر.

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية، « التوقيع على اتفاقية تمويل خاصة بتسيير الاقتصاد في إطار برنامج التعاون الأورو متوسطي "ميدا" »، الصادر بتاريخ 2006/07/19.

5- التعاون الثنائي بعد برنامج ميدا:[1]

عرف التعاون الجزائري ـــ الأوروبي تطورا في السنوات الأخيرة، تمثل أساسا في اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 2002/02/22 والذي دخل حيز التنفيذ في 2005/9/01.حيث تركز الجزائر دائما على ضرورة تأهيل المؤسسات الجزائرية ، وفي هذا الإطار وبعد تنفيذ برنامج ميدا سنة 2006،شرعت الجزائر في تطبيق برامج تعاون جديدة انطلقت في جانفي 2007 ، كما وقعت الجزائر مع الاتحاد الأوروبي على برنامج تعاون طموح للفترة 2010/2007 ، يهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، للمساهمة في تعظيم الناتج الوطني الخام وإرساء جسور بين المؤسسات والجامعات وعصرنة تسيير القطاع الصحي، بما يمكن الجزائر من الاستفادة من التكنولوجيا والخبرة الأوروبية .والهدف الأساسي هو تحسين منتجات مؤسساتنا لتتمكن من المنافسة، وللتذكير فإنه من بين الأهداف إقامة منطقة للتبادل الحر وهذا على مراحل.

وفيما يتعلق بالتفكيك الجمركي في إطار تنفيذ اتفاق الشراكة ، فقد تم وضع رزنامة متدرجة تواكب تحضير المؤسسات الجزائرية وفق ما تم اتخاذه من قرارات في دورتي مجلس الشراكة الجزائري ـــ الأوروبي المنعقدين على التوالي في ماي 2006 و أفريل 2007 ، وتطبيقا لذلك فقد عقدت مجموعات العمل المتخصصة عدة اجتماعات تهدف إلى الاستفادة القصوى من اتفاق الشراكة .

وإذا قيمنا اتفاق الشراكة فإنه وبعد مرور سنة على تنفيذه ، فإنه لم يظهر ما يدعو إلى القول بأن تنفيذ الاتفاق أدى إلى نتائج سلبية . وعلى كل فإن تقييم اتفاق الشراكة وتأثيراته على السوق والاقتصاد الجزائري يحتاج إلى سنوات من التنفيذ المصاحب بالملاحظة والتقييم والتقويم من الجهات الجزائرية المعنية.

6 - دور الشراكة الأوروبية في تدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري.

إن اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ألزمها اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تمكين اقتصادها من مواجهة تحديات المنافسة العالمية ، فهي تسعى جاهدة للانضمام إلى مجموعة من التكتلات العالمية و الإقليمية ولعل أبرزها الاتحاد الأوربي.

إن اتفاق الشراكة الموقع عليه رسميا بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002 ضمن مبادرة برشلونة ونتج عنه ما يلي:[2]

---

(1) جريدة "اليوم"، حوار مع وزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي، الصادر في تاريخ 2007/9/12، السؤال الثالث.

(2) الطيب الوافي، لطيفة بهلول، آليات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 13 و 14 نوفمبر 2006، ص11.

– انه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر ويعد هذا بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة و يشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر؛

– تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطور؛

– إعطاء الأهمية الكبرى للموارد البشرية وجعلها العامل الأساسي في خلق المزايا التنافسية؛

– انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية و محاولة تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات التسيير و التسويق والتحكم في التكنولوجيا؛

– إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وهذا من خلال تأهيل المؤسسات غير المفلسة و محاولة حصولها على شهادة (ISO)؛

– خوصصة القطاعات الأقل كفاءة بما في ذلك القطاع المصرفي وتحديثه و إدخال أساليب جديدة عليه؛

– الشراكة مع المؤسسات الأوروبية والاستفادة من الخبرات؛

– خلق مناخ استثماري وجلب الاستثمار الأجنبي.

وخلاصة القول يمكن إفراد بعض الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية من الشراكة الأورو–جزائرية في النقاط التالية:

أولا، الجوانب الإيجابية

✓ إزاحة الكثير من التعاملات البيروقراطية التي طالما وضعت كحائل أمام تطور القطاعات الاقتصادية ويحرر الطاقات ويشجع المبادرات الفردية والجماعية في إدارة الأنشطة الاقتصادية بكيفية فعالة.

✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي مما يضفي ديناميكية أكثر على مختلف القطاعات الاقتصادية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وإمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية.

✓ إمكانية توطين التكنولوجيا بعد التخلص من القيود التي تحول دون تحقيق هذه الغاية مما يؤدي إلى رفع مستوى الجودة وتحسين مهارة العاملين التقنية والتسييرية.

✓ تدفع الشراكة إلى الاعتماد على إثبات الذات في الميادين التي يمكن أن تمتلك فيها الجزائر الميزة النسبية أو التنافسية في بعض المنتجات الزراعية كالتمور مثلا.

✓ تحرير حركة عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة كفاءتها وإعادة توزيعها بكيفية تنسجم مع احتياجات السوق.

ثانيا، الجوانب السلبية

- ✓ إفلاس الشركات غير القادرة على المنافسة في القطاعين العام والخاص.
- ✓ ظهور الاختلالات في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف الآلة الإنتاجية ومن ثم انهيار في قيمة الدينار الجزائري وبروز ظاهرة التضخم وما تحمله من آثار مدمرة على القوة الشرائية وتدني المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة.
- ✓ زيادة حدة تبعية الجزائر للدول الأوروبية مما يفقدها القدرة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع خصوصيتها وحماية سيادتها.
- ✓ فقدان الجزائر لموارد جبائية هامة سيما تلك التي يتم تحصيلها من الواردات مما يضيف أعباء أخرى على الميزانية العمومية.

المطلب الثاني: دور المنظمة العالمية للتجارة في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري.

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986 ، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري و تدفعه إلى ضرورة التفاعل و الاندماج بصفة واسعة و مفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية.

و بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، و استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، غدت الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما، يضاف إلى ذلك توقيع الجزائر على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي يتميز بالطابع التجاري في محوره الاقتصادي، و الذي يركز على ضرورة تحرير التجارة الخارجية.

1- دوافع الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

عند إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 لتنظيم التجارة العالمية بعدما كانت في صورة اتفاقية GATT ،كان اندماج الدول فيها ضرورة لابد منها، و الجزائر كبقية الدول لا يمكنها أن تعيش بعيدا عن هذه التحولات ، فانضمام الجزائر إلى المنظمة يعني قبولها بقواعد الحرية الاقتصادية و إلغاء الحوافز الجمركية، هذا الانضمام يساعد على تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية فتحرير عوامل الإنتاج يساعد في زيادة كفاءتها و بالتالي ستجد مكانا في الأسواق العالمية لأن الوصول إلى هذا المكان لا يكون إلا بتحقيق جودة و كفاءة في الإنتاج خاصة السلع الصناعية التجارية التي ستجد نفسها أمام منافسة عالية لأن السلع الأجنبية تتميز بالجودة و تكاليفها المنخفضة ، فدخول هذه السلع إلى الجزائر يسبب كسادا للاقتصاد الوطني ثم إلى غلق المؤسسات الصناعية و تسريح للعمال ، وللمحافظة

على الاقتصاد الوطني من الانهيار يجب تأهيل هذه المؤسسات عن طريق تدخل الدولة في هذه المؤسسات حتى تصبح قادرة على هذه المنافسة ،و تهدف الجزائر من وراء الانضمام للمنظمة إلى تحقيق ما يلي: [1]

- إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق مستوى التبادلات الخارجية؛
- تشجيع حركة رؤوس الأموال و ما يترتب عليها من زيادة و تحفيز الاستثمار؛
- سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية؛
- رفع مستوى المعيشة و الارتقاء بالدخل الوطني؛
- استغلال الموارد الاقتصادية العالمية؛
- تنظيم السياسة التجارية الجزائرية؛
- توسع مجال الشراكة بين الجزائر و الدول الأجنبية.

2- الالتزامات والحقوق التي تستوجب انضمام الجزائر إلى ألـــ OMC:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الوفاء لمجموعة من الالتزامات و الحصول على مجموعة من الحقوق فما هي الالتزامات و ما هي الحقوق التي تكون على أو للجزائر بعد الانضمام ؟

2-1 الالتزامات:

- ✓ حرية المنافسة و الالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني أو الأجنبي أو بين الإنتاج الوطني و الأجنبي.
- ✓ التخلي عن دعم الصادرات.
- ✓ تجنب سياسة الإغراق.
- ✓ الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية و الكمية.
- ✓ قبول مبدأ التقييد الكمي في أحوال استثنائية لحماية ميزان المدفوعات و تقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

2-2 الحقوق:

- ✓ إلتزام الأطراف الأخرى، أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.

[1] الطيب الوافي، لطيفة بهلول، آليات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ،ص12.

✓ حقوق نفاذ السلع و الخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، و ذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء.

✓ تكفل عضوية OMC السياسات التجارية للدول الأخرى، و ما تتضمن من إجراءات من شأنها التأثير على النفاذ إلى الأسواق و مدى تناسقها مع الاتفاقات الدولية، و الأهم من ذلك فإن أجهزة المنظمة تعتبر منبرا للمشاركة في المفوضات التجارية في المستقبل، بحيث يتمكن العضو من طرح المواضيع التي يهتم بها، و المشاركة في صياغة الاتفاقات الجديدة.

✓ تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم و إلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون و المناقصة للاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء و هذا بناء على آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية المطورة في جولة الأوروغواي.

✓ المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدول، و صياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

3- أسباب تأخر الانضمام:

عرف مشروع الانضمام بعض التأخر و التماطل لعدة أسباب نكتفي بذكر ما يلي: [1]

✓ التباين الاقتصادي الكبير بين الجزائر و دول المنظمة.

✓ تفضيل ضم الدول المتبنية للنظام الاقتصادي الرأسمالي مسبقا على الدول التي سبق لها و أن كانت متبنية للنظام الاقتصادي الاشتراكي ,خاصة و أنها لم تكن قادرة على توفير الشروط المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية و من ثم تم تجاهل هذه الدول من طرف المتعاملين الأوربيين.

✓ الظروف السياسية و الأمنية المتقلبة في أغلب الدول النامية بصفة خاصة الجزائر, كعدم استقرار الأنظمة و تدهور وضعية حقوق الإنسان، و تنامي ظاهرة الإرهاب و مشكلة الصحراء الغربية التي أجلت أي تقارب بين الجزائر و المغرب.

✓ التباين الحضاري و الثقافي و الديني والخلفيات التاريخية كالحروب الصليبية و الاستعمار العسكري السابق جعلت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و دول المنظمة تتأرجح بين أوهام التنمية و أحلام الهيمنة.

✓ اتساع الفجوة الرقمية بين الجزائر و دول المنظمة– فالفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، و التي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات

[1] التقرير الاستراتيجي العربي: تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية و التكامل العربي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، مصر: (2001) . http//: www.w3.org

الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات- وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة نواحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال .

المطلب الثالث: توصيات البنك وصندوق النقد الدوليين للرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري.

تعتبر الجزائر من أوائل الدول العربية التي تمكّنت من تسجيل وإحراز العديد من الخطوات الإيجابية، فهي كانت بين الدول العربية الرائدة في مجال التصنيع وإقامة الصناعات الرأسمالية، وما يزال ينظر إليها على أنها من بين الدول العربية القادرة على إحراز التقدم وتعميمه على المستوى العربي. فلدى الجزائر الثروات الطبيعية والإمكانيات المادية الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى امتلاكها للقوى البشرية القادرة والمؤهّلة لتحقيق مثل هذا التطلع. لهذا عمد كل من البنك وصندوق النقد الدولي لدعم هذه التطلعات بتقديم مختلف التوصيات التي من شأنها أن تعزز اندماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي وتحقيق القدرة التنافسية المرجوة في ظل الوضع المالي والاقتصادي المريح .

وتندرج هذه التوصيات فيما يلي:

1- توصيات البنك الدولي : لقد بدأ خبراء هذه المؤسسة المالية الدولية في تحديد خمس نقاط يرونها مـــعوقات أســـاسية للاقتصاد الجزائري وهي:[1]

- ✓ القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات غير ديناميكية.
- ✓ إنتاجية عامل العمل مثله مثل رأس المال ضعيفة جدا (الأضعف بين بلدان المتوسط).
- ✓ الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل قوي جدا بأداء قطاع المحروقات، وهو القطاع الذي يتميز بعدم الاستقرار.
- ✓ التمويل بواسطة البنوك العمومية (بأوامر من الدولة) للشركات العمومية التي تتميز بأداء ضعيف، تحرم شركات القطاع الخاص والقطاعات الأخرى من الموارد المالية (القروض: تذهب إلى المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء وليس للشركات الخاصة التي تحتاج لهذه القروض) .
- ✓ الاقتصاد الجزائري يتميز بمناخ أعمال سيئ: بيروقراطية، صعوبة الحصول على العقار الصناعي، ثقل الإجراءات الجمركية، عدم فعالية نظام الاتصالات، بيروقراطية البنوك... بالنظر إلى هذه المعوقات، فإن البنك الدولي توصل إلى أن تسيير الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط مسألة جد صعبة، ومنه فإن البنك الدولي يرى بأن التحدي الذي يجب رفعه خلال السنوات القادمة يقوم على الأخذ بعين الاعتبار

[1] عبد المجيد بوزيدي، مقال بعنوان "توصيات البنك الدولي للاقتصاد الجزائري" ، ترجمة عبد الوهاب بوكروح، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 2006/07/21.

هشاشة مداخيل الميزانية المتأتية من المحروقات بسبب عدم استقرار أسواق النفط العالمية، إلى جانب انفجار النفقات العمومية الذي يجب أن تواجهه الجزائر بسبب الارتفاع المنتظر للطلب الاجتماعي . وبصيغة أخرى، وفي حال أسواق النفط العالمية والاستنفاد التدريجي للاحتياطات، فإن الجزائر ستجد نفسها عاجزة عن مواجهة الاحتياجات الداخلية.

وعليه، فإن البنك الدولي يوصي الجزائر بانتهاج سياسة حذرة لمواردها المالية من خلال مراقبة النفقات العمومية، وتثمين فوائضها المالية الناتجة عن مداخيل النفط المحصلة خلال الفترة الذهبية الأخيرة، تموين صندوق ضبط الإيرادات واستثمار (توظيف) الفوائض المالية يسمح للجزائر بتأمين مستوى نـــفقات صارمة ومنتظمة على المديين المتوسط والطويل.

✓ **الهدف الأول**: الذي يوصي به البنك الدولي الجزائر، يتمثل في ضمان استقرار الميزانية، وفي ظـــل عائق توازن الميزانية الملح يجب رسم السياسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس قامت سياسة وزيـــر المالية السابق عبد اللطيف بن اشنهو،" السياسة المترددة القائمة على الاستثمار وقت الرخاء، وتقليل الاستثمار وقت الشدة"، فهذه السياسة يرفضها البنك الدولي ،ويرى أن سياسة الميزانية الصائبة على المدى الطويل تشرك ادخار جزء مهم من العائدات بهدف حماية استهلاك الأجـــيال القادمـــة بعد نـــفاد مـــداخيل المحروقات، بحيث : ضمان مستقبل الأجيال لا يكون عن طريق الاستثـــمار لوحـــده، ولكن بواسطة الادخار الاكتنازي،وإذا توقفت الدولة الجزائرية عن الاستثمار في الحالة التي يوجد عـــليها الاستثمـــار الخاص ستكون النتيجة، المزيد من البطالة والبؤس والفقر.

✓ **الهدف الثاني**: الذي أوصى به البنك العالمي هو ذلك الذي ينص على تقوية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، القطاعات التي تخلق النمو وهذا يتطلب مناخا أحسن للاستثمار والتنافسية الدولية، وهو الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص، أما الدولة فعليها تحفـــيز القائمين على الإصـــلاحات الهيكلية.

فالتنافسية، تنويع الاقتصاد والنمو ، هي التوجهات الصحيحة التي يجب تجسيدها في الميدان، وعلينا أيضا تحويل اقتصادنا الذي بني على أساس السوق الداخلية، إلى اقتصاد يقوم على أساس تصـــدير المنتجات المصنعة :وهذا هو الخيار الاستراتيجي للمستقبل .

2- توصيات صندوق النقد الدولي لتطوير تنافسية الاقتصاد الجزائري:

أوضح فريق من خبراء صندوق النقد الدولي في الجزائر ، أن المؤشرات الكلية للجزائر تظل ايجابية, و يرتقب أن تصل نسبة النمو خارج المحروقات إلى حدود 6 %عام 2007, لكن نسبة النمو الإجمالية ستنخفض إلى ما دوم 5 % نظرا لتراجع قطاع المحروقات. أما نسب التضخم فإن التوقعات تشير إلى ارتفاعها لحدود 4 %, كما يتوقع الصندوق أن يتضاعف العجز في الميزانية نتيجة ارتفاع التمويل و النفقات العمومية, فيما يتوقع ارتفاع محسوس لرصيد صندوق ضبط الموازنة.

إلا أن هذه المؤشرات على ايجابيتها جعلت الصندوق يوجه رسائل ضمنية من أهمها: [1]

- ✓ ترشيد النفقات العمومية و جعلها أكثر فعالية لضمان تنويع مصادر الدخل, بالنظر لكون الجزائر لا تزال مرتبطة أساسا بمداخيل النفط و الغاز. و عدم جعلها عاملا يساهم في التضخم, مما يؤثر على الشرائح الفقيرة و حتى على القطاع الخاص و الحفاظ على القدرة الشرائية للجزائري البسيط فضلا عن ضمان نوعية و فعالية في تسيير النفقات العمومية, محذرا من تبعات التبذير. كما ألح صندوق النقد على ضرورة أن يكون لهذه النفقات أثر فعلي على نوعية الهياكل و البنى التحتية.
- ✓ العمل على تقليص تبعية الجزائر لإنتاج المحروقات و تنويع الاقتصاد الجزائري, علما بأن نسبة البطالة في الجزائر لا تزال عالية و إن تراجعت خاصة لدى شريحة الشباب, إضافة إلى أهمية تنمية ظروف معيشة الجزائريين خاصة الشرائح المحرومة.
- ✓ الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية و تطوير إنتاجية المؤسسات و دعم القطاع الخاص.
- ✓ أهمية تدعيم مسار الخوصصة و تطوير المناخ الذي يحيط بالبنوك خاصة المجال القانوني و القضائي و تطوير سياسة القروض.
- ✓ ضرورة تحديد دور الدولة المالكة للبنوك في النظام البنكي الجزائري. حيث ألحت الهيئة على أهمية إقامة مناخ من المنافسة السليمة بين القطاعين العام و الخاص و تحقيق التوازن, حيث يلاحظ ضعف في تأقلم البنوك العمومية و نقص في الليونة مشددا على أهمية إدماج الجزائر في الاقتصاد العالمي و الجهوي.

---

[1] الخبر اليومي، ندوة صحفية مع فريق من خبراء صندوق النقد الدولي " الافامي يحذر من التبذير والمبالغة في النفقات العمومية"، العدد 5175 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2007.، ص 11.

خلاصة الفصل الرابع

حاولنا في هذا الفصل إعطاء نظرة مختصرة عن مساعي الاقتصاد الجزائري لتحسين قدرته التنافسية: حيث جاء المبحث الأول ليتناول مسح عام عن التنافسية ومؤشراتها ، حيث تعرفها معظم الهيئات الدولية بأنها قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام، ولقياس التنافسية هناك مجموعة من المؤشرات المعروفة، والتي تحاول بعض الهيئات والمنظمات الدولية نشرها دوريا عن كل دولة.

أما المبحث الثاني فقد تطرق بالخصوص عن قدرة تنافسية الاقتصاد الجزائري ، بحيث أنه بالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين ، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيد عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بم ا فيها الأوروبية. وهذا بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية. ويعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية...الخ.

وبالموازاة مع ذلك أعطى المبحث الأخير تبني إستراتيجيات لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث تمثل الشراكة الاقتصادية الأجنبية بالنسبة للجزائر خاصة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فرصة يجب استغلالها باعتبارها وسيلة تمكنها من التأهيل للاندماج في الاقتصاد العالمي ، مع العلم أن برنامج ميدا التي استفادت منه الجزائر في إطار الشراكة الاورو–متوسطية يعد عاملا مساعدا لنجاح عملية التأهيل الصناعي من الناحية النظرية إلا أنه لم يرق إلى هذا المستوى من الناحية التطبيقية الفعلية وذلك كون التسديدات المالية لم تكن متوافقة ومماثلة لما هو مبرمج الأمر الذي عرقل وأخـــــّر سياسة التأهيل الصناعي .

كما يعتبر تأهيل المؤسسات شرط أساسي لإنجاح الشراكة الاقتصادية و مفتاح للقدرة التنافسية، لذلك تبذل الجزائر جهودا معتبرة لمواجهة تحديات المنافسة و تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

وفي الأخير لنجاح تلك الخطط والسياسات المعززة للقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، يجب وجود إرادة جماعية تتقاسمها كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص وكل المجتمع المدني، وضرورة وجودة ثقافة مبنية على فكرة البناء والتشييد لا التهديم والتخريب.

الخاتمـــة العـــامـــة

الخـــاتمـــة العـــامـــة

إن أزمة المديونية الخارجية التي ارتبطت بالاقتصاد الجزائري لسنوات عديدة، قد كشفت بالفعل مدى هشاشة الاقتصاد الوطني ، هذا الاقتصا د الذي شهد بسبب ارتباطه الدائم بالمحروقات، انهيار السوق النفطية ابتداء من سنة 1986. وبالتالي أجبرته الضغوط المالية الصعبة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية قصد استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية، فساهمت في اختلال طويل الأمد لتوازناته الأساسية.

إن عبء المديونية الخارجية لم يحد من النمو فحسب – علما أن نسبة النمو كانت سلبية على امتداد الفترة 1986 – 1994، بل حد كذلك من حرية اختيار الجزائر، مما أدى ابتداء من سنة 1994 إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، وما نجم عنها من تطبيق برنامج للتصحيح والتعديل الهيكلي لا تزال آثاره واضحة لا سيما فيما يخص الجانب الاجتماعي.

فالجزائر أخذت على عاتقها استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي من حيث هو شرط جوهري للانطلاق في تقويم الاقتصاد، وما إن تحققت عودة التوازنات الأساسية قامت الدولة بتحديد خيارين استراتيجيين ابتداء من الفترة 2000 – 2006، تمثلا في:

التحكم في المديونية الخارجية لإبعاد خطر الوقوع من جديد في الأزمة التي عاشها الاقتصاد.

وهذا يعني أولا الحد قدر الإمكان من اللجوء للاستدانة الخارجية وتمويل كافة النفقات من الموارد الخاصة. إلى جانب تقليص عبء المديونية إلى الحد الذي يمكن تسديدها قبل الموعد، لهذا انخفض ما تبقى من المديونية الخارجية من 28,1 مليار دولار سنة 1999 إلى 15,7 عند نهاية جانفي 2006 ووصلت إلى أقل من 5 مليار دولار عند نهاية سنة 2007. وقد سمحت سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية بتخفيف أعبائها التي كانت ستكون لها آثار سلبية على تحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني.

أما الخيار الاستراتيجي الثاني فقد تمثل في تسخير معظم الموارد الإضافية التي يوفرها الظرف النفطي المواتي لتمويل مشاريع تجهيز عمومية ولتعزيز النمو، وعليه أطلقت الدولة في سنة 2001 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 7 ملايير دولار ثم بادرت إلى استكماله ببرنامج أكثر طموحا مبلغه 60 مليار دولار بالنسبة للفترة 2005 - 2009.

وتمتاز المرحلة الحالية، بخلاف المراحل السابقة، بحدة المنافسة وسرعة الاختراعات والتحولات الاقتصادية، لذلك فإن زيادة التكتلات الاقتصادية تعتبر ردة فعل طبيعية لمواجهة الأخطار المحتملة وتحقيق مكاسب أكبر في نفس الوقت .

حيث تعطي تنافسية الدول صورة واضحة للنمو والتنمية الاقتصادية .فعلى كل دولة، خاصة في ظل عمليات الانفتاح على الأسواق الدولية وتحرير التجارة الخارجية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أن تسعى إلى تعزيز قدراتها التنافسية، وأن تطور من إنتاجية مؤسساتها حتى تتمكن من الصمود ومواجهة السيل من البضائع التي ستغزو أسواقها .والجزائر بحكم اتفاق الشراكة المتوسطية، وبحكم قرب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، مطلوب منها أكثر من ذي قبل القيام بإصلاحات وتدابير قصد تطوير قدراتها التنافسية. وجعل الاقتصاد قادرا على امتصاص الصدمات الخارجية، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل، وتوسيع مجال الشراكة الأجنبية لإكتساب المعارف والتقنيات الحديثة في مختلف المجالات .

وعليه فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

1)إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر ، تعود بشكل كبير إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للاقتراض الخارجي والاعتماد على المحروقات في تغطية عجز القطاعات الإنتاجية، حيث بدأت الاختلالات الاقتصادية والمالية تتكثف ابتداء من1986 بعد انخفاض أسعار النفط, و بالرغم من محاولات الإصلاح المطبقة ظل التدهور في الاقتصاد الجزائري متواصلا و ظلت خدمات الديون الخارجية تمتص جزءا كبيرا من عائدات صادرات البلد، حيث وصلت مع نهاية سنة 1993 إلى أكثر من 80% رغم كل المحاولات المطبقة بغية تخفيف عبء الديون هروبا من إعادة الجدولة و كرست كل الجهود لتسديد الديون و ذلك على حساب برامج التنمية.

2)لقد صمدت الجزائر طويلا قبل اللجوء إلى طلب إعادة جدولة الديون الخارجية و ذلك خوفا من النتائج المترتبة خصوصا مع تجارب الدول المدينة الأخرى التي تبنت هذا الحل, إلا أن الضغوط المالية جعلت اللجوء إلى طلب إعادة جدولة الديون مرتين و هذا فيما يخص الديون العمومية و الديون الخاصة و تم الاتفاق على استئناف عملية التسديد عام 1998 و بالمقابل تم صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بدعم من المؤسسات النقدية الدولية و ذلك على مرحلتين, البرنامج الأول افريل 1994 يعرف ببرنامج التثبيت مدته سنة, و الثاني يعرف بالتعديل الهيكلي في ماي 1995 مدته 3 سنوات.

3)بعد سنتين من إنهاء العمل ببرنامج التعديل الهيكلي و استئناف عمليات تسديد خدمات الديون, عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسنا ملحوظا, إذ انخفض مخزون الدين إلى 22.6 مليار دولار سنة 2002 و بلغت نسبة خدمة الدين ما دون 20% و هي نسبة لم يتم تحقيقها خلال عشرية التسعينات من القرن الماضي، إذ تعدت هذه النسبة 47% سنة 1998 إلا أن السبب يبقى خارجي ،خصوصا و أن التقلبات في أسعار النفط و تذبذب سعر صرف عملة القبض و الدفع (الدولار) تجعل الجزائر تخضع

لتبعية من نوع خاص, فمعدلات النمو الاقتصادي بقيت غير كافية إذ لم تتعد في أحسن الأحوال 3% وذلك ما يدل على أن النمو الاقتصادي ما زال هشا مادام يرتكز على المحروقات و الفلاحة و هما قطاعان متجهان نحو الخارج.

4)إن القرار الذي اتخذ في التسعينات من القرن الماضي بشأن تبني إصلاحات جذرية لم يكن محض صدفة، وإنما كانت وليد ملاحظة ميدانية لفشل أنماط تنظيم الاقتصاد في ظل تحولات الاقتصاد العالمي التي لم تتوقف وراحت تتسارع، ففرضت على الجزائر تكييف إستراتيجيتها وتجديدها. والتجديد بضمان نموّ اقتصادي صحيح ودائم يتطلب قطيعة جذرية مع نظام الاقتصاد المركزي والممارسات الاقتصادية غير سليمة. وتشكل برامج استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الجذرية التي تم تقريرها منذ بداية التسعينات والتي شجعت مبادرات رجال الاقتصاد وأعادت الاعتبار تدريجيا لقوى السوق في تسيير الاقتصاد، أساس تقويم الاقتصاد الوطني.

5)عرفت المديونية الخارجية وخدمات الدين الخارجي تراجعا هاما بفعل استخدام الجزائر لتقنيات متباينة كتحويل جزء من مديونيتها إلى استثمارات أو قيامها بدفع مسبق لديونها، الأمر الذي أدى إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا.

6)إن متابعة الجهود من أجل المحافظة على استقرار الإطار الاقتصادي الكلي – الذي كان صعب المنال– هو شرط رئيسي لكنه غير كاف لضمان تجاوز أزمة الاقتصاد الوطني. بل يجب أن يكرس فيها وضع إستراتيجية تهدف إلى زيادة الموارد والرفع من أداء النظام المنتج الوطني وإنشاء حقله التنافسي .

7)إن الجزائر تخضع لأحادية التصدير وبالتالي لازال معدل النمو الاقتصادي بها هشا على اعتبار أنه مرتبط بمنتوج ريعي معرض للتذبذبات في الأسواق الدولية.

8)رغم التطورات التي تحققت في قطاع المحروقات لا يمكن تمويل ارتفاع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية عن مستواها الحالي بتصدير المحروقات فحسب. وبالتالي، وجب استعجال تطوير إستراتيجية فعالة على المدى الطويل لتنشيط التصدير خارج المحروقات من أجل التخفيف من حدة التبعية لمورد غير متجدد .

9)حققت آليات الدفع المسبق للديون الخارجية عودة التوازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد الجزائري بالشكل الذي يسمح له بأن يحقق قدرات تنافسية ، وذلك بلستغلال الظروف المحيطة وهي ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما سمح بتحقيق احتياطي صرف معتبر قارب 90مليار دولار خلال سنة 2007،حيث استغل جزء منه في التخلص من عبء المديونية، إلى درجات قياسية. الأمر الذي فتح آفاق جديدة للاقتصاد الجزائري.

10) رغم التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة (انخفاض معدل التضخم، زيادة احتياطات الصرف، انخفاض حجم المديونية، زيادة الناتج الداخلي الخام)، إلا أن ذلك لم ينعكس بتاتا على وضعية الجزائر التنافسية، بل بقيت في ذيل الترتيب متأخرة عن دول لا تملك الإمكانيات البشرية والمادية التي تتوفر عليها الجزائر.

11) إن وضع سياسات نمو خاصة بالقطاعات تكون متجددة وتحسّن من أداء جهاز الإنتاج الوطني وتُعدّه للدخول إلى السوق العالمي، أضحى اليوم ضرورة قصوى. ولا غنى عن سياسة صناعية ترتكز على خوصصة الإرث الصناعي العمومي وفتحه على الشراكة الخارجية وسياسة التحالفات وتوسيع النشاطات الصناعية للتصدير من أجل زيادة موارد التجميع وترقية الصناعة الخاصة .

12) تعتبر الشراكة مع الاتحاد الاوروربي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عامل مدعم لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي، وذلك بالعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية.. وبالتالي جعل مؤسساته جاهزة لمنافسة نظيراتها ووضع ركائز حقيقية للاقتصاد الوطني من خلال إصلاحات شاملة وفقا لمتطلبات هذه الشراكة.

وكنتيجة عامة لهذا الموضوع نستنتج بأن آلية الدفع المسبق للديون الخارجية كانت لها انعكاسات ايجابية تمثلت في تحقيق وتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، وتحقيق مراتب متقدمة في مجال الاقتصاد الكلي، ولكن كان ذلك على حساب المجالات الأخرى للاقتصاد الجزائري مما انعكس سلبا على قدراته التنافسية بدليل المراتب المتدنية التي تحصلت عليها الجزائر ضمن تقارير التنافسية.

وعليه من خلال دراستنا للموضوع نلتمس ضعف الاقتصاد الوطني لذلك لا تزال تنافسيته متدنية مقارنة بالدول المجاورة أو حتى الدول الأخرى ،و لتمكين الاقتصاد الجزائري من رفـــع فعـــاليته الاقتصادية نقترح التوصيات التالية :

– على الجزائر أن تتخطى حالة ارتباط وضعية تحسن مديونيتها الخارجية بتحسن أسعار النفط وأن تعمل على تطوير القطاعات الأخرى كالصناعات الخفيفة والمتوسطة، الفلاحة و التخفيض كذلك من فاتورة الاستيراد من جهة ومن جهة أخرى العمل على رفع الصادرات من غير المحروقات وللتخلص من ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة من النفط فقط ؛

- تحسين البنية الأساسية و التحتية للاقتصاد الوطني؛
- تدعيم تنافسية الاقتصاد وذلك من خلال التركيز على تفعيل و تدعيم تنافسية المؤسسات؛
- مواجهة تحديات المنافسة و تنظيمها وتوجيهها بالتدريج و بسرعة لتسمح للمؤسسات الجزائرية بالتكيف والتأقلم مع الظروف التنافسية الاقتصادية الجديدة.
- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، تأخر مشاريع البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين وجهاز العدالة....الخ.
- تحسين منظومة الإعلام الاقتصادي برفع مصداقيتها وزيادة سيولتها بشكل لا يؤدي إلى إنتاج معلومات متناقضة بين الجهات المختلفة بخصوص نفس الموضوع.

و إذا كان هذا البحث قد تناول دراسة الاقتصاد الجزائري من حيث أزمة المديونية الخارجية التي أثرت على أداءه وكيف استطاع التخلص منها بفضل التسديدات المسبقة ومحاولة منه رفع قدراته التنافسية أمام الدول، إلا أن هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا وعمقا، نقترحها لأن تكون إشكاليات لمواضيع بحث في المستقبل مثل:

- انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- دور المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.
- آثار الحكم الراشد على تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية والغازية.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث وفي دراسته بالشكل الذي يحقق النفع العام بأن يكون مرجعا يستفيد منه الباحثون.

الملاحق

قائمـــة المـــلاحق:

رقم الملحق	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	01	تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للفترة 90ـــ97	227
	02	تطور تسريح العمال خلال الفترة 94-99	227
	03	مناصب العمل المفقودة حسب مؤسسات النشاط الاقتصادي	227
	04	حصيلة حل المؤسسات	228
	05	تطور نفقات قطاعي التعليم و الصحة خلال الفترة 94-99	228
	06	تقديرات مؤسسات المالية الدولية	228
02	07	هيكل الصادرات الجزائرية خلال 1994-2004.	230
	08	هيكل الصادرات والواردات جغرافيا في الجزائر خلال2004.	230
03	09	مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر و لبعض دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط لسنة 2006	231

رقم الملحق	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
02	01	هيكل الديون الخارجية متوسطة وطويلة الاجل (حسب العملات) في 2005/12/31	229
	02	التوزيع الجغرافي للدين الأصلي العمومي (الدين ثنائي الطرفين + نادي باريس) في 2005/12/31	229

الملحق رقم-01-

الجدول رقم (1): تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للفترة 90ـ97 النسبة (٪)

	91	92	93	94	95	96	97	98	99
نسبة البطالة(٪)	21	ـ	29.25	24.36	26.99	27.99	29.2	28.0	29.2

المصدر:1/ روابح عبد الباقي و علي همال ، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الاجتماعية ، جامعة قسنطينة يومي 29ـ30ماي 2000

2/إحدادن توفيق ، سياسات التشغيل و أثرها على سوق العمل 90ـ99 يوم دراسي حول تطور تسريح العمال خلال الفترة 94ـ97 ، جامعة فرحات عباس سطيف 28 جوان 2000 لسنتي 98 و 99

الجدول رقم (2): تطور تسريح العمال خلال الفترة 94-99

السنوات / البيان	94	95	96	97	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

Source: Maatouk Bellataf , Algérie Quelques effets socio-économiques colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne audru-cread Alger 1998.

الجدول رقم (3): مناصب العمل المفقودة حسب مؤسسات النشاط الاقتصادي النسبة (٪)

قطاعات النشاط الاقتصادي	الزراعة	الصناعة	ب.أ.عمومية	الخدمات	المجموع
مؤسسات عمومية	1.42	21.5	59.89	17.55	٪ 100
مؤسسات محلية	1.62	8.15	64.04	26.13	٪ 100
المجموع	52.1	15.81	61.59	21.07	٪100

Source: Mr Said mussette et nacer eddine hamouda-Element de refflexion pour une evaluation des effets du P.A.S et prespectives de l'économie algerienne -ANDRU-cread alger 1998.

الجدول رقم (4): حصيلة حل المؤسسات

القطاع	المؤسسات عمومية اقتصادية	المؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	02	25
الصناعة	60	383	-	243
البناء و الأشغال و السكن	54	195	-	249
الخدمات	15	93	-	98
المجموع	134	679	02	815

المصدر: بن ناصر عيسى " الآثار الاقتصادية المترتبةعن التعديل الهيكلي " جامعة مريوري قسنطينة – مجلة الاقتصاد عدد 2 – مارس 2003 – ص 216 –

الجدول رقم (5): تطور نفقات قطاعي التعليم و الصحة خلال الفترة 94-99 النسبة:(٪)

البيان / السنوات	94	95	96	97	98	99
ميزانية التسيير /الناتج. م.الإجمالي	4.73	4.43	4.15	4.03	4.47	4.02
ميزانية التجهيز ق التربية/ الناتج. م.الإجمالي	0.70	0.62	0.61	0.65	0.71	0.55
ميزانية التجهيز لقطاع الصحة / الناتج. م.الإجمالي	1.34	1.080	1.13	1.05	1.06	0.99

المصدر : علي همال و روابح عبد الباقي – آثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع التربية الوطنية – الملتقى الدولي حول آثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاعي التعليم و الصحة – جامعة باتنة الجزائر أيام 21/20و22 نوفمبر 2000

الجدول رقم (6) : تقديرات مؤسسات المالية الدولية الوحدة: مليار دولار

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر برميل النفط بالدولار	15.00	15.33	15.71	16.11	16.51	16.92
الصادرات و منها	11.38	12.40	13.42	14.19	14.64	15.39
– المحروقات	10.68	11.62	12.52	13.54	13.54	14.24
– و غيرها	0.70	0.79	0.88	1.10	1.10	1.18
الواردات	9.13	10.02	10.73	11.62	12.52	13.37
ميزان المدفوعات الجارية	0.05	0.07	0.10	0.34	0.96	1.21
الديون الخارجية	31.49	30.01	29.38	28.78	28.53	28.90
خدمة المديونية/الصادرات(%)	40.4	39.4	34.9	34.8	38.8	35.7
الاحتياطات						
– بالدولارات	7.53	6.35	6.28	5.95	5.64	5.76
– بشهر الاستيراد	7.9	6.1	5.7	5.7	4.0	4.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ص59

الملحق رقم-02-

الشكل البياني رقم(1):

هيكل الديون الخارجية متوسطة وطويلة الاجل (حسب العملات) في 31/12/2005

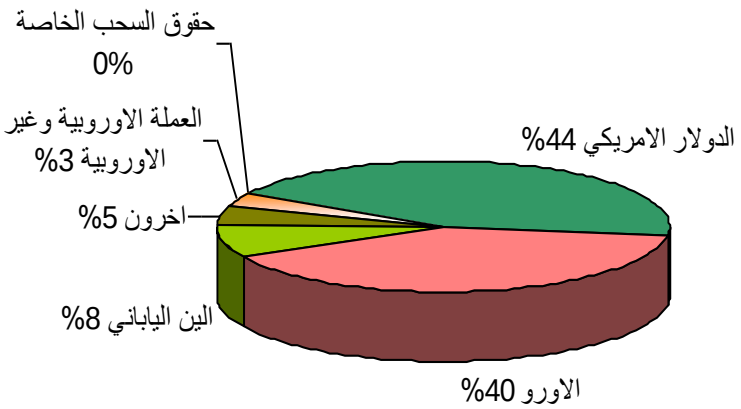

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بنك الجزائر.

الشكل البياني رقم (2):

التوزيع الجغرافي للدين الاصلي العمومي (الدين ثنائي الطرفين+ نادي باريس) في 31/12/2005

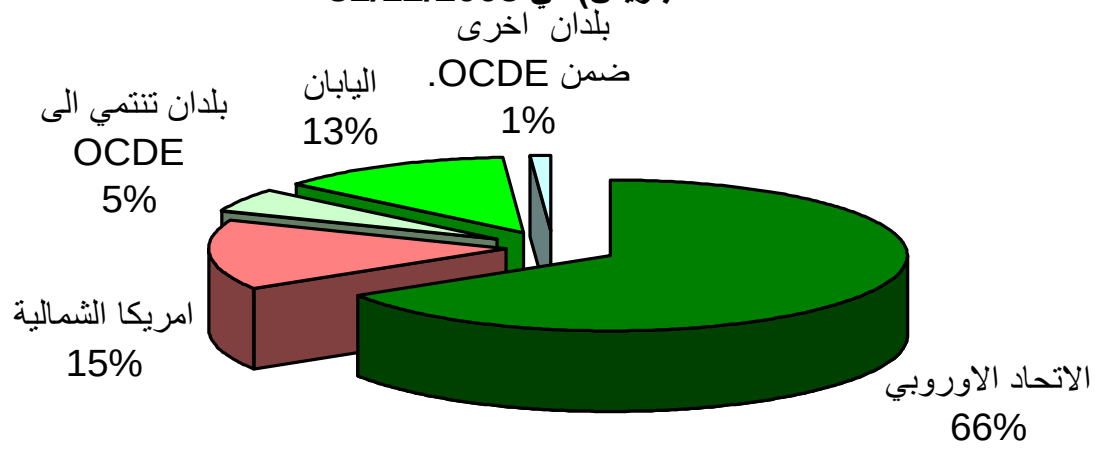

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بنك الجزائر.

الجدول رقم (7): هيكل الصادرات الجزائرية خلال 1994-2004.

الوحدة%.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ص م	94,2	88,2	92,9	97,1	96,9	96,1	96,8	96,2	90,46	97,21	98,00
ص خ م	5,8	11,8	7,1	2,9	3,1	3,9	3,2	3,8	9,54	2,79	2,00

المصدر: 1990-2000: **وصاف سعيدي، قويدري محمد**" تنمية الصادرات غير النفطية وآثرها على النمو الاقتصادي "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 34-35. القاهرة 2005،ص219.

2000 – 2004 www.ons.dz . **ص م :صادرات من المحروقات، ص خ م :صادرات خارج المحروقات**

الجدول رقم (8): هيكل الصادرات والواردات جغرافيا في الجزائر خلال2004.

الصادرات		الواردات	
البلد	%	البلد	%
الولايات المتحدة ا	22,1	فرنسا	22,5
ايطاليا	15,9	ايطاليا	8,5
فرنسا	12,0	ألمانيا	6,6
أسبانيا	11,3	و م أ	5,9
هولندا	7,4	الصين	5
كندا	6,1	أسبانيا	4,8
برازيل	5,9	اليابان	3,6
تركيا	4,2	الأرجنتين	3,2
بلجيكا	2,5	تركيا	3,2
برتغال	2,5	بلجيكا	2,7

Source: www.ons.dz commerce extérieur

الملحق رقم –03–

الجدول رقم (9) : مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر و لبعض دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط لسنة 2006

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا		قيمة المؤشر		تصنيف الحرية الاقتصادية
		2006 (161 دولة)	2005 (161 دولة)	2006	2005	
1	البحرين	25	20	2.23	2.10	حرية اقتصادية شبه كاملة
2	الكويت	50	54	2.74	2.76	
3	الأردن	57	58	2.80	2.79	
4	السعودية	62	72	2.84	2.99	
5	الإمارات	65	48	2.93	2.68	
6	لبنان	73	76	3.00	3.05	حرية اقتصادية ضعيفة
7	سلطنة عمان	74	60	3.01	2.81	
8	قطر	78	81	3.04	3.10	
9	موريتانيا	81	67	3.08	2.93	
10	جيبوتي	94	98	3.20	3.30	
11	المغرب	97	85	3.21	3.18	
12	تونس	99	83	3.24	3.14	
13	**الجزائر**	**119**	**114**	**3.46**	**3.49**	
14	مصر	128	103	3.59	3.38	
15	اليمن	139	132	3.84	3.70	
16	سوريا	145	139	3.93	3.90	
17	ليبيا	152	153	4.16	4.40	حرية اقتصادية معدومة
18	العراق	–	–	–	–	لا تتوفر بيانات
19	السودان	–	–	–	–	

Source: the Heritage foundation &wall street journal, index of economic freedom, http://www.heritage.org/reserch/features/index/